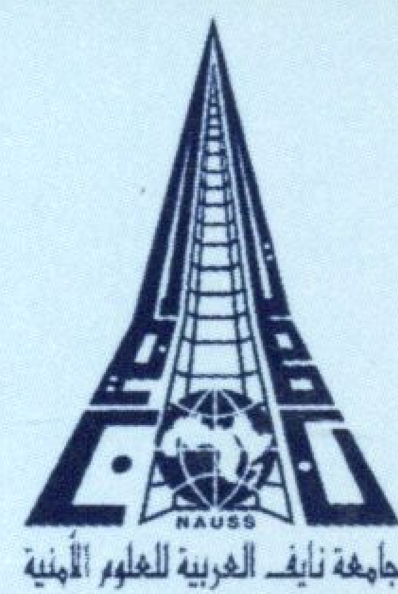
جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية



مركز
الدراسات
والبحوث

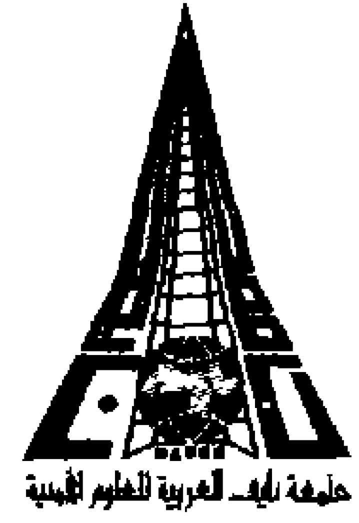
أسباب تعاطي المخدرات في المجتمع العربي

أ.د. أحمد عبد العزيز الأصفر

الريـــاض
١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م

٥٣٩

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University For Security Sciences



أسباب تعاطي المخدرات في المجتمع العربي

أ.د.أحمد عبد العزيز الأصفر

الرياض
الطبعة الأولى
١٤٣٣هـ ـ ٢٠١٢م

المملكة العربية السعودية. ص.ب ٦٨٣٠ الرياض: ١١٤٥٢
هاتف ٢٤٦٣٤٤٤ (١-٩٦٦) فاكس ٢٤٦٤٧١٣ (١-٩٦٦)
البريد الإلكتروني: Src@nauss.edu.sa

ISBN 4 - 89 - 8006- 603- 978

P.O.Box: 6830 Riyadh 11452 Tel. (+1 966) 2463444 KSA

Fax (966 + 1) 2464713 E-mail Src@nauss.edu.sa

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الأصفر، أحمد عبدالعزيز

أسباب تعاطي المخدرات في المجتمع العربي، أحمد عبدالعزيز الأصفر، الرياض
١٤٣٣هـ

٣٢٤ ص، ١٧ × ٢٤ سم

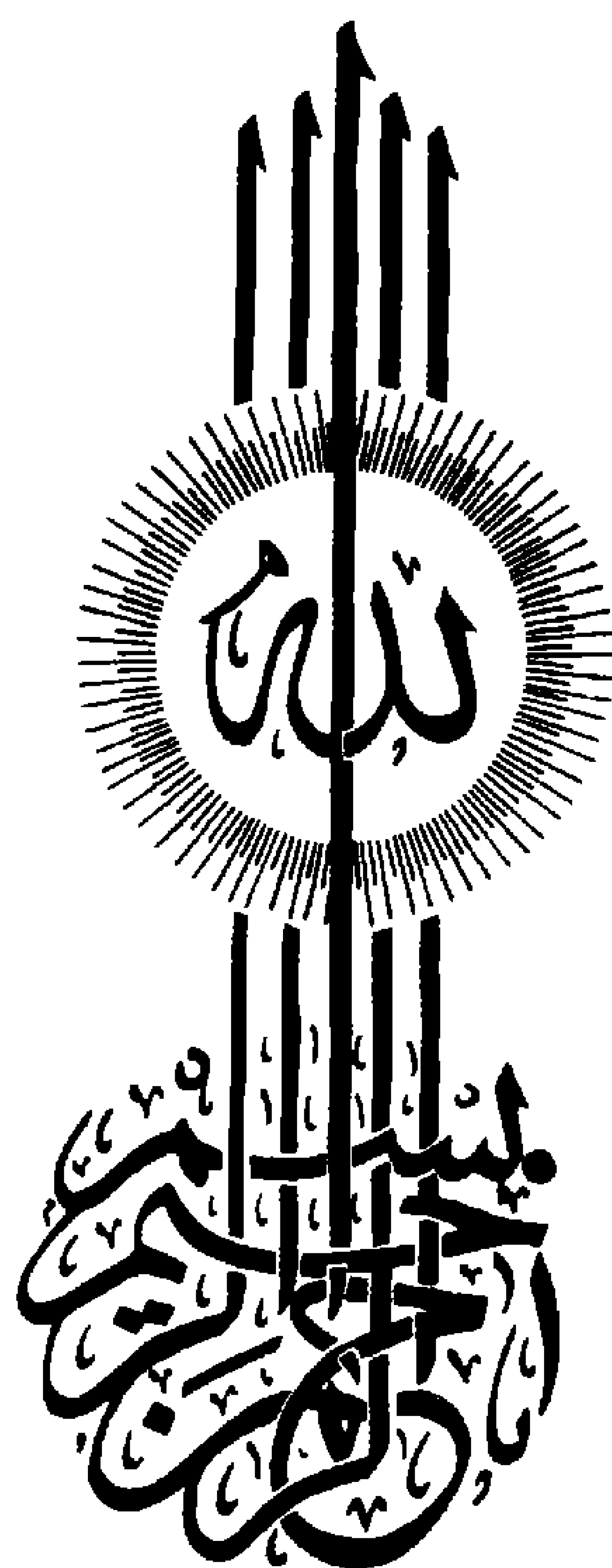
ردمك: ١ ـ ٩٣ ـ ٨٠٠٦ ـ ٦٠٣ ـ ٩٧٨

١ ـ المخدرات ـ العالم الإسلامية أ ـ العنوان

ديوي ٣٦٢,٢٩٣ ١٤٣٣/٢٥٢٩

رقم الايداع: ١٤٣٣/٢٥٢٩

ردمك: ١ ـ ٩٣ ـ ٨٠٠٦ ـ ٦٠٣ ـ ٩٧٨


الله
بسم الله الرحمن الرحيم

كافة الأفكار الواردة في هذا الكتاب تعبر عن رأي صاحبها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الجامعة

المحتويات

المقدمـــــة ٣

الفصل الأول: الأطر النظرية والمنهجية لدراسة مشكلة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية في المجتمع العربي ١١

١ .١ تحديد موضوع الدراسة وتساؤلاته الرئيسية ١٤

١ .٢ المفاهيم العلمية والمصطلحات المستخدمة في الدراسة ١٦

١ .٣ الدراسات العربية السابقة وظاهرة تعاطي المخدرات في المجتمع العربي ٢٣

١ .٤ النظريات المفسرة لمشكلة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية .. ٣١

١ .٥ منهجية التحليل العلمي في الدراسة ٦٦

١ .٦ فرضية الدراسة والتفسير الاجتماعي لمظاهر الانحراف وتعاطي المخدرات في المجتمع العربي ٨١

الفصل الثاني: ظاهرة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية في المجتمع العربي وأبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية ٨٧

٢ .١ ظاهرة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية على المستوى الدولي ٩٠

٢ .٢ ظاهرة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية على المستوى العربي ٩٧

٢ .٣ تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية على مستوى الدول العربية ... ١٠٦

٢ .٤ الأبعاد الاقتصادية والسياسية لانتشار ظاهرة تعاطي المخدرات في المجتمع العربي ١١٩

الفصل الثالث: العوامل المؤدية لتعاطي المخدرات في الدراسات العربية المعاصرة... ١٣٤

٣ .١ طبيعة المخدر ووجوده في المجتمع ١٤٠

٣ .٢ العوامل النفسية.. ١٤٥

٣ .٣ . الأسرة.. ١٥٢
٣ .٤ جماعات الأقران ١٥٩
٣ .٥ التعليم ومشكلة تعاطي المخدرات ١٦٠
٣ .٦ وسائل الاتصال الحديثة والمؤسسات الإعلامية ١٦٤
٣ .٧ اتساع نطاق الجريمة والجريمة المنظمة ونمو جماعات المصلحة ... ١٦٩
٣ .٨ التحولات المجتمعية ومظاهر التغير في البنى الاجتماعية ١٨١
الفصل الرابع: الأطر التحليلية المفسرة للانحراف وتعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية ١٩١
٤ .١ اجتماعية الإنسان وتكوين الجماعات الإنسانية ١٩٤
٤ .٢ البحث عن الآخر وعملية الاستقطاب ضمن الجماعات ٢٠١
٤ .٣ عملية الاستقطاب الاجتماعي والأطر المحددة للآليات التفكير .. ٢٠٤
٤ .٤عملية الاستقطاب الاجتماعي وتفاضل الجماعات التي ينتمي إليها الفرد.. ٢٠٨
٤ .٥ تعاطي المخدرات نتاج لعملية الاستقطاب ٢١٣
الفصل الخامس: مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية ومعالجة المتعاطين ... ٢٣٥
٥ .١ مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية والحد من مصادرها ... ٢٤٠
٥ .٢ طرق معالجة المدمنين ٢٥٠
٥ .٣ العلاج الإسلامي لمشكلة الإدمان ٢٥٨
٥ .٤ الوقاية من تعاطي المخدرات ٢٦٦
٥ .٥ الاتجاهات العامة للوقاية من تعاطي المخدرات من منظور إسلامي.. ٢٧٦
٥ .٦ العوامل المؤدية إلى تعاطي المخدرات (خلاصة البحث) ٢٨٤
المصادر والمراجع ٣١٠

المقدمة

مازالت ظاهرة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية في المجتمع العربي تشكل مصدراً أساسياً من مصادر القلق بالنسبة إلى المعنيين باتخاذ القرار على مستوى الدولة والمجتمع، برغم أن عمليات مكافحتها والتوسع في استخدام الأدوات التقانية المعاصرة، والوسائل الأكثر حداثة للحد من انتشارها شهدت تطوراً ملحوظاً أيضاً، وتخصص لها سنويا نفقات مالية كبيرة، إلى جانب النمو المتزايد في مشاركة قطاعات اجتماعية عديدة في عمليات التوجيه والتوعية والإرشاد، فظاهرة التعاطي مازالت في نمو متزايد يفوق الجهود التي تبذلها المؤسسات الرسمية والأهلية المعنية بالمكافحة، مما يثير مجموعة كبيرة من التساؤلات حول العوامل التي تؤدي إلى انتشار الظاهرة بقوة أكبر في المجتمع العربي من جهة، وحول الرؤى المتعددة التي تحاول تفسير انتشار الظاهرة في المجتمع من جهة أخرى، الأمر الذي يستوجب إجراء مراجعة شاملة لما تم إنجازه على المستوى المعرفي في هذا المجال.

لقد قدمت الدراسات العربية المعنية بتحليل العوامل المؤدية إلى تعاطي المخدرات مجموعة كبيرة من التحليلات العلمية للواقع، واعتمدت في ذلك أطراً تفسيرية متعددة، ودراسات ميدانية واسعة في مجمل الدول العربية تقريباً، وجرت مقارنات عديدة بين العوامل والأسباب المؤدية إلى انتشار ظاهرة التعاطي بين دول عربية عديدة، وأعد الباحثون في مضمار الدراسات العليا رسائل جامعية وأطروحات علمية متنوعة لتقديم رؤى تفسيرية لمشكلة التعاطي، ورصد العوامل المؤدية إليها، وظهر ذلك جلياً وواضحاً في أغلب الدول العربية التي تعاني من الظاهرة، وإن جاءت هذه المعاناة بدرجات متباينة، لكنها تستحوذ على اهتمام المفكرين والباحثين

فضلاً على اهتمام المعنيين باتخاذ القرار، وخاصة في المجال الأمني، فالأبعاد الأمنية لمشكلة تعاطي المخدرات باتت تفوق الأخطار المترتبة على الكثير من المشكلات الأمنية والاجتماعية الأخرى المنتشرة في المجتمع.

والمشكلة في تناول موضوع العوامل المؤدية إلى تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية في المجتمع العربي أن الباحث المعني بالموضوع يجد نفسه في كثير من الأحيان مدفوعاً إلى إعادة إنتاج الأفكار ذاتها، والموضوعات نفسها، فإذا كانت عملية التعاطي مبنية في أساسها على الأبعاد النفسية والاجتماعية والثقافية التي تصف الفرد والمجتمع في لحظة انتشار الظاهرة، فمن الملاحظ أن الدراسات العربية تؤكد في كل مرة أهمية العوامل النفسية والاجتماعية والثقافية في انتشار ظاهرة التعاطي، وتظهر في كل مرة أيضاً أهمية الأسرة والمدرسة وجماعات الأقران ووسائل الاتصال الحديثة وغيرها من العوامل الاجتماعية التي تحيط بالفاعلين، وخاصة فئات الشباب منهم، ومن هم في سن الفتوة، وتبين الدراسات الميدانية التي تم تنفيذها في معظم بلدان المجتمع العربي عن ارتباطات إحصائية واضحة بين العوامل المشار إليها والإقدام على عملية التعاطي مما لا يدع مجالاً للشك في صحة الارتباطات المشار إليها، ولا يدع مجالاً للشك في مصداقية هذه البحوث والدراسات التي يتم الإشراف عليها ومتابعتها من قبل باحثين مختصين لهم خبراتهم المهنية التي تعزز المصداقية في هذه النتائج.

غير أن المشكلة تبدو أكثر صعوبة في مجال التطبيق ومحاولات الاستفادة من النتائج التي خلصت إليها البحوث والدراسات المعنية، فمع تأكيد أهمية الأسرة والمدرسة وجماعات الأقران، وتطوير البرامج الثقافية والتوعوية التي من شأنها أن تساعد في تمكين هذه المؤسسات للقيام بأدوارها الاجتماعية يلاحظ أن المشكلة تزداد تعقيداً، فالمشكلات الأسرية في تفاقم، والأداء

الوظيفي للمؤسسات التعليمية في تراجع، وانجراف جماعات الأقران نحو مظاهر الانحراف في تزايد، ويضاف إلى ذلك أن محطات البث الفضائية باتت أكثر تنوعاً، وشبكات الاتصال بالانترنت أصبحت أكثر يسراً، وهذه كلها غير خاضعة للمراقبة، لا على مستوى الأسرة، ولا على مستوى المجتمع، مما جعلها تحمل في مضامنيها كل ما من شأنه أن يدفع الأبناء إلى الانحراف والتعاطي، لمجرد الفضول والمغامرة للوهلة الأولى، ولكن سرعان ما يصبح التعاطي مشكلة أساسية بين الشباب.

وفي ضوء هذا التصور للمشكلة وأبعادها، تأخذ الدراسة بتحليل مشكلة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية في المجتمع العربي برؤية مختلفة إلى حد ما، تقوم على تصور عملية التعاطي مع العوامل المؤدية إليها في محيط الأسرة والمدرسة وجماعات الأقران ووسائل الاتصال وغيرها نتاجاً كلياً لعوامل أشمل وأوسع على مستوى المجتمع بمجمله، وما مظاهر الارتباط التي تكشف عنها الدراسات الميدانية والتحليلات الإحصائية المتعددة إلا مظاهر اقتران بين متغيرات تابعة تعود إلى عوامل أعمق على مستوى التغير الاجتماعي مازالت غير منظورة بشكل مباشر، ومن ثم فإن مظاهر الاقتران المشار إليها لا تحمل في مضمونها بعداً تفسيرياً يقوم على مبدأ العلة والمعلول، فالتفكك الأسري مثلاً، الظاهر منه والخفي، لا يؤدي بالضروة إلى تعاطي الأبناء للمخدرات والمؤثرات العقلية، إنما يأتيان معاً (تفكك الأسرة، وتعاطي الأبناء للمخدرات) نتيجة تحولات أعمق في البنية الاجتماعية نتيجة عمليات التغير الواسعة، وما يقال في تفكك الأسرة يقال أيضاً في الأداء الوظيفي لمؤسسات التعليم، ووسائل الاتصال، وغيرها من العوامل التي تبدو من حيث الشكل، أنها فاعلة في انتشار ظاهرة التعاطي.

وتـأتي هذه الدراسـة للعوامـل المؤديـة إلى تعاطي المخدرات بعد سـبع سـنوات تقريباً من دراسة سـابقة كان لنا شرف إعدادها بالموضوع نفسه عام ١٤٢٥هـ، وتم نشرها في مركز البحوث والدراسـات بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، وهي مختلفة عنها من حيث الشكل والمضمون، مع الاعتراف بأن قواسم مشتركة عديدة بين الدراستين، شأنهما في ذلك شأن كل الدراسات المعنيـة بتعاطـي المخدرات، أما ماهو مشـترك فيهـا، فالتحليـل المتعلق بفهم ظاهـرة التعاطـي في ضوء الـشروط الاجتماعية المحيطة بهـا كظروف الأسرة والمدرسـة وجماعـات الأقران وغيرها مـن العوامل التي لاتخلو منها دراسـة اجتماعيـة مـن الدراسـات العربيـة التي أولـت الموضوع اهتمامهـا منذ عقود زمنية عديدة، بالإضافة إلى ما قدمته الدراسات العربية أيضاً في مجال توضيح مسـؤولية مؤسسات الأسرة والمدرسة ووسائل الاتصال المختلفة وغيرها في عملية الوقاية من التعاطي وحماية الأبناء والبرامج الوقائية المختلفة.

أما ما تختلف عنه الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة المشار إليها، وعن الدراسات العربية المعنية بموضوع البحث فهو في الرؤية والتوجه في التفسير، ففي حين أولت الدراسـة السابقة اهتماماً كبيراً بجماعات المصلحة وشبكات التجارة غير المشروعة للمخدرات وارتباطها بالأبعاد السياسية للمشكلة على المسـتوى العالمي، فإن الدراسـة الحالية تميل إلى تفسـير النمو المطرد للمشكلة في سـياق مظاهر التغير في التحديات المجتمعية الواسـعة، وخاصة الخارجية منها، التي تشـهدها المنطقة العربية منـذ بدايات القرن العشرين وحتى الآن، وباتت تهدد أمنها على المستوى الداخلي، وتتطلب تغييرا واسعاً لنظم التفاعل الاجتماعي التي اسـتقر عليها المجتمع منذ فـترة طويلة من الزمن، في الوقت الذي ظهرت فيه ملامح التوظيف السـياسي لمكونـات مجتمع ماقبل الدولة، وأسـهمت في تشـويهها حتى انحرفت هذه المكونات عن وظيفتها الأساسية

وفقـدت الكثير مـن مضمونها الاجتماعـي والوجداني والأخلاقـي، ولم تعد قـادرة في الكثير من الحالات على ضبط السـلوك وتوجيهـه كما كان حالها في المراحل التقليدية السـابقة، وسرعان ما ظهرت آثار ذلك واضحة في ضعف منظومـات القيـم الأخلاقية والاجتماعيـة، حتى بات المجتمـع في جزء كبير منه يشـكل بيئة خصبة لنمو مظاهر الانحراف والجريمة والفسـاد، ويشـكل الانتشـار الواسـع المتزايـد لتعاطي المخـدرات والمؤثـرات العقليـة نموذجاً للبرهنـة عـلى تفـكك نظم التفاعـل الاجتماعـي التقليديـة، ومـا يرافقها من انحـلال للقيـم والمعايير الضابطة للسـلوك الاجتماعي، دون تشـكل البديل المناسـب الذي يحقـق عملية الانضباط الذاتي التي تحول دون انتشـار مظاهر الانحـراف، وهي عملية تتطلب اسـتقرار نموذج مثالي في الوعي الاجتماعي ينظم آليات التفاعل بين مكونات المجتمع ومؤسساته المتعددة.

إن المعالجـة الحقيقيـة لمشـكلة تعاطي المخـدرات والمؤثـرات العقلية في المجتمع العربي لن تكون مجدية مادامت لا تمس العوامل الحقيقية التي تؤدي إلى انتشـار المشكلة، ويمكن أن ينتهي التحليل إلى تقرير أن مشكلة التزايد في انتشـار ظاهرة تعاطي المخدرات، ليست بالضرورة نتيجة عوامل موضوعية خارجـة عـن إرادة الفاعلين في التنظيم الاجتماعي، فقد تشـكل السياسـات المتبعـة في المجـالات الاقتصاديـة والسياسـية والاجتماعيـة، والطموحـات المختلفة للقوى الاجتماعية الفاعلة في المجتمع عوامل أساسية تدفع إلى عملية التعاطـي، وخاصة عندما تنجرف هذه السياسـات مـع التحديات الخارجية المحيطة بها لتحقيق منافع آنية ومصالح تغيب عنها الرؤية الشـمولية لعلاقة الجزء بالكل الذي ينتمي إليه، وغالباً ما تصبح هذه السياسات بمثابة عوامل جديدة تؤدي إلى مزيد من المشـكلات الاجتماعية بين الشـباب، وإلى مظاهر جديـدة مـن الاضطراب النفسي والوجـداني والأخلاقي، الأمـر الذي يوفر

الشروط المناسبة لانتشار مظاهر الانحراف والجريمة وتعاطي المخدرات مرة أخرى في المجتمع.

وتتوزع موضوعات الدراسة في ستة فصول أساسية، يتناول أولها الأطر النظرية والمنهجية لدراسة مشكلة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية في المجتمع العربي، من حيث تحديد موضوع الدراسة وتساؤلاتها الأساسية، والدراسات العربية السابقة المعنية بظاهرة تعاطي المخدرات في المجتمع العربي، والنظريات المفسرة لمشكلة تعاطي المخدرات في المجتمع، والمنهجية العلمية المعتمدة في تحليل الظاهرة وبيان العوامل المؤدية إليها، وأخيراً فرضية الدراسة الأساسية التي يبنى عليها تحليل العوامل المؤدية إلى تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية في المجتمع العربي.

ويأخذ الفصل الثاني بتناول ظاهرة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية في المجتمع العربي وأبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية كما هي في الدراسات العربية المعنية، وبالنظر إلى ارتباط الظاهرة بما هي عليه على المستوى العالمي، يبحث الفصل في ماهية الظاهرة على المستوى الدولي، وعلى المستوى العربي بوصف المجتمع العربي منظومة اجتماعية ثقافية متكاملة، ثم دراسة الظاهرة على مستوى الدول العربية بحسب توزعها المكاني والإقليمي، كما يتضمن الفصل شرحاً لأبعاد نمو المشكلة على المستويات الاقتصادية والسياسية، فالمجتمع العربي جزء لايتجزأ من العالم، وتحيط به مجموعة كبيرة من التحديات المجتمعية والسياسية التي لايمكن إغفالها في تناول الظاهرة وما يترتب عليها من آثار.

كما يتناول الفصل الثالث بالشرح العوامل المؤدية إلى تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية كما هي في الدراسات العربية المعاصرة، فيأخذ بشرح

خصائص المادة المخدرة ووجودها بوصفه عاملاً أساسياً من عوامل انتشارها، بالإضافة إلى العوامل النفسية والاجتماعية المتمثلة في الأسرة، وجماعات الأقران، ووسائل الاتصال الحديثة، ومظاهر التغير في البنى الاجتماعية، واتساع نطاق الجريمة والجريمة المنظمة ونمو جماعات المصلحة وغيرها.

ويقدم الفصل الرابع شرحاً مفصلاً للأطر التحليلية المعتمدة في الدراسة لتفسير مظاهر الانحراف وتعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية في المجتمع العربي، ويأخذ بالاعتماد على مقولة اجتماعية الإنسان وتكوين الجماعات الإنسانية، ومسألة البحث عن الآخر وعملية الاستقطاب الاجتماعي ضمن الجماعات الإنسانية، ثم مسألة العلاقة بين عملية الاستقطاب الاجتماعي والأطر المحددة لآليات التفكر عند الفرد ومساراته، ثم مسألة العلاقة بين عملية الاستقطاب الاجتماعي للفرد وتفاضل الجماعات التي ينتمي إليها، واختلافها في القوة والتأثير، وأخيراً يبحث الفصل في ظاهرة التعاطي بوصفها نتاجاً لعملية الاستقطاب التي تفرضها الجماعة.

ويحاول الفصل الخامس أن يقدم رؤية لمظاهر التغير الواسعة التي شهدها المجتمع العربي، ويشهدها اليوم، التي تؤثر بدورها في الوظائف الحيوية المنوطة بالمؤسسات الاجتماعية، فالتحديات الخارجية أسهمت في تغيير الشروط التي كانت تهدد المجتمع في مرحلته التقليدية، حتى ظهرت ملامح جديدة لمصادر الخطر، وأوجدت شروطا جديدة لم تكن معروفة في السابق كما هي عليه الآن، ومن الطبيعي أن تعمل المؤسسات الاجتماعية الداخلية على إعادة تنظيماتها بالشكل الذي يجعلها أكثر كفاءة في الاستجابة للتحديات الجديدة التي تهدد الأمن الاجتماعي، في الوقت الذي أخذت تظهر فيه ملامح التوظيف السياسي لمكونات مجتمع ماقبل الدولة، وقد انتشرت في

المجتمع تيارات ثقافية وسياسية واجتماعية متنوعة كان لها الأثر الكبير في عمليات التوظيف المشار إليها، وفي مظاهر الاضطراب والخلل في منظومات المجتمع التقليدية، وتميز الدراسة بين الاتجاهات الثقافية والاجتماعية والسياسية التي انتشرت في الداخل العربي، وبين القوى السياسية المحيطة بالمجتمع على المستوى الخارجي، وكان لها تأثير فاعل في الداخل، الأمر الذي لايمكن تجاهله في تحليل مظاهر الاضطراب والخلل.

في الفصل السادس والأخير، تقدم الدراسة خلاصة ما ينبغي القيام به على مستوى مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية وطرق الوقاية منها، ويتناول الفصل موضوع مكافحة المخدرات واستراتيجات المكافحة، وطرق معالجة المدمنين، والعلاج الإسلامي لمشكلة الإدمان، ثم الأسس المعتمدة في الوقاية من تعاطي المخدرات، والوقاية من منظور إسلامي، وأخيراً الوقاية الشاملة والاقتراحات العامة للدراسة.

وتنتهي الدراسة بقائمة المراجع الأساسية المعتمدة فيها.

الفصل الأول

الأطر النظرية والمنهجية لدراسة مشكلة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية في المجتمع العربي

١ . الأطر النظرية والمنهجية لدراسة مشكلة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية في المجتمع العربي

تأخذ الدراسة بتحليل ظاهرة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية في المجتمع العربي من منظور يأخذ بالاعتبار خصوصية الظاهرة وارتباطها بالتحليل الكلي للمجتمع، وبالتحليل الجزئي على حد سواء، فهي ترتبط بأبعاد التركيب الاجتماعي الكلي وبمكوناته الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، في الوقت الذي لا يمكن فيه الحديث أيضاً عن التعاطي دون تناول الأسباب المباشرة التي تؤدي إليه، ولذلك فإن لمشكلة البحث أبعاداً شخصية على مستوى الفرد نفسه، وعلى مستوى أسرته وجماعات الأقران المحيطة به، في الوقت الذي تظهر أيضاً الأبعاد الكلية للمشكلة على مستوى مظاهر التغير الواسعة التي يشهدها المجتمع العربي منذ بدايات القرن العشرين وحتى الآن، وما يرافقها من تغيرات سياسية راحت تمس بناه الأساسية، والوظائف المنوطة بها في سياق عمليات التغير.

وتفرض الرؤية المزدوجة لأبعاد المشكلة على المستويين الكلي والجزئي أطراً منهجية وتحليلية خاصة، تتناول موضوع السلوك الإنساني في سياق العوامل القريبة المحيطة به، كالعوامل الشخصية، والأسرية، وجماعات الأقران.. وفي سياق مظاهر التغير الواسعة التي تشهدها تلك العوامل على مستوى المجتمع في الوقت نفسه، التي تظهر على مستوى عمليات التواصل مع الآخر، والتحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الكبرى التي جعلت المعايير الضابطة للسلوك مختلفة كلياً عما كانت عليه منذ فترة قصيرة، وقد أسهمت في هذا التغير قوى اجتماعية وسياسية واقتصادية متنوعة، منها ما هو قديم تقليدي، ومنها ما هو جديد ومستحدث.

١ . ١ تحديد موضوع الدراسة وتساؤلاته الرئيسية

يتحدد موضوع الدراسة بتحليل العوامل المؤدية إلى انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية بين الشباب في المجتمع العربي، التي تعد نتاجاً لمجموعة كبيرة من العوامل المجتمعية والتغيرات التي شهدها المجتمع منذ بدايات القرن العشرين وحتى الآن، وعلى الرغم من أن مجموعة كبيرة من الدراسات العربية التي تناولت مشكلة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية في المجتمع العربي، وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي تقوم بها الدولة في معظم أرجاء المجتمع العربي للحد من انتشار الظاهرة يلاحظ أن المشكلة آخذة بالتزايد والتفاقم، مما يدل على أن هذه الجهود الكبيرة ما زالت مبنية على تصورات غير دقيقة لفهم المشكلة وأبعادها، والعوامل المؤدية إليها أحياناً، وأن ما قدمه الفكر العربي حتى الآن في مجال تشخيص المشكلة وفهم العوامل المؤدية إليها ما زال يحتاج إلى مزيد من التشخيص، ومزيد من التحليل العلمي للواقع.

ويلاحظ من تحليل العوامل المؤدية إلى تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية، كما هي في الدراسات العربية، أنها مبنية في معظمها بطريقة تراكمية وتفتقر إلى بعدها التحليلي، فالقول مثلاً بأن الأسرة والمدرسة وجماعات الأقران وغيرها تعد عوامل أساسية لتعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية هو شكل من أشكال التفسير التراكمي لعوامل الظاهرة، ولا ينطوي على رؤية تحليلية معمقة تبين العلاقة بين هذه العوامل في نسق تحليلي متكامل.

وفي ضوء هذا التصور يأخذ البحث بتحليل العوامل المؤدية إلى تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية بوصفها منظومة متكاملة تندرج من المستوى الفردي المتعلق بخصائص الشخصية الاجتماعية للشباب، إلى المستوى

الاجتماعي الذي يتعلق بالبيئة الاجتماعية المحيطة بالشباب، وصولاً إلى البيئة الثقافية والسياسية المحيطة بالمجتمع، التي تحدد أشكال علاقته مع الآخر، ومستوى التحديات التي تهدد وجوده.

لقد شهدت المنطقة العربية مجموعة كبيرة من التغيرات المجتمعية خلال العقود السابقة، ويمكن التمييز في هذا السياق بين ثلاثة مستويات من مظاهر التغير، الأول على مستوى التفاعل الكلي للمجتمع العربي مع المجتمعات الأخرى، والتغير الملحوظ في مصادر الخطر التي تهدد أمنه، ومن ثم التغير الملحوظ على مستوى المؤسسات الاجتماعية الداخلية التي تتكون بناها ووظائفها في ضوء التحديات ومصادر الخطر المحيطة بالمجتمع الأكبر، وأخيراً على مستوى الفرد نفسه، وتعثر المؤسسات الاجتماعية في تكوين مفهوم «المواطنة» الذي يتوافق مع مفهوم الدولة بالمعنى الحديث، والذي تتحدد من خلاله تصورات الأفراد للمستقبل الذي يتطلعون إليه، وللمجتمع الذي يسعون إلى تحقيقه.

وتأسيساً على ذلك تميز الدراسة بين ثلاثة مستويات أساسية من مستويات التحليل، أولها على مستوى الكل الاجتماعي. والثاني على مستوى العوامل الاجتماعية القريبة المحيطة بالشباب، كالأسرة والمدرسة وجماعات الرفاق، وغيرها. وأخيرا المستوى الثالث المرتبط بالعوامل الشخصية والنفسية للفاعلين، ويمكن إيجاز مشكلة الدراسة في ضوء هذا التصور بالتساؤل الرئيسي الآتي: ماعلاقة البيئة الاجتماعية المحيطة بالشباب في دفعهم إلى تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية في حياتهم؟، وتتفرع عن هذا التساؤل التساؤلات الفرعية الآتية:

١ ـ ما علاقة التحولات المجتمعية على مستوى الدولة عامة بالتغيرات الاجتماعية على مستوى الأسرة والروابط الاجتماعية التقليدية.

٢ ـ ما علاقة التغيرات الاجتماعية التي أصابت بنية الأسرة والمدرسة وجماعات الأقران في التكوين الاجتماعي للشخصية؟.

٣ ـ ما علاقة الخصائص الشخصية للشباب في المجتمع العربي بتعاطيهم للمخدرات والمؤثرات العقلية.

١ . ٢ المفاهيم العلمية والمصطلحات المستخدمة في الدراسة

على الرغم من أن المفاهيم العلمية تستخدم في الكثير من الحالات بمعان مختلفة نسبياً إلا أن المفاهيم ذات الصلة بالاستخدام غير المشروع للمخدرات تستخدم في الغالب بمعان متشابهة في العلوم الاجتماعية، بسبب أن التراث النظري لهذه العلوم في هذا المجال غني وثري أيضاً، وتذخر المكتبة الاجتماعية بهذا الخصوص بعدد كبير من الدراسات التي اهتمت بتعريف المخدر وأصنافه وأنواعه، وتشارك في هذه التصنيفات علوم عديدة منها العلوم الاجتماعية والنفسية والقانوينة والجنائية وحتى الطبية، وغيرها، الأمر الذي أسهم في وجود مجموعة من المصطلحات المتداولة بين الباحثين، وتبنى على أساسها الدراسات المتعلقة بالمخدرات وعواملها والآثار المترتبة عليها، ويمكن تحديد أكثر المصطلحات أهمية وانتشاراً في هذا المجال التي تتمثل بالمفاهيم الآتية:

١ . ٢ . ١ التعريف بمفهوم المخدر

على الرغم من التباين في الدلالة اللغوية التي يحملها مفهوم المخدر، غير أن المعنى الاصطلاحي المستخدم متقارب بدرجة كبيرة، إذ يستخدم الباحثون تعبير العقار (Drug) بمعنى المخدر تارة، وبمعنى الدواء تارة

أخـرى، فالكلمة في جذورها تدل على أصول الأدوية، والعقار هو مادة تؤثر بحكم طبيعتها الكيميائية في جسـم الكائـن الحي أو في الوظائف التي تؤديها مكوناته (الأصفر، ١٤٢٥هـ، ٣٠)، وعلى الرغم من ذلك فإن الدلالة التي ينطـوي عليها تعبير «المخدر» تختلف في اللغة العربية عما هي عليه في اللغات الأجنبيـة الأخـرى. فهي في اللغة العربية، كما يذهب إلى ذلك الدكتور سـعد مغربي، أكثر دقة ودلالة في الاستخدام من التعبير المقابل لها في اللغات الأجنبية (Drug) ذلـك أن التعبير باللغة الأجنبيـة يعني من الناحية العملية العقار أو أي مـادة يسـتخدمها الأطبـاء في علاج الأمـراض وهي تسـتخدم في الوقت نفسـه بمعنـى المخدر ذي الخصائـص المعروفة من تنبيه أو تخديـر. كما يرتبط اسـتخدامها بالوصمة وعـدم القبول من حيث هي مواد ضـارة بالفرد وغير مقبولـة اجتماعيـا. ويدل ذلك على أن للتعبير معنيـين في اللغة الأجنبية، لكن الأمـر يختلف باللغة العربية، حيث يتم التفريق بين الدواء أو المسـتحضرات الدوائيـة وبـين المخدرات، ففـي حين يتم اسـتخدام الأولى بقصـد العلاج، بينـما يتم اسـتخدام الثانية اسـتخداماً سـيئاً لآثارها الضارة بدنيـاً واجتماعياً. ولهذا يسـتخدم اصطلاح متعاطي المخدرات على أولئك الأشـخاص الذين يسـتخدمون أنواعـاً محـددة من المواد مرتبطة بقيم سـلبية ضارة، سـواء أكان ذلك حقيقياً أم وهمياً (المغربي، ١٩٨٦م، ٩).

أمـا من الناحية الاصطلاحية فيسـتخدم هذا التعبـير للدلالة على المواد الكيميائية التي يؤدي اسـتخدامها إلى تغيير في المزاج أو الإدراك أو الشـعور، ويسـاء اسـتخدامها حتى تلحق الضرر بالفرد الذي يسـتخدمها، وبالمجتمع الـذي يعيش فيه (لوري، ١٩٩٠م، ١٣). وقد تكون المخدرات مواد طبيعية أو مـواد مصنعـة، وهـي بالأسـاس مجموعـة المواد التـي تسـبب في إحداث حالـة بديلـة مـن الوعـي؛ بالإضافـة إلى النعاس والنـوم، إلا أنهـا أصبحت

تعني المخدرات النباتية كالحشيش ومشتقاته، والأفيون ومشتقاته، وبدائله الصناعية، التي يؤدي استخدامها إلى زيادة في القدرة الاحتمالية للفرد، مما يتطلب زيادة في الجرعة باستمرار وصولاً إلى الإدمان (زيد، ١٩٨٨م، ٢٣). وبهذا المعنى يعرف محمد أرناؤوط المادة المخدرة بأنها كل مادة، سواء أكانت خاماً أم مستحضرة، وتحتوي على منبهات أو مسكنات يمكن أن يؤدي استخدامها في غير الأغراض الطبية أو الصناعية إلى حالة من التعود أو الإدمان عليها، مما يؤثر في الفرد والمجتمع، ويترك آثاراً ضارة جسمياً ونفسياً واجتماعياً (أرناؤوط،١٩٩٠م، ١٢).

ويقترب تعريف لجنة المخدرات في الأمم المتحدة من هذا التصور، فالمخدرات هي «كل مادة، خام أو مستحضرة، تحتوي على مواد منبهة أو مسكنة من شأنها إذا ما استخدمت في غير الأغراض الطبية أو الصناعية أن تؤدي إلى حالة من التعود أو الإدمان عليها، مما يضر الفرد جسمياً ونفسياً وكذا المجتمع» (غباري،١٩٩١م، ٩).

غير أن عبد الرحمن السماعيل يضيف إلى الأبعاد النفسية سمة التسمم في الجهاز العصبي، بالإضافة إلى البعد القانوني، فالمخدر بالنسبة إليه هو مجموعة المواد التي تؤدي إلى الإدمان وتسبب تسمم الجهاز العصبي، ويترتب على تناولها إنهاك الجسم والعقل ويحظر تداولها أو زراعتها أو تصنيعها أو الاتجار بها إلا لأغراض يحددها القانون، على أن يكون ذلك بوساطة جهات رسمية (السماعيل، ١٩٩٣م، ١٢).

ومن الناحية الشرعية يدل مفهوم المخدر، كما يرى الإمام القرافي، على ما هو مفسد ومشوش للعقل مثل الحشيش والأفيون، وعند الخطاب ما يغيب العقل دون الحواس، والمفتر من التفتير، فيقال فتر عن العمل أي انكسرت

حدته، فهو تكسيرٌ للحدة وتلينٌ بعد الشدة، ويكون أعم من التخدير، وقد نهى رسول الله ﷺ عن كل مسكر ومفتر (سنن أبي داود). وبهذا المعنى يورد عبد الله الطيار أن المفتر مأخوذ من التفتير والإفتار، وهو ما يورث ضعفاً بعد قوة، وسكوناً بعد حركة، واسترخاء بعد صلابة، وقصوراً بعد نشاط. فيقال فترة الأفيون إذ أصابه ما ذكر من الضعف والقصور والاسترخاء (الطيار،١٩٩٢م، ٥).

وثمة فرق كبيرة، بحسب الإمام القرافي بين المسكر والمخدر والمفسد، ويأتي التفريق على أساس غياب الحواس بعد تعاطي المخدر أو عدم غيابها، فإن غابت مع التعاطي الحواس كالبصر والسمع واللمس والشم فهو المخدر، وإن لم تغب الحواس، فالأمر على وجهين، إما أن تحدث مع التعاطي نشوة وسرور وقوة نفس فذاك المسكر، وإذا لم يحدث ذلك فذاك هو المفسد (أبو رخية، الأشربة، ٣٤). ويدل ذلك على أن الاختلاف في المعاني التي يحملها مصطلح المخدر تعد محدودة إذا ما قورنت بالمعاني اللغوية، وخاصة كما هي عليه في اللغات الأجنبية.

١ .٢ .٢ الإدمان على تعاطي المخدرات

يأتي مفهوم الإدمان من التعود على الشيء، وهو لا يعني بالضرورة الإدمان على المخدرات، إنما يدل على ما يصعب تركه أو التخلي عنه لاعتبارات نفسية أو عضوية، ولهذا يحمل معنى الإدمان التعود غير الإرادي في ممارسة نمط سلوكي محدد، فإذا ما أدمن الفرد على تعاطي المخدرات ففي ذلك دلالة على تعوده عليه، وتعاطيه مع عدم القدرة على تركه والتخلي عنه، وغالباً ما يستخدم تعبير «الإدمان» على تعاطي المخدرات للدلالة على مقدار تأثر المريض بعملية الإدمان وعدم قدرته على التحرر منها، إذ يصبح المخدر

بالنسـبة له عنصراً متمماً لشخصيته، لا يسـتطيع تحقيق توازنه إلا من خلاله، وتكمـن خطورته في كونه عنصراً خارجياً يؤدي غيابه إلى ظهور الاضطراب في الشخصية والسلوك وعدم التوازن.

ولا يختلـف تعبير الإدمان عـلى التدخين من حيـث المصطلح عن تعبير الإدمان على المخدرات، فيعرف الإدمان على التدخين بأنه الاستعمال اليومي للسـجائر والشغف به والشـعور بالحاجة الماسـة له، ففي حال الانقطاع عنه يوماً واحداً أو يومين يشـعر المدخن بالنرفـزة، والهياج، والقلق، وصعوبة في التركيـز الدماغي ورجفان بالأيدي وزيادة الشـهية للطعـام واكتئاب نفسي. وكل هـذه الأعـراض سرعـان ما تـزول بالرجـوع إلى التدخين مع الشـعور بالبهجـة واللـذة وهدوء الأعصاب حالاً بعد البدء بأول سـيجارة (طنوس، ١٤٢١هـ، ٩٢).

وللإدمـان على المخدرات، كما يذهب إلى ذلك إبراهيم الجندي أشـكال عديدة، منها ما يسـمى بمدمني الشـوارع، وهم أكثر المدمنين عدداً وأكثرهم خطـراً عـلى المجتمع، وأغلبهم من الأحداث الذين لم يسـتطيعوا التكيف مع المجتمع وفق شروطه، مما يدفعهم إلى مخالفة القانون، وغالباً ما تؤدي المحاكاة بالنسـبة إلى هـؤلاء دوراً أساسـياً في حـدوث الإدمان، وخاصـة بين الصغار والمراهقـين. وهنـاك المدمـن العرضي الذي يعـرف طريق الإدمـان بالصدفة بعد اسـتخدامه طبياً، ثم أدمن عليه، لأن لديه اسـتعداداً لـه. وقد يندمج مع فئـة المدمنين من هذا النـوع للإدمان العاملون في المجـالات الطبية إذا كانت لديهم الاسـتعدادات النفسـية والعضوية المناسـبة، غير أن شـفاء هؤلاء من التعاطي أيسر من شفاء نظرائهم من النوع الأول (الجندي، ١٤٢١هـ، ٦٠). ولا يسـتطيع الشـخص المدمن التخلص من الإدمان بهذه البساطة، وخاصة من يتعاطى الأفيون أو أحد مشتقاته كالمورفين والهيروين، بسبب أن المخدر

يدخـل في العمليـات الكيميائية في الجسـم، ويصبح المدمن بحاجة مسـتمرة إلى زيادة الجرعة للحصول عـلى الأثر النفسي المطلوب (الجندي، ١٤٢١هـ، ٦٠).

ويمكـن لحالة التخدير أن تكون نفسـية، كما يصف ذلـك تقرير منظمة الصحـة العالميـة لعـام ١٩٦٩م، ويمكن أن تكون جسـمية تنتـج عن تفاعل الفرد مع المخدر، وتقترن باسـتجابات سـلوكية تدل عـلى أن المتعاطي يندفع إلى تنـاول العقاقير بصفة مسـتمرة أو على فترات متقطعـة؛ بغية الوصول إلى المتعة التي يسـببها التعاطي، والمرور بخبرة هذه الآثار، وقد يأتي الإقبال على التعاطي أيضاً بقصد تجنب الشـعور بعدم الارتيـاح الناجم عن عدم التناول (غباري، ١٩٩١م، ٩).

ويميز الباحثون في علم النفس بين الاعتماد النفسي والاعتماد العضوي، وهـذا ما يشـير إليه محمود زكي شـمس الديـن، فالتعاطي يقـوم على حالتين أساسيتين هما الاعتماد النفسي، والاعتماد العضوي. (شمس الدين، ١٩٩٥م، ٣٥٩). ويـراد بالاعتماد النفسي الحالة التي يصل إليها المتعاطي نتيجة تعاطيه المخدر، وتكون سبباً لشعوره بالارتياح والإشباع. وتتولد لديه رغبة قوية في تناول العقار و المخدر بصورة مستمرة أو متقطعة بغية تحقيقه اللذة المنشودة، أو الشعور بها، أو لتجنب حالات الشعور بالقلق أو الاضطراب، أو ما شابه الذي يسـببه التوقف عن التعاطي، أما الاعتماد العضوي فيراد به الحالة التي يصـل إليها الجسـم وقد تكيف مـع تعاطي المخدر، أو اعتـاد عليه. وفي حال الامتنـاع عن التعاطي تصيب المريض بالفعل اضطرابات وظيفية في الجسـم ومشـكلات عضوية وأزمات نفسـية شديدة تظهر على شـكل أنماط سلوكية تظهـر مع كل امتنـاع عن تناول المخـدر، وهي تختلف بين الأفـراد المتعاطين باختلاف خصائصهم العمرية والعضوية، وباختلاف نوع المخدر المسـتخدم

بالنسبة إليهم، ودرجة تعاطيهم له، والفترة الزمنية التي مضت على التعاطي وغير ذلك من الاعتبارات.

ويشرح محمود زكي شمس الدين في هذا السياق مجموعة من الخصائص التي تميز الإدمان التي يجدها في السمات الآتية (شمس الدين، ١٩٩٥م، ٣٦١):

١ ـ رغبة المتعاطي الملحة في استمرار تعاطي المخدر والحصول عليه بأية وسيلة.

٢ ـ يقوم التعاطي على عنصري الاعتماد النفسي والعضوي، ويصعب أن تظهر حالة من حالات التعاطي دون هذين العنصرين.

٣ ـ تناول المتعاطي للجرعة بصورة متزايدة لتعود الجسم على المخدر، مع أن بعض المدمنين يبقى على جرعة ثابتة في كثير من الحالات.

٤ ـ ظهور أعراض نفسية وجسمية مميزة لكل نوع من أنواع المخدرات عند الامتناع عنه فجأة.

ويلاحظ أن خصائص الإدمان هذه مرتبطة تماماً بتعريفه، فالإقدام على تعاطي المخدر يؤدي إلى الاعتماد النفسي، ومع استمرارية التعاطي تظهر ملامح الاعتماد العضوي، التي تؤدي إلى زيادة الجرعات لضمان تحقيق المتعة بأقصى حد ممكن، ومن الطبيعي أن تترتب على ذلك مجموعة من الآثار النفسية والعضوية والاجتماعية في شخصية المتعاطي.

١ .٣ الدراسات العربية السابقة وظاهرة تعاطي المخدرات في المجتمع العربي

يعود الاهتمام بدراسة العوامل المؤدية إلى تعاطي المخدرات في الوطن العربي إلى الخمسينيات من القرن العشرين، حيث كانت الظاهرة أكثر انتشارا في دول عربية مقارنة مع ما هي عليه في دول عربية أخرى، ولهذا جاء الاهتمام بمشكلة التعاطي متبايناً بين دول الوطن العربي بتباين درجة انتشار المشكلة فيها.

وعلى الرغم من أن تطور الظاهرة التاريخي يفيد بأن استخدام المخدرات يعود إلى مراحل تاريخية قديمة في التاريخ الإنساني عامة بما في ذلك التاريخ العربي، غير أن الاهتمام العلمي بالمشكلة أخذ يتضح في العصر الحديث منذ أن ظهرت ملامح التوظيف السياسي للمخدرات واستخدامها بوصفها سلاحاً ذا حدين، فهي من جهة مصدر أساسي من مصادر الثروة للعاملين في الترويج والتهريب، على مستوى الأفراد وعلى مستوى الدول الفاعلة في الوقت نفسه، وهي من جهة أخرى وسيلة أساسية من وسائل الحرب التي تسهم في النيل من القدرات الداخلية للشباب، وتوجيه مشاعرهم واهتماماتهم نحو قضايا لا تخدمهم ولا تخدم مستقبل الدولة التي ينتمون إليها.

غير أن الاهتمام بالأبعاد السياسية والاقتصادية لانتشار ظاهرة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية في الوطن العربي ما زالت أقل بكثير من حجمها الحقيقي، فالاهتمام واضح في أبعادها الاجتماعية، وما يمكن أن تتركه من آثار على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع، أما صلة ظاهرة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية بالقضايا السياسية للوطن العربي فلم تحظ بالاهتمام

المكافئ لها على مستوى حجمها والأخطار المترتبة عليها، ويعود ذلك إلى اعتبارات كثيرة أهمها التداخل في العوامل التي تكمن وراء عملية التجارة غير المشروعة للمخدرات، والترويج لها، فما هو ظاهر للعيان، ويحظى باهتمام الباحثين والمفكرين والمعنيين باتخاذ القرار هو المنافع المادية الكبيرة التي تعود إلى تلك الجهات، أما الأيادي الخفية التي تعمل على التوسع في انتشار ظاهرة التعاطي لاعتبارات سياسية تخص شخصية الإنسان العربي ومواقفه من القضايا الأساسية التي يعيشها، فهي بالأساس أياد خفية وليس من اليسير الوصول إليها، مما يدفع الباحثين إلى تناول موضوع البحث بوصفة قضية اجتماعية أو اقتصادية بالدرجة الأولى دون الأخذ بالاعتبار الأبعاد السياسية للمشكلة على نحو كاف.

ومن الملاحظ أن الدراسات العربية المختلفة التي تناولت مشكلة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية في الوطن العربي جاءت على درجة كبيرة من التوسع والتنوع في موضوعاتها، والجوانب المرتبطة بها، ويمكن تصنيف هذه الدراسات في مجموعات عديدة على النحو الآتي:

١ .٣ .١ مجموعة الدراسات المعنية بالعوامل المؤدية إلى انتشار الظاهرة

تظهر في هذا السياق مجموعة الدراسات النفسية والاجتماعية والاقتصادية التي حاولت أن ترصد مختلف العوامل التي يمكن أن تكون سببا للتعاطي، على مستوى الفرد، ومستوى المجتمعات المحلية، وعلى مستوى المجتمع عامة، كما تندرج في هذه المجموعة أيضاً الدراسات ذات الصلة بالعوامل النفسية كما هو الحال في دراسات كل من العنزي (٢٠١٠م)

عن «الذكاء الانفعالي والسمات الشخصية لدى المتكسين وغير المتكسين على المخدرات»، والشريف (٢٠٠٨م) «العوامل النفسية ذات الصلة باستخدام المخدرات»، وأبو زيد (١٩٩٨م) «الارتكاس العقاقيري»، وحسين (١٩٩٥م) «بعض المتغيرات النفسية للمتعاطي وغير المتعاطي»، وحنورة (١٩٩٣م) عن «سيكولوجيا تعاطي المخدرات والكحوليات»، وأبو شهناء (١٩٩٠م) «علاقة بعض المتغيرات النفسية والاجتماعية بانتكاس الإدمان»، والسعيد (١٩٩٠م) «دراسة نفسية لمتعاطي الحشيش في منطقة الرياض».

وفي مجال تناول العوامل الاجتماعية لتعاطي المخدرات، تظهر أعمال كل من العقيل (٢٠٠٩م) «العوامل الاجتماعية والنفسية وراء تعاطي المخدرات»، والعشماوي (١٩٨٧م)«الجوانب الاجتماعية لظاهرة الاعتماد على العقاقير التخليقية»، والرابعة (١٩٨٤م) «أثر الثقافة والمجتمع في دفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة»، والريس (١٤١٥هـ) «العوامل الاجتماعية المرتبطة بالعود إلى تعاطي المخدرات بعد العلاج: دراسة استطلاعية لنزلاء مستشفيات الأمل في المملكة العربية السعودية».

ويلاحظ في هذه الدراسات بصورة عامة أنها تعتمد مناهج بحثية مختلفة وطرائق متعددة في تحليلها للعوامل المؤدية إلى التعاطي، على الرغم من أن القسم الأكبر منها يعتمد في تقرير نتائجه على دراسات ميدانية تخص واقع المتعاطين أنفسهم، مما دفع الكثير من الدراسات إلى استخدام الطرائق الإحصائية في المقارنة بين المتعاطين وغير المتعاطين، وتناول الفروق الإحصائية بين أوضاع المجموعتين، بالإضافة إلى دراسات أخرى حاولت التعرف على أسباب المشكلة والعوامل المؤدية إليها من خلال تحليل اتجاهات خبراء ومعنيين بموضوع الظاهرة، والملاحظة الأساسية التي يمكن الإشارة إليها في هذا الصدد أن هذه الدراسات تقدم تصوراتها للعوامل بطريقة نظرية

تحليلية مع التركيز على بعضها بوصفه من العوامل الأساسية، وجعل بعضها الآخر عوامل ثانوية تأتي أهميتها بحسب طبيعة العامل الأساسي، دون تحليل معمق لطبيعة الارتباط بين هذه العوامل، ودون النظر إليها على أنها منظومة متكاملة يؤثر كل منها في غيره، من المستوى العضوي للشخصية، إلى مستوى أبعادها النفسية والاجتماعية والثقافية وانتهاء بمظاهر التغير الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي يشهده المجتمع العربي برمته.

١ .٣ .٢ مجموعة الدراسات ذات الصلة بمظاهر المشكلة

تولي هذه المجموعة من الدراسات اهتمامها بموضوع الدراسة من حيث حجم انتشارها، وأماكن الانتشار ـ وأنواع المخدرات الأكثر انتشاراً، والتوصيف النوعي للمخدرات، والتصنيف القانوني، وكل ما له صلة بتوصيف الظاهرة وتحديد خصائصها، وتندرج تحت هذه المجموعة أيضاً الدراسات ذات الصلة بطبيعة المخدر نفسه وأنواعه الطبيعية والتخليقية، ومصادر الإنتاج والتوزيع وغير ذلك من الاعتبارات، بالإضافة إلى الدراسات ذات الصلة بارتباط ظاهرة التعاطي مع الجرائم في المجتمع، كالجرائم المنظمة، وجرائم الفساد المالي والفساد الأخلاقي، وتهريب السلاح، والبشر، والمتاجرة بالأعضاء وغير ذلك من الجرائم. وتأتي في هذه المجموعة دراسات كل من الغريب (٢٠٠٦م) عن «ظاهرة العود للإدمان في المجتمع العربي»، وفتحي عيد (٢٠٠٠م) بعنوان «اتجاهات الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية»، وسويف (١٩٩٦م) عن «المخدرات والمجتمع»، وحنش (١٩٩٤م) بعنوان «المخدرات: الخطر الاجتماعي الداهم».

وعلى الرغم من أن هذه الدراسات يمكن توصيفها بمجموعة الدراسات ذات الصلة بمظاهر المشكلة غير أنها تناولت في مضمونها أيضاً الكثير من العوامل المؤدية إلى انتشار المشكلة، والنتائج المترتبة عليها، بسبب صعوبة الفصل بين دراسة الأسباب والمظاهر والنتائج.

١ .٣ .٣ مجموعة الدراسات ذات الصلة بآثار مشكلة تعاطي المخدرات

تستحوذ الآثار الناجمة عن انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية على جزء كبير من اهتمام الباحثين المعنيين بقضايا المخدرات، وخاصة الآثار المترتبة على الظاهرة من النواحي النفسية والاجتماعية والاقتصادية، وقد حاولت هذه المجموعة أن تشرح الآثار المترتبة على ظاهرة التعاطي على مستوى الفرد والمجتمع في الآن نفسه، ففي مجال الدراسات النفسية حاولت الدراسات ذات الصلة أن تبين ما يترتب على التعاطي من تغير في خصائص الفرد وطرق تفاعله مع البيئة المحيطة به، ضمن الأسرة، وبين مجموعات الأقران، وفي المدرسة والحي وغيرها، كما بينت الدراسات العربية في هذا المجال الآثار الاجتماعية التي تبدو واضحة بين متعاطي المخدرات، وخاصة فيما يتعلق بالأسرة بالروابط الأسرية وظروف العمل والاستقرار المهني، ومستقبل الشباب المتعاطين أنفسهم، وأثر ذلك في دراستهم وأعمالهم المستقبلية وقضايا الأسرة والزواج والسكن وغيرها.

ويمكن رصد مجموعة من الدراسات ذات الصلة التي تأتي منها على سبيل المثال دراسات كل من العمر (٢٠١٠م) حول «الآثار الاجتماعية لتعاطي المخدرات في المجتمع العربي»، وسيدبي (٢٠٠٩م) عن «الآثار

الاجتماعيـة والاقتصادية لإدمان وتعاطي المخـدرات»، ورجيعة (٢٠٠٩م) «الآثـار النفسـية لتعاطـي وإدمـان المخـدرات»، وعبد اللطيـف (١٩٩٩م) «الآثار الاجتماعيـة لتعاطي المخدرات»، والغامـدي (١٩٨٨م) بعنوان «أثر المخدرات على الأمة وسبل الوقاية منها».

ومـن الملاحـظ أن الآثـار المترتبة على تعاطـي المخدرات إنـما تندرج في مسـتويات عديـدة، منهـا ما هو على مسـتوى الفرد نفسـه، من حيـث الآثار العضوية والصحية، والآثار النفسـية، والآثار ذات الصلة بعلاقاته مع أفراد أسرتـه وأقرانـه وزملائه في المدرسـة، ومنها ما هو على مسـتوى الأسرة التي ينتمـي إليهـا المتعاطـون وخاصة إذا مـا كان متزوجاً وله أبنـاء، حيث تكون الآثار اشـد خطـورة كونها تمس الروابط الاجتماعية ضمن الأسرة، وتشـتت الأبنـاء، وضعف التحصيل الدراسي، والتسرب، ومنها أيضاً ما يخص الآثار التي تمتد على مسـتوى المجتمع بكليته من حيـث هدر الطاقات والامكانات التي يتمتع بها المتعاطون للمخدرات، ومن حيث ارتفاع النفقات والتكاليف المادية الباهظة وغير ذلك من الآثار الضارة التي تمتد إلى المستوى الاقتصادي للدولة والاستنزاف المالي الكبير.

١ .٣ .٤ الدراسات ذات الطابع القانوني على المستويين المحلي والعالمي

شـهدت القوانـين والتشريعـات القانونيـة تطـوراً ملحوظـاً في الـدول العربيـة في العقـود الأخـيرة نتيجـة تطـور الظاهـرة ونموهـا الكبيرين، وقد أولـت الحكومات أهمية كبـيرة للقوانين الناظمة لإجـراءات الردع والضبط القانونيـين، وقـد رافـق ذلك تطـور ملحوظ في الدراسـات القانونيـة أيضاً، وكان هدفها الأسـاسي أن تعمل على تطوير النظم والقوانين التي من شـأنها

أن تساعد في الحد من تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية، والوقاية منها، والتقليل من حجم الطلب عليها في المجتمع، بالإضافة إلى القوانين ذات الصلة بالمكافحة والمعالجة في الوقت نفسه، خاصة وأن الإجراءات التنفيذية على مستوى مؤسسات الدولة تستوجب جعلها ذات طابع قانوني ملزم للمؤسسات المعنية، الأمر الذي يتطلب دائماً تطوير هذه القوانين والنظم الضابطة لعملية استخدام المخدرات والمؤثرات العقلية في المجتمع.

وقد استحوذ المجال القانوني على قدر كبير من اهتمام الحقوقيين والمعنيين بالقانون والشريعة الإسلامية، وانتشرت أيضاً مجموعة واسعة من الدراسات ذات الصلة، منها أعمال كل من عزت (١٩٨٤م) «المسكرات والمخدرات بين الشريعة والقانون»، وأبو رخية (١٤٠٧هـ) حول «الأشربة وأحكامها في الشريعة الإسلامية: المسكرات والمخدرات».

١ .٣ .٥ مجموعة الدراسات ذات الصلة بمكافحة المخدرات والوقاية منها

تنتشر مجموعة كبيرة أيضاً من الدراسات العربية ذات الصلة بوسائل المكافحة على مستوى الطرق والوسائل التي تحد من تهريب المخدرات والمؤثرات العقلية إلى داخل الدولة، وفي هذا المجال تلاحظ مجموعة من الدراسات المتخصصة التي تشكل الأساس الذي تشاد عليه عمليات التدريب والتأهيل المرتبطة بضبط المنافذ الحدودية بمختلف أشكالها، وكيفية الكشف عن المخدرات والطرق التي يستخدمها مهربو المخدرات والمروجون على اختلاف أنواعهم.

ففي مجال الاهتمام بمسائل الوقاية من تعاطي المخدرات والعلاج منه، والحد من انتشاره ظهرت مجموعة الدراسات التي اهتمت بهذا الجانب،

التي تأتي منها الدراسات التي أعدها كل من طالب (٢٠١٠م) «الوقاية من المخدرات»، ودهينة (٢٠١٠م) «التحصين الديني في حماية الشباب من تعاطي المخدرات»، وموسى (١٩٩٦م) «دور التوعية بأضرار المخدرات للمعلمين»، والنابلسي (١٩٩١م) حول «علاج الادمان ومعوقاته»، والحادقة (١٩٩١م) «أساليب وإجراءات مكافحة المخدرات»، والميمان (١٩٩٠م) «مكافحة المخدرات»، وحجار (١٤١٢هـ) «العلاج النفسي الحديث للإدمان على المخدرات والمؤثرات العقلية».

إن الدراسات العربية السابقة ذات الصلة بتعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية متسعة بدرجة كبيرة من حيث الحجم والأنواع في الوقت نفسه، ولهذا ليس من اليسير تقديم رؤية مجملة حول هذه الدراسات وأنواعها وأنماطها، مما يوجب على المختص أن يتناول موضوع التعاطي من الزوايا التي تخصه، وترتبط بمجال اهتمامه، ذلك أن كل مجال من المجالات المشار إليها يتضمن قدراً كبيراً من البحوث والدراسات ذات الصلة بمشكلة التعاطي.

ومن الملاحظ أيضاً أن الدراسات ذات الصلة بتعاطي المخدرات ارتبطت بدراسات أخرى تتعلق بالجريمة والانحراف والجرائم المستحدثة والجرائم الالكترونية وجرائم التهريب عامة بما في ذلك تهريب السلاح وتبييض الأموال والاختلاس، والتجسس لصالح الآخر، وغير ذلك من القضايا التي لا تقل في خطورتها عن خطورة التعاطي نفسه.

١ .٤ النظريات المفسرة لمشكلة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية

على الرغم من أن تعاطي المخدرات يعد شكلاً من أشكال السلوك الاجتماعي المنحرف، إلا أن الجهود العلمية لتفسيره من النواحي النفسية والاجتماعية لاتنفصل في جوهرها عن العوامل التي تفسر السلوك الاجتماعي بصورة عامة، ذلك أن الانحراف مسألة أخلاقية تختلف في أحكامها بالنسبة إلى السلوك الواحد بين مجتمع وآخر، كما أن الرؤية العلمية لتفسير السلوك المنحرف لا بد أن تكون قادرة أيضاً على تفسير السلوك السوي، ومن ثم فإن التحليل العلمي لتعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية بوصفه سلوكاً اجتماعياً يرتبط بالأطر التفسيرية والتحليلية لدراسة السلوك الإنساني عامة، وهي تنطوي في مضامينها على تفسير التعاطي بشكل مباشر.

إن السلوك الإنساني، كما يذهب إلى ذلك صالح الرميح، نتاج للظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يولد فيها الفرد وينشأ من خلالها، فلا يمكن عزل الفرد عن المجتمع الذي ينشأ فيه، ويتشرب قيمه ومبادئه ومعاييره وضوابط سلوكه، ولا يستطيع الفرد التحرر من تأثيرات المجتمع الذي ينتمي إليه، لا من حيث تكوينه الشخصي، ولا من حيث نمو أفكاره واتجاهاته النفسية والاجتماعية، فالشخصية الإنسانية الاجتماعيه إن هي إلا نتاج لتاريخها الاجتماعي (الرميح، ٢٠٠٤م، ٨).

ويمكن في هذا السياق التمييز بين أربعة اتجاهات أساسية في تفسير السلوك الإنساني عامة، والسلوك المنحرف خاصة بما في ذلك الإقبال على تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية، وتندرج هذه الاتجاهات من النظريات العضوية البيولوجية التي حاولت فهم أنماط السلوك في ضوء خصائص

الشخصية العضوية، وما تحمله من مورثات وبنى عضوية خاصة، واتجاه المدرسة الوضعية التي حاولت فهم السلوك الإنساني في ضوء تفاعل الشخصية العضوية مع الشروط البيئية المحيطة بها، ومدارس التفسير النفسي للسلوك، التي تنقسم بدورها إلى مدارس التحليل النفسي، والسلوكية، والمدرسة النفسية الاجتماعية وغيرها، أما الاتجاه الرابع والأخير فهو الاتجاه الذي يجعل من السلوك الاجتماعي نتاجاً لمجموعة من العوامل الاجتماعية، وتنتظم في هذا الاتجاه أيضاً مجموعة من النظريات الاجتماعية ذات الصلة.

١ .٤ .١ النظريات العضوية (البيولوجية) في تفسير السلوك المنحرف

يأخذ أصحاب النظريات العضوية بتفسير السلوك المنحرف عامة، وبين الشباب خاصة من خلال ما يصف الفاعلين من خصائص عضوية تمتد إلى بنيتهم العضوية وتكويناتها، وتعد نظريات كل من كريتشمر، وشيلدون، ويونغ من أكثر النظريات شهرة في هذا المجال.

يميز كريشتمر بين أربعة أنماط للشخصية لكل منها خصائصها وأبعادها وأنماط سلوكها الاجتماعي، وهذه الأنماط هي النمط الهزيل، والنمط البدين مع قلة العضلات، والنمط الرياضي، والنمط المختلط (العنزي، ٢٠١٠م، ٦١)، ولكل من هذه الأنماط أشكال من السلوك تتوافق معها، بما في ذلك السلوك المنحرف.

أما وليم شيلدون فيذهب إلى القول بثلاثة أنماط جسمية تحدد على الأغلب أنماط الشخصية، والسلوك، هي النمط الهضمي، ويقابله المزاج الحشوي الذي يتميز بالبدانة والسمنة، وهمه إشباع حاجاته الأساسية، والنمط العضلي الذي يقابله المزاج الجسدي ويتميز بعضلات بارزة وحيوية

ونشـاط متميزين، وأخيراً النمط العصبي الـذي يقابله المزاج الدماغي الذي يتميـز بجسـم نحيـل، وغالباً ما يتصـف بالجديـة والذكاء والخـوف والقلق والعزلـة (المرجـع السـابق، ٦١)، ومن الطبيعـي أن هذه الفـروق بين أنماط الشـخصية تجد نفسـها مرة أخرى بأنماط السـلوك عامة، والسلوك المنحرف بشكل خاص.

كـما يأخـذ يونـغ بالتمييـز بـين نمطـين أساسـيين للشـخصية، النمـط الانطوائي والنمط الانبساطي، أما الأول فهو انسحابي وغير اجتماعي، يميل إلى الانعـزال والتفـرد في حياته وقراراتـه، وينطوي على نفسـه، كثير التفكير والتأمـل، بينما الثاني، وهو النمط المنبسـط، يرغب في الاختلاط مع غيره من الناس ومعاشرتهم، وغالباً ما تتركز حياته حول العمل، ويمضي «رورشاخ» في الاتجـاه نفسـه، ويضيـف بأن نمط الشـخصية المنطويـة ذو ذكاء عال، وله القدرة على الإبـداع والابتكار، ولكنه يعاني من صعوبات الاتصال مع غيره (المرجع السابق، ٦١).

ويضاف إلى ذلك نظريات علم وظائف الأعضاء، التي تربط التوازن في شخصية الإنسان بما بتوفر لديه من تكامل في وظائف الأعضاء والغدد في بينة الجسـم، إذ يؤدي الخلل في الأداء الوظيفي إلى ضعف التوازن في الشخصية، مما يساعد في ظهور الخلل على مستوى أنماط السلوك.

وعلى الرغم من تطور الدراسات في هذا المجال بات من المؤكد صعوبة تفسير أنماط السلوك، والسـلوك المنحرف بتأثير العوامل العضوية وحسب، مـا لم تكـن هذه العوامل واحدة من مظاهر المـرض العضوي الذي يمكن أن يعاني منه الأفراد، ويسـبب في دفعهم إلى ممارسـة أنماط سلوكية غير متوازنة، وعلى الرغم من ذلك فإن هذه النظريات لم تسـتطع تفسـير السلوك المنحرف في الحـالات التي تكـون فيها الشروط العضوية سـليمة، أو في الحالات التي

تبدو فيها مظاهر التغير في شخصية الفاعل، الذي يوصف بالتوازن العضوي في مرحلـة مـا، ثم يأخذ بالانحراف، مما دفع الباحثين إلى ضرورة التوسـع في تفسير الانحراف بالشروط البيئية المحيطة.

١ .٤ .٢ المدرسة الوضعية في تفسير الانحراف والتعاطي

تأخذ المدرسـة الوضعية بتفسـير الجريمة وأنماط الانحراف عامة، دون أن تختص بتفسـير التعاطي بشـكل مباشر، وتعتمد مبدأ التفاعل في العوامل المؤديـة إلى الانحـراف، وتقوم على تفسـير الانحراف والسـلوك الجرمي من خـلال التفاعـل بين الخصائـص العضويـة، والعوامـل الاجتماعيـة المحيطة بالفاعلـين، فتبعاً لنظرية سـيزار لومـبروزو، فإن الإجـرام لا يورث، في حد ذاتـه، إنما يولد لدى الفاعل الاسـتعداد الكامن الذي يمكـن أن تحركه البيئة الفاسدة، وقد اضاف منظرو الاتجاه فيما بعد العوامل الاجتماعية في تحليلاتهم للجريمـة (علي، ١٩٨٧م، ١٩)، ويشـير بعـض القائلين بهـذا التوجه إلى أن الإجرام العنيف يرجع إلى خلل عضوي في قاعدة المخ التي يرتكز عليها الكثير من العمليات النفسـية والحيويـة التي تتحكم في إرادة الفاعلين وسـلوكهم، فالاضطراب العضوي الناشـئ عن اضطراب إفرازات الغدد الصم مسؤول بصفة عامة عن السـلوك الشـاذ والإجرامي، وأن ذوي الإفرازات الزائدة في الغدد الجنسية أو الكظرية، وفق هذه النظرية، يكونون في الغالـب من مركتبي الجرائـم العنيفة كالقتـل والاغتصاب وقطع الطريق (عـلي، ١٩٨٧م، ١٩)، لعدم قدرتهم على التحكم بتصرفاتهم، وما يصدر عنهم من أفعال.

كما تظهر في هذا السـياق النظرية المفسرة للجريمة بالأسـاس العضوي النفسي للشـخصية، ومنها نظرية آيزنك التي يذهـب أنصارها إلى القول بأن التصنيف الثنائي للشـخصية يسـهم بدرجة كبيرة في فهم أنماط السلوك التي

يمارسـها الفرد، وهـذه الأنماط على أنواع ذات أسـاس بيولوجي، وإن كانت لهـا آثار نفسـية متعددة، غـير أنها في جذورهـا الأولى لايمكـن تغييرها لما لها من أسـاس عضوي، وهذه التصنيفات هي (الانبسـاط مقابـل الانطوائية)، و(العصابيـة مقابل الاسـتقرار الانفعالي)، و(والذهانية مقابـل اللاذهانية)، وأن التباين في أبعاد الشخصية بالنسبة إلى كل فرد يكفي لتفسير مظاهر التباين في سـلوكه، والتباين في خصائص شخصيته، ولهذه الأبعاد أساس بيولوجي يظهر بين كل الأفراد، وفي كل الحضارات، ولكن بمستويات مختلفة، ويعتقد آيزنـك أن الدرجـات المتطرفـة في أي مـن هـذه الأبعـاد هي التي تـؤدي إلى الاضطرابات في الشخصية، وفي أنماط السلوك (الشريف، ٢٠٠٨م، ١٧٥).

غـير أن آيزنـك نفسـه يشـير في كتابـه «أبعـاد الشـخصية» إلى أن بعدي (العصابية مقابل الاسـتقرار الانفعالي)، و(الانبسـاطية مقابل الانطواء) هما البعـدان الأكثر انتشـاراً وتكراراً في الثقافات المختلفـة، وقد وجدهما العديد مـن الباحثـين على أنهما الأكثر أهمية في وصف السـلوك والتصرف الإنسـاني أيضاً (عبد الله، ١٩٩٦م، ١٩).

ويلاحظ أن هذه المجموعة من النظريات التي تفسر الانحراف ومظاهر الجريمة لاقت تأييداً واسـعاً بين جمهور الباحثين لكونها تعطي للبيئة المحيطة دورا أساسـياً وواضحاً، فهي لا تقرر مبدأ الحتميـة العضوية الذي يجعل من السـلوك تابعـاً بالضرورة للخصائص العضويـة، وإن كانت هذه الخصائص شرطاً أساسياً للانحراف وارتكاب الجريمة، إلا أنها تجعل الدور الذي يمكن أن تؤديه الشروط العضوية مرتبطاً بشروط بيئية مناسبة في كثير من الأحيان.

وعلى الرغم من ذلك يلاحظ أيضاً أن هذه التصورات لم تسـتطع تفسير الكثير من مظاهر الانحراف بين الأفراد وانتشـار الجريمة في المجتمع، الأمر الذي يدفع بقوة إلى البحث في التفسـيرات النفسـية التـي تحمل في مضامينها

العوامل المؤثرة بشـكل مباشر في أنماط السلوك، فمظاهر الانفعال والغضب والحقد والرغبة في تحقيق المنافع بسرعة كبيرة تشـكل عوامل نفسـية أساسـية تؤدي بالإنسـان إلى ممارسة أنماط سلوكية عديدة، وليست لها أصول عضوية بالضرورة، مع أن الشروط العضوية يمكن أن تفسر الكثير من أنماط السلوك هـذه غير أنهـا غير كافية، لوجود حالات مشـابهة تمامـاً في الأعراض وأنماط السلوك، ولكن لعوامل مختلفة.

١ .٤ .٣ التفسـيرات النفسـية لتعاطي المخـدرات والمؤثرات العقلية

تعيـد التفسـيرات النفسـية تعاطـي المخـدرات والمؤثـرات العقليـة إلى مـا يتصف به الفـرد من صفات أو سـمات يتميز بها، وتؤثر في أنماط سـلوكه الاجتماعـي، وفي أشـكال علاقاتـه مـع الآخرين، ويشـير الباحثـون في علم النفس إلى أهم النظريات العلمية المفسرة في هذا المجال التي تأتي في مقدمتها مدرسـة التحليل النفسي، والمدرسة السـلوكية، والمدرسة النفسية الاجتماعية (رجيعة، ٢٠٠٩م، ٤).

أما أنصار نظرية التحليل النفسي فيميلون إلى تفسـير الاعتماد العقاقيري في ضـوء الاضطرابات التـي تعرفها الشـخصية في مرحلة الطفولـة المبكرة، وهي تشـمل عمليات الإشـباع العضوية في المرحلة الفمية، وعمليات النمو الجنسي من المرحلة الفمية حتى القضيبية، وتظهر في هذه المرحلة مجموعة من المخـاوف مثل الخوف من عدم الإشـباع، والاسـتمناء الطفلي، وما يصاحب ذلـك من مشـاعر الإثـم، فضلاً عـن اضطراب علاقـات الحب بـين المدمن ووالديه، وظهور ثنائية العواطف وتحول موضوع الحب الأصلي إلى موضوع العقار (المغربي، ١٩٦٣م، ٤١٩).

وفي هذا السياق فإن ضعف إشباع الحاجات النفسية والعضوية بشكل كاف خلال المرحلة الفمية مثلاً، وهي المرحلة التي يعتمد فيها الطفل في تلبية حاجاته على الفم بالدرجة الأولى، يؤدي إلى دفعه إلى تناول التدخين والكحول مستقبلاً، ذلك أن الإشباع النفسي للحاجات عن طريق الفم في تلك المرحلة يجعل الطفل مهيأ للانتقال للمرحلة اللاحقة دون مشكلات نفسية، إلا أن ضعف الإشباع يدفعه للانتقال لمرحلة جديدة دون أن تستوفي المرحلة السابقة شروطها بما فيه الكفاية.

والأصل في ظاهرة الإدمان بالنسبة إلى أصحاب هذه النظرية هو المتعة والنشوة التي يحققها المتعاطي عن طريق المخدر، مما يترتب عليه تخفيض كبير في درجات الاكتئاب التي يعيشها المدمن نتيجة احتكاكه المستمر مع بيئته المحيطة، مما يجعل عملية التعاطي، وكل أشكال السلوك المنحرفة تؤدي وظيفة نفسية بالنسبة إلى الفاعل، في الوقت الذي تحمل في ثناياها دلالات تشير إلى خلل في التركيب النفسي للشخصية، وبصورة عامة يمكن توصيف عملية الإدمان من وجهة نظر التحليل النفسي بأنه (عبد المنعم، ١٩٩٧م):

١ ـ تعبير وظيفي لذات عليا ناقصة.

٢ ـ تعويض عن إحباط شديد يشعر به الفاعل نتيجة حرمانه من حاجات أساسية يشعر بها.

٣ ـ يأتي نتاجاً لعملية تنشئة ناقصة وغير مكتملة، أو مشوهة.

٤ ـ سلوك شخصي يشكل عصاباً.

٥ ـ سلوك يعبر عن فقدان المعايير الاجتماعية.

ويعد نموذج أريكسون في تفسير الأنماط السلوكية واحداً من النماذج الأساسية والمهمة في نظريات التحليل النفسي، ويقوم على مبدأ التطور

المتعاقب، حيث تخضع الشخصية لمراحل مختلفة خلال عملية نموها وتشكل «الأنا»، الذي تتوقف عليه أنماط السلوك التي يمارسها الفرد فيما بعد، وأشكال علاقاته الاجتماعية مع الآخرين، ففي كل مرحلة من مراحل النمو تمر الشخصية بتجارب وخبرات تترك آثارها في تكوين الشخصية، وتظهر في مراحلها اللاحقة بحسب قدرتها على تجاوز تلك المرحلة، غير أن ما يعود إلى الشخصية من خبرات جديدة ومهارات مكتسبة في أية مرحلة من مراحل النمو إنما يصبح جزءاً لا يتجزأ من الشخصية في المراحل التالية، وتؤثر في أشكال تفاعل «الأنا» مع المرحلة الجديدة، وبرغم ذلك فإن تجاوز الشخصية لواحدة من المراحل بنجاح وتعلم المهارات والخبرات المرتبطة بها لا يعني بالضرورة قدرة «الأنا» على تجاوز المرحلة اللاحقة، التي تنطوي بحد ذاتها على معايير جديدة، وأشكال من الصراع بين «الأنا» والبيئة المحيطة، وعلى الرغم من ذلك فإن أبعاد الشخصية المتحصلة نتيجة كل مرحلة تؤثر بصورة عامة في نمط الشخصية على امتداد المراحل التالية لها، وفي هذا الصدد يميز أريكسون بين ثماني مراحل أساسية تمر بها شخصية الفرد، وتنتهي كل منها بجملة من الصفات المكتسبة الجديدة، وهذه المراحل هي (الغامدي، ٢٠٠٠م، ٥):

١ـ أزمة الثقة مقابل عدم الثقة، ويقابلها على مستوى الفعالية: فعالية الأمل مقابل الانسحاب، تظهر هذه الأزمة في السنة الأولى من العمر، وتأتي محصلة لنتيجة تفاعل الطفل مع الأم فيما يتعلق بالإرضاع وإشباع الحاجة، فقد تنتهي إلى أن تعزز في شخصية الطفل الثقة بالنفس، والاطمئنان بالقدرة على تلبية الحاجة، وقد تنتهي إلى الشعور بعدم الثقة والرغبة في الانسحاب من المواقف لعدم القدرة على مجابهتها.

٢ـ أزمة الاستقلال مقابل الشعور بالخجل، ويقابلها على مستوى الفعالية: فعالية الإرادة مقابل القهرية والاندفاع، وتبدو هذه الأزمة في السنة الثانية من عمر الطفل، وتتعلق بقدرته على التحكم بعملية الإخراج وتأجيل الإشباع، وقد تنتهي إلى اكتساب «الأنا» الشعور بالاستقلالية والقدرة على التحكم بالحاجات تبعاً للظروف المحيطة، وقد تنتهي إلى الشعور بالخجل وعدم القدرة على التحكم بالأشياء، وضعف الإرادة.

٣ـ أزمة المبادرة مقابل الشعور بالذنب، ويقابلها على مستوى الفعالية:فعالية الغرضية مقابل التثبيط، وتتوافق هذه المرحلة مع سن الطفولة المبكرة عند الطفل، حيث تظهر لديه ملامح النمو الحركي والعقلي واللفظي، لكنه يجابه بيئة قد تحول بينه وبين نمو هذه الملامح في شخصيته، فإذا ما تجاوز الأزمة بنجاح ظهر لديه شعور حب المبادرة والقدرة عليها، وإلا فإن الشعور بالذنب نتيجة الرفض الاجتماعي يصبح من صفاته الأساسية التي يصعب عليه التخلي عنها فيما بعد.

٤ ـ أزمة المثابرة مقابل الشعور بالنقص، ويقابلها على مستوى الفعالية: فعالية القدرة مقابل الخمول، وتأتي هذه المرحلة مرافقة لمرحلة الطفولة المتوسطة التي تقترن بتغيرات كيفية في النمو العضوي والعقلي، وتصبح الرغبة في الإنجاز حاجة ضرورية، فإذا ما تجاوز الطفل هذه المرحلة بنجاح امتلك شعوره بالقدرة على الإنجاز، والمثابرة في تحقيق الطموحات، ومع ظهور ملامح الفشل يزداد لدى الفتى الشعور بالنقص وعدم القدرة على تحقيق الأهداف مما يولد لديه الشعور بالخمول.

٥ ـ أزمـة الهوية مقابل اضطراب الدور، ويقابلها على مسـتوى الفعالية: فعالية التفاني مقابل تجاهل الدور وهي أزمة تقترن في مرحلة المراهقة مع رغبة الفتى في اكتساب دور اجتماعي يجسد مكانته الاجتماعية في محيطـه، فإذا تجاوز الفتى هذه المرحلة بنجاح تعزز في وعيه الشـعور بالهويـة، وتحديد معنى وجـوده وأهدافه في الحيـاة ووضوح خططه لتحقيق أهدافه، أما في حالة الفشـل فتبدو عليه ملامح الاضطراب والشـعور بالتفـكك الداخـلي وعـدم القـدرة عـلى تحقيـق أهدافـه والغايات التي يتطلع إليها في حياته.

٦ ـ أزمة المودة مقابل العزلة، ويقابلها على مستوى الفعالية: فعالية الحب مقابـل الحصرية، وتأتي هـذه الأزمة في مرحلة الشـباب، وترتبط في جزء كبير منها بما تم إنجازه في المراحل السـابقة، فمن يتمتع بالهوية ووضـوح الأهداف والطرق التي تسـاعده في تحقيق أهدافه غالباً ما يتمتـع بقدرة أكـبر على التفاعل مع الآخريـن وتعزيز الارتباط بهم، ممـا يعـزز في وعيه الشـعور بالحـب للآخرين والتفاعـل معهم، غير أن الفشـل يؤدي به إلى الشـعور بالعزلة والابتعاد قدر المستطاع عن عملية التفاعل مع الآخرين والاستغراق الذاتي.

٧ ـ الإنتاجيـة مقابـل الركـود، ويقابلهـا على مسـتوى الفعاليـة: فعالية الاهتـمام مقابل الرفض، وتأتي هذه المرحلة في مرحلة النضج العقلي والجسـمي، وتقترن مع ظهور المسـؤوليات الاجتماعيـة المترتبة على الموقـع الاجتماعـي الـذي يشـغله في حياته، بوصفـه أبـاً أو عاملاً، وغيرهـا، فغالبـاً مـا يؤدي بـه النجـاح في الأدوار التي يقـوم بها إلى شعوره بالتفاني والرغبة في العطاء والإبداع في العمل، دون اشتراط

المقابـل، بينـما يؤدي سـوء الظـروف التي مر بهـا الفرد إلى شـعوره بالأنانية والتفرد وعدم الرغبة في المشاركة الاجتماعية.

٨ ـ أزمـة التكامل مقابـل اليأس، ويقابلها على مسـتوى الفعالية: فعالية الحكمة مقابل الازدراء، وتأتي هذه الأزمة في مرحلة الرشد المتقدم، فـإذا ما تم تجاوزهـا بنجاح اكتسـب الفرد ما يعـرف بصفة الحكمة التي تؤهله للحكم على الأشـياء بتوازن واعتدال كبيرين، مما يمنحة القـدرة على مجابهة مشـكلاته المتوقعـة في مرحلته العمريـة القادمة، بينما يؤدي الفشـل في هـذه الأزمة إلى الشـعور باليأس والخوف من المستقبل والاضطراب، ورفض الظروف التي يعيشها، والقلق إزاء المشكلات التي يتوقعها في مرحلته العمرية القادمة.

ويلاحـظ في هـذا التصور أنه مبنـي بالدرجة الأولى عـلى تفاعل الذات مـع البيئة المحيطة بهـا، فكل مرحلة من مراحل العمـر تنطوي في ثناياها على عنـاصر الصراع بين الأنـا والآخر، والخصائـص التي تحملها الشـخصية في كل مرحلـة إنـما هـي نتاج لعمليـة التفاعل المشـار إليها في المراحل السـابقة، غـير أن هذا التصـور على أهميته لايتطرق إلى موضوع التكيف الذي تمارسـه الشـخصية على نفسـها للتوافق في كثير من الأحيان مع الشروط المحيطة بها، وغـير القادرة عـلى تغييرها، ذلك أن «الأنـا» لاتتفاعل مع البيئـة المحيطة في كل مرحلـة مـن مراحل نموها تفاعـلاً آلياً مبنياً على الـصراع وتوكيد الذات فحسـب، بـل تعمل على تكييف نفسـها وتغيير طبيعتها عندمـا تجابه شروطاً موضوعية قاسية لا تستطيع تجاوزها، وفي هذه العملية بالذات تكمن عملية التوافق بين «الأنا» والآخر.

وإلى جانب مدرسـة التحليل النفسي، يميل أصحاب النظرية السلوكية إلى تفسير الاعتماد العقاقيري بكونه شكلاً من أشكال الإثابة المدعمة المرتبطة

باستخدام عقار ما، وأن هذا التدعيم الإيجابي قادر على خلق عادة قوية هي اشتهاء العقار، وتصبح هذه العادة نمطاً سلوكيا متكرراً، ويستعصي على التغيير في بعض الأحيان (عبد السلام،أ، ١٩٧٧م، ٦٥).

ويعد كل من (واطسون)، و(سكنر) من أهم رواد النظرية السلوكية، التي بنيت على تجارب (بافلوف) المتعلقة بالاشتراط الكلاسيكي، فالإنسان يتعلم من خلال ملاحظة ردود فعل الآخرين على سلوكه، وهو ما يقع نتيجة مثير أو منبه أو تغير في البيئة المحيطة به، فإذا ما جاءت ردود الأفعال إيجابية وتبعث على الراحة والاطمئنان كانت هذه الرودود بمثابة معززات للسلوك وداعمة له، مما يجعل تعلم الفرد لها يسيرا وسريعاً، بينما تؤدي استجابات الآخرين التي تبعث على القلق والاضطراب والخوف، إلى جعل السلوك غير مرغوب به، وتصبح إمكانية تعلمه صعبة، وقد تصل إلى حد الاستحالة أيضاً (الوريكات، ٢٠٠٧م، ١٢٣).

غير أن أصحاب هذه النظرية، وعلى أهمية تحليلاتهم وتفسيراتهم للسلوك الإنساني عامة، وللسلوك المنحرف خاصة، يختزلون عمليات التفاعل الاجتماعي، وتفاعل الشخصية مع البيئة والمثيرات المحيطة بها إلى عمليات فعل ورد فعل، مع الإشارة إلى أن هذه العملية نفسها رهن بخصائص الشخصية في كل مرة تتم فيها عملية التفاعل، فاستجابات الأفراد لمثير واحد تأتي مختلفة ومتنوعة باختلاف البنية النفسية لكل منهم بالمقارنة مع الخصائص الأخرى، كما أن البيئة النفسية تخضع أيضاً لعمليات التغير الذاتي في كثير من الأحيان، وهو أمر لم تتطرق إليه النظرية السلوكية، الأمر الذي يشير إلى أن نظرية التحليل النفسي تنطوي على أهمية كبيرة في تفسير مظاهر التغير في بناء «الأنا»، ويمكن بعد ذلك فهم أنماط السلوك في ضوء النظرية السلوكية.

وإلى جانب ذلك يجد أصحاب النظرية النفسية الاجتماعية أن عملية التعاطي تؤدي بالنسبة إلى المتعاطي مجموعة وظائف نفسية تجعل منه سلوكاً محبباً، مثل تخفيف التوتر، والامتاع، وتحسين التفاعل الاجتماعي، وإشباع الحاجة إلى الشعور بالقوة، والإبطال المؤقت لتأثير الأحداث الضاغطة، ونسيان الذكريات المؤلمة (عبد الحميد، ١٩٩٣م، ٢٣)، وهي تشبه نظريات التحليل النفسي في تأكيدها الوظيفة النفسية للسلوك، وتشترك مع النظرية السلوكية في كونها تجد في الإثابة الاجتماعية ما يعزز أنماطاً سلوكية محددة، ويدفع بالشخصية إلى تجنب أنماط أخرى، غير أن أصحاب النظرية النفسية الاجتماعية يجعلون من دائرة تفاعل الشخصية تمتد إلى البيئة الاجتماعية نفسها بما تحمله من عوامل مشجعة لممارسة النمط السلوكي أحياناً، ومثبطة له أحياناً أخرى.

١ .٤ .٤ نظريات التفسير الاجتماعي للسلوك المنحرف

تشكل البيئة الاجتماعية التي تحتضن الفرد العامل الأكثر أهمية في إقدامه على السلوك المنحرف وتعاطيه للمخدرات والمؤثرات العقلية، من وجهة نظر نظريات التفسير الاجتماعي، إذ يتعلم الفرد منذ نشأته في الوسط الاجتماعي مجموعة كبيرة من الأنماط السلوكية وأشكال التفاعل الاجتماعي التي تجعل منه منحرفاً يقدم على ممارسة الجريمة، أو تجعل منه أكثر انضباطاً وتمثلاً لقيم المجتمع ومبادئه وأخلاقياته، ويقدم التراث المعرفي لعلم الاجتماع نظريات اجتماعية عديدة في هذا المجال، منها نظرية المحاكاة لجبرائيل تارد، ونظرية التعاضد الاجتماعي لدوركايم، ونظرية الفعل الاجتماعي لبارسونز، وغيرها الكثير.

أولاً: نظرية المحاكاة لتارد

تعد عملية المحاكاة التي يمارسها الأفراد في حياتهم الاجتماعية من أكثر العوامل المؤثرة في شخصياتهم، وفي أنماط السلوك التي يتعلمونها، فعمليات التواصل مع الآخر، تمكن الأفراد من تعلم الأنماط السلوكية، والأنماط السلوكية المنحرفة والإجرامية، بما في ذلك عملية الإدمان على تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية والتشرد والتسول والبغاء وغيرها (الساعاتي، ١٩٨٣م، ١١٣).

ويذهب تارد إلى القول بثلاثة مبادئ أساسية لنظريته في المحاكاة، تتمثل في أن الأفراد يندفعون إلى التفاعل مع بعضهم في كل المواقف الاجتماعية، وفي كل البيئات، ولكنهم يتأثرون ببعضهم من خلال تقليد بعضهم لبعضهم الآخر، ولا يمكن تصور تفاعل اجتماعي دون عملية تقليد، ومن جهة ثانية تأخذ عملية التقليد مساراً محدداً من الأقوى إلى الأضعف، أو من الأعلى إلى الأدنى، فالفقير يسعى إلى تقليد الثري، والضعيف يسعى إلى تقليد القوي، والجاهل بالشيء يسعى إلى تقليد من هو عارف به وهكذا.. ومن الجهة الثالثة يرى تارد أنه خلال عملية التقليد غالباً ما يجد الفرد نفسه أمام اختيارين لتحقيق حاجته، يتمثل في الاختيار الأول النمط التقليدي الذي اعتاد عليه سابقاً، وفي الاختيار الثاني النمط الجديد الذي يتعلمه من الآخر، وتأتي عملية الاستبدال تدريجياً (السيف، ١٩٩٧م، ٨٢)، ذلك أن الخيار التقليدي لاينطوي على خطر كبير، ويتجنب الفرد من خلاله أية مشكلات يمكن أن تحدث مع البيئة المحيطة، في الوقت الذي تصبح فيه عملية التجديد صعبة، أما بالنسبة إلى الخيارات الجيدة فإنها تحمل في مضمونها إمكانية ظهور مشكلات مع البيئة المحيطة من جهة، ولكنها تحمل في مضمونها القدرة على

الإبداع والتجديد بشكل مستمر مع ما يرافقه من منافع ومضار أيضاً من جهة ثانية.

ومن الملاحظ أن نظرية التقليد على أهميتها وشمولها لعمليات التفاعل الاجتماعي، غير أنها لم تفسر الآلية التي يستطيع عدد كبير من الأفراد تجاوز عملية التقليد إلى الإبداع، فالفرد لايبحث عن حلول لمشكلاته ضمن قائمة معدة مسبقاً وعليه أن يختار تبعاً لآليات التقليد المشار إليها، إنما يبتكر في الكثير من الحالات حلولاً لم تكن موجودة في الوعي الاجتماعي ضمن البيئة التي يتفاعل معها، مما يجعل عملية الابتكار تحمل في مضمونها إيجاد أشياء لم تكن موجودة أصلاً، ومن ثم يصبح تفسير السلوك بالتقليد وحسب قاصراً في حالات كثيرة.

ثانياً: نظرية التماسك الاجتماعي لدوركايم

يعتقد أميل دركايم بأن السلوك المنحرف، والذي تناوله من خلال نموذج «الانتحار» إنما يعود بالدرجة الأولى إلى مستوى التماسك الاجتماعي السائد في المجتمع، فكلما كان التماسك بين الأفراد قوياً، جاء ميل الفرد للانحراف ضعيفاً، بينما يزداد الميل للانحراف إلى درجة الخطورة مع اتساع مظاهر التفكك الاجتماعي وضعف التماسك، إن الفرد وفق هذا التصور كائن اجتماعي، فإذا ما كان ارتباطه بالمجتمع قوياً كان ذلك دليلاً على التوازن النفسي المحقق في شخصيته، بينما يؤدي الانعزال وضعف الارتباط إلى تزايد مظاهر الخلل في شخصية الفرد، مما يدفعه إلى الانحراف، ويزداد ذلك مع وجود جماعات الأقران التي تساعده في هذا الانحراف، وتسوغ له ما يفعله.

ويميز دوركايم بين شكلين من التماسك، أولهما آلي (ميكانيكي)، ويرافق المجتمعات البدائية، والثاني عضوي، ويرافق المجتمعات الحديثة. أما النوع

الأول فيظهـر في آلية العلاقات القائمة بين الأفراد، فيكون الفعل ورد الفعل عملا آليا لا يحمل أية دلالة توحي باستقلالية الفعل أو قيامه على أسـاس أو معيار منطقي، على خلاف ما هو الحال في التماسك العضوي الذي يكون فيه الفعل ورد الفعل معا قائمان على وعي المصلحة المتبادلة.

إن الأفـراد في المجتمعـات البدائيـة، حيـث يظهـر التماسـك الآلي (الميكانيكـي)، يتشربون قيم الجماعة التي تشـكل جزءا مـن كيانهم، مما يجعل شخصياتهم الفردية تذوب في إطار شخصية الجماعة، فيصبح تعبير الفرد عن نفسه بكلمة نحن أكثر انتشارا، ويشير إلى أن ارتباط الفرد بالجماعة هو ارتباط آلي، أمـا في المجتمعـات المعـاصرة فيلاحظ اختلاف واضح في الأسـس التي يقوم عليها المجتمع، فيصبح التماسـك عضويا مبنيا على مؤسسـات اجتماعية حديثة (الأخرس، ١٩٨٤م، ٦٦).

لقـد اهتـم دوركايـم بموضـوع الانتحـار بدرجـة كبـيرة، فقـد حاول مـن خلال هـذه الظاهرة تأكيـد مقولاته النظرية السـابقة، فتنـاول في كتاب (الانتحار) مسـألة ارتباط الأفراد بالمجتمع، من خـلال تحليل الاضطرابات الاجتماعيـة وأثرهـا عـلى الأفـراد. ويميـز (دوركايـم) بـين أربعة أنـواع من الانتحـار، أولها انتحار الأناني، والانتحار الإيثاري، والانتحار اللامعياري، والانتحار القدري، (الوريكات، ٢٠٠٤م).

إن المسـتويات المرتفعـة مـن التماسـك الاجتماعـي، ووفق هـذه التصور يمكـن أن تشـكل بالفعل رادعـاً اجتماعيا قوياً يحد من انتشـار ظاهرة تعاطي المخـدرات في المجتمع، ذلك أنهـا تظهر في تمثل الأفراد لمبادئ المجتمع وقيمه وأخلاقياتـه، فإذا ما كانت عمليـة التعاطي تحمل في ذاتها ما يخالف الأعراف الاجتماعيـة والقيـم والمبادئ التي يسـتقر عليهـا المجتمع، فمـن الطبيعي أن

يتجنبهـا الأفراد كما يتجنبون أية أنماط سـلوكية تخالـف العرف العام، كما هو الحـال بالنسـبة لظاهرة الدعـارة والفسـاد الأخلاقي في المجتمع العشـائري التقليـدي، التـي تبـدو ضئيلة للغاية بسـبب أن الأفـراد يتمثلـون في وعيهم أخطارها والمشـكلات المترتبة عليها، وسرعان ما تصبح مواقف الشباب من عمليـة تعاطي المخدرات مطابقة لمواقفهم من مظاهر الفسـاد الأخلاقي، إذا كانت تنطوي على القيمة نفسها.

وبرغم ذلك فإن مسـتويات التماسـك على مسـتوى المجتمـع يمكن أن تشـكل رادعاً قوياً بالنسبة لمن لم يتمثلوا أعراف المجتمع وتقاليده في وعيهم، فإذا ما اندفعوا لأنماط سـلوكية خارجة عن العرف لاعتبار من الاعتبارات، ومنها تعاطي المخدرات فإن المجتمع سرعان ما ينتج ردود فعل رادعة تتمثل في وجـوه العقاب المختلفة كالعزل والإقصـاء والحرمان من بعض الخدمات التي توفرها الجماعة، وقد تصل مظاهر العقاب إلى حد النفي وإهدار الدم إذا كانت مظاهر الانحراف كبيرة.

ثالثاً: نظرية الاختلاط التفاضلي

يتعلـم الفرد من الوسـط الاجتماعي الذي يعيش فيـه مجموعة كبيرة من الاتجاهـات والقيـم والمبادئ والأفكار، غير أن هـذه الاتجاهات والقيم غالباً مـا تنتـشر في الوسـط الاجتماعي عـلى نحو متناقـض، ففي هذا الوسـط قيم واتجاهـات تتوافق والمعايير الاجتماعية السـائدة وتدفع الأفـراد إلى مزيد من التماسـك وعـدم الخروج عما هو مألـوف لما في ذلك من مصلحة مشـتركة له ولغيره من الناس المشاركين له في حياته، وإلى جانب ذلك تنتشر قيم اجتماعية أخـرى تعزز مجموعة من القيـم والاتجاهات والأفكار التـي تدفع بالفرد إلى الخـروج عما هـو مألوف لتحقيق منافع وقتية على حسـاب غـيره من الناس،

دون النظر إلى ما يترتب على ذلك من آثار تلحق الأذى والضرر بهم، ولما كان الفرد يعيش وسط الاتجاهات المختلفة في وقت واحد، فمن الطبيعي أن الجماعة التي ينتمي إليها هي الأكثر تأثيراً في شخصيته وتدفعه إلى الأنماط السلوكية التي تتوافق مع خصوصياتها، فالسلوك الإجرامي وفق هذا التصور سلوك مكتسب غير موروث، يتعلمه الفرد خلال اختلاطه بأفراد آخرين من خلال عملية تفاعل اجتماعي بين أبناء الجماعة الواحدة أو المجتمع الواحد، ويتم التواصل الاجتماعي بالاتصال اللفظي، أي باللغة الكلامية الشائعة، أو بلغة الإشارة أحيانا، كما يتم هذا الاتصال بين أشخاص على درجة كبيرة من الصلة والتواصل، وعلى درجة كبيرة من الصداقة والزمالة، ويعني ذلك أن يكون بين هؤلاء الأفراد علاقات أولية مباشرة (العمري، ١٤٢٣هـ، ٥٧).

وعلى الرغم من أن هذه النظرية تفسر عملية التأثر التي يخضع لها الفرد بتأثير الجماعة التي ينتمي إليها، غير أن مصادر القوة التي تجعل هذه الجماعة أشد تأثيراً أو أضعف غير واضحة في نظرية الاختلاط التفاضلي، فقد تعود مصادر القوة إلى توافق ما تتطلع إليه الجماعة وما يتطلع إليه الفرد نفسه، وقد تأتي نتيجة مستويات عالية من التماسك الاجتماعي الذي تحدث عنه أميل دوركايم بين أفراد الجماعة، وتتقاطع هذه النظرية أيضاً مع نظرية تارد في المحاكاة، وخاصة مع فكرة اتجاه عملية التقليد من الطرف الأقوى إلى الطرف الأضعف، كما تنظر هذه الرؤية إلى الفرد بوصفه متأثر سلبيا بدرجة كبيرة، دون الإشارة إلى العوامل التي يمكن أن تجعل منه فاعلاً ومؤثراً في غيره.

رابعاً: نظرية التعلم الاجتماعي

يميل أصحاب هذه النظرية إلى القول بأن الفرد في طبيعته لايعرف أي نمط سلوكي منحرف، ولا أي نمط سلوكي سوي، ولكنه يتعلم من البيئة المحيطة به أنماطاً سلوكية تتوافق مع المعايير السائدة في المجتمع تارة، وتخرج

عن هذه المعايير تارة أخرى، ولنظرية التعلم الاجتماعي مبادئ أساسية يمكن إيجازها على النحو الآتي (العنزي، ١٤٣١هـ، ٥١):

١ـ تشكل عملية التفاعل بين الشخصية والبيئة المحيطة الاجتماعية ذات المعنى بالنسبة لها، الأساس الذي تبنى عليه نظرية التعلم الاجتماعي، فالتركيز على السمات والخصائص التي تميز الفرد، دون الأخذ بالاعتبار ظروف البيئة التي تحتضنه، أو التركيز على هذه الظروف دون الاهتمام بالسمات والخصائص لايكفي لفهم عملية التعلم الاجتماعي، ولا يكفي لفهم آلية السلوك، ولهذا يشكل الموقف الذي يتكون من شخصية الفرد مع البيئة المحيطة به وحدة التحليل الأساسية بالنسبة إلى أصحاب هذه النظرية.

٢ـ تعتمد النظرية بشكل أساس على السلوك المكتسب، ولا تولي اهتماماً كبيراً بالمحددات البيولوجية غير المكتسبة خلال عمليات التنشئة الاجتماعية، مع الإشارة إلى أهمية عمليات الإدراك والإحساس التي يتصف بها الفرد.

٣ـ تتصف الشخصية الإنسانية بالوحدة والتكامل، فالخبرة التي يكتسبها الفرد من خلال موقف محدد تسهم في تحديد استجابته للمواقف التالية في حياته، مما يجعل خبرته تزداد تباعاً على مبدأ التراكم المعرفي، ومن ثم فإن الفرد ينمي دائماً أنماط سلوكه نتيجة تفاعل خبرته السابقة، مع مستجدات الموقف الذي يعيشه.

٤ ـ تعتمد نظرية التعلم الاجتماعي بدرجة كبيرة على المحددات العامة للسلوك، دون تأكيد ربط المحددات الرئيسية بالسمات العامة التي تميز الأفراد وتؤثر في ثبات سلوكهم في مراحل حياتهم المختلفة،

وهي تميل إلى القول بإمكانية ترجيح أي من استعدادات الشخصية أو المحددات الموقفية المؤثرة في توجيه السلوك، ومن ثم فإن نظرية التعلم الاجتماعي تميل إلى البحث في التأثيرات النسبية الممكنة لعناصر أي موقف في أنماط السلوك المتبعة.

٥ ـ إن السلوك الإنساني، وفق نظرية التعلم الاجتماعي، يتجه إلى تحقيق هدف واحد من هدفين، إما العمل على إنجاز سلوك يتوقع الفاعل منه منافع وآثاراً إيجابية، أو إلى تجنب وقائع محددة يمكن أن تجلب له مساوئ شخصية تمتد آثارها إلى جانب من جوانب حياته، مما يجعل للدافعية موقعاً مهماً وأساسياً في نظرية التعلم الاجتماعي.

٦ ـ يضاف إلى ذلك أن تعلم الفرد للسوك الاجتماعي يتأثر أيضاً بعملية التهيؤ الذهني للسلوك، فما يسبق السلوك من استعداد نفسي وعاطفي ووجداني يجعل تعلمه يسيراً، أما الموقف السلبي من السلوك والاتجاهات المناقضة له فتجعل التهيؤ الذهني والنفسي ضعيفاً، مما يقلل من احتمالات تعلم السلوك، وإذا كانت عملية التهيؤ الذهني والعقلي والعاطفي سلبية، فإن تعلم السلوك يصبح صعباً للغاية، وربما يصبح مستحيلاً.

وتحمل هذه النظرية أهمية كبيرة تبين أن عملية التعلم عملية حركية تنمو مع نمو الشخصية الاجتماعية للفرد، غير أن بعد الفاعلية في شخصيته غير واضح تماماً، فالفرد يحمل في ذاته فعالية تختلف مستوياتها باختلاف فئات عمره، وهي تزداد مع ارتفاع فئة العمر، مما يجعل تعلم أنماط سلوكية أضعف مع تقدم العمر، وقد يصبح مستحيلاً في مرحلة عمرية ما، بسبب أن فعاليته التي تحمل معنى الإرادة والتوازن في الرؤية والتصور والهدف تميل

نحو الاكتمال مع تقدم العمر، بينما توصف بالضعف في المراحل العمرية الأولى، ولهذا يلاحظ أن الطفل في السنوات الأولى من عمره سريع التعلم لأنماط سلوكية كثيرة من خلال عملية التقليد، غير أن هذه العملية تتراجع مع تقدم العمر، حتى يصبح تقليد الآخر لأنماط سلوكية محددة على غاية من الصعوبة بسبب ما استقر في الشخصية من قوة الفاعلية التي جعل الفرد مصدراً لتعليم الآخرين أكثر من كونه يتعلم منهم، وكما أن فاعلية الشخص تختلف باختلاف المراحل العمرية فإنها تختلف أيضاً باختلاف مجموعة كبيرة من الصفات النفسية والاجتماعية الأخرى.

خامساً: نظرية الفعل الاجتماعي لتالكوت بارسونز

يشكل مفهوم الفعل الاجتماعي بالنسبة إلى تالكوت بارسونزمحوراً أساسيا في مجمل الدراسات التي أعدها، والنشاطات العلمية التي قام بها، ويمكن تلمس الأصول الفكرية لنظريته في دراسات عديدة سابقة كانت من أهمها دراسات ماكس فيبر وأميل دوركايم. وقام بترجمة بعض دراسات ماكس فيبر إلى الإنكليزية، وطوّر العدد الكبير منها، كما تجاوزت أبحاثه موضوعات علم الاجتماع لتشمل جوانب أخرى تتصل بالاقتصاد والانثربولوجيا والسياسة. وتعد أعماله من أكثر الدراسات الوظيفية التي تناولت مفهوم الفعل عمقا، فدرس الشروط التي تحافظ في إطارها الوحدة الديناميكية للمجتمع على ذاتها، وتشكل نفسها على الرغم من التنوعات الاجتماعية الواسعة التي تضمها. وبذلك يحافظ بارسونز على التوجه العام لنظريته القائم على مفهوم الاستقرار الاجتماعي والتوازن، وهو المبدأ الذي وجّه، إلى حد كبير، دراسات دروكايم ورادكليف براون وغيرهما..

وتقوم منظومة الفعل الاجتماعي برأي بارسونز على أربعة أنساق فرعية تتدرج من المنظومة العضوية إلى المنظومة الشخصية، ثم المنظومة الاجتماعية،

وأخيرا المنظومة الحضارية، وتقع منظومة الفعل الاجتماعي بمنظوماتها الأربع بين حدي الحقيقة المطلقة، من جهة، والواقع المادي، من جهة أخرى، وبينما تقترب المنظومة العضوية من الواقع المادي تكون المنظومة الحضارية على تماس مع الحقيقة المطلقة (الأخرس، ١٩٨٤م).

١ـ النسق العضوي، وتقع على عاتقها مهمة التكيف مع الظروف المحيطة، وأهم ما يميزها ما يسمى بنمط الأنواع، أي الخصائص العامة التي تميز النوع الواحد عن أنواع حيّة أخرى، وفي هذا الإطار لا توجد أهمية تذكر للفروق الفردية القائمة بين عناصر النوع الواحد. وتتفاعل المنظومة العضوية مع المحيط من خلال حياة الكائن الحي، وهي تتكون من تركيب وراثي ينطوي على توجه عام يتطور في بنى تشريحية خاصة، وآليات فيزيولوجية، وأنماط سلوكية، تتفاعل جميعا مع العوامل المحيطة من خلال الحياة العضوية.

٢ ـ نسق الشخصية، وهي شخصية السلوك المتعلم والمكتسَب، وترمي إلى تحقيق أهداف المنظومة الشاملة، فهي الأداة الأولية لممارسة الفعل الإنساني لكونها قادرة على التعلم، لذلك تعد منظومة مستقلة بالمستوى التحليلي ومرتبطة بالمنظومة العضوية والمنظومة الحضارية، ولما كان التعلم يتم في إطار منظومة حضارية فإن القسم المشترك بين المنظومتين (الحضارية والشخصية) يرتبط بسمات معينة مثل اللغة، والرموز، والأسس المعيارية.. وعلى الرغم من هذا التشابك تبقى المنظومة الشخصية منظومة مستقلة، ولها أبعاد محددة.

٣ ـ النسق الاجتماعي، وهي تشكل البعد المتوسط الذي يربط النسقين الشخصي والحضاري، ويمكن تسميته أيضا بنسق التفاعل الاجتماعي، ومن مجالات عمله توحيد العناصر المكوِّنة لمنظومة

الفعـل العامـة ودمجهـا، وتحقيق وظيفـة التكامل بـين وظائف تلك العنـاصر، وينتج هذا النسـق عن تفاعل الأفـراد بوصفهم فاعلين، لهـم طموحاتهم وأهدافهم، وأفكارهـم، ومواقفهم، ومتفاعلين مع بعضهم ضمن محيط أنساق الفعل الأخرى. وتكمن أهمية هذا النسق برأي (بارسـونز) في كونه يشـكل أصل النظام في الحياة الاجتماعية، وبدونه يعود الإنسان إلى حياة الفوضى والعدوان.

٤ ـ النسـق الحضـاري، وهي أعلى مسـتويات منظومة الفعل الإنسـاني، وتتضمن المعاني والقواعد والدسـاتير اللغوية والمعيارية، ويعد هذا النسق نتاجا للتفاعل الاجتماعي المستمر، ولا تتغير أنماطه الأساسية إلا خلال مراحل تمتد لأجيال عدة تتقاسـمها جماعات كبيرة نسبيا، ويقتـصر دور الفـرد فيها على مسـاهمات هامشـية يمكـن أن تكون مفيـدة وبناءة. لذلك تتصـف منظومة الفعل التـي يقدمها النموذج الحضـاري بثبـات بنيوي راسـخ، وتكـون هذه المنظومـة على تماس مباشر مع عالم الأفكار والمثل أو ما يطلق عليه اسم الحقيقة المطلقة.

ويذهب بارسـونز إلى توضيح مسألة التكامل بين الأفراد والجماعات في التنظيم، فيشير إلى أن هذا التكامل يتحقق من خلال النسق القيمي السائد في المجتمع، ومن خلال أهداف التنظيم الاجتماعي نفسه، وتتأكد عملية التكامل مـن خلال أنماط معيارية محددة تنظـم العمليات المختلفة التي يتم من خلالها مواجهـة المتطلبات الوظيفية التي تفرضها المنظومـة، أما المتطلبات الوظيفية التـي يتعـين عـلى كل منظومـة مواجهتها بغيـة المحافظـة على بقائهـا فتتمثل بالعنـاصر التالية: المواءمة، وتحقيق الأهداف، وهمـا مطلبان يتعلقان مباشرة بعلاقة النسق بالبيئة المحيطة به، ثم التكامل والكمون، وهما مطلبان يرتبطان بالظروف الداخلية للنسـق، وتعمل كل منظومة، وبمختلف المستويات على

تلبيـة هذه المتطلبات وضمان تحقيقهـا للمحافظة على الأداء الوظيفي في إطار المنظومة الأوسع.

إن مصـدر القـوة الرئيسي في نظرية تالكوت بارسـونز يكمـن في تحليله لآليات عمل المنظومة الاجتماعية التي تمكنها من المحافظة على نفسها لفترات طويلة من الزمن، وتصبح قادرة بفضلها على استيعاب مظاهر التغير التي تمس عناصرها ومكوناتها الداخلية، مما يساعدها في المحافظة على الخصائص التي تميزها عن غيرها من المنظومات، غير أن هذه النظرية مبنية على استبعاد فكرة تغيـير المنظومـات الاجتماعية على نحـو كلي، وهو أمر لا يسـتقيم والتغيرات الواسـعة التـي تشـهدها المجتمعات والـدول في الوقت الراهـن، فالظروف المحيطة بالمنظومات والتحديات الخارجية التي تجابهها وتهدد مكوناتها يمكن أن تسهم في تغييرات كلية تمسها، من حيث البنية والعلاقات على حد سواء، ويمكـن أن تسـهم في تفكيك هذه المنظومـات وتعيد تركيبهـا بطرق جديدة وآليات عمل مختلفة عن تلك التي كانت تصفها في مراحل سابقة.

إن إقدام الفرد على تعاطي المخدرات، وفق هذا التصور مبني على منظومة اجتماعيـة خاصـة به، فمنظومة القيـم الثقافية التي يتمثلها في وعيه تسـوغ له أنماط السـلوك التي يمارسـها، بما في ذلك تعاطي المخدرات، خاصة وأن هذه القيم تجد من يشجعه عليها، في سياق المنظومة الاجتماعية التي يعيشها، التي يمكن أن تغلب عليها جماعات الأقران الذين يتأثرون بمنظومة القيم نفسها، وما إن تقدم الجماعة مسوغات الفعل، وهو التعاطي، الذي يصبح معياراً من معايـير التفاضـل بينهم، حتى تنتظـم أمور حياتهم اليوميـة في ضوء متطلباته ولوازمـه، وسرعان ما تأخذ المنظومة الشـخصية بتكييـف ذاتها مع ما توجبه المنظومـة الاجتماعية، من شروط شـخصية كتقبل عمليـة التعاطي، والرضا

بها، ومن ثم تمثلها وممارستها، خاصة مع ما يعود على الشخصية من تقدير واحترام في إطار الجماعة التي ينتمي إليها الشاب ويمارس من خلالها عملية التعاطي، الأمر الذي يجعل مظاهر التقدير والاحترام التي تقدمها جماعة الأقران للمتعاطي أشبه ما تكون بالإثابة التي تشجع على الاستمرار، حتى يصل المتعاطي إلى ما يسمى بالاعتماد النفسي في عملية التعاطي، فلا يشعر المتعاطي بالفرح والسروح والتفاؤل إلا مع تزايد عملية التعاطي وارتفاع مستوى الجرعات.

وفي مرحلة متقدمة من مراحل التعاطي تمتد سيطرته إلى المنظومة العضوية التي تصبح بحاجة ماسة إلى عملية التعاطي، فإذا ما انقطع المتعاطي عن عملية التعاطي حتى يشعر بالاضطراب وعدم التوازن في شخصيته، وقد يشعر ببعض الآلام في الرأس أو قلة النوم، وغيرها من المشكلات التي تشير إلى بلوغ التعاطي مرحلة الاعتماد العضوي، التي يصبح الجسم خلالها بحاجته الكبيرة للمخدرات وعدم قدرته على التخلي عنها، الأمر الذي يوجب تدخل المعالجة الطبية لفترة من الزمن تزيد أو تنقص تبعاً لدرجة الاعتماد العضوي التي بلغها المتعاطي، وتبعاً لنوعية المخدر الذي يستخدمه.

ولا شك في أن عملية العلاج تستوجب الاهتمام بالمستويات الأربعة من منظومة الفعل الاجتماعي، نظراً لما بينها من عمليات ترابط وتكامل، ولكون كل مستوى منها مرتبط ارتباطاً وثيقا بالمستويات الأخرى، وأية معالجة لا تأتي مبنية على هذا التكامل يمكن أن تنتهي بالفشل والعود إلى التعاطي مع ظهور العوامل مرة أخرى، فالشفاء التام من الاعتماد العضوي لايؤتي بثماره إلا مع الشفاء التام من الاعتماد النفسي، وهذا لا يتحقق على النحو الإيجابي إلا في سياق البيئة الاجتماعية التي انتجته، التي يمكن أن تنتجه مرة أخرى إذا

ما حافظت على مقوماتها، وينطبق الأمر تمام الانطباق على المنظومة القيمية والثقافية.

سادساً: نظرية روبرت ميرتون والأهداف الاجتماعية

يقيم روبرت ميرتون تفسيره للسلوك الاجتماعي بشكل عام، على مقدار التطابق بين الأهداف الثقافية السائدة في عصر ما، والمعايير المستخدمة كوسائل مشروعة لتحقيق تلك الأهداف. وهو بذلك يميز بين الأهداف الثقافية والحضارية من جهة، والقيم والمعايير الناظمة لتحقيق تلك الأهداف من جهة أخرى (الأصفر وعقيل، ١٤٢٣هـ، ١٢٨). وعلى أساس ذلك يصبح تحقيق الهدف على غاية من الصعوبة مالم تتطابق معه المعايير والقيم المستحدثة لتحقيقه، وتناسبه على نحو كامل، فالقيم المعطاة للسلوك العلماني في المجتمعات الحديثة، مثلا، لا تنفصل عن طبيعة الأهداف العامة لتلك المجتمعات، التي تكمن في العمل على تحقيق المساواة بين المواطنين على مستوى الحقوق والواجبات بصرف النظر عن انتماءاتهم الدينية، أو القبلية، أو العشائرية. كما أن القيمة المعطاة للعلم في مجتمع محدد لا تنفصل أيضا عن الأهداف الرامية إلى تأكيد وظيفته في التنمية المجتمعية، وتعزيز مسارات نموه الخاص.

ويرى ميرتون في هذا الإطار، ومن خلال دراسته لظاهرة الانحراف أن هذه الظاهرة تنتج بشكل أساسي عن الفصل بين الأهداف الثقافية السائدة، والوسائل المشروعة المتاحة أمام الفاعلين (المرجع السابق).

فتأكيد قيمة إيجابية للسلوك العلماني في مجتمع يقوم على أساس انتماءات غير علمانية (دينية أو عشائرية..) يعد انحرافا عن أهداف المجتمع ومساراته، كما أن تأكيد قيمة العمل، واعتباره العنصر الأساسي في عملية الإنتاج هو

انحراف عن القيم التي تؤكدها النظم الرأسمالية، وعلى أساس ذلك فإن كل سلوك أو تصرف للأفراد لا يقوم على المعايير والقواعد التي تتوافق وأهداف المجتمع الثقافية والحضارية هو سلوك منحرف.

إن المجتمع كما يتصوره روبرت ميرتون يؤلفه نظامان أساسيان، أولهما البعد الثقافي بما يشمله من قيم اجتماعية ومبادئ أخلاقية وأهداف يسعى إليها، والبعد التنظيمي تتحدد من خلاله الظروف الاجتماعية للأفراد والطرق التي يستطيعون من خلالها تحقيق الأهداف التي يقرها البعد الثقافي، غير أن مجموعات كبيرة من الأفراد قد تجد صعوبات عديدة تحول بين أهدافها بالطرق التي يقرها المجتمع، فتظهر ملامح الخلل في عملية التوازن بين الأهداف التي يسعى إليها الأفراد، والوسائل التي يعتمدون عليها في تحقيق تلك الأهداف، وغالباً ما يترتب على هذا التناقض أشكال من الانحراف الاجتماعي (العمري، ١٤٢٣هـ، ٥٦)، فإذا ما تعرض المجتمع للتفكك الاجتماعي، وظهرت ملامح الشروخ في بنيته والاضطراب بين الأهداف التي يسعى إليها الأفراد، والوسائل والأساليب المستخدمة بينهم لتحقيق تلك الأهداف تظهر ملامح استخدام الأفراد لوسائل وأدوات غير مشروعة، مما يجعل مظاهر الانحراف ممكنة وواسعة لتحقيق الأهداف الشخصية، والغايات التي تصبح بحد ذاتها غير مشروعة أيضاً (الدغيش، ٢٠١٠م، ٨٣).

وتبعاً لهذه الرؤية فإن الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تعيشها فئات الشباب في المجتمع يمكن أن تدفعهم إلى تكوين رؤى وتصورات مشتركة للقضايا الاجتماعية التي تجابههم، والتحديات التي تقلق راحتهم، وتحول دون تحقيقهم لحاجاتهم التي يتطلعون إليها، مما يؤسس لمنظومة ثقافية فرعية تسوغ لفئات من الشباب ما لا يسوغه لهم المجتمع من أنماط سلوكية

تخالف العرف الاجتماعي، ولكنها تلبي بالنسبة إليهم جملة من الحاجات التي عجز المجتمع عن تلبيتها، وسرعان ما تأخذ فئات الشباب المشار إليها بتطوير هـذه المنظومة الثقافية التي وجدوا فيها ما يحقق طموحاتهم ويلبي حاجاتهم، ومن خلال تفاعلهم المستمر مع بعضهم، ونمو العلاقات الاجتماعية بينهم، تصبح الأنماط السلوكية التي تخرج عن العرف والقانون بمثابة دليل على الاستقلالية والقدرة على التحدي، ومعياراً من معايير القوة، التي تجعل الواحد منهم يتبوأ مكانة اجتماعية متميزة بين أقرانه تبعاً لمقدار خروجه عن العرف الشائع، أو القوانين المعمول بها في المجتمع، أما الشباب الذين يترددون في ممارسة الأنماط السلوكية المخالفة للقانون ويشعرون بالخوف من الإقدام عليها، فغالباً ما تصبح مكانتهم الاجتماعية أقل، وتأثيرهم في غيرهم من الأقران أضعف، وقد يندفع بعضهم إلى الانسحاب الكلي من حياة الجماعة إذا ما وجد نفسه غير قادر على أن يتبوأ المكانة الاجتماعية اللائقة التي تجعله موضع التقدير والاحترام.

وتشكل عملية تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية نموذجاً من نماذج السلوك التي تسوغها جماعات الأقران لأفرادها، لما تنطوي عليه من قدرتها على تلبية حاجات وهمية بالنسبة إليهم، لم يكونوا قادرين على تلبيتها حقيقة في الواقع، فمشكلات البطالة وضعف الدخل وصعوبات التعليم، وتحديات تكوين الأسرة، ومشكلات التواصل بين الأجيال، تولد في وعي مجموعات واسعة من الشباب الشعور باليأس والاكتئاب والملل من الخضوع للقوانين والأنظمة التي لم يجدوا فيها سوى ما يعوق مشاركتهم الحقيقية في بناء المجتمع، وتجعلهم مهمشين في الحياة الاجتماعية، الأمر الذي ينمي بينهم ثقافة اجتماعية فرعية تسوغ تحديهم للعرف الاجتماعي وللقوانين المعمول بها، وسرعان ما تسوغ لهم هـذه الثقافة أيضاً الطرق التي يتبعونها

ويجدونها مناسبة لتلبية حاجاتهم الأساسية منها والكمالية، وبصرف النظر عن مشروعيتها الاجتماعية والقانونية.

وعلى طرف آخر، قد تسهم الظروف الاجتماعية والاقتصادية المتميزة لمجموعات من الشباب يتصفون بمستويات عالية من الثراء المالي بتكوين منظومة ثقافية تختلف في معاييرها عن الثقافة العامة السائدة في المجتمع، إذ تتيح لهم ظروفهم المعاشية والمادية المتميزة تجاوز الكثير من الأعراف والقوانين التي يسري مفعولها على غيرهم، فيصبح البذخ والإسراف في الاستهلاك معياراً من معايير الانتماء لهذه الجماعات، ويقترن بمعايير تفاضل تجعل كلاً منهم يفاخر غيره من أقرانه بما أوتي من الثروة والسلطة، وما له من قدرات على تجاوز القوانين والأنظمة السائدة في المجتمع، حتى إن هذه الشريحة تخص نفسها بأنواع من المخدرات عالية الثمن وباهظة التكاليف للحصول عليها، فتصبح لهذه الشريحة من المجتمع منظومة ثقافية خاصة بها، تميزها عن غيرها من الشرائح الاجتماعية، مما يجعل لأفراد هذه الشريحة أهدافاً وطموحات اجتماعية تختلف عن أهداف المجتمع من حيث سعيها الحثيث لتحقيق المزيد من الثروة والسلطة والتميز عن الشرائح الاجتماعية الأخرى، فتسلك مسارات لايقرها المجتمع، ولا يشرعها القانون، وبرغم ذلك تبقى هذه الأنماط محمية بما أوتيت هذه الشريحة من نفوذ وسلطة في المجتمع الذي تنتمي إليه، وقد تصبح الأنماط السلوكية الصادرة عنها أكثر خطورة من الأنماط السلوكية التي تنتشر بين تلك الشريحة التي جمعت أفرادها صعوبات العيش، وقلة الثروة، وتدني الإنتاجية، التي أصبحت فيما بعد تندفع إلى تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية لأسباب تختلف في جوهرها عن تلك التي لوحظت في الشريحة السابقة.

ولا شك في أن نظرية روبرت ميرتون تسهم بدرجة كبيرة في توضيح الأسس التي تميز الأنماط السلوكية المنسجمة مع الثقافة الاجتماعية السائدة، عن الأنماط السلوكية التي تعد خروجاً عن المعايير الثقافية المتعارف عليها في المجتمع، غير أنها لاتنطوي على تفسير شامل لمفهوم الانحراف والعوامل التي تدفع الأفراد إلى الخروج عن المعايير الثقافية السائدة، غير أن هذا الخروج قد يكون خضوعاً لمنظومات ثقافية فرعية أحياناً، الأمر الذي يعطي الانحراف بعداً ثقافياً أكثر من كونه بعداً جنائياً، فأن تخرج جماعة من الزنوج لكونها ذات ثقافة فرعية وتطالب بحقوقها في مجتمع عنصري يختلف عن جماعة تخرج لتثير الشغب وتحقق مصالح تخالف القانون لتحقيق مصالح آنية ونفعية، فكلاهما ينتمي إلى ثقافة فرعية تسوغ له الخروج عما هو مستقر في الوسط الاجتماعي، ولكن الأمر بينهما مختلف للغاية، فقد تكون الأهداف والغايات المناقضة لما سائد من أعراف مشروعة في الكثير من الحالات، وقد تكون أيضاً غير مشروعة ويعاقب عليها القانون لما تسبب من ضرر وأذى يلحق بالسكان.

سابعاً: النظريات البيئية

يذهب عدد من الباحثين في العلوم الاجتماعية إلى تفسير ظاهرة الجريمة وتزايدها في المجتمع الحديث مقارنة مع ما كانت عليه في الماضي بفعل التغيرات الواسعة التي تشهدها ظروف الحياة الاجتماعية للناس، بما تنطوي عليه من مغريات وحاجات معنوية وكمالية لم تكن بالقدر نفسه خلال الفترات الزمنية السابقة، في الوقت الذي تزداد فيه المعوقات الاجتماعية والبيئية التي تحول دون تحقيق تلك الحاجات، الأمر الذي ينتج عنه انتشار واضح في العوامل التي تؤدي إلى الجريمة وممارسة الأنماط السلوكية التي تخالف العرف العام في المجتمع.

وعلى الرغم من أن جذور النظرية البيئية تعود إلى العلامة العربي عبد الرحمن بن خلدون، غير أن التطورات المعرفية اللاحقة دفعت الكثير من الباحثين والمفكرين إلى تفسير مظاهر الجريمة والانحراف بالعوامل البيئية التي تشهدها المجتمعات عامة، والمجتمعات الحضرية خاصة.

وفي هذا السياق يجد ابن خلدون أنه مع نمو الصناعة واكتمال العمران الحضري يرتفع مستوى الحاجات الاجتماعية، ويظهر الكمالي منها، فإذا ما بقي الناس في مرحلة البداوة تبقى همومهم في الضروري من المعاش، وهو تحصيل الأقوات من الحنطة وغيرها، وإذا ما تمدنت حياة الناس، وانتقلوا إلى حياة المدينة، وازدادت أعمالهم بدأت تظهر أيضاً الحاجات الكمالية من المعاش، «وعلى مقدار عمران البلد تكون جودة الصنائع فيها واستجادة ما يطلب منها بحيث تتوفر دواعي الترف والثروة على عكس العمران البدوي الذي لا يحتاج إلا لما هو قليل من الصنائع، وبرسوخ الحضارة ترسخ الصناعات وبكثرة الطلب عليها تزداد، وبغياب الحضارة تتناقص» (ابن خلدون، د.ت، ٣١٨)، ثم إذا حصل الملك تبعه الترف واتسعت الأحوال، وما الحضارة إلا تفنن في الترف وإحكام الصنائع المستعملة في وجوهه ومذاهبه من المطابخ والملابس والمباني والفرش والأبنية وسائر عوائد المنزل وأحواله، فلكل واحد منها صنائع في استجادته والتأنق فيه وتختص به (ابن خلدون، د.ت، ١٣٦)، وغالباً ما يترتب على هذا التغير في حياة الناس تغير آخر يتصل بطبيعة الروابط التي تسود بينهم وأشكال السلوك التي يمارسونها، التي تصبح أقرب ما تكون إلى الروابط الضعيفة، ويصبح الهم الفردي يتصدر اهتمام الأفراد ورغباتهم، مما يوفر بينهم ظروف الانحراف بدرجة كبرى.

ومع تطور الجوانب الاجتماعية والاقتصادية في حياة الناس، وخاصة منذ بدايات القرن العشرين حيث أخذت تتضح بقوة معالم المدينة الحديثة ومشكلاتها المتنوعة، ازدادت الدراسات التي تعيد التطور في أشكال الجريمة إلى تطور الحياة الحضرية نفسها، ذلك أن مظاهر الضبط الاجتماعي وعملياته في المجتمع الحضري غالباً ما تكون أضعف مما هي عليه في المجتمعات الريفية، أو البدوية، وهذا ما يشير إليه عالم الاجتماع جورج سيمل الذي يذهب إلى القول بأن الحياة الحضرية تؤثر سلباً في مظاهر الضبط الاجتماعي، وتصل إلى حد تحطيمه، كما أنها تؤدي في الوقت نفسه إلى ظهور أنماط جديدة من الثقافة تتجلى في شخصية الحضري مقابل شخصية الريفي، مما يجعل الخصائص العامة لشخصية الأفراد مرتبطة بدرجة كبيرة بخصائص البيئة المحيطة بهم (طالب، ٢٠١٠م، ٥).

وقد دفعت هذه التصورات إلى القول بأن بعض الخصائص البيئية تجعل من بعض المناطق الحضرية، مناطق جرمية لضعف عوامل الضبط الاجتماعي فيها، وغياب دور الضابطة الإدارية والأجهزة الأمنية التي تؤدي دوراً أساسياً في تعقب المجرمين، ومرتكبي الأفعال الجرمية، فإذا ما تراجع دور هذه الأجهزة، مع ضعف الضوابط الاجتماعية غير الرسمية، فمن المتوقع أن تزداد مظاهر الجريمة أيضاً (المرجع السابق).

إن للبيئة المحيطة بحياة الإنسان، وخاصة البيئة الحضرية تأثيراً كبيراً في أنماط سلوكه، غير أن تأثيرها يزداد بفعل عاملين أساسيين هما: النمو الكبير في عدد سكان المنطقة الحضرية الواحدة، الأمر الذي يؤدي إلى ضعف الضوابط الاجتماعية غير الرسمية الموجهة للسلوك، وظهور الدوافع الذاتية بدرجة أكبر، والتغير الواسع في أنماط التفاعل الاجتماعي، نتيجة الانفتاح على الآخر الذي تفرضه عملية النمو الحضري ذاتها، الأمر الذي يسهم في

توليد أنماط من السلوك الاجتماعي المنحرف بفعل ضعف عملية الضبط الاجتماعي من جهة، وتعدد خيارات الفعل والسلوك المتاحة أما الفاعلين.

إن مظاهر التطور الاقتصادي والاجتماعي والتقاني التي تشهدها الحياة المعاصرة تنتج تغيرات واسعة في حياة الناس على مستويين رئيسيين يتصلان بموضوع الانحراف وتعاطي المخدرات، أولهما على المستوى المادي، والآخر على المستوى الاجتماعي، ويتكامل كل منهما مع الآخر في عملية التأثير في حياة الشباب ودفعهم إلى الانحراف وتعاطي المخدرات.

فمن الجهة الأولى يوفر التطور الملحوظ في وسائل الاتصال والترفيه وشغل أوقات الفراغ في تمكين الشباب من التعرف على وسائل جديدة للحياة لم تكن معروفة في الماضي، وخاصة في حياة الأرياف، فدور السينما والمقاهي والنوادي الرياضية والمنتديات الثقافية تسهم في تعريف الشباب بأوجه جديدة للحياة، وأشكال مختلفة من تلبية الحاجات التي يتطلعون إليها، بالإضافة إلى التعرف على حاجات جديدة لم تكن معروفة في الماضي، فعمليات التواصل الاجتماعي تتيح للشباب معرفة جماعات جديدة من الأقران يمتلكون معارف وخبرات تتصل بوجوه استهلاك جديدة بما في ذلك المعارف المتعلقة بتعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية، من حيث معرفة الأنواع المختلفة لها، وطرق الحصول عليها، وكيفية استخداماتها.

كما تتيح عمليات التطور الاقتصادي والاجتماعي لجوانب الحياة المختلفة، وخاصة في المدن والمراكز الحضرية، أشكالاً جديدة من التواصل، وأماكن جديدة لاجتماع الناس، كالمدارس والجامعات والمعاهد، والساحات العامة، التي تساعد في تعميق عمليات التواصل بين الأفراد وتبادل المعارف والخبرات والمعارف بينهم، وتشكل جماعات اجتماعية تجاوز نظم القرابة والعشيرة والدين والطائفة ومكان الولادة، ومستويات المعيشة، والعمر

وتبنى على أسس مرتبطة بالحياة العصرية الجديدة مثل الاتجاهات الفكرية والثقافية والسياسية وغيرها.

ومع انتشار شبكة الانترنت ظهرت أيضاً قنوات جديدة لعمليات التفاعل الاجتماعي، وساعدت الشباب في تجاوز حدود المكان الذي كان لحين من الزمن شرطاً أساسياً من شروط التواصل، فقد بات مستخدمو الانترنت يشكلون جماعات اجتماعية متباعدة مكانياً مع ارتفاع مستوى عمليات التفاعل، على الرغم من أن عدداً كبيراً منهم لا يعرف بعضه بعضاً، وقد تنمو علاقة الفرد الواحد مع مجموعة من الأفراد الآخرين بأسماء غير حقيقية، مجهولة الهوية من حيث مكان وجودها، والفئات العمرية التي تنتمي إليها، والأصول الفكرية والسياسية التي تصفها، وبرغم ذلك قد تصبح هذه العلاقات على درجة من القوة بالشكل الذي يجعل عدداً من الشباب يندفع إلى تعميق عملية التواصل مع هذه الشرائح لقدرته على التمتع من خلالها بالتعبير عن أفكاره بطريقة لا تخضع لأية أعراف أو تقاليد أو ضوابط.

وقد ساعد التطور في عمليات الاتصال عبر الانترنت في تكوين جماعات ضبط وتحكم على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي لترويج الأفكار والآراء والتصورات التي تعود عليها بالنفع بصرف النظر عن مشروعيتها الأخلاقية والدينية والاجتماعية، وراحت هذه الجماعات تستقطب قطاعات واسعة من الشباب من خلال توظيف ما يتطلعون إليه من حاجات لا تتاح لهم في سياق المجتمعات التي ينتمون إليها، وراحت هذه الجماعات تستخدم كل وسائل الخداع والتضليل التي تمكنها من السيطرة على فئات من الشباب باستخدام الوسائط المتعددة، كتغيير الأصوات وتركيب (فبركة) الأفلام ذات الصلة بالشهوات المكبوتة التي تنمي في الشخصية كل مظاهر الانحراف، مما ساعد في انتشار شرائح عديدة من الشباب في كل

مجتمع تتصف بميلها للخروج عما هو مألوف من أعراف وتقاليد ومبادئ أخلاقية ودينية، والمطالبة بحريات أكبر، تتيح لها إمكانية تجاوز القوانين والنظم المعمول بها في هذه المجتمعات.

ومن الطبيعي أن تنشأ إثر التطور الملحوظ في عمليات الاتصال الجديدة نظم جديدة أيضاً للعلاقات الاجتماعية، ففي حين كانت الجماعة، وإلى فترة قريبة من الزمن، مركزاً أساسياً لعمليات التفاعل الاجتماعي، وللقيم والعادات والتقاليد، بما في ذلك نظم التفاعل الدينية وضوابطها، صار الفرد محوراً لهذه القيم، فتضاءل دور الجماعة وتأثيرها في شخصية الفرد قياساً لما كان عليه الأمر في الماضي، وباتت مطالبة الشباب واسعة بحقوقهم الفردية التي تتيح له إمكانية العيش باستقلالية أكبر عن ضوابط القرابة والعشيرة والدين والأخلاق وغيرها الكثير، حتى صار لكل واحد من الشباب عالمه الخاص الذي ينميه بالطريقة التي يريدها، وبحسب مصادر معرفته وعوامل تكوين اتجاهاته، بمعزل عن الضوابط الأخلاقية والاجتماعية والدينية التي ينتجها المجتمع.

وتترتب على التغيرات البيئية المختلفة مشكلات عديدة، فالأفراد يحاولون دائماً التكيف مع ظروفهم المحيطة بهم، ولما كان لكل فرد عالمه الخاص فإن له مشكلاته الخاصة أيضاً، ذلك أن عملية التكيف في أساسها مبنية على معاناة تنجم عن عدم التوافق بين السمات والخصائص التي تصف الفرد، والشروط المحيطة بحياته، ولكنها تنتهي بمستوى ما من مستويات التوافق تبعاً لخصوصية العملية ذاتها، وفي هذا السياق تصبح إمكانية انحراف الأفراد مع الشروط الحياتية الجديدة أكبر من ذي قبل، حيث كانت الضوابط الأخلاقية والدينية والاجتماعية تحول دون عملية الانحراف، وتسهم في بناء ضابط ذاتي يمكن الفرد من السيطرة على شهواته، بينما تصبح هذه العملية

أضعف في ظل الشروط البيئية الجديدة التي يصبح الفرد فيها محررا من قيود الجماعة، ولكنه أسير لشهواته ورغباته، التي تأخذ بالنمو غير المنضبط.

وفي مثل هذه الظروف تصبح عملية التعاطي أكثر سهولة، فالتواصل مع مروجي المخدرات يصبح متاحاً أمام الشباب، في المدرسة والجامعة، والنادي الرياضي، وقد يمتد إلى أماكن العبادة في كثير من الأحيان، في الوقت الذي يجد فيه الشباب عبر تواصلاتهم عبر الانترنت ما ينمي في شخصياتهم الرغبة في التحرر من قيود الجماعة ومعاييرها، بالإضافة إلى قيم الفردانية التي تعززها الشروط البيئية الجديدة، فإذا ما أضيفت إلى كل هذه الشروط جماعات الأقران في الحي والمدرسة وحتى في دور العبادة أحياناً فإن انجراف الشباب لتعاطي المخدرات يصبح يسيرا إلى حد بعيد.

١ .٤ .٥ منهجية التحليل العلمي في الدراسة

تأخذ الدراسة العربية السابقة بتحليل العوامل المؤدية إلى تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية بوصفه سلوكاً إنسانياً ينطوي على معان اجتماعية بالنسبة إلى الفاعلين، وإن كان في مراحله الأولى استجابة لموقف اجتماعي قد يكون طارئاً، غير أنه فيما بعد يصبح سلوكاً ذا معنى، وتنتفي عنه صفة الاستجابة الطارئة لموقف ما، وتتحدد أبعاد المعنى في عنصرين أساسيين على الأقل، على المستوى الشخصي الذي يتمثل بشعور المتعة التي يسعى إليها المتعاطي من جراء عملية التعاطي، وعلى المستوى الاجتماعي من خلال ما يحققه الفاعل من مكانة اجتماعية مرموقة بين أقرانه، تقترن بمظاهر التباهي والتفاخر.

وعلى الرغم من أهمية تحليل العوامل المباشرة التي تؤدي إلى ممارسة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية بوصفه سلوكاً فردياً غير أن جانباً مهماً

في التحليل الاجتماعي ما زال يحتاج إلى مزيد من التقصي والمعالجة، فالمشكلة ليست مشكلة أفراد وحسب، بدلالة أن حجم الظاهرة، ودرجة انتشارها تختلف بين الدول والمجتمعات بشكل كبير، ويدل ذلك على أن مشكلة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية تعود في جزء كبير منها إلى مجموعة من العوامل الثقافية والحضارية التي تميز المجتمعات الإنسانية عن بعضها، أو إلى جملة التحولات المجتمعية الأوسع التي تشهدها المجتمعات المعاصرة، وتجعل بعضها أكثر ميلاً إلى قبول الظاهرة، بينما تجعل بعضها الآخر أكثر رفضاً، وبذلك تصبح درجة انتشار الظاهرة مختلفة بين المجتمعات بمقدار اختلاف خصائصها الثقافية والحضارية والتاريخية، وليست بالخصائص النفسية والشخصية التي تميز الأفراد فحسب (الأصفر ١٤٢٥هـ، ٩).

ويتيح هذا التصور إمكانية تحليل العوامل المؤدية إلى تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية على مستوى الفرد والمجتمع بوصفها منظومة اجتماعية تتفاعل عناصرها ضمن نسق تحليلي متكامل، فيؤثر كل عنصر من عناصرها في العناصر الأخرى بحسب موقعه وأهميته في مجمل المنظومة، ويشكل المجتمع وفق هذا التصور وحدة التحليل الأساسية، غير أنه محاطاً ببيئة طبيعية ومكانية لايستطيع التحرر من شروطها، بالإضافة إلى كونه محاطاً أيضاً بتحديات مجتمعية تهدد وجوده وكيانه، من قبل مجتمعات أخرى، أما داخلياً فتؤلفه مؤسساته الاجتماعية وتنظيماته التي تعمل على إعادة إنتاجه والمحافظة عليه من خلال آليات التنشئة الاجتماعية وعمليات الضبط الاجتماعي والتوجيه التي تمارسها نحو الأفراد فتعزز لديهم الشعور بالانتماء للمجتمع وضرورة المحافظة عليه، وحمايته من التحديات الخارجية التي تهدده على مستوى الشروط الطبيعية والشروط المجتمعية على حد سواء.

وفي ضـوء هـذا التصور فـإن منهجية التحليـل العلمي لمشـكلة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية إنما تقوم في هذه الدراسـة على المبادئ التحليلية الآتية:

١ ـ يولد الإنسـان على الفطرة، كما يقول الرسـول الكريم ﷺ، مما يمكنه مـن اكتسـاب الطـرق والوسـائل التـي تسـاعده في تلبيـة حاجاتـه الأساسية، فهو من حيث المبدأ، ومن حيث الفطرة، ليس مزوداً بأية طريقة أو وسـيلة غريزيـة تمكنه من تلبية حاجاتـه، ولهذا فإن عملية التعلم تشـكل الأساس في سـلوكه، ومن ثم في أنماط حياته، بل تعد الأساس في بناء المجتمع وحضارته.

٢ ـ توفر الشروط البيئية المحيطة بالفرد طرقاً ووسائل يستطيع من خلالها تلبية حاجاته الأساسية، وهي تختلف في الزمان والمكان، لكن الفرد سرعـان ما يتكيف معها لتصبح الأسـاس في تكوين شـخصيته فيما بعـد، فكونـه مولوداً على الفطـرة فإنه قادر على أن يكيف نفسـه مع بيئته، ويدور في فلكها، ويستلهم منها طرق تلبية حاجاته، وبمقدار تعايشـه معهـا تزداد قوتها بالنسـبة إليـه، وتصبح ذات أبعاد نفسـية وعاطفيـة وروحيـة ووجدانية يصعـب عليه التخلي عنهـا فيما بعد، حتـى مع وجـود بدائل أخرى يمكـن أن تحقق له الوظائف نفسـها بطرق أخرى.

٣ ـ تقدم الأسرة والمدرسـة وجماعات الأقران وظـروف المجتمع المحلي التي ينشـأ الفـرد في ظلها، وسـائل وأدوات متعـددة لتلبية حاجاته العضويـة والنفسـية والاجتماعيـة والثقافية، غـير أن عملية اختياره لأي منهـا إنـما ترتبـط بمقدار صلته معهـا، ودرجة اعتـماده على أي منهـا في حياته الاجتماعية، فالبيئة القريبة منه على المسـتويين النفسي

والعاطفي تستطيع أن تنمي فيه الميل نحو اكتساب طرقها ووسائلها في تلبية حاجاته، ذلك أن العلاقة مع الجماعة ليست مجرد علاقة انتماء وحسب إنما هي علاقة وجدانية وعاطفية لاتقوم إلا من خلال التأثيرات النفسية التي تمارسها هذه الجماعة أو تلك، ولهذا تأتي اتجاهات الفرد الدينية والفكرية والثقافية والسياسية نتاجاً لعملية تفاعله مع البيئة القريبة منه، فقد تكون الأسرة هي المنظم الأساسي لهذه الاتجاهات، وقد تكون المدرسة، أو جماعات الأقران، أو ظروف المجتمع المحلي، أو كلها مجتمعة، ولكن هذه الاتجاهات لايمكن أن تكون خارج الوسط الاجتماعي الذي نشأ فيه الفرد وتعلم منه المهارات التي تمكنه من ممارسة الفعل الاجتماعي وعمليات التواصل مع الآخر، كما أن ما تعززه هذه المؤسسات في وعي الفرد من اتجاهات ومشاعر لاتخرج عن وظائفها الأساسية في إعادة التكوين النفسي والاجتماعي للأبناء بالشكل الذي يعزز وحدة المجتمع وتمكنه من رد الأخطار التي تهدده في علاقاته مع البيئة المحيطة به، سواء كانت طبيعية مكانية أو كانت من المجتمعات المجاورة.

٤ ـ أن المشاعر والأحاسيس والعواطف التي تحدد أشكال استجابته للمثيرات الطبيعية والاجتماعية المحيطة بحياته ترتبط ارتباطاً وثيقا بالأطر الاجتماعية والثقافية التي تستقطبه في مداراتها، وبالاتجاهات التي يكتسبها خلال عملية تفاعله معها، وهي تدفعه إلى اتخاذ القرارات المصيرية في حياته، وقد يصبح التراجع عنها صعباً للغاية لما تنطوي عليه من معان دينية وأخلاقية واجتماعية ووجدانية تشكل الأساس في شخصيته، وفي هذا السياق فإنه على الرغم مما

يمكن أن تؤديه الخصائص العضوية من تأثير في بنية الشخصية، إلا أن تأثيراتها تشمل أنماط السلوك الآنية، التي تختلف بين آن وآخر، وتحدد أشكال استجابته للمثيرات الاجتماعية المحيطة في حياته، لكنها لا تدفعه إلى اتخاذ مواقف مصيرية في حياته، كما هو الحال بالنسبة إلى الاتجاهات النفسية والاجتماعية والدينية المكتسبة، التي تمثل الجانب التطبيقي للثقافة السائدة.

٥ ـ تسهم التحولات المجتمعية الأوسع على مستوى التغيرات الثقافية والاقتصادية والسياسية في إعادة تشكيل البنى الاجتماعية المؤثرة في شخصية الأبناء ومشاعرهم وأحاسيسهم وعواطفهم، تبعاً لمظاهر التغير على مستوى تفاعل المجتمع نفسه مع المجتمعات الأخرى المحيطة به، التي تستقطبه في مداراتها أيضاً، وتبعاً لطبيعة التحديات التي تهدده من الخارج، فعمليات الاتصال والتواصل تفرض تأثيرات في البنية الاجتماعية تأخذ مساراتها بفعل تباين مستويات القوة بين الأطراف المتفاعلة، فالمجتمع الأكثر استقراراً في مكوناته الثقافية والحضارية هو الأكثر قدرة على نقل ثقافته إلى المجتمعات الأخرى، كما هو الحال في نظرية تقليد الأقوى لابن خلدون، الأمر الذي يسهم في تغيير تلك المكونات على المستوى الداخلي بما يتوافق وشروط التفاعل مع الخارج، وقد يصيب هذه المكونات قدر كبير من الخلل على مستوى البنية والوظيفة في آن واحد عندما تصبح مظاهر الخطر التي تهدد المجتمع في مرحلة زمنية محددة مختلفة كلياً عما هي عليه في مرحلة أخرى، الأمر الذي يوجب على الثقافة إعادة تكوين مؤسسات المجتمع وتنظيماته بالشكل الذي يجعلها قادرة

على حماية المجتمع والمحافظة عليه بطريقة جديدة تناسب التحديات الخارجية الجديدة التي تهدده.

إن أنماط السلوك الإنساني، وفق هذا التصور، تنشأ في مراحلها الأولى لدى الأبناء من خلال تفاعلهم مع الأسرة التي تشكل المصدر الأول الذي يتلقون معرفتهم ومشاعرهم من خلاله، غير أن الأسرة بحد ذاتها تقوم بعملية نقل التراث الثقافي للمجتمع كما تدركه في وعيها، ولا تبدعه إبداعاً، وهي في الغالب تجد نفسها من خلاله، وليس في مقدورها الخروج عنه، خاصة وأن المعايير التي تقوم عليها، والمبادئ التي تنظم آليات عملها إنما هي مستمدة من البناء الاجتماعي نفسه، وإلى جانب ذلك فإن المجتمع الذي يعد المصدر الأساسي لما تنقله الأسرة لأبنائها من عادات وتقاليد وأنماط سلوكية منسجمة معها، يحافظ من خلالها على نفسه، من الخطر الذي يهدده في تفاعله مع الآخر، والقوى المحيطة به، إذ تخضع علاقته معها لمبدأ تفاضل القوى، مما يجعل القواعد والأعراف والتقاليد التي أنتجها في مرحلة زمنية محددة ليحافظ من خلالها على ذاته، خاضعة للتغير ايضاً بحكم الظروف المتغيرة المحيطة به والتحديات التي تهدد وجوده، وتشكل مصدر خطر عليه، أما وقد أصبحت مظاهر التغير على مستوى تفاعل المجتمع مع المجتمعات الأخرى سريعة أيضاً وتضعف فيها الثوابت، فمن الطبيعي أن يشكل ذلك مصدراً أساسياً من مصادر الخلل على المستويين البنيوي والوظيفي للمؤسسات الاجتماعية المعنية بتنشئة الأبناء ورعايتهم وتربيتهم.

ففي المجتمع المبني على أساس الانتماء القبلي في ظل شروط طبيعية ومناخية صعبة، وفي ظل بيئة اقتصادية واجتماعية محددة، فإن وحدة المجتمع وتماسكه وقدرته على التفاعل مع المستجدات المحيطة به، التي تهدد وجوده، والتغلب على المعوقات التي تحول دون تحقيقه لأهدافه وتطلعاته، مرتبطة

بمقـدار ولاء الأفـراد للقبيلـة وارتباطهـم بها، ممـا يجعل المعايـير الاجتماعية والقيم الأخلاقية وضوابط السـلوك في المجتمع تخضع لمعايير القبيلة نفسها، وفي هذا السياق تشكل الأسرة اللبنة الأساسية في بناء المجتمع العشائري، لما لها من دور وظيفي أسـاسي على مسـتوى تنظيم المجتمع وعلى مستوى تنشئة الأبناء من خلال ما تؤديه من تعزيز للقيم والاتجاهات والمشـاعر التي تسهم في وحدة القبيلة وتعاضد أبنائها.

غـير أن الأمر يختلـف تمامـاً في تنظيم المجتمعـات القائمة عـلى العقيدة الدينية، حيث يشـكل الدين أو الطائفة أو المذهـب الأسـاس الذي تقام عليه تنظيـمات المجتمع، وفي هـذه الحالة فإن قدرة المجتمع عـلى مجابهة التحديات الاقتصادية والسياسـية التي تجابهه رهن بمقدار ولاء الأفراد للعقيدة الدينية التـي ينتمـون إليها وارتباطهم بها، وفي هذا السـياق تشـكل الأسرة الدعامة الأساسـية للمجتمـع الديني مـن خلال ما تعـززه في نفوس الأبنـاء من قيم ومبـادئ واتجاهـات ذات طابع ديني يجعـل ولاء الفرد للعقيـدة أو الدين أو المذهب أو الطائفة يسـتحوذ الموقع الأول من حيـث الأولويات في عمليات الاختيار، وتبعاً لذلك تتشكل الروابط الاجتماعية والشلل وجماعات الأقران وحتى الأحياء في المدينة الواحدة التي يتوزع فيها السـكان بحسب انتماءاتهم الدينيـة أو المذهبيـة او الطائفيـة، مما يجعـل الطابع الديني يسـيطر على مرافق الحياة المختلفة، ويصبح الأساس الذي تشاد عليه المهام الثقافية للمؤسسات الاجتماعيـة عـلى اختـلاف أنواعهـا، فتصبـح المدرسـة والجامعـة ووسـائل الاتصـال كلهـا في خدمة العقيـدة الدينية التي تتجلى في الانتـماء الديني، وفي هذا السـياق تصبـح الدعوة إلى تعزيـز الانتماء القبلي والعشـائري على طرف نقيض من مصلحة المجتمـع وحمايته، وقد تصبح مصدر خطر حقيقي عليه،

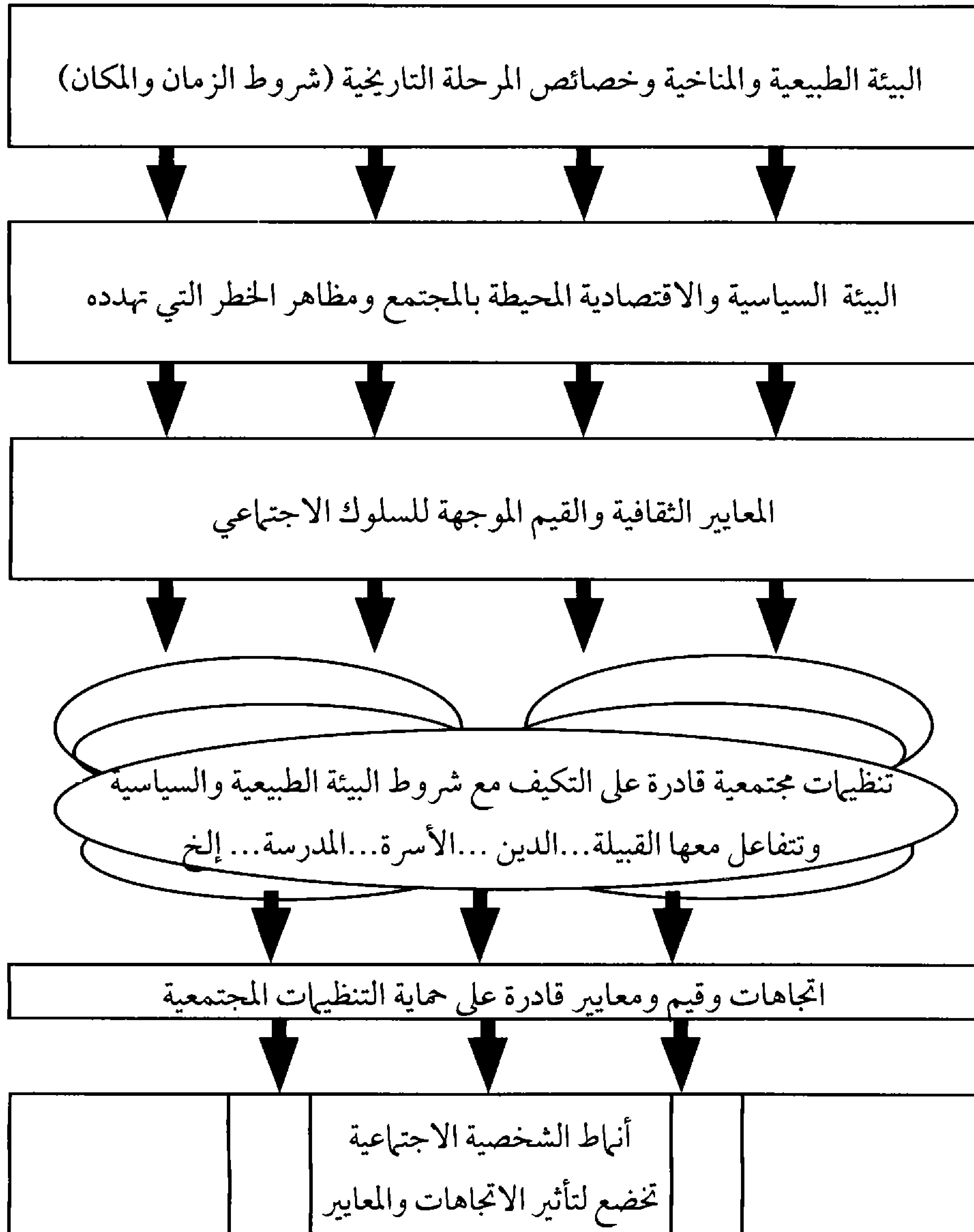
ولا يمكـن في هـذه الحالة للمؤسسـات الاجتماعية أن تبنـي المجتمع الديني بأدوات ووسائل عشائرية، لما ينطوي ذلك على خطر يهدد المجتمع برمته.

غير أن هذه الأنماط من المجتمعات تجابه مشكلات اجتماعية واقتصادية عديدة تنتجها عمليات التواصل المستمر مع المجتمعات الأخرى، وعمليات التفاعـل الثقـافي مع الآخر الذي يفرض وجوده باسـتمرار، ويمتد بآثاره إلى عمـق التكوين الاجتماعي، مما يجعل هذا النمـط من التنظيمات الاجتماعية في الوقـت الراهـن أسرع ما يكون إلى الانهيار قياسـاً إلى الأنماط الأخرى لكونه يناقض الشروط المحيطة به على المستوى المجتمعي عموماً.

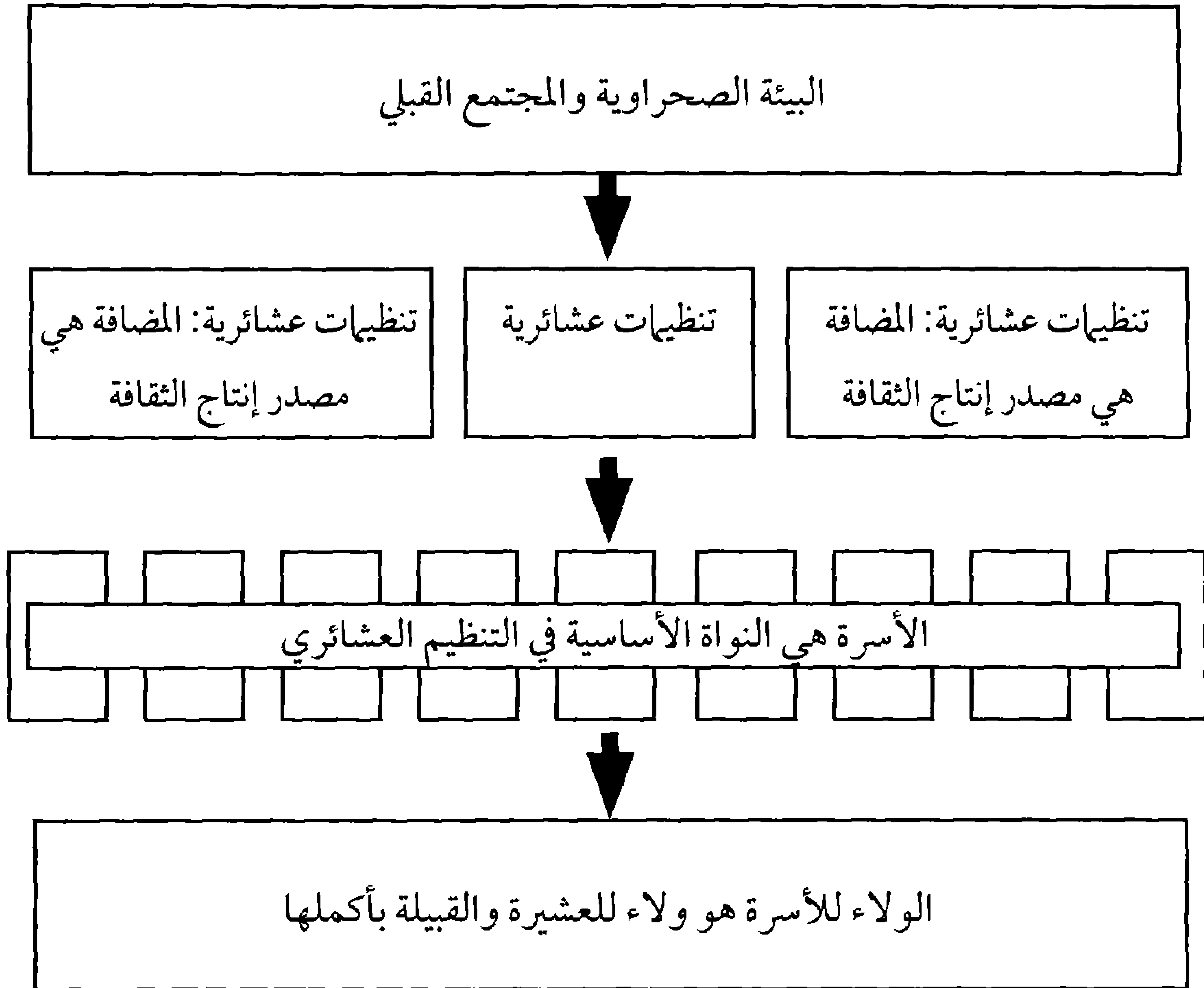
لكن الأمر يصبح أكثر تعقيداً في ظل بنيان الدولة بالمعنى الحديث، الذي يناقض تنظيمات مجتمع ما قبل الدولة من حيث الشكل والمضمون، فالمجتمع في ظـل مفهـوم الدولـة بالمعنى المعاصر يضـم في ثناياه المكونـات الاجتماعية المختلفـة، القبلية منها، والدينية، والطائفية، والأثنية وغيرها، مما يجعل آليات التنشـئة الاجتماعية تخضع لمعايـير أخلاقية واجتماعية وسياسـية مختلفة تماماً، إذ يظهـر في مجتمـع الدولـة بالمعنى المعاصر تعبـير «المواطنة» الـذي ينفي أي انتـماءات اجتماعيـة أو سياسـية أو دينية لغير الدولة، ومنه تصبح مؤسسـات التعليـم والثقافـة والإعـلام والـرأي العـام مطالبـة بتعزيز الوعـي بمفهوم «المواطنة» الذي يتضمن القيم والأفكار والمبادئ التي من شأنها ان تساعد في وحدة المجتمع مع الدولة وتسهم في تمتين علاقة الفرد مع مؤسساتها بصرف النظـر عـن انتمائه الديني أو العشـائري، أو المذهبـي او الطائفي، ففي الدولة الحديثة مجال واسـع لمأسـهمة كل أطياف المجتمع في بناء الدولة ومؤسساتها، ومـن الطبيعـي أن تنظيم المجتمع بناء على مفهوم الدولـة بالمعنى المعاصر إنما هو استجابة لعمليات التواصل التي باتت واسعة الانتشار، ولم يعد الحديث عن المجتمع القبلي أو الديني أو المذهبي إلا في المجال الضيق والمحدود.

لقد جاءت الدعوة إلى العشيرة والروابط الأثنية مناقضة لمفهوم العقيدة الدينية التي جاء بها الإسلام، التي جعلت من الانتماء لها معياراً أساسياً لعضوية المجتمع الذي تبنيه، ومن الجلي والواضح أن الانتماء للعقيدة الإسلامية هو معيار الانتماء للدولة التي أسسها النبي الكريم صلى الله عليه وسلم، ويطوي أي انتماء عشائري يمكن أن يناقض الانتماء للدولة في نظامها الجديد، وينطبق الأمر تمام الانطباق على مفهوم الدولة بالمعنى الحديث الذي يجعل من مفهوم المواطنة الأساس الذي يقام عليه تنظيم الدولة الحديثة، وهو يطوي كل انتماء يناقضه، وتتضمن الأشكال الآتية توضيحاً لأثر البيئة المحيطة في تنظيمات المجتمع داخليا.

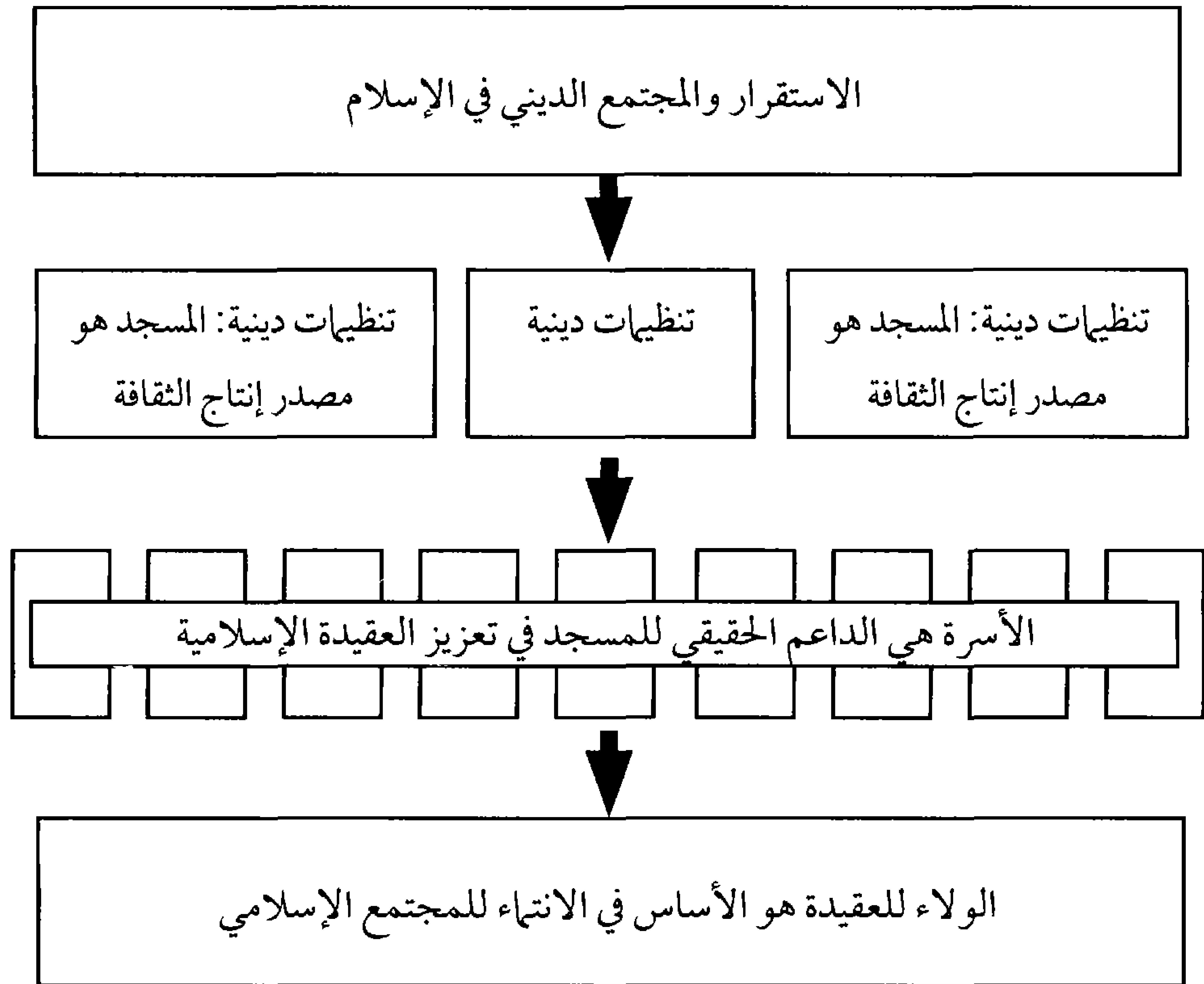
وتدل الأشكال التوضيحية الآتية أن مخرجات التنشئة الاجتماعية في النموذج الأول من نماذج المجتمعات الإنسانية القائم على مفهوم المجتمع العشائري لايتوافق مع مخرجات النموذج الثاني القائم على مفهوم المجتمع الديني، وكلاهما لاتتوافق مخرجاته مع مخرجات نموذج مفهوم الدولة بالمعنى الحديث، ففي حين تتجه عمليات التنشئة الاجتماعية والبنى الثقافية والفكرية في المجتمع والمؤسسات التربوية على اختلاف مراحلها وأشكالها لتعزيز ارتباط الفرد بأسرته وعشيرته، يلاحظ أن هذه العمليات تتجه نحو تعزيز مبدأ العقيدة الدينية، التي تشمل في ثناياها ارتباطات قبلية وعشائرية متعددة، مما يجعل الدعوة إلى الارتباط العشائري والقبلي والدفاع عنه بالطرق التقليدية نفسها مناقضة للانتماء العقائدي والديني، بحكم أن العقيدة الدينية لا تميز بين الأفراد تبعاً لانتماءاتهم العشائرية والقومية المتعددة، وينطبق الأمر تمام الانطباق فيما يتعلق بمفهوم الدولة بالمعنى الحديث والمعاصر، لكونها تضم مجموعات كبيرة من السكان من أصول دينية وقبلية وعشائرية متعددة، ومن قوميات مختلفة أيضاً.



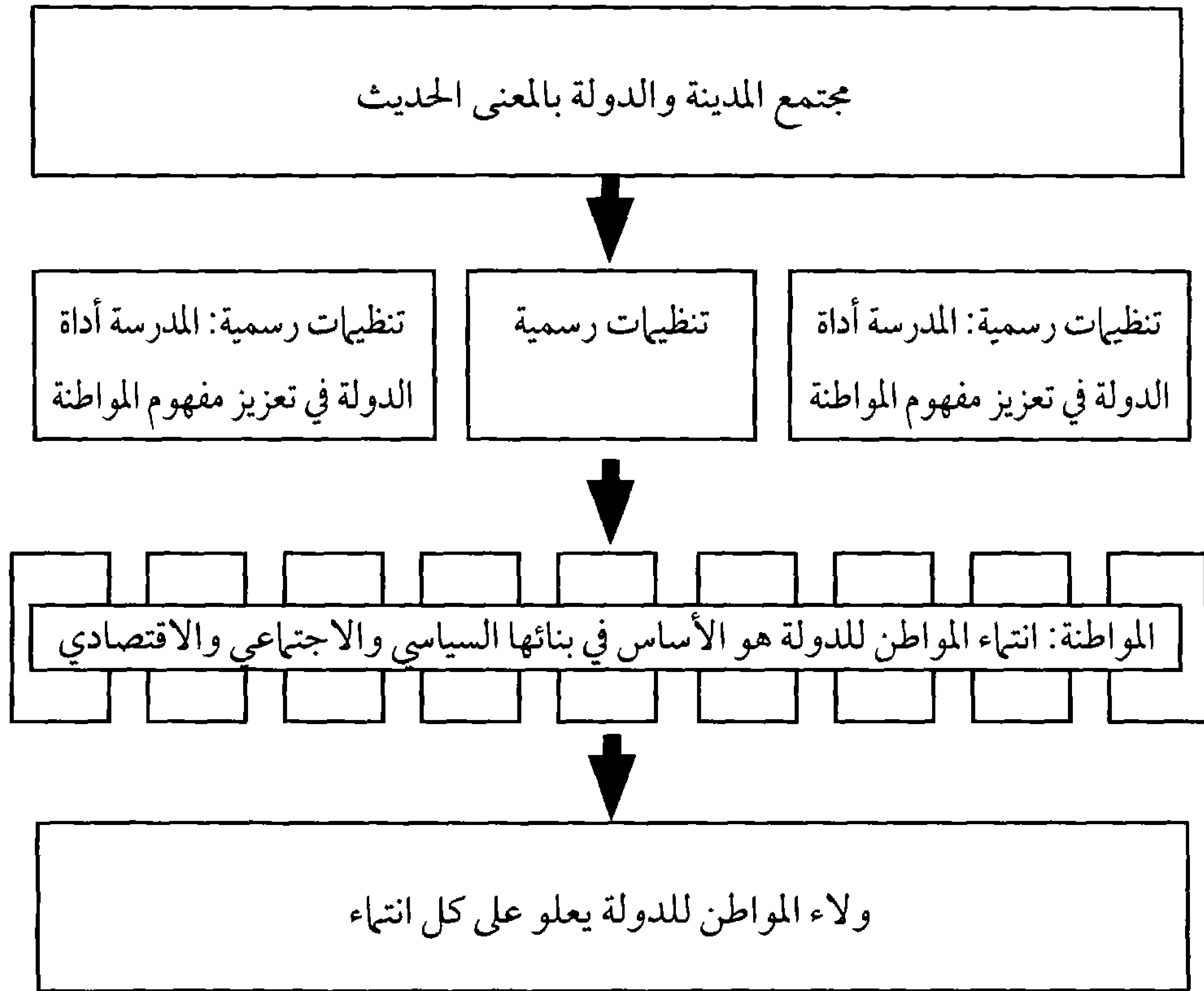
الشكل رقم (١) يبين اتجاهات تأثير البيئة الطبيعية والاقتصادية والسياسية في التنظيمات الاجتماعية ومسارات التنشئة وأنماط الشخصية في المجتمع



الشكل رقم (٢) يبين كيفية تأثير البيئة الصحراوية في التنظيمات العشائرية وأنماط التنشئة التي تعزز الولاء للأسرة والعشيرة في الوقت نفسه



الشكل رقم (٣) يبين ارتباط بنية المجتمع الإسلامي بأشكال التنشئة الاجتماعية للأبناء وولائهم للعقيدة، واعتبار ذلك فوق كل اعتبار



الشكل رقم (٤) يبين ارتباط التنظيمات الرسمية بمفهوم الدولة بالمعنى الحديث وبمفهوم المواطن الركيزة الأساسية لمفهوم الدولة

ويبدو الأمر نفسه بالنسبة إلى المجتمع العربي المعاصر، فلا يمكن بناء دولة حديثة بالمعنى الصحيح إلى جانب تهميش شريحة سكانية صغيرة كانت أم كبيرة لاعتبارات عشائرية أو دينية أو طائفية أو مذهبية ضيقة لاختلاف الشروط التي نمت فيها تلك التنظيمات، الأمر الذي يجعل مفهوم المواطنة بمثابة الأساس الذي تقوم عليه الدولة، وتحقق من خلالها وحدتها وتماسكها، وقدرتها على تجاوز التحديات التي تحيط بها.

إن طبيعة الظروف الطبيعية والتحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحيط ببيئة اجتماعية محددة تسهم في أغلب الأحوال في إنتاج بنى اجتماعية ومؤسسات خاصة، ونظم من الروابط والعلاقات بين مكونات المجتمع تتوافق وطبيعة تلك الظروف، فالمجتمعات التي تتصف بكثرة الزلازل والبراكين مثلاً، من الطبيعي أن يعمل المجتمع على تنظيم بنيته العمرانية بما يتوافق مع بنية الزلازل وطبيعتها، وأنماط العمران في المدن الساحلية يتوافق مع ظروفها، ويختلف نسبياً عن أشكاله في الجبال المرتفعة، أو في الأراضي الزراعية، وينطبق ذلك تمام الانطباق على التكوين الاجتماعي وتنظيماته التي تأتي بالشكل الذي يجعلها قادرة على التفاعل مع التحديات المحيطة بالمجتمع، وتشكل مصادر تهديد لمكوناته، الأمر الذي يؤدي إلى القول بأن المجتمعات الإنسانية لا تختلف عن بعضها باختلاف أفرادها إنما بالأشكال التنظيمية للحقوق والواجبات المترتبة على الأفراد في ضوء نظم التفاعل التي تنميها بينهم، تبعاً لطبيعة التحديات الخارجية التي تهدد أمنهم.

ومن الطبيعي أن عملية التحول من مجتمع القبيلة أو من المجتمع الديني إلى مجتمع الدولة بالمعنى الحديث يستوجب تغييراً شاملاً في اتجاهات التنشئة الاجتماعية ومساراتها والقيم المحددة لها، غير أن هذا التحول ليس بالأمر اليسير الذي يمكن اعتماده بقرار إداري أو تنظيمي لما له من ارتباطات اجتماعية

وثقافيـة وحضاريـة، الأمر الـذي يوجب ظهـور أنماط جديدة من التشـكيل الاجتماعـي، وأنـماط جديدة مـن عمليات التنشـئة الاجتماعية أيضـاً، غير أن استجابة المجتمع لهذه الأنماط تأتي متباينة الأشـكال إلى حد التناقض في كثير من الأحيان، مما يسـهم في ظهور أنماط متناقضة لعمليات التنشـئة الاجتماعية في المجتمع الواحد، وأنماط متناقضة أيضاً في الاتجاهات الفكرية والاجتماعية والسياسية، مما يجعل البنية الاجتماعية في حالة أقرب ما تكون إلى الاضطراب وعدم الاسـتقرار لغياب الرؤية المسـتقرة الواضحة بين التيـارات الاجتماعية المتعـددة، فمن الطبيعـي والحالة هذه أن تتوزع القوى الاجتماعية والسياسـية في المجتمـع بين تيارات تجـد في الوفاء للتنظيم القبلي والعشـائري والدعوة له معيـاراً أساسـياً مـن معايير القوة والضبـط، إلى جانب تيـارات أخرى تجد في ذلـك ما يعوق بناء الدولة بالمعنى الحديث والمعاصر، فالتحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسـية على المسـتويات المحليـة والإقليميـة والدولية تجعل مـن الدولة بالمعنى الحديث الأسـاس الذي تقـام عليه التجمعات الإنسـانية المعـاصرة، وتقتـضي هـذه بالـضرورة مفهـوم المواطنـة الـذي تنتفـي فيها أية انتماءات يمكن أن تحول دون بناء الدولة بالمعنى الحديث والمعاصر.

وعـلى هذا النحو تزداد مظاهر التناقـض، ويبدو أن المشروع الاجتماعي الـذي يتضمن صورة المسـتقبل التي يتوقعهـا الأبناء يصبـح موضع تناقض أيضـاً، كلـما كان الأفراد على غير دراية كافيـة بالتحديات المحيطة بهم، أو إذا كانـت تصوراتهـم لهـذه التحديات مبنية عـلى فهم مغلوط، الأمـر الذي تمتد آثـاره إلى أنماط التنشـئة في المجتمع الواحد، فيتلقى الأبناء في المدرسـة أنماطاً مـن الاتجاهـات الاجتماعية والقيـم الأخلاقيـة والمبادئ الفكريـة تناقض ما يتلقونه من وسـائل الإعلام أو ما يتلقونه في الأسرة، وما يتلقونه من الأسرة التي تحافظ بقدر كبير على ارتباطها بالنظم التقليدية، يناقض مايعيشـه الفتى

بـين أقرانه، وما تبنيه المدرسـة في وعي الأبناء لا يتوافق مع ما يبنيه المسـجد، وهكذا.

والمشـكلة الكـبرى أنه مع انحـلال الروابط التقليديـة، روابط مجتمع ما قبـل الدولـة، الدينيـة منها، والقبليـة والإثنيـة، بتأثير التحـولات المجتمعية الواسـعة، والضغوط التي تمارسـها مؤسسـات المجتمع المـدني، ومع غياب مفهـوم «المواطنة» الذي يوجب تمثلاً قوياً لمفهوم مجتمع الدولة، والانتماء لها، تصبـح معايـير الضبط الاجتماعي ضعيفة، في الوقت الـذي تزداد فيه مظاهر التغـير، والعوامـل التي تدفع الأبنـاء إلى الانجراف مع التيـارات الأقوى في انتشارها على مستوى التنظيم الاجتماعي برمته.

١ . ٤ . ٦ فرضية الدراسة والتفسير الاجتماعي لمظاهر الانحراف وتعاطي المخدرات في المجتمع العربي

تقـوم فرضيـة الدراسـة بشـكل أسـاسي عـلى مبـدأ أن اسـتقرار البنيـة الاجتماعيـة وتعزيـز عوامـل تطورهـا إنـما تقـوم بالدرجـة الأساسـية عـلى التـوازن بـين العوامـل الداخليـة الداعمة للاسـتقرار، والعوامـل الخارجية التي تشـكل مصدراً أساسـياً من مصادر التأثير في البينة الداخلية للمجتمع، وأن التكوينـات الداخلية للمجتمـع العربي، في مرحلتـه التقليدية، وخاصة التنظيمات العشـائرية والدينية، جـاءت لتحقق عملية توازنـه مع التحديات الخارجيـة المحيطـة بـه، الطبيعيـة منهـا والاجتماعيـة والإنسـانية في ظروفها التاريخية، فكان من شـأن الارتباط القبلي أو العشـائري أو الديني أن يسـهم في تعزيز ارتباط الأفراد مع بعضهم ويحقق بينهم مستوى عالياً من التماسك، بالإضافة إلى مسـتوى عال من الضبط الاجتماعي للسلوك، ومن الملاحظ أن عمليات التنشـئة الاجتماعية والمؤسسـات التربوية والثقافيـة جاءت لتحقق

المطلـوب على المسـتوى الثقافي من خلال توجيه عمليات التنشـئة وضبطها.

لكـن الأمـر اختلـف منذ بدايـات القرن العشريـن، وفي مرحلـة ما بين الحربين العالميتين، حيـث اختلفت مصادر الخطر التي تهدد المجتمع االعربي، إثر التحولات الدولية التي شـهدتها المنطقة في تلك الأثناء، واتسعت مظاهر الاختلاف في مصادر الخطر أكثر مع قيام دولة الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين عام ١٩٤٨م، الذي شـكل منعطفاً تاريخياً مهـماً في تاريخ المجتمع العربي، مما جعـل التحديـات السياسـية والاقتصاديـة والاجتماعيـة التي تهـدد المجتمع العـربي مختلفة كلياً عـما كانت في مرحلـة الحكم العثـماني، واتضحت مظاهر التبايـن أيضاً مع اتسـاع عمليـات التواصل مع الآخر، وقيـام الدولة بالمعنى الحديث، الأمر الذي جعل المجتمع العربي يعيش ظروفاً سياسـية واقتصادية واجتماعيـة مختلفة كلياً، عما كانت عليه في الماضي، وأصبحت التحديات التي تهدد الكيان الاجتماعي مختلفة أيضاً كلياً عما كانت عليه في القرن التاسع عشر وما قبله، وقد ترتب على ذلك اختلاف واضح في مكونات البناء الاجتماعي، وفي آلياتـه وتفاعلاتـه، فضلاً عـلى الاختلافـات البينية حتى في المؤسسـات الاجتماعية المحيطة بالأبناء والمؤثرة في تنشئتهم.

وفي ضوء هذا التصور يمكن إيجاز العناصر الأساسـية لفرضية الدراسة التي تفسر الاتساع الملحوظ في مظاهر الانحراف والجريمة عامة، وفي اتساع ظاهرة تعاطي المخدرات خاصة بالعناصر الأساسية الآتية:

١ـ اتسـاع عمليـات التواصل والتغير على المسـتوى الثقافي، إذ شـهدت المنطقـة العربية منـذ بدايات القـرن العشرين عمليـات متطورة من التواصـل الاجتماعي والثقافي والاقتصـادي والتجاري والمعرفي مع الآخـر، وخاصة مع منظومات الدول الأوروبيـة بتياراتها المتعددة، ومـع الولايـات المتحـدة الأمريكيـة، وكان لذلك آثـاره الكبيرة في

انتشار اتجاهات ثقافية ومعرفية وسياسية متناقضة في المجتمع العربي نفسه، تجلت في تنوع تياراته ومذاهبه، ورافق ذلك اتساع في نطاق التدخلات السياسية في الشأن العربي، وخاصة بعد قيام دولة الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، في نهايات الحرب العالمية الثانية، والاعتراف الغربي بها وتشريد الشعب الفلسطيني، وظهور أشكال جديدة من الخطر الذي يهدد المجتمع العربي برمته، لم تكن موجودة في الماضي، في الوقت الذي كانت فيه الدول الغربية تنمي علاقات صداقة وتعاون مع الدول العربية نفسها لمساعدتها في عمليات التطوير الاقتصادي والاجتماعي، مما أوجد اتجاهات سياسية وثقافية متناقضة ضمن المجتمع العربي.

٢ـ جاءت عمليات إعادة تكوين المؤسسات الاجتماعية الداخلية في المجتمع العربي استجابة لعمليات التواصل مع الآخر، وزيادة مظاهر الخطر التي تهدد أمن المجتمع، ونتيجة اتساع نطاق التدخلات السياسية الخارجية في الشأن العربي، الأمر الذي أسهم بشكل مباشر في ضعف الدور الذي كانت تؤديه المنظومات الاجتماعية التقليدية في عملية ضبط السلوك وتوجيهه، كالدين والقرابة والعشيرة والأسرة، وغيرها، ذلك أن هذه التشكيلات جاءت منسجمة مع مظاهر الخطر التي كانت تهدد المجتمع العربي في مراحل تاريخية مختلفة، ولكنها في الوقت الراهن باتت ضعيفة التأثير في توجيه السلوك وضبطه، بفعل اختلاف التحديات المجتمعية الجديدة على المستوى العالمي.

٣ـ مع ظهور الدولة بالمعنى الحديث، على مستوى الشكل التنظيمي، دون المضمون، ومع غياب مفهوم «المواطنة» الذي يشكل الأساس

في بنـاء الدولـة العصرية، أخـذت الحكومات السياسـية تعمل على توظيف مكونات مجتمع ما قبل الدولة لتعزيز اسـتقرارها السياسي، وكان من الطبيعي أن تعمل الدولة على تنمية هذه المكونات بطريقة مشـوهة، لتدعيـم نظامها السـياسي من جهة، وإضعـاف خصومها السياسـيين من جهة ثانية، فظهرت على مستوى المجتمع برمته معالم الازدواجيـة في التوظيف السـياسي لمكونات مجتمع مـا قبل الدولة، الدينية والاجتماعية والثقافية، كأن يأخذ علماء الدين بتحريم سلوك محدد إذا ما كان يهدد بنية السلطة السياسية القائمة في هذه الدولة أو تلك، والتشـجيع عليه إذا كان من شـأنه أن يهدد سـلطة الخصوم في دولة أخرى، أو يعزز من أمر السلطة ويقويها على خصومها، فالمعيار وفـق عملية التوظيف هو سـياسي بالدرجـة الأولى وليس فقهياً، أو تشريعيـاً، وكان مـن شـأن ذلك أن يسـهم في ظهـور الازدواجية في التوظيف السـياسي مع مـا يترتب على ذلك مـن إضعاف لمشروعية الخطـاب الديني في الوعـي الاجتماعي، وإفقـار لوظيفته في الضبط الوجداني والأخلاقي، مع المحافظة على شكله.

٤ـ لم تسـتطع الدولـة العربية، خلال الفترة السـابقة من تأسـيس مفهوم المواطنـة في الوعـي الاجتماعـي، وهـو المفهـوم الـذي يشـكل مـن حيث النتيجة الدعامة الأساسـية للدولة الحديثة، وأخذت السـلطة السياسـية تعمل عـلى تدعم نفوذهـا من خلال التوظيف السـياسي لمكونات مجتمع ما قبل الدولة، بدلاً من تنمية مفهوم المواطنة، وكان مـن نتيجة ذلك أن القوى الاجتماعية والثقافية والانتماءات المتعددة والمتناقضـة التـي كانت تنمـو في ظل الدولة نفسـها راحت تتصارع حول استقطاب الفئات الشابة، فالجماعات الدينية ومظاهر التطرف

الديني من جهة، والانتماءات القبلية والعشائرية من جهة ثانية، التيارات الثقافية الوافدة إلى المجتمع العربي من جهة ثالثة، وغيرها، بالإضافة إلى الجماعات النفعية وعصابات الانحراف والإجرام وترويج المخدرات، أخذت كل منها بمحاولة استقطاب الشباب في مداراتها لما يعكسه هذا الاستقطاب بالنسبة لها من منافع مادية ومعنوية وسلطوية وغيرها.. وكان المفهوم الغائب عن كل هذه العمليات هو مفهوم «المواطنة» الذي يشكل الضمانة الحقيقية لقوة الدولة بالمعنى الحديث.

٥ـ شكلت التناقضات المشار إليها، وخاصة حول قضايا التنشئة الاجتماعية الأساس الموضوعي لمظاهر الانحراف عامة، ولمظاهر تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية خاصة، ومع انحلال معايير الضبط الاجتماعي التقليدية، وغياب المعايير الوطنية التي ينبغي أن تكون بديلاً للضبط الاجتماعي التقليدي، أخذت تظهر أنماط السلوك المنحرف والسلوك الإجرامي، تجلت في النمو الواسع لمظاهر الفساد والاختلاس، وعصابات التهريب بأشكالها المختلفة، بما في ذلك تهريب المخدرات والمؤثرات العقلية، ونمو جماعات المصلحة التي أخذت تنظم عملياتها بشكل واسع على المستويات المحلية والعالمية متجاوزة حدود المكان الذي تنطلق منه، وكان من الطبيعي أن تجد لدى فئة الشباب استجابة سريعة لمتطلباتها، خاصة وأن فئة الشباب تعيش وسط تناقضات فكرية وعقائدية عديدة، مع غياب واضح لتصوراتها حول المستقبل الذي تتطلع إليه، بالإضافة إلى مشكلاتها المتنوعة ذات الصلة بقضايا العمل والزواج والتعليم وغيرها..

الفصل الثاني

ظاهرة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية في المجتمع العربي وأبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية

٢ . ظاهرة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية في المجتمع العربي وأبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية

توصف ظاهرة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية في المجتمع العربي بأنها سريعة النمو في الآونة الأخيرة قياساً إلى ما كانت عليه في فترات سابقة، وقياساً إلى ما هي عليه في دول أخرى، مع أن الدراسات العربية والعالمية تفيد أن دولاً عديدة أخرى تعاني من المشكلة بدرجة تزيد عما هي عليه في المجتمع العربي، ويأتي نموها السريع على الرغم من كل الجهود التي تبذلها المؤسسات الحكومية في الدول العربية كافة للحد من هذا الانتشار، مع الإشارة إلى أن الظاهرة في المجتمع العربي تعود إلى بدايات القرن العشرين، وكانت قد تنبهت لها دول عربية عديدة كانت معاناتها منها كبيرة بالمقارنة مع دول عربية أخرى، مما دعا إلى المطالبة بضرورة الأخذ بالاتفاقات الدولية آنذاك، وخاصة اتفاقية الأفيون، ففي بدايات النصف الثاني من القرن العشرين يشير رئيس مكتب شؤون المخدرات في جامعة الدول العربية، في المذكرة الرسمية المرفوعة إلى أمين عام جامعة الدول العربية سنة ١٩٥٤م، وبعد قيامه بزيارة مجموعة من الدول العربية أشار إلى أن حالة دول المشرق العربي «الشرق الأوسط» مهددة بتفشي واسع للمخدرات منذ ذلك الحين، ويتطلب الأمر قدراً كبيراً من العناية والاهتمام (صفوت، د.ت، ٣٩)، وبالفعل أخذت الظاهرة منذ ذلك الحين بالنمو المطرد، حتى أصبحت تشكل اليوم مصدر خطر حقيقي على الشباب، وأفراد المجتمع، مما جعلها تستحوذ على اهتمام الباحثين والسياسيين والعاملين في الهيئات المحلية والعالمية، وأصبحت

معالجتها تتطلب تكاتف الجهات المختلفة من مؤسسات عالمية ودولية ومحلية وعقد مؤتمرات وندوات علمية لتفحص وجوهها، والعمل على سن القوانين التي من شأنها أن تحد من انتشار الظاهرة والعمل على تقويض دعائمها.

كما يشكل نمو ظاهرة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية واتساعها على مستوى العالم عاملاً أساسياً من بين العوامل التي تؤدي إلى نموها في المجتمع العربي لما لموقع الدول العربية من أهمية استراتيجية على مستوى العالم، فهي جزء لا يتجزأ من المجتمع الإنساني، وتحيط بها مجموعات من الدول التي تزداد فيها ظاهرة التعاطي بقوة أيضاً، حتى أصبح المجتمع العربي يشكل حلقة أساسية تحيط بها مجموعة من الحلقات التي تتأثر ببعضها، وتؤثر فيما بينها في تعزيز مظاهر الانحراف بين الشباب والإقبال على تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية، ولهذا يمكن تناول ظاهرة التعاطي في المجتمع العربي في ثلاثة مستويات، أولها نمو الظاهرة على المستوى العالمي، لما له من آثار تمتد إلى المجتمع العربي، والثاني نمو الظاهرة على مستوى المجتمع العربي بوصفه كلاً متكاملاً، والثالث يشمل معالجة الظاهرة على مستوى الدول العربية بوصفها أجزاء متعددة للوطن الأم، وعلى مستوى التوزع المكاني للدول العربية بحسب تقسيماتها الإقليمية الكبرى.

٢ . ١ ظاهرة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية على المستوى الدولي

تعد ظاهرة تعاطي المخدرات على المستوى العالمي واحدة من المشكلات الأساسية التي تجابه العالم المعاصر، وتكتسب أبعاداً سياسية واقتصادية واجتماعية متعددة، وتسهم في انتشارها مجموعة من التغيرات التي يشهدها العالم المعاصر في المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، التي

تمتـد آثارها إلى الجوانب النفسـية والمعنوية في حياة الأفراد، وخاصة الشرائح الأقل سـناً، من الفتيان والشـباب الذين يبحثون عن نماذج ثقافية في حياتهم يقتـدون بهـا، ويتأثرون بأنـماط حياتها، ويـؤدي التطور الملحوظ في وسـائل الاتصال على المستويات كافة وظائف متعددة يسهم كل منها في توسيع مجال التعاطـي عـلى نحو من الأنحاء، ففي الوقت الذي يسـهم فيه تطور وسـائط النقـل في تسـهيل عبور المخدرات غـير المشروعة إلى الدول المختلفة، تسـهم وسائل الاتصال في تعزيز أنماط سلوكية تتعزز من خلالها عملية التعاطي، وفي الوقت نفسـه تصبح عمليات التنسـيق في البيع والشراء وعمليات التواصل بين منتجي المواد المخدرة ومروجيها أيسر بكثير مما كانت عليه سـابقاً بسبب تطور وسـائل الاتصال أيضاً، ويضاف إلى هذا وذاك التطور الملحوظ في نمو جماعـات المصلحـة «المافيـات» التي تنتشر بقـوة في معظـم دول العالم وتقوم بأدوار مختلفة ومتعددة على مسـتوى الترويج والاسـتهلاك وتنظيم عمليات المتاجـرة غير المشروعـة، وهو الأمر الـذي لم يكن بالوضوح نفسـه في القرن التاسـع عشر مثـلاً، وفي هذا الصدد يجـد (العريني، ١٤٢٩هـ)، أن مشـكلة تعاطـي المخـدرات لم تكـن ذات أهميـة كبـيرة على المسـتوى العالمـي إلا منذ نهايات القرن التاسـع عشر، أما ماقبل هذا التاريخ فكان الاعتقاد السائد بأن تعاطي المخدرات إنما يعود إلى عادات السـكان في مجتمعاتهم الخاصة، ولكن بعـد تطور المواصلات والاتصالات أصبحت المخدرات سـلعة تلوث العالم بأسره، وتسـتهدف الشـباب تحديداً، لذلك أصبحت المشكلة دولية من أولى اهتمامـات المجتمع الدولي بهيئاته ومؤسسـاته المتعـددة (العريني، ١٤٢٩هـ، ١٥٠).

ومنـذ بدايات القـرن العشرين، ومع النمو المتواصل لوسـائل الاتصال والمواصـلات في العـالم، ظهـرت آفـاق جديدة لنمـو الظاهرة على المسـتوى

العالمي، وهذا ما يشير إليه (السيد، ٢٠٠٨م)، فتنامي خطوط نقل المخدرات عبر العالم وتزايد غسل الأموال ذات الصلة بالمخدرات أديا إلى اتساع النطاق الجغرافي للعمليات غير المشروعة، وقد ساعد على ذلك تطور المواصلات ووسائل الاتصال، وكان لذلك أثره في انتشار الظاهرة حتى في دول لا تنتج المخدرات، ولا تضم بين سكانها أعداداً كبيرة من متعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية، غير أن موقعها على خريطة خطوط تجارة المخدرات يعطيها أهمية خاصة، مما جعل لها دوراً كبير الأهمية في اتساع الظاهرة وانتشارها، فنيجيريا مثلاً ظهرت كنقطة عبور في الثمانينيات من القرن العشرين للهيرويين الوارد من جنوب شرق آسيا في طريقه للتسوق في أوربا وأمريكا الشمالية، وقد بات للمهربين النيجيريين دور بارز في تهريب الكوكايين المنتج بأمريكا الجنوبية إلى أوربا ودول الاتحاد السوفيتي سابقا (السيد، ٢٠٠٨م، ١٣)

لقد بدا واضحاً ظهور مادتي الهيروين والكوكاين وانتشارهما بشكل مخيف على المستوى العالمي في عقد الثمانينيات من القرن العشرين، كما يذهب إلى ذلك العشري، بعد أن كانت التقارير العلمية تشير إلى انحسارهما بشكل ملحوظ بعد قيام الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ـ ١٩٤٥م)، ويلاحظ أن هذا التحول واكبته ردود فعل مجتمعية بشكل عنيف على المستوى العربي، فيما اعتبره المتخصصون دليلاً على تحول في وطأة مشكلة المخدرات تنذر بأخطار شديدة، وبوجه خاص فيما يتعلق بالهيروين للضخامة النسبية لأحجام الكميات المضبوطة من سنة إلى أخرى (العشري، ٢٠٠١م، ١٩١).

وتبين مجموعة من التقارير الصادرة عن جهات دولية ورسمية النمو المطرد لحجم ظاهرة التعاطي والاستخدام غير المشروع للمخدرات على مستوى العالم، فتبعاً لتقرير الأمم المتحدة الصادرة عام ٢٠٠٧م، يبلغ عدد

سكان العالم في الفترة من ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٦م، أكثر من (٦٤٧٥) مليون نسمة، منهم (٤١٧٧) مليون شخص تراوح أعمارهم بين (١٥) و(٦٤)، ومن هؤلاء الأشخاص يوجد نحو (٢٠٠) مليون شخص يتعاطون المخدرات، ومن بينهم (٢٥) مليون يعانون إدمان العقاقير المخدرة، أما التقرير الصادر عام ٢٠٠٨م، فيقدر عدد المتعاطين بنحو (٢٠٨) مليون شخص على مستوى العالم (فتحي عيد، ٢٠٠٩م، ٣٦)، كما يبين تقرير الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٥م، أن قيمة المخدرات المنتجة تقدر بنحو (١٣) بليون دولار أمريكي، تم بيعها بالجملة بقيمة (٩٤) بليون دولار، وبالمفرق بقيمة تصل إلى (٣٢٢) بليون دولار أمريكي، ويزيد هذا الرقم عن الناتج القومي لنحو (٨٨٪) من دول العالم (بريك، ٢٠٠٧م، ٣٩).

وفي عام ٢٠٠٠م، يبين تقرير الأمم المتحدة أن عدد الدول التي تعاني من تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية يصل إلى (١٣٤) دولة، وهي دول مستهلكة، أي أن مواطنيها ورعاياها يستخدمون أو يدمنون تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية، كما تمر المخدرات وتعبر الحدود بين قرابة (١٧٠) بلداً حول العالم، وقد تورط فيها مراهقون من الجنسين ووقعوا ضحايا لهذه الظاهرة، كما بلغ حجم الاستثمار العالمي لتجارة المخدرات قرابة (٥٠٠) بليون دولار سنوياً، حتى أصبحت تجارة المخدرات تمثل قرابة (١٠٪) من حجم التجارة العالمية (الرميح، ٢٠٠٤م، ٢).

إن حجم المشكلة على المستوى العالمي ينذر بخطر جسيم، ويظهر كم تعاني دول العالم من هذه المشكلة التي يمكن لها أن تمتد بقوة إلى الدول العربية، فقد أعلن وزير الداخلية الروسي، على سبيل المثال، خلال كلمة ألقاها في اجتماعه مع قيادة إدارة الشؤون الداخلية في منطقة بريموري عن وجود ما يزيد على ثلاثة ملايين مدمن للمخدرات في روسيا، وان الحصة

الأكبر بين مدمني المخدرات هي من نصيب الشباب الذين تراوح أعمارهم بين ١٦ و٢٥ سنة، كما أن (٢٥٪) من الشباب في روسيا يعاني من تعاطي المخدرات ووصف الوضع بأنه يمثل خطرا على الأمن القومي لبلاده (الأمن والحياة، العدد ٢٣٠، ص: ٩)، وفي بعض التقديرات يقدر عدد المدمنين على المخدرات والعقاقير المخدرة بنحو (١٠) ملايين روسي في عام ١٩٩٩م. وأن هناك قرابة ثلث الشعب الهولندي يتعاطى المخدرات. وفي أوربا يقدر عدد المتعاطين بنحو ٤٠ مليون إنسان. كما أن نحو ٤٠٪ من جرائم القتل تتصل على نحو من الأنحاء بالمخدرات (موقع النبأ ـ www.annabaa.org)، وتورد مجلة النبأ جملة من الإحصائيات المتعلقة بالمخدرات، التي تكشف عن حجم المشكلة في العالم، إذ يقدر إجمالي مبيعات الحشيش بسبعة مليارات دولار في أمريكا وحدها لعام ١٩٩٧م، بينما تقدر موازنة الأجهزة الأمريكية المخصصة لمكافحة المخدرات بنحو سبعة مليارات وخمس مائة مليون دولار سنوياً (موقع النبأ).

لقد أصبحت المخدرات تشكل بالفعل الخطر الداهم الذي يهدد دول العالم، كما يذهب إلى ذلك عبد المعطي فبحسب إحصاءات منظمة الصحة العالمية، فإن عدد مدمني المخدرات في العالم يشكلون أكثر من خمسين مليون شخص، وهذا العدد آخذ في الزيادة أكثر إذا لم تتم مواجهة البلاء بكل الوسائل والطرق، لأن المشكلة الآن ليست في وجود المخدرات فحسب، بل في انتشارها السريع وانجراف بعض الشباب والمراهقين في تعاطيها، حتى باتت مشكلة عالمية تشغل بال المسؤولين والأجهزة المعنية بها محليًا ودولياً، والمعضلة الأكبر في أن تعاطي المخدرات يؤدي إلى انتشار مشاكل عديدة أخرى مثل الفقر والتسول والزنا واللواط وغيرها، بالإضافة إلى ما يسببه من

تفكك الأسر والمجتمعات وانهيار الصحة العامة للأفراد والمجتمع، ومظاهر الانحراف المختلفة (عبد المعطي، ٢٠٠٦م، ١١٦).

ومن الملاحظ أن تجارة المخدرات ليست مجرد نشاطات فردية تجد من يستجيب لها في هذا البلد أو ذاك، لاعتبارات نفسية وحسب، إنما تتحكم بها، كما يقول عيسى القاسمي، شبكات وعصابات إجرامية دولية ذات علاقة وثيقة بأباطرة الإجرام المنظم العابر للحدود، مع العلم أن الأرباح التي تدرها المخدرات في العالم تفوق ٥٠٠ مليار دولار، وتأتي في الترتيب بعد تجارة الأسلحة، وقبل عائدات البترول، ومما يزيد من خطورة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية ارتباطها بجرائم آخرى مثل الفساد الإداري والمالي، والإرهاب وغسل الأموال وتجارة الأسلحة والهجرة السرية وغيرها (القاسمي، م٢٠٠٥م، ٥).

ويحلل محمد فتحي عيد مجموعة من العوامل التي يعتقد أن لها تأثيرا كبيرا في اتساع دائرة التواصل بين أطراف العالم المختلفة، التي كان لها تأثير أيضا في ارتفاع نسبة الاستخدام غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية، ومن هذه العوامل يذكر (فتحي عيد، ٢٠٠٦م، ٣٢):

١ـ ارتفاع المسافات التي يقطعها المسافرون في الرحلات الدولية التجارية من ٢٦ بليون ميل عام ١٩٦٠م إلى ٧٠٠ بليون ميل عام ١٩٩٢م.

٢ ـ ارتفاع حجم استيراد وتصدير السلع والخدمات من (٢٣٠٩٤٠) مليون دولار أمريكي عام ١٩٧٠م إلى (٣٥٣٣٣٨٣) مليون دولار أمريكي عام ١٩٩٠م.

٣ ـ الزيادات الكبيرة في استخدام الحاويات في نقل السلع المشروعة وازدياد مماثل في نقل المهربات.

٤ ـ تطور الشبكات المالية العالمية وزيادة حجم المعاملات جعلا مراقبة التدفقات المالية عبر الحدود أمراً صعبا للغاية.

٥ ـ ظهور بعض المدن التي تعمل كمراكز رئيسية في النظام الاقتصادي الدولي مثل هونج كونج وجنيف وباريس ولندن وموسكو وتتخذ هذه المدن مراكز للأعمال ذات الشأن والمشاريع الاقتصادية والمالية الكبيرة، وتستخدم كمراكز لإعادة شحن السلع غير المشروعة.

٦ ـ كما أدت القنوات التلفزونية الفضائية والشبكة العنكبوتية إلى ظهور سوق عالمية متطورة تمكن المستهلك من الحصول على المعلومات الأساسية التي يريدها ذات الصلة بالسلع المشروعة وغير المشروعة.

٧ ـ ساعدت الهجرة المشروعة وغير المشروعة أيضاً في تكوين شبكات إجرامية لتهريب السلع خارج دائرة التعامل، وزاد من خطورة هذه الشبكات أن بعضها يقوم على أساس إثني (عرقي) مما يصعب اختراقها لوجود دفاعات اجتماعية قوية.

كما يبين فتحي عيد مجموعة أخرى من العوامل التي كان لها تأثير أيضاً في تزايد انتشار ظاهرة التعاطي على المستوى العالمي، منها تزايد حجم الإنتاج العالمي للمخدرات والمؤثرات العقلية، وعدم إحكام الرقابة على التجارة الدولية المشروعة للمخدرات والمؤثرات العقلية، وتوافر الكيمياويات المستخدمة في صناعة المخدرات والمؤثرات العقلية، واستحداث مواد جديدة، وعجز بعض الدول عن مكافحة الإنتاج غير المشروع للمخدرات واستخدام أراضيها للعبور، وحرب الكارتلات، والاضطرابات العنصرية، والمطالبة بإباحة المخدرات، وتوظيف المكاسب الطائلة في تسهيل النشاط الإجرامي للمتاجرين والمهربين، واستفادة المنظمات الإجرامية من التقدم العلمي (القحطاني، ٢٠٠٢م، ٣٩٥).

إن هذه التغيرات في أنماط السلوك الاجتماعي واشكال الانحراف التي باتت على درجة عالية من الخطورة لم تكن تحدث لولا ذلك الشرخ الكبير الذي أصاب بنية تنظيمات مجتمع ما قبل الدولة، وتكويناتها المختلفة، بحكم اختلاف الشروط المجتمعية التي أنتجتها تاريخيا، دون تشكل البديل المكافئ القادر على ضبط السلوك وتوجيهه ضمن سياقات اجتماعية وثقافية واضحة ومحددة، بالإضافة إلى ما تركته الحضارة المادية من تجريد الإنسان من قيمه ومبادئه الأخلاقية والوجدانية.

٢ . ٢ ظاهرة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية على المستوى العربي

يشكل الحجم الحقيقي لظاهرة تعاطي المخدرات في أية دولة من دول العالم واحداً من القضايا المشكوك بها، لصعوبة الوصول إلى تقدير حقيقي له، فعلى الرغم من الجهود التي تهدف إلى رصد الحجم الفعلي لظاهرة التعاطي غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية في المجتمع العربي، غير أن المسألة مازالت شديدة التعقيد، وما زالت إمكانية الضبط الفعلي لظاهرة التعاطي غير ممكنة لما يحمله الكشف عن الظاهرة بحد ذاتها من أخطار تمس المتعاطين إذا ما تم التعرف عليهم، مما يجعلهم يميلون دائماً إلى التخفي، شأنهم في ذلك شأن مركتبي الجرائم المتوارين عن الأنظار ولهذا يلجأ الباحثون إلى تقدير حجم الظاهرة بطرق مختلفة منها رصد الكميات التي يتم ضبطها من المواد المخدرة في الدولة المعنية، سواء في المراكز الحدودية، أو في داخل حدود الدولة، وتحليل التطور في عدد قضايا المخدرات التي تعرض على المحاكم في الدولة، بالإضافة إلى دراسة تطور أعداد المتورطين في التجارة غير المشروعة للمخدرات والمؤثرات العقلية، وأعداد المتعاطين أيضاً الذين

يتم التعرف عليهم بطرق مختلفة، غير أن هذه الإحصاءات تقدم جزءاً يسيراً من الواقع، فعـدد المتعاطين للمخـدرات والمؤثرات العقلية يزيـد كثيراً عن عدد من تتم معرفتهم عن طريق اعترافاتهم الشخصية، أو بالوسائل الطبية والجنائية المتعددة، ومن المعروف أن الممارسة الفعلية للتعاطي تأتي خفية عن أنظار الناس، إلا بين المتعاطين أنفسهم. كما أن عمليات إنتاج المخدرات وتهريبها عبر الدول وتوزيعها في الدولة الواحدة هو محظور في كل الدول أيضاً، وتعاقب عليه القوانين، الأمر الذي يجعل العاملين في هذه المجالات يمارسون أعمالهم بسرية تامة، إلا بالقدر الذي يسمح لهم ضم مجموعات من الناس إليهم، على مستوى الاستهلاك وممارسة التعاطي نفسه، أو على مستوى الترويج، والبحث عن زبائن يلتزمون السرية نفسها.

ومع الانتشار الواسع لاستخدام المخدرات الدوائية أصبحت مشكلة الإحصاء وضبط الحجم الفعلي أكثر صعوبة، خاصة وأنه يتم تصنيع هذه المواد رسمياً وتباع في الأسواق بوصفات طبية مشروعة، غير أن استخدامها بكميات كبيرة يجعلها تقوم مقام المخدرات تماماً، وهي لا تقل خطورة عن سابقتها، بل يتميز هذا الاستخدام بأنه فردي، ولا يخضع للرقابة بشكل واضح، ويصعب ضبط الأفراد الذين يقبلون على هذا النوع من التعاطي.

غير أن التطور الملحوظ في كميات المواد المخدرة التي يتم رصدها عبر المنافذ الحدودية، وارتفاع عدد الذين تتم إحالتهم للقضاء بسبب أعمال مخالفة للقانون تتصل بعملية تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية، دفع الباحثين المعنيين بشؤون المخدرات إلى محاولات استخدام هذا التطور في تقدير حجم الظاهرة بطرق غير مباشرة منها معرفة كميات المخدرات التي يتم ضبطها رسمياً في الدولة المعنية، وعدد الأفراد الذين يتم إيقافهم رسمياً بتهمة التعاطي أو الترويج أو التجارة غير المشروعة، وعلى الرغم من أهمية هذه

الطريقـة إلا أنها لا تقدم تقديراً كافياً لحجم الظاهرة، إلا أنها تشـكل الطريقة الأكثر عملية، لغياب الوسـائل الأخرى، على الرغم من أن ازدياد الكميات المضبوطـة أو ارتفـاع عدد الموقوفين خلال فترة زمنيـة معطاة قد ينطوي على دلالة توحي بتحسن وسائل الضبط الإداري والقضائي أكثر من دلالتها على نمو الظاهرة وانتشارها بالضرورة.

يبين فتحي عيد (١٤٣٠ هـ) أن الحشيش هو من أكثر المخدرات انتشاراً في شمال افريقيا والشرق الأوسط، كما يلاحظ أن تعاطي الهيروين والكوكايين والامفيتامينات قد ازداد أيضاً مع انخفاض سن التعاطي وزيادة الطلب على العـلاج منها، ويـرى أن المنطقة تعاني من زيادة تعاطـي الهيروين بالحقن، كما أن الاشـتراك في معدات الحقن الملوثـة بين متعاطي المخدرات بالحقن أصبح طريقة رئيسية من طرق الإصابة بالإيدز، وأعلى معدل للإصابة به هي في ليبيا وتبلغ نسـبة (٩٠٪) من مجموع المصابين بالإيدز في الحالات التي تم التعرف فيهـا على وسـيلة انتقـال المرض، كـما أن التعاطي بالحقن كان سـببا للإصابة بالإيدز في الحالات التي تم الإبلاغ عنها في البحرين وتونس والجزائر وعمان ولبنان، ومعظم المتعاطين عن طريق الحقن هم من الذكور، ممن هم في اواخر العشرينيات من أعمارهم (فتحي عيد، ١٤٣٠هـ، ١٩).

ويجـد جميل الميـمان أن الدول العربيـة الواقعة عـلى شرق البحر الأبيض المتوسط (لبنان وسورية والأردن والعراق) تعاني من انتشار الحشيش اللبناني ونقلـه إليها عن طريق سـورية والأردن، أما الأفيون فيأتي من الهلال الذهبي وباكسـتان وتركيـا، بينـما تعاني دول الخليـج العربي من الحشـيش والأفيون، ونسـبة ضئيلة مـن الهيروين والكوكايـين الذي يتسرب مع العـمال الوافدين إليهـا من دول الاتجـار غير المشروع، كما تعاني اليمن والسـعودية والصومال والسودان وجيبوتي من القات (الميمان، ١٩٩٠م، ٢٦).

وإلى جانب ذلك تعاني دول المغرب العربي (المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا من انتشار الحشيش المغربي واللبناني والأفيون والهيروين والكوكايين القادم إليها من مصادر صناعتها، ومن الثابت أن معظم الدول العربية تتعرض لهجمة المؤثرات العقلية والنفسية الوافدة من أوروبا وتركيا مباشرة أو عن طريق بعض الدول العربية (الميهان، ١٩٩٠م، ٢٦).

كما توضح دراسة عبد الحليم السيد حول ظاهرة تعاطي المخدرات في المجتمع العربي، من حيث حجمها، والعوامل المؤدية إليها جملة من النتائج المهمة التي تأتي في مقدمتها (السيد، ١٤١٨هـ، ٢٩٣):

١ ـ أن نسبة تعاطي تلاميذ المدارس بالبلاد العربية للأدوية المؤثره في الحالة النفسية لأسباب غير طبية، وبدون إذن طبيب تراوح بين (٣٪ ـ ٥٪)، وأن نسبة الاستمرار في التعاطي تراوح بين (٢٥٪ ـ ٣٥٪) من الأفراد الذين جربوا التعاطي ولو لمرة واحدة. كما لاحظ الباحث أن معظم المتعاطين بدأوا تعاطيهم وهم في أعمار تراوح بين (١٤ـ١٨) سنة.

٢ ـ تراوح نسبة انتشار تعاطي المخدرات (الحشيش خاصة) ولو لمرة واحدة بين تلاميذ المدارس الثانوية في البلاد العربية بين (١٪ ـ٥٪) من إجمالي التلاميذ، وبرغم أن هذه النسبة أقل مما هي عليه في دول غربية عديدة، غير أن خطورتها تكمن في أن هؤلاء الطلبة هم من المنتسبين إلى المدارس، ومن المتوقع أن تكون هذه النسبة أعلى بين من هم خارج التعليم، وقد تمثلت ظروف التعاطي لأول مرة في مناسبة اجتماعية وفي صحبة الأصدقاء.

٣ ـ كان التلاميذ الذين تعاطون المخدرات ولو لمرة واحدة في حياتهم أكثر تعرضاً للخبرات ذات الصلة بالمخدرات والمواد الأخرى، فهم

أكثر سماعاً ورؤية للأدوية والكحوليات ورؤية لنماذج أشخاص المحيطين بهم المتعاطين لها، وأكثر اعتقادا في فائدتها، أو في تحييد تأثيرها، وأكثر من حيث نسبة التعاطي لها.

٤ ـ تتمثل أكثر العوامل المؤدية إلى التعاطي في مجموعتين، الأولى تظهر من خلال الأصدقاء والمناسبات الاجتماعية، وتبدو هذه واضحة في تعاطي السجائر والمخدرات والكحوليات، وتظهر المجموعة الثانية من العوامل الذاتية المتمثلة في التخلص من الآلام الجسمية ومتاعب الجسم، وخاصة بين المتعاطين للأدوية، أما أهم العوامل المؤدية إلى التوقف والامتناع عن تعاطي المواد المخدرة أو المؤثرة في الحالة النفسية فقد تركزت في الخوف من الأضرار الجسمية ولأسباب دينية.

وفي دراسة تحليلية لمظاهر الاستخدام غير المشروع للمخدرات في كل من سورية والسعودية ومصر يتناول عبد الرحمن محمد أبو عمة بيانات إحصائية تفيد بعدد جرائم المخدرات المسجلة في هذه الدول خلال الفترة (١٩٩٢ - ١٩٩٥م)، وفيها يلاحظ أن عدد الجرائم في الدول الثلاث ارتفع من (١٥٧٣٥) جريمة عام ١٩٩٢م إلى نحو (١٦٨٤٨) جريمة عام ١٩٩٥م، وقد اختلف معدل الزيادة بين دولة وأخرى، ففي جمهورية مصر العربية تراجع العدد الإجمالي لجرائم المخدرات من (١١٣٥٧) جريمة في العام الأول إلى (٩٠٠٣) جرائم في العام الأخير، وبلغ متوسط عدد الجرائم في السنة الواحدة نحو (٩٩٦١) جريمة، وفي الجمهورية العربية السورية تراجع العدد الإجمالي لجرائم المخدرات من (٨٣٠) جريمة في العام الأول إلى (٥٤٢) جريمة في العام الأخير، أما في المملكة العربية السعودية فيلاحظ أن عدد الجرائم ارتفع بشكل ملحوظ، ففي حين بلغ إجمالي الجرائم في العام

الأول (٣٥٤٨) جريمة ثم إلى (٧٣٠٢) جريمة في العام الأخير (أبو عمة، ١٤١٩، ٤٠).

وقد خلصت الدراسة إلى تقرير مجموعة من النتائج الأساسية منها: (أبو عمة، ١٤١٩، ١٥٠):

١ ـ كان متوسط عدد المقبوض عليهم سنوياً (٣٦٨٤) شخصاً كان أغلبهم من المتعاطين الذين بلغ متوسطهم (١٩٩٠) شخصاً، ومن المروجين (١٢٢٩) شخصاً، ومن المهربين (٤٦٥) شخصاً، وذلك لمختلف أنواع المخدرات.

٢ ـ يصل الإنفاق الشهري على المخدرات في مدينة واحدة في المتوسط إلى نحو (٦٦٢٨٥٠) دولاراً في الشهر الواحد، أي ما يقرب من سبعة ملايين ونصف المليون من الدولارات في العام الواحد.

٣ ـ تصل نسبة الموظفين في القطاعين العام والخاص إلى (٥١٪) من المروجين بحسب إجابات المقبوض عليهم من هذه الفئة.

٤ ـ سعر الكيلو غرام الواحد من الحشيش يراوح بين (٢٠٥٢) دولاراً و(٢٩٦٩) دولاراً بحسب تقدير المتعاطين والمروجين، وسعر الكيلو غرام من القات يراوح بين (٥٠) و(١١٦) دولاراً. وقيمة حبة الهلوسة بين (٢,٧) و(٣,٠٠) دولاراً في المتوسط العام. أما سعر الغرام الواحد من الكوكايين فيراوح بين (٩٧) و(١٨١) دولاراً، أما الأفيون ومشتقاته فيصل سعر الغرام الواحد إلى (٣٧٢) دولاراً.

٥ ـ يزيد متوسط الإيرادات الشهرية للمخدرات بالنسبة إلى المروجين على (٣٦٥) ألف دولار في الحشيش، وقرابة (٤١) ألف دولار

للكوكايين، و(٢٥) ألف دولار للأفيون، ونحو (٥٩) ألف دولار للهيروين، وأكثر من (٢٥٠) ألف دولار للقات، وأخيراً (٣٥) ألف دولار لحبوب الهلوسة.

٦ ـ يصل متوسط دخل المروج من بيع أحد أنواع المخدرات التي تمت دراستها إلى أكثر من (١٣) ألف دولار في الشهر.

٧ ـ يصل متوسط دخل المروجين أو البائعين إلى نحو (٧٤٥) ألف دولار شهرياً أي ما يقارب من تسعة ملايين دولار في السنة.

٨ ـ قد يصل متوسط حجم تجارة المروجين من المخدرات في السنة الواحدة، وفي مدينة واحدة إلى نحو (١٣,٨) مليار دولار إذا اعتمدنا تقدير العاملين في أجهزة التحكم لمتوسط عدد المقبوض عليهم من المروجين والمدمنين خلال عام، ومتوسط إيراد المروج سنوياً.

ويبين الميمان أن البيانات الإحصائية ذات الصلة تظهر أن أكثر المواد المخدرة انتشاراً في المجتمع العربي يمكن إيجازها على النحو الآتي (الميمان، ١٩٩٠م، ٢٢):

١ ـ الحشيش، ويحتل مركز الصدارة في الوطن العربي، من حيث زراعته وحيازته والاتجار به وتهريبه وتعاطيه، ويتم زرعه في مناطق عديدة من أهمها لبنان والمغرب وباكستان وتركيا وأفغانستان والسودان ومصر، ويعد الحشيش اللبناني والسوداني والمغربي والباكستاني من أهم مصادر الاتجار غير المشروع في العالم.

٢ ـ الأفيون، ويحتل الدرجة الثانية في البلدان العربية، وأهم مناطق زراعته في المثلث الذهبي (تايلاند، وبورما، ولاوس) وأفغانستان وشمال الهند وإيران وتركيا ولبنان.

٣ ـ القات، وتتأثر به مناطق زراعته والمناطق القريبة منها، يزرع في شبه الجزيرة العربية وافريقيا وأثيوبيا والصومال وكينيا.

٤ ـ الهيروين، ظهر حديثا في المنطقة العربية، ويتم تصنيعه في معامل سرية للأغراض غير المشروعة في أماكن عديدة من العالم أهمها باكستان وأفغانستان وشمال الهند وفي مناطق شرق تركيا.

٥ ـ الكوكايين، وينتشر حديثا في المنطقة العربية، وينسب قليلة نسبيا، وتعد أمريكا الجنوبية موطناً لنبات الكوكا، ويزرع في البيرو وبوليفيا وكولومبيا وعلى سفوح الجبال في الأكوادور، كما توجد بعض زراعات الكوكا في سومطرة وسيلان وأندونسيا.

٦ ـ العقاقير المؤثرة على العقل والنفس، وعلى الرغم من أنها مستجدة نسبيا في المنطقة العربية إلا أنها أصبحت منتشرة في معظم دول العالم، وتشكل ظاهرة خطيرة، إذ تشير البيانات الإحصائية إلى ضبط الملايين من الحبوب التي تصل المنطقة العربية بطرق غير مشروعة.

كما يعتمد عبد المنعم محمد بدر مبدأ المقارنة بين فترات زمنية لتقدير حجم الظاهرة في كل فترة والإشارة إلى درجة خطورتها بالموازنة مع فترات أخرى، فيورد بعض الإحصاءات المتعلقة بكمية المواد المخدرة المضبوطة في مصر خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٧٠م) التي يلاحظ فيها أن هذه الكميات ارتفعت بشكل ملحوظ من نحو (٨٣٩) طناً في العام الأول (١٩٦٨م) إلى نحو (٦٨٣٩) طناً في العام الأخير (١٩٧٠م). الأمر الذي يدل على تنامي انتشار الظاهرة بقوة خلال ثلاثة أعوام فقط (بدر، ١٩٨٧م، ٣٣).

ويورد عبد المنعم محمد بدر أيضاً بعض البيانات المتعلقة بالنزلاء المحكومين بقضايا تتصل بالمخدرات في المملكة العربية السعودية خلال

عامـي (١٣٩٨-١٣٩٩هـ)، وفيه يلاحظ أن العدد الإجمـالي للنـزلاء ازداد من (١٠٣٩) نـزيلاً إلى (١٥٢٤) نـزيلاً في العام التالي (بدر، ١٩٨٧م، ٣٤)

وفي سـياق تقديـر حجم الظاهـرة بناء على الحـالات التي تـم ضبطها، يشـير (بريـك، ٢٠٠٧م) بناء على مجموعة مصـادر ذات صلة بالمخدرات إلى أن مجمـوع الحالات التـي ضبطت بالمخدرات في مجموع الـدول العربية لعام ١٩٩٦ مثـلاً يصـل إلى نحـو (٢٩٨٣٦) حالة، منهـا (٤٥٩) حالة لها علاقة بزراعـة المخـدرات، و(١٣٦٢٨) بالتجـارة غـير المشروعـة، و(١٥٧٤٩) بالتعاطي (بريك، ٢٠٠٧م، ٤١).

ويلاحظ أنه على الرغم من الجهود المبذولة لتقدير الحجم الفعلي لظاهرة تعاطـي المخدرات في المجتمع العربي، فإن الإحصاءات المتداولة لا تكشـف عن تقديـرات يمكن الركون إليها في هذا المجال. فتزايد الكميات المضبوطة مـن المخـدرات يسـهم في توضيح الأخطار التـي تزداد يوما بعـد آخر، لكنه لا يكشـف عـن الحجـم الفعلي للظاهـرة في الواقع المعاش، كـما أن تقديرات البحـوث لحجـم الظاهرة على مسـتوى عينـات بحثيـة منتقاة مـن قطاعات مختلفـة (تلاميذ المـدارس، أو الجامعات، أو في قطاع المعامل..الخ) غير كاف لتقديـر حجم الظاهرة على مسـتوى المجتمع عموماً. ومـن المتوقع أن تكون المشكلة ما زالت أكبر مما يتوقعه الباحثون بسبب أن الاستخدام غير المشروع للمخـدرات، من حيث الإنتاج والتجارة والترويـج والتعاطي يتم على نحو خفي عن أنظار الدولة، وليس من اليسـير الكشـف عن الحجم الفعلي، ما لم تجر في هذا الإطار دراسـات وبحوث مقارنة عديدة، تعتمد أسسـاً مشـتركة تجعلها قابلة للمقارنة والموازنة.

٢ .٣ تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية على مستوى الدول العربية

يمكن التمييز بين أربع مجموعات من الدول العربية على أساس مكاني إقليمي، هي دول العراق وبلاد الشام، والجزيرة العربية، وبلاد وادي النيل، والمغرب العربي الكبير، أما المجموعة الأولى فتضم العراق وسورية ولبنان والأردن وفلسطين، بينما تضم دول الجزيرة العربية دول المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، والكويت، وقطر، ومملكة البحرين، وسلطنة عمان، والجمهورية العربية اليمنية، أما دول وادي النيل فتضم مصر والسودان والصومال وجيبوتي، وأخير تضم دول المغرب العربي الكبير المملكة المغربية والجزائر وتونس ولبيبا، وقد تم التمييز بين هذه المجموعات على أساس مكاني وليس أكثر.

٢ .٣ .١ في بلاد الشام والعراق

تستحوذ دول بلاد الشام والعراق على أهمية كبيرة بالنسبة إلى موقعها الاستراتيجي، فقد بقيت لفترة طويلة من الزمن منطقة عبور رئيسية للمخدرات المنتجة في أفغانستان والقادمة من إيران إلى مناطق الاستهلاك في الدول الأوروبية، في حين أصبحت هذه الدول اليوم واحدة من الدول التي يزداد استهلاكها للمخدر يوماً بعد آخر، حتى أصبحت دول عبور واستهلاك في وقت واحد مع اختلاف درجة الاستهلاك وخطورته.

ويجد (فتحي عيد) أن من المستجدات التي طرأت حديثا فيما يتعلق بإنتاج الهيروين أن الهيروين الأفغاني بدأ يشق طريقة إلى أمريكا الشمالية عبر شرق افريقيا وجنوبها، أو عبر أوروبا، وتعاني دول آسيا الوسطى وإيران وباكستان

وروسيا والهند وأجزاء من افريقيا من زيادة حجم تعاطي الهيروين الأفغاني، وكان من نتيجة ذلك أن العراق بات منطقة عبور لتهريب الهيروين الأفغاني عبر إيران إلى المملكة العربية السعودية وبلدان أخرى من الخليج العربي (فتحي عيد، ٢٠٠٩م، ٢٣)، وتشير معلومات أجهزة الأمم المتحدة إلى أن انتشار زراعة الخشخاش في العراق، وتزايد تعاطي المخدرات بشكل مفجع، وخاصة بين أبناء الأسر الميسورة نسبيا (فتحي عيد، ٢٠٠٩م، ٢٣).

ففي الجمهورية العربية السورية يشير تقرير إدارة مكافحة المخدرات إلى أن عدد قضايا المخدرات المضبوطة في سورية خلال عام ٢٠٠٨م، ولغاية شهر تموز بلغ (٢٨٠٠) قضية، بينما بلغ عدد المتهمين فيها (٤٣٤٨) متهماً، وأضاف التقرير أنه تم ضبط ١٩١ كيلو غرام من الحشيش المخدر ومصادرتها، كما تمت ضبط ٤١ كيلو غرام هيروين و ١٢٨ كيلو غرام كوكايين إضافة إلى ستة ملايين حبة كبتاجون ٢٢ كيلو غرام من زيت الحشيش، ويفيد التقرير أن نسبة المتعاطين للمخدرات بصورة عامة تصل في سورية إلى نحو ١٥٠ شخصاً بالنسبة لكل مليون من السكان (Cham-post.com).

وفي الأردن جاء على لسان أحد المسؤولين الأردنيين المعنيين بمكافحة المخدرات (١٩٩٥) قوله «وإن كنا نردد في السابق أن الأردن ممر وليس مقراً للمخدرات، وأن مشكلة المخدرات هي مشكلة قادمة وليست قائمة، هو قول في غير محله، وأصبحنا اليوم أمام واقع جديد فالإدمان لم يعد مقصورا على طبقة معينة، بل أصبح يشمل جميع الطبقات، فقيرها، وسطها وغنيها (أبو إسماعيل، ٢٠٠٨م، ١١٦).

وفي هذا السياق تفيد إحصاءات الفترة (٢٠٠٣- ٢٠٠٨م) أن عدد المضبوطين في قضايا تعاطي المخدرات ارتفع بشكل ملحوظ خلال الفترة

من (١٧٩٠) شـخصاً في العام الأول إلى (٤٢٦٩) شـخصاً في العام الأخير (صحيفة الغد الأردنية، ١٧ أيار ٢٠١١م).

كما يورد نزيه الشرايدة (١٩٩٨) بيانات بتطور عدد قضايا المخدرات في الأردن وعدد الأشـخاص المتورطين والكميـات المضبوطة للفترة (١٩٩٤-١٩٩٧م)، فيلاحـظ أن عـدد القضايـا ارتفـع بشـكل واضـح مـن (٢٧٧) قضيـة في العـام الأول، إلى (٤٩٢) قضيـة في العـام الأخير، بينـما ارتفع عدد الأشـخاص المتوطـين مـن (٦٢٤) شـخصاً إلى (٨٠٣) أشـخاص في العـام الأخير، وفي الوقت الذي تراجعت فيه كمية الحشيش المضبوط من (١٧٢٦) كغ في العام الأول إلى (٨٩٤) كغ في العام الأخير، يلاحظ أن كمية الهيروين المضبوطـة ازداد بصـورة واضحة من (٩) كغ فقـط في العام الأول إلى (٨٢) كـغ في العام الأخير، كما يلاحظ أيضاً أنه لم تسـجل أية عملية ضبط للأفيون في عـام ١٩٩٤، بينما ضبطت كمية (٤٣) كغ عـام ١٩٩٦م، و(٢٢) كغ عام ١٩٩٧. وأخيراً يلاحظ الباحث أن كمية الحبوب المخدرة المضبوطة سجلت ارتفاعـاً ملحوظـاً خـلال الفـترة نفسـها، وارتفعـت كميـة المضبوطات من (٦٦١٥) وحـدة إلى (٢٨٠٠٠٠) وحـدة، ويدل ذلك عـلى تنامي الكميات المضبوطة بشكل عام، وتنامي عدد القضايا، وارتفاع واضح بعدد المتورطين (الشرايدة، ١٩٩٨م، ٢).

وفي فلسـطين المحتلـة أظهـرت دراسـة ميشـيل الصايـغ (١٩٨٢م) أن (٢٠٪) من سكان حارة النصارى وشارع الواد في البلدة القديمة من القدس يتعاطـون المخـدرات، التي يـأتي في مقدمتها الهيرويين والحشـيش والحبوب المنومة، وبينت الدراسـة أن هناك علاقة بين تعاطي المخدرات والجريمة مثل لعب القمار، والسرقة والقتل والسكر والخيانة (عبد الله، ٢٠٠١م، ٢٣٠).

وفي سنة ١٩٩١م تبين نتائج الدراسة التي أعدها حسنين (١٩٩١م) أن معظـم الطلبة يعتبرون مشـكلة المخدرات في العالم بأنهـا أكثر خطورة مقارنة مع ما هي عليه في الضفة الغربية، وأظهرت دراسته أن أول مصدر لمعلومات الطلبة عن المخدرات هي وسائل الإعلام، يلي ذلك الأصدقاء وأخيراً الأسرة (عبد الله، ٢٠٠١م، ٢٣٢).

وفي عـام ١٩٩٨م تدل دراسـة (عبد الله)، التـي هدفت إلى التعرف على مصادر المعلومات عن المخدرات في مدينة القدس عند طلبة المدارس الثانوية عـن المخـدرات، وما هـي أنواع المخـدرات الأكثـر شـيوعاً أن (٣٥ ٪) من الطلبة المشـمولين في الدراسة كانوا على معرفة بالمخدرات، مقابل (٧٠ ٪) لم يكونوا على معرفة،وحول رأي طلبة المدارس بأكثر أنواع المخدرات شـيوعاً في منطقة القدس، تبين الدراسـة أن نحو (٣٠ ٪) يعتقدون أن الحشـيش هو أكثر أنواع المخدرات انتشـاراً، مقابل (٢٥ ٪) اعتقدوا بأن الكوكايين يأتي في المرتبة الأولى، ونحو (١٩ ٪) أفادوا أن الأفيون هو الأكثر انتشـاراً (عبد الله، ٢٠٠١م، ٢٥٢).

وفي لبنان التي دخلت في دائرة انتشار آفة المخدرات، كما يجد ذلك جمعة حيث إن المردود المالي الكبير بين الاقطاعيين وذوي النفوس المريضة في منطقة بعلبك والهرمل والمزارع الجنوبية المتحصل من زراعة الحشـيش أصبح دخلاً عاليـاً للعصابات المنظمة، ومـا زالت الحكومة تواجه خطـر المخدرات التي تشكل عائقا أمام مشاريع التنمية واستصلاح الأراضي الزراعية بإعادة زراعة محاصيل بديلة وكذلك مواجهة الأموال القذرة التي تحاول بعض المؤسسات المصرفية والعصابات تبييضها (غسل الأموال) ولا شك أن الحروب الأهلية والاجتياحات المسـتمرة من العدو الإسرائيلي كانت سـببا رئيسـيا في ضعف سلطة الدولة ومواجهتها لآفة العصر (جمعة، ١٩٩١م، ٥٣).

٢ .٣ .٢ دول الجزيرة العربية

جاء انتشار ظاهر التعاطي في دول الخليج العربي إثر مظاهر التغيرات الاجتماعية الواسعة التي رافقت ظهور النفط في العقود الأخيرة، حيث وجد ذلك آثاره الواضحة، كما يذهب إلى ذلك مصيقر عبد الرحمن، في ظهور اختلال في القيم والمعايير الاجتماعية التي كانت سائدة خلال الفترات الزمنية السابقة، وقد ترتبت على ذلك مجموعة من المشكلات النفسية والضغوط الاجتماعية المتنوعة، وسرعان ما أخذت تظهر ملامح النزعة الفردية والصراع بين القديم والحديث والتفكك الأسري، والسعي للحصول على الثروة بالطرق الأسرع، والتسابق إلى اللذة والاحتكاك بثقافات مختلفة من خلال السفر للخارج الذي بات أكثر يسراً، ومن خلال الاحتكاك مع العمالة الوافدة التي حملت معها الكثير من معالم ثقافاتها الأصلية، مما أوجد الظروف النفسية والاجتماعية المناسبة للانحراف وتعاطي المخدرات، فإذا لم يجد الشباب ما يلبي حاجاتهم وطموحاتهم فسرعان ما ينسحبون من المجتمع، أو يعلنون رفضهم له بطرق عديدة منها اتباع السلوك المنحرف كالجريمة وتعاطي المخدرات (الحميدان، ٢٠٠٧م، ٦٦).

ويشير مصطفى الحجازي (٢٠٠٦م) إلى أن الأمم المتحدة حاولت وضع معيار لقياس خطورة تعاطي المخدرات في العالم، وتبين من خلاله أن هذا المعدل يرتفع في منطقة الخليج العربي إلى (٦ , ٤ ٪) مقابل (٢ , ٢ ٪) في الولايات المتحدة الأمريكية، و(٥ , ٢ ٪) في دول أمريكا الجنوبية (بريك، ٢٠٠٧م، ٤٠).

ويشير فتحي عيد إلى أن المعلومات الموثقة تفيد أن المملكة العربية السعودية هي بلد الوجهة الرئيسية التي تهرب إليها أقراص الكبتاجون،

وأن المنتج الرئيسي لها هو بلغاريا، وتأتيها عبر دول العبور الرئيسية لبنان والأردن وسورية واليمن والإمارات العربية المتحدة، وقد بلغت مضبوطات الكبتاجون في المملكة العربية السعودية عام ٢٠٠٧م نحو (١٣,٩) طناً، ووفقا للبيانات الواردة في تقرير المنظمة العالمية للجمارك لعام ٢٠٠٧م الذي يشير إلى وصول الكبتاجون من الجمهورية العربية السورية عن طريق الأردن بالطريق البري وإن بعض الشاحنات المضبوطة كانت تحوي أكثر من مليون قرص، والجدير بالذكر أن سورية ليست منتجة للكبتاجون، ولكنها دولة عبور (فتحي عيد، ٢٠٠٩م، ٣١).

كما تأتي المملكة العربية السعودية في مقدمة الدول في ضبط الأمفيتامينات لعام ٢٠٠٦م، حيث بلغت نسبة مضبوطاتها نحو (٢٨٪) من مجمل مضبوطات المادة على مستوى العالم، تليها في الترتيب الصين (٢٤٪)، ثم الولايات المتحدة الأمريكية (١٣٪)، وميانمار (٧٪)، والمملكة المتحدة (٥٪) وسلطنة عمان (٥٪) أيضاً، والأردن في المركز العشرين (٠,٨٪)، وسورية في المركز الثاني والعشرين (٠,٦٪).

ويورد عبد الرحمن محمد أبو عمة ما يفيد بتطور كميات المخدرات المضبوطة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٣٩٨ ـ ١٤٠٤هـ)، ويلاحظ أن الكمية ارتفعت بشكل ملحوظ من (٥,٩٩١,٣٦٣) كغ في العام الأول إلى (٦,٠٢٨,٧٤٦) كغ في العام الأخير، وبمجموع إجمالي قدره (٣٤,٠٣٥,٠٥٦) كغ، وبمتوسط عام (٤,٨٦٢,١٥١) كغ في السنة الواحدة (أبو عمة، ١٤١٩هـ، ٤٣).

ويلاحظ صالح رميح أن المملكة العربية السعودية بدأت تعاني من هذه المشكلة منذ عام ١٩٧٠ تقريبا، حيث كان عدد الحالات قليلاً جداً، ولم تكن

المشكلة في وضع مثير للقلق، فلم يجاوز عدد الحالات المسجلة في ذلك الحين (٥٦) حالـة فقط، إلا أن العدد ارتفع سـنة ١٩٨٠م إلى (٢٨٠٢) حالة، وفي عام ١٩٩٠م وصل عدد الحالات إلى (٣٣٨٣)، وفي عام ٢٠٠٠ ارتفع العدد بشكل ملحوظ إلى (١٥٢٩٧) حالة (الرميح، ٢٠٠٤م).

وفي الإمـارات العربيـة المتحـدة يبـين فتحي عيـد أن السـلطات المعنية تمكنـت مـن إحباط مخطط لصنـع الماندركـس وتهريبـه إلى دول المنطقة، وقد ضبطـت الشرطة في إمارتي دبي وأم القويـن مصنعين لتصنيع الماندركس عام ١٩٩٧م (عيد، ٢٠٠٩م، ٣٢)

وتفيد دراسة (الكردي وآخرون، ١٩٨٩م) في قطر أن (٨٠٪) من عينة أوليـاء التلاميـذ يدركون وجود مشـكلة تتعلق بالمخـدرات في المدارس، أما عـن دوافع التعاطي، فبينت اسـتجابات عينة الطلاب أن السـبب الأول هو مجرد الرغبة في التجريب، بينما جاء السـبب الثاني الصحبة، والثالث وسـائل الإعـلام، فيما عـزا أولياء الأمور ذلك إلى سـهولة الحصول عـلى المخدرات، بينـما رتـب المعلمـون والأخصائيـون ورواد الفصـول أن الأسـباب مرتبـة كالآتي: الصحبـة، والرغبة في التجريب، والسـفر، والقدرة المادية (العريني، ١٤٢٩هـ، ١٥٤).

وبناء على دراسة تحليلية موسعة لقضايا المخدرات في المجتمع الكويتي، يجـد الحميـدان أن العـدد الإجمـالي لقضايـا جرائـم المخـدرات في الكويـت ارتفـع خـلال الفـترة (٢٠٠٣-٢٠٠٦م) من (٧٩٧) قضيـة في العام الأول إلى (١٠٢١) قضيـة في العـام الأخير، وقد توزعت هـذه القضايا بين الاتجار بالمخدرات وجلبها وحيازتها وتعاطيها بأشكال مختلفة (الحميدان، ٢٠٠٧م،

١٤)، فبينما ارتفعت قضايا جرائم المخدرات عامة بنسبة تزيد على (٢٨٪) خلال السنوات الأربعة، يلاحظ أن الحيازة والتعاطي ازدادت بنسبة (٢٢٪) فقط، بينما ازدادت نسبة الجرائم ذات الصلة بالاتجار غير المشروع للمخدرات بنسبة (٨٧ ٪).

كما ارتفع عدد مرتكبي جرائم المخدرات في الكويت من (١٢٠٦) عام ٢٠٠٣م إلى (١٤٤٢) مرتكباً عام ٢٠٠٦م، وهي بين غير الكويتيين أعلى مما هي عليه بين الكويتيين، فقد ارتفع عدد مرتكبي جرائم المخدرات بين الكويتيين من (٨٥٤) إلى (٨٦٦) بين العامين المذكورين، بينما ارتفع بين غير الكويتيين من (٣٥٢) شخصاً إلى (٥٧٨) شخصاً (الحميدان، ٢٠٠٧، ١٥)، وبينما كانت زيادة مرتكبي الجرائم بين الكويتيين لا تتعدى نسبة (١،٥ ٪)، ارتفعت النسبة بين غير الكويتيين إلى نحو (٦٤ ٪) تقريباً.

أما بالنسبة إلى انتشار تعاطي المخدرات في الجمهورية العربية اليمنية فيلاحظ أنه يختلف نسبيا عما هو عليه في دول الجزيرة العربية الأخرى، ذلك أن الجمهورية العربية اليمنية وبعض مناطق المملكة العربية السعودية، وسلطنة عمان تعرف انتشار القات تاريخيا منذ فترة طويلة قياساً إلى الأنواع الأخرى من المخدرات التي بات انتشارها في الوقت الراهن واسعاً، وأكثر خطورة، بينما انتشرت الأنواع الأخرى من المخدرات في دول الخليج العربي لأسباب مختلفة إلى حد ما، واقترنت بمظاهر التحديث والتطور الاستهلاكي الكبير الذي تشهده هذه البلدان.

ويعد القات من النباتات التي تحمل خصائص المخدر، غير أن سعة انتشاره وامتداداته التاريخية جعلت السلطات اليمنية لا تجرم حيازته وزراعته، وعلى الرغم من ذلك إلا أن الاتجاه الغالب في الوقت الراهن هو النظر إلى

القـات على أنه مادة ضـارة بالصحة، ومضيعة للوقـت والجهد والمال، ولهذا منعت السـلطات تعاطيه أثنـاء فترة العمل، ومنعت العسـكريين من تعاطيه أثناء ارتداء الملابس العسكرية (عيد، ٢٠٠٩، ٣٣).

٢ .٣ .٣ في دول وادي النيل

تعد ظاهرة تعاطي المخدرات في بلاد وادي النيل أقدم تاريخيا مما هي عليه في الدول العربية الأخرى، ويعد الحشيش من أكثر أنواع المخدرات انتشاراً، ففـي مصر صدر أول تشريع عربي يجرم حيـازة المخدرات، وهو الأمر العالي الصـادر في ٢٩ آذار (مـارس) عـام ١٨٧٩م، ويقضي هـذا التشريع بتحريم اسـتيراد الحشيش ومصادرة ما يضبط منه بمعرفة السلطات الجمركية، ومنع زراعة الحشيش، وفرض الأمر العالي غرامة على كل من يخالف أحكامه تزيد على مائتي قرش (عيد، ٢٠٠٩م، ٥٨).

ومع انتشـار مظاهر التغير الاجتماعي الواسعة، ومظاهر التحديث التي عمـت دول العـالم المختلفـة، ظهـرت عوامل جديـدة لانتشـار الظاهرة على مسـتوى دول المنطقـة، فقـد ازدادت مظاهر الخطـورة في مشـكلة التعاطي، وانتـشرت الأنـواع الجديـدة من المخـدرات التي لم تكن معروفـة في الماضي، حتى أصبحت الظاهرة اليوم تهدد مختلف الشرائح الاجتماعية.

وفي هذا السـياق تورد صحيفة الشرق الأوسـط خلاصة دراسة رسمية في مصر تفيد باتسـاع سوق التجارة غير المشروعة للمخدرات، إذ بلغ حجم هذه التجارة لعام ٢٠٠٧م نحو (١٨ , ٢) مليار جنيه مصري، منها (١٥ , ٧) مليـار قيمـة الزراعـات المخـدرة، (القنب والخشـخاش)، ونحـو (٤١ , ٢) مليـار قيمة المواد المخدرة الطبيعية، وقرابـة (٩٠٠) مليون جنيه للمخدرات التخليقية (صحيفة الشرق الأوسط، ٢٠٠٨م).

وحـذرت الدراسـة الصـادرة عـن الجهـاز المركـزي للتعبئـة العامـة والإحصاء من التأثير السـلبي على الاقتصاد الوطني المصري، إذ تصل نسـبة مـا ينفـق عـلى المواد المخـدرة في مصر إلى نحـو (٥ , ٢ ٪) مـن عوائد الدخل القومي المقدرة بنحو (٧٣١،٢) مليار جنيه مصري للعام ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧م، وتعد هذه النسـبة مرتفعة جداً، إذ يشـكل إجمالي ما أنفق نحو (٧٩،٥ ٪) من دخل قناة السـويس، و(٣٢،٨٪) من عائدات الصادرات المصرية (العادية)، ونحو (٣ , ٤١ ٪) من عائدات السـياحة، و(١٠٩ ٪) من عائدات الاستثمار، و(٤٦،٩ ٪) مـن تحويـلات المصريـين في الخـارج، وأخـيراً (٣٢،٧٪) مـن عائدات البترول.

وبحسـب الدراسـة السـابقة تشـير الصحيفة إلى أن كمية المواد المخدرة المضبوطـة في عـام ٢٠٠٧م بلغت نحـو (٤٧) الف كيلو غرام مـن البانجو، و(٦) الآف كيلـو غـرام مـن الحشـيش، و(٤٩) كيلـو غرامـا مـن الأفيون، و(٣،٨٢) كيلو غرام من الكوكايين، بينما بلغت كمية المواد المخدرة التخليقية المضبوطة نحو (٨٨) كيلو غراما من الهيروين، و(٢٣٨٠) قرصاً من العقاقير المخدرة، ونحو (١٧٢) سم٣ من سائل الماكستون فورت.

وأخـير تشـير الصحيفـة، بناء على الدراسـة المشـار إليهـا، إلى أن حجم المضبوطات مـن الزراعات المخدرة بلغ نحو (٢٧٢) فداناً مزروعة بالقنب، يقـدر إنتاجهـا بنحـو (٢،٢) مليـون كيلـو غـرام، و(٢٣٣) فدانـاً مزروعـة بالخشـخاش يقدر إنتاجها بنحو (٧) مليون كيلو غرام، وتفيد الدراسة أن ما أنفقه المصريون على القنب في سوق الاتجار غير المشروع خلال عام ٢٠٠٧م وصل إلى أكثر من (١٢) مليار جنيه مصري، بنسبة قريبة من (٧٠٪) من مجمل النفقـات، يليه الخشـخاش بقيمة ملياري جنيه مصري، وبنسـبة (١٦،٨ ٪)، من إجمالي ما تم تداوله البالغ (١٨،٢) مليار جنيه.

وفي عـام ٢٠٠٧م تـم الكشـف عـن طريـق لتهريـب راتنج الحشـيش المغـربي عبر موريتانيا ومالي والنيجر وتشـاد إلى مصر والسـودان، وتم ضبط مـا مجموعه (٥،٧) طن من الراتنج في النيجر خلال عامي ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٧م (فتحي عيد، ٢٠٠٩م، ٢٧)

٢ .٣ .٤ في دول المغرب العربي

تعد المملكة المغربية من أكثر دول العالم إنتاجا لراتنج الحشـيش، ويشـير تقريـر الأمـم المتحدة لعـام ٢٠٠٨ إلى أن (٧٠ ٪) من راتنج الحشـيش الذي يتـم تعاطيـه في أوروبـا يعود مصـدره إلى المغـرب، وتبذل الحكومـة المغربية جهـوداً كبيرة للحد من التوسـع مـن إنتاج راتنج الحشـيش، وقد تمكنت من خـلال تعاونها مـع دول عديدة أخـرى، ومع بعض المنظـمات الدولية المعنية من تخفيض المسـاحة المزروعة من (١٣٤) ألف هيكتار عام ٢٠٠٣م إلى نحو (٧٦،٥) ألـف هيكتـار عام ٢٠٠٦م (فتحي عيـد، ٢٠٠٩م، ٢٦)، كما تقوم الحكومـة بجهود كبـيرة للقضاء على الفسـاد المتصل بالمخـدرات، فقد أدت التحقيقـات التـي تمت عقـب إلقاء القبض عـلى أحد أباطـرة المخدرات عام ٢٠٠٦م إلى إلقاء القبض على أكثر من عشرين من كبار المسؤولين الحكوميين والقضائيـين والعسـكريين والعاملـين في إنفـاذ القانون لتقاضيهم رشـاوى مقابل تسـهيل النشـاط الإجرامي لإمبراطورية المخدرات وعصابته (فتحي عيد، ٢٠٠٩م، ٢٧).

وفي المجتمـع الجزائري، يلاحظ أيضاً أن الظاهرة تنمو بشـكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة مقارنة مع التسعينيات من القرن العشرين، وفي هذا الصـدد يشـير المدير العـام للديوان الوطنـي لمكافحة المخـدرات وإدمانها في الجزائر إلى أن استهلاك المخدرات في الجزائر عرف تناميا كبيرا خلال السنوات

الأخيرة، حيث أشار في مقارنة إحصائية إلى حجز ما قيمته (١،٥٩٠) طن من المخدرات سنة ١٩٩٤م مقابل (٣٨،٠٣٧) طن سنة ٢٠٠٨م، فيما أكد أن تزايد الظاهرة يعود إلى أسباب عديدة يتقدمها التحول الاقتصادي الكبير الذي عرفته الجزائر، والمقرون بالظروف الاجتماعية الصعبة (صحيفة صوت الأحرار، ٢٠٠٩م، ٧).

ومن التغيرات الملحوظة أيضاً تأثر المجتمع الجزائري بانتشار استهلاك القنب الهندي الذي بات أكثر وضوحاً مما كان عليه في الماضي، وفي هذا السياق أيضاً يحذر مدير الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها من خطر تحول الجزائر إلى بلد مستهلك للقنب الهندي إن لم يتم الإسراع في اتخاذ التدابير اللازمة لحمايته، باعتبار أن شبكات الترويج تعمل على استغلال الوضع الاجتماعي للشباب من أجل ضمان وصول سمومها إلى أكبر عدد ممكن، كما ربط هذه الخطورة أيضاً في كون الجزائر بلداً مجاوراً لواحد من أكبر البلدان إنتاجا للقنب الهندي (صحيفة الأحرار، ٢٠٠٩م، ٦).

ومن مظاهر التغير التي يرصدها المدير العام للديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها في الجزائر أيضاً تحول شبكات التجارة غير المشروعة، ففي حين بقيت الشركات الأكثر سيطرة عليها حتى الثمانينيات هي شركات أجنبية، أصبحت في التسعينيات تتحول إلى شبكات محلية بسبب الاضطرابات الأمنية التي شهدتها الجزائر في تلك الفترة، وفي هذا الصدد يشير المدير العام إلى أن مافيا المخدرات الأجنبية تنازلت عن تهريبها والاتجار بها للشبكات المحلية الجزائرية بسبب تردي الأوضاع الأمنية خلال فترة التسعينيات من القرن العشرين، إذ كان التجار الأجانب ينشطون في الجهات الغربية من البلاد باعتبار أن ولاية تلمسان منطقة عبور مفضلة، وكانوا يسيطرون على السوق المحلية طيلة الثمانينيات، غير أن سوء الأوضاع الأمنية حال دون

تحقيقهم لأرباح كبيرة في التسعينيات، مما دفعهم إلى التنازل عن هذه التجارة غير المشروعة إلى الشبكات المحلية، وكان أغلبهم من الهولنديين والفرنسيين والتونسيين والليبيين، ويعود إقبال شبكات المخدرات المحلية إلى الترويج والمتاجرة بالمخدرات إلى العوائد الكبيرة التي تعود إليهم في الوقت الذي يمتلكون فيه مقومات نقلها وتحويلها عبر المسالك المناسبة بدرجة تزيد عما هي بالنسبة إلى غيرهم (صوت الأحرار، ٢٠٠٩م، ٨).

ومن الملاحظ أيضاً الارتباط القائم بالفعل بين العمليات الإرهابية والتجارة غير المشروعة للمخدرات، ويشير في هذا المجال إلى أن جماعات وشبكات إرهابية تنشط في الصحراء وتعتمد على تجارة المخدرات بهدف شراء الأسلحة وتمويل نشاطاتهم، بالإضافة إلى أن هناك بعض الإرهابيين يتناولون المخدرات للقيام بعمليات انتحارية تحت تأثير المخدر، وأن كل المجازر التي قام بها الإرهابيون وعمليات الإبادة الجماعية تمت تحت تأثير المخدرات (صحيفة الأحرار، ٢٠٠٩م، ٧).

وفي سياق التحليل العلمي للظاهرة في المجتمع الجزائري، يشير أحسن طالب (٢٠٠٨م) إلى أن المجتمع الجزائري لم يسلم من آفة المخدرات على الرغم من أنه ليس منتجاً للمخدرات، ولا هو مصدر لها، وليس له تاريخ في تعاطي المخدرات، إنما أخذت هذه الظاهرة تنتشر فيه لعوامل اجتماعية ونفسية متعددة منها ماهو اجتماعي كالتفكك الأسري والتهميش والإقصاء، ومنها ماله صلة بالعوامل النفسية كالاختلالات العصابية والانفعالية والاغتراب والسيكوباتية)، ويذهب طالب إلى أن عوامل تفشي المخدرات لدى الأحداث الناشئة في المجتمع الجزائري إنما تعود إلى عاملين أساسيين هما التسرب المدرسي، وارتفاع معدلات جنوح الأحداث، وهما عاملان مرتبطان ببعضهما، فضلاً على أن عملية التعاطي نفسها تؤدي إلى ارتفاع

معـدلات جنـوح الأحـداث والتوسـع في الأنـماط الجنحيـة (طالـب، ٦٣، ٢٠٠٨م).

ويخلـص طالب إلى اسـتنتاج خلاصـة عامة تتضمن الإشـارة إلى ثلاث نقاط أساسية تتمثل في القضايا الآتية (طالب، ٢٠٠٨م، ٦٨):

١ ـ أن جنوح الأحداث في الجزائر (كما هو الحال في معظم الدول العربية الأخرى) في ارتفاع مستمر.

٢ ـ أن السـلطات المعنيـة بهـذا الأمـر لم تسـتطع إيجـاد الحلـول المناسـبة لمواجهة هذه المشـكلات، ولم تستطع حتى الآن، التكفل بالأحداث الجانحين، وخاصة فيما يتعلق بالرعاية والتأهيل.

٣ ـ أن هنـاك علاقة واضحة بين ارتفاع معدل التسرب المدرسي وارتفاع معدل جنوح الأحداث في الجزائر.

٢ . ٤ الأبعاد الاقتصادية والسياسية لانتشار ظاهرة تعاطي المخدرات في المجتمع العربي

تحمـل ظاهـرة انتشـار المخـدرات والمؤثـرات العقليـة أبعـاداً سياسـية واقتصاديـة واجتماعيـة عديـدة، فالتحليـل الموضوعـي لانتشـار الظاهـرة في معظـم دول العـالم يـدل عـلى ارتباط نمـو الظاهـرة بالأبعـاد الاقتصادية والسياسـية للصراعـات بين الـدول والشـعوب، ولا يمكن اسـتثناء المنطقة العربيـة وعزل مشـكلة تعاطي المخـدرات والمؤثرات العقلية عـما يدور فيها مـن أحداث وقضايا سياسـية تعد هـي الأصعب في التاريـخ المعاصر، وهي ليسـت صراعـاً حـول منافع ماديـة يمكن حلهـا بالمسـاومات السياسـية أو الاقتصاديـة، إنما هي صراع حول المسـتقبل، بما ينطوي عليه من تطلعات إلى

تحقيق المنافع ومد النفوذ الاقتصادي والسياسي إلى أبعد مدى ممكن، مما يجعل قضايا المخدرات في المنطقة العربية جزءاً لا يتجزأ من قضاياها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا السياق يجد بلقاسم شتوان(٢٠١٠م) أن لانتشار ظاهرة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية أبعاداً سياسية واجتماعية واقتصادية على المستوى الرسمي لكثير من الدول، فالمشكلة ليست مجرد عصابات التجارة غير المشروعة للمخدرات، إنما تمتد أبعادها إلى دول تجعل من ترويج المخدرات جزءاً لايتجزأ من سياستها الخارجية للنيل من المجتمعات التي تحاول تحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية،كما هو الحال بالنسبة إلى الولايات المتحدة في العراق وأفغانستان، وبالنسبة إلى دولة الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين اليوم، وكما هو الحال في حرب الأفيون التي شنتها بريطانيا على الصين في الماضي (شتوان، ٢٠١٠م، ١٤).

وتشكل حرب الأفيون التي فرضتها بريطانيا ضد الصين عام ١٨٤٠م دليلاً تاريخيا على ارتباط قضايا المخدرات في معظم دول العالم بقضاياها السياسية والاقتصادية، فقد فرضت بريطانيا حربها ضد الصين لتسهيل تجارة الأفيون والحد من المعوقات التي فرضتها الحكومة الصينية على تجارة المخدرات لما سببته من أخطار على الشباب تمس حياتهم الاجتماعية والمهنية والاقتصادية، مما أثار الوعي بالمصالح البريطانية التي تضررت من هذه الإجراءات والقوانين، وكان ذلك حافزاً على شن حرب طويلة ضد الصين لرفضها الانجراف مع الطرف البريطاني والتراجع عن الإجراءات الوقائية التي تحمي الشعب الصيني من خطر المخدرات البريطانية.

إن الصين، كما هو معروف واحدة من الدول الكبرى في عدد سكانها، وهي من الدول ذات السوق الاستهلاكية الواسعة أيضاً بسبب ارتفاع عدد

سكانها، قياساً إلى غيرها من الدول، بالإضافة إلى ارتفاع القوة الشرائية بينهم بالموازنة مع سكان المناطق الأخرى، وخاصة المجاورة لها، وقد نجحت في الاحتفاظ باستقلالها، ولم تقع تحت حكم دولة أجنبية، وذلك حتى منتصف القرن التاسع عشر. وكانت قد بدأت باستيراد الأفيون من الهند منذ بداية القرن الخامس عشر، لكن نطاق هذه التجارة، اتسع فيما بعد على يد التجار الأوروبيين خصوصا شركة الهند الشرقية، التي كانت تحتكر التجارة البريطانية آنذاك.

ومع انتشار مظاهر الخطر التي باتت تهدد الشعب الصيني من جراء تعاطي الأفيون الوارد من الهند عن طريق التجار البريطانيين، وفي عام ١٨٠٠م أصدرت الحكومة الصينية قرارات تمنع استيراد الأفيون لأي سبب من الأسباب لتضع حدا لهذا الداء، الذي يهدد كيان الشعب، ويستنفذ ثروة البلاد. غير أن الربح الفاحش حمل الأوروبيين على تهريب الأفيون إلى الصين وشراء ضمائر الموظفين بالرشوة، مما دفع بالحكومة الصينية إلى منع موظفيها الاجتماع بالتجار والتفاعل معهم، وبرغم الإجراءات المشددة المفروضة على التعامل مع التجار الأجانب غير أن ذلك لم يضع حداً لتجارة الأفيون التي استفحلت معها بقوة مظاهر الفساد والرشوة، ثم ازداد الأمر سوءاً بعد عام ١٨٣٤م عندما اتخذت الحكومة الصينية مجموعة من الإجراءات الصارمة للحد من تهريب الأفيون وأمرت التجار الأجانب أن يسلموا جميع الكميات الموجودة لديهم من الأفيون، ولما رفضوا ذلك عملت الدولة على إرغامهم وعزلهم في معاملهم وحمل الخدم والعمال الصينيين على هجرهم، ومنع وصول الطعام إليهم، مما أجبرهم على المصالحة، وتسليم مالا يقل عن عشرين ألف صندوق من الأفيون، وأمرت الدولة بإحراق هذه الكمية التي كانت معدة للتهريب (www.alwahm.8m.com).

غير أن الأمر سرعان ما أدى إلى نشوب حرب واسعة مع بريطانيا انتهت بهزيمة الصين، وتوقيع معاهدة مشينة وإطلاق حرية الاتجار بالأفيون. أما مقدار الضرر الذي يلحقه الأفيون بالشعب الصيني، فلم يزعج بال بريطانيا، التي لا يهمها إلا المكاسب المادية التي يجنيها تجارها من تهريب الأفيون، وما يدره ذلك على الخزينة البريطانية من دخل،فقامت الحرب عام ١٨٤٠م لأن أغلب الأفيون الذي أحرقته الحكومة الصينية كان ملكا لتجار بريطانيا، فأعلنت بريطانيا الحرب بحجة الدفاع عن كرامتها وشرفها، وعرفت هذه الحرب «بحرب الأفيون» وانتهت بفرض تعاطي سم الأفيون على الصين (www.alwahm.8m.com).

ثم عادت المشكلة من جديد عام ١٨٥٦م وأخذت دول أوربية أخرى بالتحالف مع بريطانيا، وكانت فرنسا على رأس هذه الدول، ونشبت حرب الأفيون الثانية للأغراض ذاتها، وتمكنت الدول المشاركة من الانتصار على الصين مرة أخرى، وفرض شروط جديدة تضمن لهم حرية تجارة الأفيون بشكل خاص، حيث تم افتتاح خمسة موانئ جديدة لهذا الغرض، وسمحت الحكومة الصينية بانتشار المسيحية في الصين، وكان من نتيجة ذلك أن ارتفع عدد المدمنين في الصين من نحو (٢) مليون إنسان عام ١٨٥٠م إلى نحو (١٢٠) مليون نسمة عام ١٨٧٨م، في اقل من ثلاثين عاماً (.www alwahm.8m.com).

ولا يختلف الأمر كثيراً في الوقت الراهن، إلا من الناحية الإعلامية وحسب، إذ تحاول الدول المنتجة للمخدرات والمستفيدة من تجارتها غير المشروعة نفي صفة الإنتاج عن نفسها، سعياً وراء تجنب المشكلات السياسية التي يمكن أن تتعرض لها في علاقاتها مع الدول الأخرى، خاصة وأن معظم الدول أصبحت مرتبطة باتفاقات دولية للحد من الإنتاج غير المشروع

للمخـدرات، وفي هذا السـياق يلاحظ المغربي أن هنـاك عاملاً اقتصادياً كبير التأثـير في إنتاج المخـدرات عامة، وإنتـاج الأفيون بخاصـة، إذ يرجع اهتمام الـدول بزراعته وإنتاجه وعدم تعاونها مع الـدول الأخرى في الإشراف على هـذا الإنتـاج، إلى أنه يعد مصـدراً أساسـياً وضخماً من مصـادر الدخل لهذه الـدول، ويسـهم ما يترتب عليه مـن مردود اقتصـادي في تمويل الحكومات. ونتيجة لذلك فإن الجهود الدولية لضبط الإنتاج وتوجيهه تسير ببطء شديد، ويلاحـظ المغـربي أن كل المعاهـدات والاتفاقات الدولية التـي تمت منذ عام ١٩١٢م تهـدف إلى التحكـم في عمليات الإنتـاج والتوزيع، ومـع ذلك فإن الحل النهائي لم تصل إليه هذه الدول، ذلك أن الحل سـيؤدي إلى اضطرابات اقتصاديـة لدى الدول المنتجة نفسـها التـي تعتمد في دخلهـا وميزانياتها على إنتاج الأفيون وتصديره (المغربي، ١٩٨٦م، ١٠).

أمـا عن أجهـزة المخابرات البريطانية فيكشـف أندريـاس بوبر في كتابه «جرائـم أجهزة المخابرات» عن تعاون مجموعة من أجهزة المخابرات الغربية (الأمريكية والألمانية وغيرهما) فيما بينها على مدار سنوات طويلة ومع رؤساء منظـمات المافيـا العالميـة لتهريب المخدرات بغيـة تنفيذ العمليـات الإرهابية والإعـداد لهـا. وأن هذه الأجهـزة حققت أرباحـا طائلة مـن وراء صفقات المخدرات، و بهذه الأرباح غير الشرعية تم الاتفاق على عمليات غير شرعية ضد دول أخرى أيضاً (www.freemuslim.org).

وفي الوقـت الـذي يذهـب فيـه الإعـلام الرسـمي للولايـات المتحـدة الأمريكيـة بـأن احتلالهـا لأفغانسـتان إنما هو جـزء لا يتجزأ مـن حربها ضد الإرهـاب بعـد أحداث الحـادي عشر من ايلـول عـام ٢٠٠١م، يذهب قائد العمليات العسـكرية السوفيتية السابق في أفغانستان إلى القول بأن الولايات المتحدة تحقق أرباحاً تصل قيمتها إلى نحو (٥٠) بليون دولار سنوياً من تجارة

المخدرات التي يتم بيع القسم الأكبر في دول الاتحاد السوفيتي السابقة، مع العلم بأن أفغانستان اليوم تعد المنتج الأول للمخدرات في العالم (http://www.iwffo.org)، وأن جزءاً كبيراً من المخدرات يتم تهريبها إلى إيران وتركيا والدول العربية، محققة بذلك عائدات مالية كبيرة من جهة، بالإضافة إلى العائدات الاجتماعية المتمثلة باختراق شباب هذه البلدان وانتزاعهم من ارتباطاتهم بقضاياهم الاجتماعية والسياسية، وإشغالهم بالمخدرات وما يترتب عنها من فقدان لطاقاتهم ومهاراتهم الوطنية.

وإذا كان لانتشار المخدرات أبعاد سياسية واقتصادية متنوعة في معظم الدول، فإنه في الوطن العربي أكثر وضوحاً، وأشد تأثيراً، غير أن توضيح وسائل الإعلام العربية ومراكز الأبحاث المتخصصة لهذه الأبعاد مازالت ضعيفة إلى الحد الذي لا تستطيع فيه الكشف عن أية أبعاد من هذا القبيل، وهي تبني القسم الأكبر من تقاريرها وأبحاثها على ما توفره المؤسسات الغربية من بيانات وأرقام ومعلومات، فمراكز الأبحاث العربية ليست منتجة حتى للبيانات بقدر ما هي مستهلكة لما هو متداول بين مراكز الأبحاث العالمية والغربية منها بشكل خاص.

إن المنطقة العربية، ومنطقة المشرق العربي بشكل خاص هي من أكثر المناطق في العالم حساسية من الناحية السياسية، وتعد مشكلة الصراع العربي الصهيوني من أقدم المشكلات المستعصية على الحل في العالم المعاصر، وتكتسي فيها القضايا الاجتماعية والاقتصادية أبعاداً سياسية على نحو بالغ، غير أن الوعي بمخاطرها ما زال ضعيفاً، فالفساد الإداري والمالي، والمخدرات، والدعارة ليست قضايا اجتماعية فحسب بقدر ما تحمل في مضمونها بعداً سياسياً هدفه تقويض دعائم النظام الاجتماعي، ونشر الانحلال الأخلاقي وتحطيم أي مشروع مستقبلي في تصور الأبناء سواء أكان المشروع مبنياً على

أسس دينية أم على أسس قومية (الأصفر، ١٤٢٥هـ، ٩٥)، ولما كانت دولة الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين من أكثر دول العالم استفادة مما قد يصل إليه المجتمع العربي من تفكك وضعف وتخلف، فمن الطبيعي أن تساعد على ذلك وتوفر له كل الشروط التي تساعد عليه، بما في ذلك نشر المخدرات.

وتدل الوقائع التاريخية أن آلية التفكير الصهيوني إنما تقوم على دعامتين أساسيتين، تتمثل الأولى في السيطرة على مصادر القوة وممارسة الإرهاب، وتظهر الثانية بالسعي لإفساد الآخر وتحطيم قوته، ويأخذ التفكير الصهيوني بالمبدأ القائل بأن قوة الذات إنما تكمن بفساد الآخر. وقد وصفهم الله عز وجل بأنهم ﴿...وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا ...﴿٦٤﴾﴾(سورة المائدة). وضمن هذا التصور يعمل المفكرون في الحركة الصهيونية على إثارة المجازر والمذابح وإقامة الأنظمة الإرهابية الدموية وتخريب الحكومات القائمة على مبادئ الخير والعقائد الإنسانية الصحيحة. والمشكلة أن الحركة الصهيونية تملك إلى جانب مشاريعها المعادية للشعوب وسائل الإعلام المضللة التي تخفي حقائق الأمور وتقلبها رأساً على عقب، وقد تجعل من خصومها دعاة للإرهاب والقتل والتشريد، كما يحدث اليوم في الصراع العربي الصهيوني، في حين تظهر نفسها وكأنها داعية للخير والحق والعدالة (الأصفر، ١٤٢٥هـ، ٩٦).

ويشكل العمل على بث سموم الشقاق والنزاع داخل البلد الواحد من أكثر الأساليب التي تمارسها الحركة الصهيونية بحق خصومها، فهي تسعى دائماً إلى تمزيق صفوف الآخر، إلى فئات متناحرة وإشاعة الحقد والبغضاء بين أبناء البلد الواحد حتى تتقوض جميع مقومات المجتمع الدينية والأخلاقية والمادية، والوصول به بصورة تدريجية إلى النتيجة المرجوة بعد ذلك كله وهي تحطيم الحكومات الشرعية والأنظمة الاجتماعية السليمة وتهديم

الديـن والأخلاق والفكر والكيانـات القائمة عليها المجتمعات؛ تمهيدا لنشر الفـوضى والكفر والفسـق والإرهـاب والإلحاد. وذلك من خلال اسـتعمال الرشـوة بالمال واستخدام الفسـاد والجنس دون أي وازع بما في ذلك الشذوذ الأخلاقي في سـبيل الوصول إلى الأشخاص الذين يشـغلون المراكز العلمية أو الاقتصادية أو السياسـية الحساسـة في المناطق التي تصبح هدفا للمشروع الصهيوني (www.arabmail.de).

ولا تقـف الأبعاد السياسـية لنشر الفسـاد الاجتماعي والأخلاقي ونشر المخـدرات في المجتمـع العـربي عند حـدود الاعتبارات الماديـة والاقتصادية فحسـب بقدر ما يرتبط بالأبعاد السياسـية، فكل ما من شأنه تقويض دعائم النظام الاجتماعي في الدول العربية ونشر الفساد الأخلاقي والاجتماعي يسهم عـلى نحو مباشر تـارة وغير مباشر تـارة أخرى في دعم المـشروع الصهيوني، وتعزيـز وجوده في المنطقة، ولهذا ليس مـن الغريب أن تعمل دولة الاحتلال الإسرائيـلي في فلسـطين على دعـم نشر المخـدرات في الـدول العربية، ونشر الفسـاد، حتـى إن ذلك يعد بالنسـبة إليها جـزءاً لا يتجزأ مـن الحروب التي تقوم بها ضد الدول العربية مجتمعة أو منفردة، لما يترتب على هذه الحرب من مردود أمني لها يفوق ما يمكن أن تحققه من جراء الحروب التقليدية وتطوير السلاح.

ولا يعـد هـذا التوجـه جديـداً في سياسـة دولـة الاحتـلال الإسرائيـلي في فلسـطين، إنـما يعـود إلى مراحـل بدايـات تشـكلها السـياسي في المنطقـة، إذا يكشـف عبـد العزيز صفـوت سـنة ١٩٥٦م في تقرير له مرفـوع إلى أمين عـام جامعـة الدول العربية عن الـدور الذي تقوم به دولـة الاحتلال في نشر المخـدرات في الـدول العربيـة المجاورة، بعـد أن كانت الأنظـار متجهة نحو سـورية ولبنان بوصفهما دولاً منتجة، جاء في المذكرة المرفوعة سـنة ١٩٥٦م

«ذكـرت في التقرير السـابق أن «إسرائيلى» زرعت مسـاحة كبـيرة في أراضيها بنبات الحشـيش في العام الفائت بجهة المثلـث المتاخمة لحدود المملكة الأردنية الهاشـمية، ولقد علمت أن «إسرائيل» لم تزرع في هذا العام نبات الحشـيش في أراضيها اكتفاء بما يهرب إليها لتهريبه تباعاً إلى الأراضي المصرية. أما فيما يخص المـواد المخدرة البيضاء فمـن المقطوع به أن «إسرائيل» أنشـأت بضعة مصانع صغـيرة لصناعة الكوكايين والهيرويـين والمواد المخـدرة الصناعية تعمل على تهريبها لبعض بلاد الشرق الأوسط وبعض البلدان الأوروبية، ولو أنها تضع على عبوات هذه المخدرات أسماء لشركات محترمة بأوروبا. كما أنها تعمل على تهريـب المـواد البيضاء إلى الولايات المتحدة عن طريق فرنسـا بحراً وجواً عن طريق المطارات التي تقصدها الطائرات» (صفوت، د.ت، ٤٣).

ويبـين عبـد العزيـز صفـوت في موقع آخـر الدور الـذي تقوم بـه دولة الاحتـلال في موضـوع نشر المخـدرات، وفي ذلك يقول: «.. ولقد لمسـت في السـنوات الأخـيرة انتشـار المـواد المخـدرة (الكوكايـين والهيرويـين) والمواد المخدرة المصنعة في ربوع لبنان وسـورية وكنت قد وجهت نظر المسؤولين إلى ذلك. ولقد تبين أن مصدر هذه المخدرات تركيا و«إسرائيل» لوجود مصانع سريـة تعمل على صناعة هذه المخدرات وتصديرها إلى الشرق الأوسـط. كما علمت أن «إسرائيل» نشـطت في المدة الأخيرة نشـاطاً منعدم النظير، فأباحت زراعة القنب الهندي (الحشيش) والخشخاش ببعض أراضيها خصوصاً ناحية المثلث المتاخمة لأراضي المملكة الأردنية الهاشمية، وأنها تعمل على تهريب هذه المخدرات إلى دول الشرق الأوسط بصفة عامة» (صفوت،د.ت،٣٨).

وفي الوقـت الراهـن تكشـف دراسـات معـاصرة عـن اسـتخدام دولة الاحتـلال الإسرائيـلي للمخدرات في حربها مـع الدول العربية بشـكل عام، ومـع الانتفاضـة الفلسـطينية بشـكل خـاص فبعـد فشـل الوسـائل القمعية

الهادفة إلى إخماد جذوة الانتفاضة، بدأت سلطات دولة الاحتلال الصهيوني بترويج المخدرات في أوساط الشباب الفلسطيني لإيقاعهم في دائرة الإدمان والانتحار البطيء، مستغلة في ذلك الأوضاع السيئة التي يعيشها من النواحي الاقتصادية والاجتماعية، حيث البطالة وانعدام ضروريات الحياة بسبب الحصار الإسرائيلي المستمر للقرى الفلسطينية. ففي مقابلة مع الدكتور «ممدوح جبر» رئيس الهيئة الفلسطينية للصحة النفسية والاجتماعية خلال زيارته للقاهرة أشار إلى أن المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة تؤدي دورًا كبيرًا في نقل المخدرات بين الطرف الفلسطيني المتمثل في العملاء، والطرف الإسرائيلي، كما أن هذه المستعمرات والمستوطنات تنتشر فيها زراعة أنواع المخدرات التي يتم إدخالها وسط الفلسطينيين. وقال: إن دافع بعض الفلسطينيين للتعاون مع المخابرات الإسرائيلية في مجال جلب وترويج المخدرات بين الشباب الفلسطيني هو الرغبة في الثراء السريع، نتيجة انتشار البطالة التي يرى فيها سبباً أساسيًا في تعاطي المخدرات والاتجار بها معًا في المجتمع الفلسطيني. وأشار إلى أن الاحتلال الإسرائيلي عمد إلى زيادة معدلات البطالة في صفوف الفلسطينيين لدفعهم إلى تعاطي المخدرات التي تدمر العقل والجسم معاً. وتؤدي المعابر الحدودية التي تقع تحت سيطرة دولة الاحتلال كمركز لإدخال المخدرات إلى الجانب الفلسطيني، بالإضافة إلى الطرق المؤدية إلى المستوطنات، وتستخدم سلطات دولة الاحتلال الإسرائيلية ضغوطاً مختلفة على العمال الفلسطينيين الذين يعملون داخل فلسطين المحتلة لتجنيد بعضهم للعمل كمروّجين للمخدرات في الأحياء والمناطق الفلسطينية (www.islamonline.net).

وفي هذا المجال تفيد جريدة القبس في عددها ٥٢٣٨ تاريخ ١٥-١١/ ١٢/ ١٩٨٦م بأن ثلاثة من كبار تجار المخدرات المصريين اعترفوا

بعد القبض عليهم بأن اثنين من الدبلوماسيين اليهود كانا وراء تهريب عشرين طناً من المخدرات إلى مصر عبر منفذ طابا، وتبين أن أحدهما يعمل بالملحقية الإدارية للسفارة الإسرائيلية في القاهرة، والثاني في المركز الأكاديمي اليهودي (www.alsalafyoon.com)، كما تفيد الصحيفة ذاتها في عددها ٥٣٢٤ تاريخ ٩/ ٣/ ١٩٨٧م بأن السلطات المصرية اكتشفت شحنات من الأغذية الملوثة بالإشعاع النووي داخل مصر، وكانت السفارة اليهودية في القاهرة لعبت دور الوسيط بين المصدر والمستهلك المصري (www.alsalafyoon.com).

وفي مجلة الأسبوع الأدبي ما يشير إلى أن دولة الاحتلال الإسرائيلي استطاعت أن تقوم بشن حرب اجتماعية خطيرة على المجتمع العربي في مصر بعد اتفاقيات السلام، فقد تم تنفيذ مجموعة كبيرة من عمليات تهريب المخدرات وبذل الجنس، وترويج العملات المزورة، ونشر الإيدز، إضافة إلى الحروب الثقافية والعلمية والسياسية والاقتصادية. إذ بلغت قضايا تهريب المخدرات (٤٥٢٠) قضية ضبطتها وزارة الداخلية المصرية ما بين عامي ١٩٧٩ـ١٩٨٩م وقد لعبت المخابرات الإسرائيلية دوراً فعّالاً في تجنيد المصريين للقيام بهذه العمليات وبصورة خاصة بدو سيناء (www.awu-dam.org).

ومن الوسائل التي تستخدمها دولة الاحتلال أيضاً القيام بتقديم المخدرات للمتعاملين معها بدلاً عن الأموال مقابل المعلومات والبيانات المهمة التي يحصلون عليها ويقدمونها للجهات المعنية فيها، ومن الطبيعي أن يجدوا أن من أهم واجباتهم بعد ذلك توزيع المخدرات ونشرها في الأوساط المناسبة التي يمكن أن تتقبلها بسرعة، ويحققوا من خلال ذلك المنافع الكبيرة مقابل المعلومات التجسسية التي يقدمونها لمخابرات دولة الاحتلال، وقد

قضـت محكمة مصرية بالحكم المؤبد على مصري متورط في عملية التجسـس لصالـح دولـة الاحتلال مقابـل الحصول عـلى كميات كبيرة مـن المخدرات (ww.alqanat.com).

كـما تفيد دلائل كثيرة بأن كميات كبيرة من المخدرات وخاصة الهيروين يتدفـق إلى الأسـواق المصرية بأسـعار منخفضة جـداً لا تكافئ أسـعارها في الأسـواق العالمية، وأن قدراً كبيراً من المخدرات إنما يأتي مصدره من سـيناء، عبر الحدود المصرية الإسرائيلية (www.alqanat.com).

ومـن الملاحـظ أيضـاً أن دولـة الاحتـلال الإسرائيلي لفلسـطين تعمل عـلى نشر المخـدرات حتى في دول تقـف إلى جانبها في عدوانها المسـتمر ضد الشعب العربي، بما في ذلك الولايات المتحدة نفسها التي تعد من أشد الدول دفاعاً عنها في عدوانها، فعلى الرغم من التعتيم الذي تمارسـه وسائل الإعلام الأمريكية على كل ما يختص بالعمليات القذرة التي تمارسـها دولة الاحتلال الإسرائيـلي لفلسـطين في الولايـات المتحدة و هي عمليـات تهريب مخدرات و تبييـض أمـوال كان يتم غض النظر عنها. غير أن وصـول عملاء تل أبيب إلى مواقع حساسـة في الولايات المتحدة دفع بعض المؤسسـات الأمريكية إلى متابعـة التغلغل الإسرائيلي هناك، وقد تمكنـت جهات أمنية من تحقيق بعض النتائـج في هذا الخصوص، وتم القبض عـلى عشرات الإسرائيليين المرتبطين بعمليات التجسـس و قد سـعت مؤسسات أمريكية وطنية لكشف ما تحاول الإدارة الأمريكيـة إخفاءه مـن معلومات تؤكد التـورط الإسرائيلي بهجمات أيلول، بفعل الضغوط التي تمارسها جماعات الضغط (اللوبي الصهيوني) على آليات اتخاذ القرار في الولايات المتحدة. (نديم، الشرق الأوسط، ٢٠٠٢م).

وفي هـذا السـياق تكشـف «دفنـه شـيرفمن» المحاضرة في مجـال العلوم السياسـية في كليـة الجليـل الغـربي وعضو سـابق في الوفـد الإسرائيلي لمؤتمر

فيينا لحقوق الإنسان الذي عقد عام م١٩٩٣ ولهيئة الأمم المتحدة عام ١٩٩٤ـ١٩٩٥م، عن العلاقة الوثيقة التي تربط الكيان الصهيوني بسوق المخدرات في كولومبيا عام ١٩٨٩م كما أفادت بذلك وكالة المخابرات الكولومبية التي أكدت وجود شركة إسرائيلية تقوم بتدريب خلايا للقتل مرتبطة بكارتيلات المخدرات (www.fateh.net).

ويمتد نشاط شبكات المخدرات الإسرائيلية إلى الدول الأوروبية، التي تأتي فرنسا في مقدمتها، فتنشر صحيفة الحياة في عددها الصادر في ١/ ٣/ ١٩٩٩م ما يفيد أن الشرطة القضائية الفرنسية كشفت عن شبكة إسرائيلية في جنوبي فرنسا كانت تصدّر إلى الولايات المتحدة وكندا حبوب هلوسة مصنعة في هولندا. وأوضحت الشرطة القضائية بأن المهربين أو أعضاء الشبكة تم اعتقالهم في آب ١٩٩٨م في فرنسا وبلجيكا وألمانيا وأمريكا، ومنهم أوديد ت. (٣٧ عاماً) الذي يحمل الجنسية الإسرائيلية، وجيسون سي. (٢٦ عاماً) المولود في «إسرائيل» والمقيم في لوس انجلوس والذي كان مكلفاً بتجنيد المهربين وتنظيم شبكات التوزيع في الولايات المتحدة (www.moqawama.org).

وإذا كانت مجموعات الضغط الصهيونية في الولايات المتحدة تمارس أعمالها بصرف النظر عن القوانين والأعراف المتبادلة بين الدول، بغية تحقيق المكاسب المادية والمعنوية للمشروع الصهيوني، فلا شك أن نشاط جماعات الضغط الصهيونية، التي تكتسب في كثير من الأحيان جنسيات مختلفة أكثر خطورة على المجتمع العربي، وإذا كانت دولة الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين قد فكرت باستثمار التجارة غير المشروعة للمخدرات في حربها ضد العرب منذ بداية الخمسينيات، فلا شك في أنها اليوم أكثر قدرة على استثمار ذلك، وأكثر قدرة على إخفاء هذه الحقائق لاعتبارات تتصل بالتطور التقاني الواسع

من جهة، وبامتلاكها ناصية وسـائل الإعـلام ومكاتب التحقيقات، ومراكز الأبحـاث في عـدد كبـير من الـدول الأوروبية مـن خلال جماعـات الضغط الصهيونيـة المنتشرة في معظم بقاع العالم، وهـي تخدم المشروع الصهيوني على نحو من الأنحاء(الأصفر، ١٤٢٥هـ، ١٠٣)، بالإضافة إلى كونها باتت تقيم علاقـات صداقـة وتعاون قوية مع دول عربية عديدة، مما يسـاعدها في توفير الشروط الأفضل لترويج المخدرات وتوزيعها فيها.

ويضـاف إلى ذلـك أن جماعـات الضغـط الصهيونية المنتـشرة في معظم بقاع العالم، التي تحمل جنسيات مختلفة لا تورط نفسها في شبكات الإرهاب والتجـارة غـير المشروعة للمخدرات عبر أشـخاص ينتسـبون إليها بالفعل، إنـما مـن خلال توريط أشـخاص آخريـن من جنسـيات عربية أو إسـلامية، مسـتفيدين مـن مظاهر الضعف التي تصف بعضهـم، وليس من الغريب أن تسـعى جماعات الضغط للكشف عنهم وإظهارهم على أنهم إرهابيون وتجار مخدرات من جنسـيات إسلامية أو عربية، عندما تجد لذلك المسوِّغ المناسب. فيأتي العائد المعنوي والسـياسي والإعلامي أكبر من النفقات التي استهلكت لهـذا الغـرض. وقـد يتعرض هـؤلاء الذيـن يشـاركون بمثل هـذه الأعمال، ويحملون جنسـيات عربية أو إسـلامية لضغوط نفسـية واجتماعية وعمليات غسـل دماغ تجعلهم يتورطون بالفعل بعمليات إرهابية، أو عمليات متاجرة غير مشروعة بالمخدرات، وترويجها.

وباختصـار إن انتشـار المخدرات لا يعد مسـألة اجتماعية فحسـب، بل يحمـل في مضمونـه بعـداً سياسـياً هدفـه تقويض دعائـم النظـام الاجتماعي العربي، فما تحققه دولة الاحتلال الإسرائيلية من انتصارات في المنطقة العربية إثـر انتشـار المخـدرات ونشر الفسـاد الأخلاقـي وتعزيز مظاهـر الفرقة بين صفـوف المسـلمين لا يمكن تحقيقـه بالحروب التي قد تزيـد في نفقاتها مئات

المـرات، دون تحقيق الجـدوى الفعلية التي تنجم عن انتشـار ظاهرة التعاطي ونشر الفساد والفرقة. ولهذا فإن البعد السياسي لانتشار ظاهرة التعاطي يعد عاملاً أساسـياً من عوامل انتشـارها ولا يمكن إغفاله على نحو من الأنحاء. ومن ثم فإن السـعي لمكافحة ظاهرة تعاطي المخدرات والعمل على الحد من انتشـارها هو مشروع وطني سـياسي وديني وأخلاقي، وليسـت مجرد قضية اجتماعية (الأصفر، ١٤٢٥هـ، ١٠٤).

الفصل الثالث

العوامل المؤدية لتعاطي المخدرات
في الدراسات العربية المعاصرة

٣ . العوامل المؤدية لتعاطي المخدرات في الدراسات العربية المعاصرة

تدل الدراسـات الاجتماعية المتنوعة ذات الصلة بتعاطي المخدرات على تنـوع الأسـباب والعوامل التـي يمكن أن تسـهم في تعاطـي المخدرات على مسـتوى الفرد، وتسـهم في انتشـار الظاهرة على مسـتوى المجتمع، إذ تسهم العوامـل الاجتماعيـة والثقافية السـائدة في توفـير الشروط المناسـبة لتعاطي الأفراد للمخدرات ولجوئهم إليها، والملاحظ أنه لايمكن تقرير وجود سبب مبـاشر دون غيره من الأسـباب التي تؤدي إلى تعاطـي المخدرات والمؤثرات العقلية مالم تتضافر إلى جانبه مجموعة أخرى من العوامل التي تزيد في تأثيرها أو تنقص تبعاً للشروط الأوسع المحيطة بسلوك التعاطي.

وتسـتحوذ دراسـة العوامـل المؤديـة إلى التعاطـي على اهتـمام الباحثين والمفكرين المعنيين بالظاهرة على مسـتوى الدولة والمجتمع في آن واحد لما لها مـن أهميـة تتحدد من خلالها طـرق الوقاية من التعاطي بـين مختلف الشرائح السكانية التي تقدم على التعاطي عامة، وبين فئات الشباب والفتيان خاصة، وبالقدر الذي يستطيع فيه الباحثون في العلوم الاجتماعية ضبط العوامل التي تؤدي إلى انتشـار الظاهرة بهذا المقدار يستطيعون بناء برامج الوقاية والعلاج على مستوى الفرد الواحد، وعلى مستوى المجتمع برمته.

ومـن الملاحـظ أيضاً أن العوامل التي تـؤدي إلى التعاطي تختلف بين آن وآخـر في المجتمع الواحـد، وبين مجتمع وآخر في الآن نفسـه، فالعوامل التي كانـت تدفـع إلى تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية في الماضي، ليسـت هي نفسـها التي تـؤدي إلى التعاطي في الوقت الراهـن، بحكم اختلاف الشروط

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لحياة الناس، فتعاطي المخدرات بقي لفترة طويلة من الزمن خارج إطار التشريع الجنائي للدولة، ولم تظهر التشريعات التي تمنع استخدامه إلا في الفترات الأخيرة التي اقترنت مع ظهور المخدرات غير الطبيعية، ذات التأثير البليغ في حياة الإنسان، وبعد أن أصبح لاستخدامها أبعاد اقتصادية وسياسية متنوعة، ولهذا فإن العوامل التي ساعدت على التعاطي في الماضي تختلف عما هي عليه اليوم.

كما أن العوامل يمكن أن تختلف أيضاً بين المجتمعات المتعددة في الوقت الواحد، فإذا كانت الحياة الاجتماعية في المجتمع الغربي تميل نحو الحياة الاجتماعية ذات الطابع الفردي فإن اهتمامات الفرد ومشكلاته وقضاياه الأساسية في حياته مبنية على ما يخصه بشكل مباشر، دون الاهتمام بقضايا الأسرة والأبناء التي يتكفل بها المجتمع بشكل أو بآخر، مما يدفع الفرد إلى البحث عن عوامل النجاح والتفوق على المستوى الشخصي، حتى لو كان ذلك بأساليب وطرق غير مشروعة من الناحية الأخلاقية والاجتماعية، خاصة وأن الاعتبارات الدينية والعقائدية غالبا ما يكون تأثيرها في السلوك الاجتماعي ضعيفاً في تلك المجتمعات، ومن ثم فلا مانع يحول دون استخدام المخدرات مثلاً لتحقيق التفوق الرياضي، أو النجاح المهني، مادامت القيم والضوابط الذاتية والدينية والاجتماعية والأخلاقية لاتجعل التعاطي سلوكاً تحاسب عليه الشريعة، أو يحاسب عليه القانون إلا عندما يصل إلى مرحلة إلحاق الأذى بالآخرين، أما في حدود الاعتبارات الشخصية فيصعب ضبطه ومحاسبته.

ولكن الأمر يختلف تماماً في المجتمع العربي، والمجتمعات الإسلامية، فالحياة الاجتماعية مبنية على ما هو اجتماعي وجمعي، فالأسرة تشكل الأساس في التشكيلات الاجتماعية وفي عملية التنشئة وفي عملية التأهيل الاجتماعي،

ولهذا فإن الوسائل التي يعتمد عليها الأفراد لتحقيق نجاحاتهم في الحياة لايمكن أن تأتي منعزلة عن ظروف الأسرة وقضاياها، حتى إن نجاح الفرد في حياته يقاس بمقدار ما يحققه من نجاح في إطار الأسرة التي ينتمي إليها، ويشاركها همومها ومشكلاتها، ولهذا السبب يصعب على الفرد أن يتعاطى أي شكل من أشكال المخدرات لغاية تفوقه الدراسي، أو تفوقه الرياضي، أو نجاحه في التجارة وإدارة الأعمال وغيرها، إذا كان في ذلك ما يناقض القيم الاجتماعية والدينية والعادات والتقاليد لغياب قدرته على التحرر منها، ولكن يمكن أن يقدم على ذلك بمقدار ما تصاب الأسرة بالانحلال أو التفكك، مما يجعل المعايير التي يعتمد عليها الفرد أقرب ما تكون إلى المعايير الفردية التي تسود المجتمعات الغربية، فيصبح تأثره بقيم الجماعة وعاداتها وتقاليدها ضعيفاً ويشكل حالة مرضية.

والمجتمع العربي يتشابه في الكثير من خصائصه العامة ذات الطابع البنيوي، الأمر الذي يجعل العوامل المؤدية إلى تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية متقاربة في الكثير من الحالات، ففي دراسة تحليلية لظروف تعاطي المخدرات بين طلبة المدارس الثانوية في الدول العربية يشير عبد الحليم السيد إلى وجود ملامح مشتركة بين مجموعة الدولة المشمولة في الدراسة في الظروف الميسرة أو المعوقة لانتشار تعاطي المخدرات والمواد الأخرى المؤثرة في الحالة النفسية لدى الشباب من تلاميذ المدارس الثانوية، وعلى الرغم من وجود عدد من الملامح الثقافية والاجتماعية المميزة لكل بلد من البلدان العربية بوجه عام، والبلاد التي سحبت منها عينة الدراسة بوجه خاص، فإن نتائج البحث تكشف عن عدد كبير من الملامح المشتركة بين البلاد العربية في الظروف المهيئة للتعاطي، والظروف التي تزيد المناعة ضد تعاطي المواد المخدرة (السيد، ١٤١٨هـ، ٢٨٩).

ويمكـن التمييز في هذا الصدد بين مجموعة مـن العوامل التي تؤدي إلى التعاطـي، وتأتي في مقدمتها وجود المادة المخدرة نفسـها بطريقة مشروعة أو غـير مشروعة، والخصائص النفسـية لشـخصية المتعاطـي، وظروف الأسرة التي نشـأ فيها، وجماعات الأقران التي ينتمي إليها، بالإضافة إلى المؤسسـات التعليمية، ووسائل الاتصال الحديثة والمعاصرة، والعوامل الثقافية والسياسية السائدة في المجتمع.

٣ . ١ طبيعة المخدر ووجوده في المجتمع

يعد وجود المادة المخدرة ركناً أساسـياً مـن أركان عملية التعاطي، إذ لا يستطيع الفرد ممارسة الإدمان على تعاطي سلعة هي بالأساس غير موجودة، ولا يعرف عنها شـيئاً (الأصفر، ١٤٢٥هـ، ٧٦)، الأمر الذي يجعل مكافحة وجود المخدرات كسلعة متداولة بين الناس شرطاً أساسياً من شروط مكافحة ظاهرة التعاطي والحد من انتشارها في الوسط الاجتماعي، على الرغم من أن عمليـات الوقاية من خلال تنميـة الوعي بالخطر المترتب على التعاطي يمكن أن تسـاعد في الحد من انتشـار الظاهرة، لكن الوجود المادي للسلعة المخدرة يمكـن أيضاً أن يقلل من أهمية الجهود التي تبذلهـا الجهات المعنية في عمليتي الوقايـة والمكافحة، والاسـتخدام غير المشروع للمخـدرات، فمن المؤكد أن العوامل النفسية والاجتماعية المؤدية إلى تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية عـلى اختـلاف أنواعها وأشـكالها، لايمكـن أن تؤدي إلى التعاطـي ما لم تكن المـادة المخدرة موجودة قيد التداول بين الأفـراد، بطريقة مشروعة أو بطريقة غير مشروعة، ومع انعدام المادة المخدرة فإن الأفراد يميلون دائماً إلى التكيف مـع ما يتاح لهم من شروط تحقق لهم حاجاتهـم بطريقة أو بأخرى، ولهذا يجد الباحثـون المعنيون بظاهرة انتشـار المخـدرات أن وجود المـادة بحد ذاته يعد

عامـلاً أساسـياً من العوامل التي تدفع إلى اسـتخدامها، مـع أنه ليس العامل الـكافي، ولكنـه عامـل ضروري. وتتمثـل أهمية مـادة التخديـر في كونها من العوامل التي تسـهم في انتشار الظاهرة في المسائل الآتية (www.aljazeera.net):

١ـ توفـر المـادة المخدرة، وسـهولة الحصـول عليها، مما يجعل سـعرها في متناول اليد فتتسع من ثم الفرصة للتعاطي والإدمان.

٢ـ طريقـة التعاطـي مثـل تعاطي المخدرات بالفم أو الشـم فإنه يسـهل الإدمـان عليهـا، بينـما يقلل اسـتخدامها بطريقـة الحقـن من فرص الإدمـان. يضـاف إلى ذلـك مـرات التعاطـي، فالتعاطـي المسـتمر واليومي يزيد من فرص الإدمان بخلاف الاستخدام المؤقت والذي يحدث في المناسبات كالأعياد والأفراح وغيرها فإنه يقلل من فرص الإدمان.

٣ـ الخـواص الكيمائيـة والبيولوجيـة للمخدر، فقد ثبـت علميا أن لكل مخـدر خصائصـه وتأثيراته المختلفة في الإنسـان، كذلك ثبت أن أي شـخص بعد أن يسـتخدم أنواعا مختلفة من المخدرات فإنه لا يلبث أن يفضل «صنفا» منها ويدمن عليه، وذلك لوجود نوع من التوافق بين هذا المخدر وتأثيراته من جهة وشـخصية هذا الإنسان من جهة أخرى، لدرجة أنه قيل إن الشخص يبحث عن المخدر الذي يناسب شخصيته، وهو ما يقول عنه العوام «المزاج».

ويجد عادل الدمرداش أن تركيب المخدر يمكن أن يقلل من انتشـاره في المجتمع، ويمكن أن يكون عاملاً أساسياً من عوامل انتشاره أيضاً. إذ يلاحظ أن التركيب الكيميائي لكل مادة مخدرة يختلف عن التركيب الكيميائي للمواد

المخدرة الأخرى، على الرغم من تشابه المواد بصورة عامة، غير أن تفاعلاتها اللاحقة مع بنية الجسم الحي تختلف باختلاف طبيعة التركيب. فعند تناول أي عقار سرعان ما تطرأ على الجسم تغيرات مختلفة أثناء عملية امتصاصه ووصوله إلى الجهاز الهضمي، حيث تستقبله عند وصول أجزائه إلى الخلايا العصبية مستقبلات العقار (Drug Receptor) فإذا لم تتطابق جزئيات العقار مع مستقبلاتها في الخلية العصبية يعد العقار (المخدر) غير فعال، ويصبح نشطاً وفعالاً إذا وجد مستقبلات تتوافق معه من حيث التركيب (الدمرداش، ١٩٨٢م، ٣٠).

فالأفيون مثلاً يعد مادة مهدئة، غير أن الجسم الحي مزود في طبيعته بمواد تؤدي وظيفة الأفيون نفسه، ولها تركيب مشابه له تسمى بالأندروفينات، وبالإنكفالينات، وبالنظر إلى كونها تشبه مادة الأفيون في تركيبها سرعان ما تتحد معه وترتبط به، وسرعان ما يستطيع الأفيون تخليص الجسم من هذه المواد ودفعها إلى الدم، فيرتفع تركيزها، وينخفض إنتاج الجسم لها، مما يجعل الجسم يعتمد على الأفيون ليؤدي الوظائف المنوطة بهذه المواد (الأندريفينات والإنكفالينات) لكونها أصبحت ضعيفة. فإذا امتنع المريض عن تعاطي الأفيون سرعان ما يصبح الجسم بحاجة إلى المواد السابقة، وبالنظر إلى ضعف انتشارها في الجسم تظهر ملامح القلق والاضطراب في شخصية المريض (الدمرداش، ١٩٨٢م، ٣٠).

ولهذا فإن تركيب المخدر وطبيعته وتوافق هذا التركيب مع خلايا الجسم الحي تجعل منه مادة مؤثرة في الجسم. أما في حال وجود مواد مخدرة لا تملك صفة التوافق مع الأجسام المستقبلة لها، فإن فعالية المخدر تصبح ضعيفة، ومعدومة كلياً تبعاً لدرجة التوافق بين تركيب المخدر وخلايا الجسم الحي.

كما تعد نظرة المجتمع إلى المادة المخدرة عاملاً أساسياً من عوامل انتشار المخدر، فتعاطي الكحول في الثقافات غير الإسلامية يعد مقبولاً، ولهذا ينتشر تعاطيه بكثرة، بينما ينظر المجتمع الإسلامي إلى تعاطي الكحول على أنه خروج عن الشريعة، وخروج عما هو مألوف في الحياة الاجتماعية، ومن الطبيعي أن تأتي درجة انتشار تعاطي الكحول منخفضة بالموازنة مع ما هي عليه في المجتمعات الأخرى. وقد بقي تعاطي المخدرات حتى بدايات القرن العشرين مقبولاً في الكثير من المجتمعات، الأمر الذي كان يساعد في انتشاره على نطاق واسع.

كما يعتقد منصور (١٩٨٦م) أن توفر المادة المخدرة يعد عاملاً أساسياً أيضاً في انتشار ظاهرة التعاطي، فليس من الممكن تناول المخدر دون إمكانية الحصول عليه، فكلما توفرت المادة ارتفعت نسبة التعاطي والإدمان، فإدمان الخمور على سبيل المثال، منتشر بين العاملين في الحانات والمطاعم التي تقدم المشروبات الكحولية وبين العمال في مصانع تقطير الخمر وموظفي الجمارك والبحارة.. كما ينتشر تعاطي المورفين والمنومات بين الأطباء والصيادلة وأفراد الهيئات التمريضية وعمال شركات الأدوية (منصور، ١٩٨٦م، ١٠٧).

وعلى الرغم من أهمية وجود المادة المخدرة كشرط أساسي من شروط انتشار ظاهرة التعاطي، غير أن ذلك لا يشكل عاملاً كافياً، على الرغم من ضرورته، وغياب إمكانية انتشار الظاهرة بدونها، ذلك أن الخصائص والصفات التي يحملها الناس، وتباين هذه الصفات بينهم يجعل بعضهم يقبل على التعاطي بقوة مع ظهور المادة المخدرة، ويمنع بعضهم الآخر من ذلك على الرغم من وجود المادة نفسها. مما يدل على أن المادة المخدرة لا تشكل بحد ذاتها عاملاً من عوامل التعاطي بمعزل عن البيئة المحيطة، وبمعزل عن الإنسان نفسه.

لقد بات من المؤكد أن انتشار المادة المخدرة في المجتمع العربي شكل عاملاً أساسياً من عوامل انتشار الظاهرة، الأمر الذي تؤكده الدراسات العربية على اختلاف أنواعها ذات الصلة بمشكلة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية، فهي تدل على انتشار المادة في الوطن العربي انتشاراً واسعاً بطرق مشروعة تارة، وبطرق غير مشروعة تارة أخرى، ففي سياق انتشار الماده المخدرة وفق القوانين والأنظمة المعمول بها في دول العالم المختلفة فإن وجود المادة المخدرة بحد ذاته يعد مشروعاً من الناحية الطبية، وأن طرق العلاج والمداواة تعتمد في الجزء الكبير منها على المواد المخدرة، وخاصة في المشافي والمراكز الصحية، وعيادات الأطباء، ويلاحظ أيضاً انتشار الاستخدام غير المشروع للمخدرات على نطاق واسع، مما يتيح لأعداد كبيرة من الناس اللجوء إلى استخدام المواد المخدرة المستوردة وفق الطرق الشرعية استخداما غير شرعي، بقوة الرغبة في التعاطي تارة، أو المتاجرة أو غيرها، على الرغم من الضوابط الإدارية والقانونية التي تحد من هذا الاستخدام، وعلى الرغم من شدة أجهزة الضبط والرقابة في هذا السياق.

وإلى جانب ذلك تنتشر المادة المخدرة بطريقة غير شرعية أيضاً، وفي ذلك تكمن المشكلة بدرجة أكبر، مما يجعل العدد الكبير من الشباب الراغبين فيها يبحثون عنها لشرائها وتعاطيها على الرغم من أسعارها المرتفعة بدرجة كبيرة، وتشير الدراسات العربية في هذا المجال إلى النمو المطرد للكميات المهربة إلى الدول العربية خلال العقود الأخيرة، مما يجعل وجود المادة المخدرة عاملاً أساسياً من عوامل انتشار ظاهرة التعاطي، الأمر الذي يسوغ الجهود الحكومية للحد من عمليات التهريب والترويج، ويجعل منها الأساس في عملية المكافحة التي تستقطب جهود المجتمع الدولي، ومن أجلها عقدت الاتفاقيات الدولية والمعاهدات، وتمت إقامة الكثير من الندوات والمؤتمرات العالمية.

٣ . ٢ العوامل النفسية

تأخذ الدراسات النفسية بتفسير ظاهرة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية من خلال ما تتميز به شخصية الفاعلين من صفات مستقرة في شخصياتهم، بوصفها سمات أو حالات تحدد مجال رؤيتهم للأشياء المحيطة بهم، وطريقة تفاعلهم معها، على مستوى القبول أو الرفض، وعلى مستوى أشكال الاستجابات التي تظهر أنماطاً سلوكية يقدمون عليها، أما العوامل البيئية، الاجتماعية منها والطبيعية فهي مؤثرات تختلف تأثيراتها باختلاف إدراك الأفراد لها، وباختلاف تصوراتهم عنها.

وتظهر في هذا السياق دراسة حمود بن هزاع الشريف بعنوان «العوامل النفسية ذات الصلة باستعمال المخدرات»، التي حاول من خلالها تحديد بعض العوامل النفسية ذات الصلة بتعاطي المخدرات التي يصنفها في مجموعتين أساسيتين من العوامل، تشمل المجموعة الأولى العوامل النفسية ذات الصلة بأبعاد الشخصية الأساس وسمات الشخصية ذات الصلة بمشكلة التعاطي من جهة، وتشمل أبعاد الانبساطية والعصابية والذهانية وسمات الاندفاعية واشتهاء الاستثارة وفعالية الذات والقلق، أما المجموعة الثانية فتضم مجموعة العوامل الخارجية المتمثلة بجماعات الأقران، وأسلوب التربية الوالدية، وأحداث الحياة الضاغطة، والدعم الاجتماعي.

ويشير الشريف في هذا السياق إلى أن دراسة نفسية معاصرة بينت أن بعداً أساسياً من أبعاد الشخصية أطلق عليه «بنية الإدمان» مكون من مثلث الذهانية والعصابية والانطواء يمكن أن يسهم في التنبؤ باستعمال المخدرات والكحول لدى المراهقين، وتتسق هذه النتيجة، كما يرى الباحث، مع تصورات إيزنك عن تأثير أبعاد الشخصية في تكوين بعض الاضطرابات

النفسية، كما بينت دراسة أخرى، كما يشير إلى ذلك الشريف، أن سوء استعمال المواد المهلوسة يرتبط بدلالة إحصائية بمستويات أعلى من العصابية والذهانية، وتتفق هذه النتيجة كما يقول الباحث مع نتائج دراسة مبكرة من أن الانغماس في استخدام الماريغوانا يرتبط بدرجات مرتفعة من القلق والعصابية والذهانية (الشريف، ٢٠٠٨م، ٦).

ويذهب الشريف إلى أن الإسراف في تناول الطعام والكحول إن هو إلا شكل من أشكال السلوك الإدماني، وقد أجريت دراسة على عينة من النساء ممن يسرفن في تناول الطعام أو الكحول، (كل نمط مستقل عن الآخر)، وقد تبين أن المجموعتين معاً أظهرتا درجات مرتفعة من الاندفاعية وتأييد اتجاهات منحرفة اجتماعياً، أما اللواتي يسرفن في تناول الطعام والكحول معاً فقد أظهرن مستويات مرتفعة من عدم الاستقرار الانفعالي (العصابية)، ولم يكن اندفاعيات أو منحرفات اجتماعياً (الشريف، ٢٠٠٨م، ٧).

كما تبين دراسات نفسية معاصرة أيضاً أن سمة اشتهاء الاستثارة كانت العامل الوحيد المرتبط باستعمال المواد المخدرة والانحرافات السلوكية عند من يخاطر بدرجات منخفضة مقارنة مع من يخاطر بدرجات أعلى، كما بينت الدراسة أن التكرار الأعلى للمخاطرة وبصفة خاصة ما يتعلق باستعمال المواد المخدرة يمكن التنبؤ به من العمر واشتهاء الاستثارة والعاطفة السلبية، إلا أن اشتهاء الاستثارة كان العامل الوحيد القادر على التنبؤ بتكرار المخاطرة في القيادة على الطرقات وفي العلاقات الجنسية، وفي السلوك الانحرافي، كما وجد بعض الباحثين مستويات بارزة من العنف واشتهاء الاستثارة عند متعاطي المخدرات بصورة اعتيادية ومن يجربونها عند الحدود الدنيا (مع عدم وجود فروق دالة بين المجموعتين) عند مقارنتهم مع من يمتنعون عن استعمال المخدرات (الشريف، ٢٠٠٨م، ١٠).

وفي هذا السياق يحدد العالمان (ود و روزن- Wed&Rosen)، مجموعة من العوامل التي كان لها تأثير في تعاطي المخدرات، التي تأتي في مقدمتها العوامل الآتية: (الوريكات، ٢٠٠٨م، ٤):

١ ـ الطقوس الدينية في الأزمنة القديمة، إذ يعود استخدام الحشيشة في ظل الطقوس الدينية إلى الفراعنة في مصر والسومريين في بلاد الشام، كما استخدم الكاثوليك والرومان واليهود الكحول في مناسباتهم الدينية.

٢ ـ الكشف عن الذات لقد استخدم الكثير من الكتاب والعلماء المخدرات لكشف قدراتهم العقلية مثل الفيلسوف الإنجليزي هكسلي الذي جرب الميكالين واستخدام فرويد الكوكايين وهولمز وجيمس الحامض النتري.

٣ ـ من أجل تغيير المزاج، فالأمزجة تعالج اليوم عن طريق العقاقير والمخدرات مثل الاكتئاب والتوتر وغير ذلك.

٤ ـ لعلاج المرض لقد عد الكوكايين في القرن التاسع عشر العلاج المعجزة أو الترياق من كل الأمراض.

٥ ـ لتعزيز التفاعل الاجتماعي هنالك الكثير من العقاقير والمخدرات التي تساعد على إزالة الموانع الاجتماعية وتشجيع الاختلاط والتفاعل الاجتماعي.

٦ ـ تحسين الخبرة الحسية والسعادة، فالطبيعة البشرية تسعى كما يقول هوبز وراء اللذة والسعادة وتجنب الألم وهنالك بعض العقاقير والمخدرات التي تساعد في ذلك مثل النبيذ مع الطعام عند الفرنسيين أو الماريجوانا مع الجنس في أمريكا.

٧ ـ لزيادة الإبداع الفني والأداء هنالك الكثير من الكتاب والفنانين المشهورين في الغرب الذين يتعاطون المخدرات من أجل الإبداع فيدمنون على العقاقير، وقد سبقت الإشارة إلى فرويد.

٨ ـ لتحسين الأداء الجسدي هنالك الكثير من الرياضيين وسائقي السيارات الذين يأخذون المنبهات لتحسين أدائهم وقطع مسافات طويلة ومثال على ذلك سكان جبال الانديز الذين يأخذون نبتة الكوكا حتى يتمكنوا من قطع المسافات الطويلة دون الشعور بالتعب والملل.

٩ ـ مسايرة ضغط الرفاق، قد يلجأ الناس إلى تعاطي المخدرات من أجل إرضاء أقرانهم وأصدقائهم.

١٠ ـ لإثبات الهوية، فقد يتناول بعض الأشخاص المخدرات لإيمانهم بأنهم جماعة مختلفة ومن ثم لهم هوية معينة.

ويمضي جمال رجب سيدبي (٢٠٠٩م) في الإشارة إلى مجموعة العوامل التي تدفع بالمتعاطي إلى طلب التعاطي، والأهداف التي تكمن وراء هذه العملية، إذ تشير الدراسات الميدانية التي أجريت في بعض أجزاء الوطن العربي، كما يشير إلى ذلك سيدبي، وفي كثير من دول العالم إلى تعدد هذه العوامل، ومن ذلك الدافع إلى التخفيف من ضغط بعض التوترات النفسية، وخاصة مشاعر القلق والخوف من بعض المواقف الاجتماعية، والرغبة في تصحيح نظام النوم كأن يكون الشخص ممن يعانون من الأرق (وهو تعذر البدء في النوم أو من النوم المتقطع)، والدافع إلى استمرار اليقظة والسهر لمدة طويلة بسبب الامتحانات بالنسبة لطلبة المدارس، وإلى مقاومة التعب لأطول فترة ممكنة، وهو ما يغلب على بعض العمال في أعمال بعينها، ثم هناك

دوافع للتغلب على أشكال مختلفة من الآلام الجسدية، والدوافع إلى التخلص من السمنة وتخفيف الوزن، بالإضافة إلى الدوافع الترويحية التي لاحصر لها (سيدبي، ٢٠٠٩م، ١٠).

ويضيف سيدبي أيضاً مجموعة من العوامل النفسية الأخرى التي يعتقد أنها تؤثر في عملية التعاطي، وتدفع الشباب إليها، ومن ذلك هدف الحصول على رضى الأقران والأصدقاء، وقد يكون الهدف هو المغامرة وحب التمتع بالخبرة التي يروي عنها الزملاء، بالإضافة إلى إمكانية أن يكون الهدف هو التحرر من بعض القيود النفسية التي تفرضها مواقف معينة تشكل عبئاً على الشباب في علاقاتهم الاجتماعية مع غيرهم من الناس، فيجعل تعاطي المخدرات وسيلة لذلك (سيدبي (٢٠٠٩م، ١٠).

كما يرصد غانم مجموعة من العوامل التي يصنفها في عداد العوامل الاجتماعية والنفسية التي يجد أنها ذات تأثير كبير في عملية تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية، ومن هذه العوامل الشعور بالدافع القهري، و المعاناة النفسية والجسمية، ازدياد الحاجة إلى تناول المزيد من الجرعات، و محاولة هروب الفرد من مشكلات نفسية واجتماعية معقدة تجابهه (غانم، ٢٠٠٥م، ٢٠).

وفي هذا السياق أيضاً يجد الدكتور علي القائمي أن عدم التوازن في تأمين الاحتياجات أو كبتها يؤدي إلى الأخطار التي تهدد حياة الفرد، ومنها الانحرافات والمواقف غير المألوفة وغير المستساغة، وتظهر الآثار المترتبة على ضعف إشباع الحاجات في مستويات عديدة، منها ما يقع على الجسم مباشرة، ومنها ما يقع على الجانب الروحي في حياة الإنسان، ومنها ما يظهر في البعد السلوكي والأخلاقي، ومنها أيضاً ما يظهر في البعد الفكري والذهني، ومنها أخيراً ما يظهر في البعد العاطفي والوجداني (القائمي، ١٤١٧هـ، ٣٥).

كما توصل فارق سيد عبد السلام إلى مجموعة من النتائج التي تبين ما للعوامل النفسية من تأثير في عملية التعاطي، ومن ذلك (عبد السلام، ١٩٧٧م، ٢٥ وما بعدها):

١ ـ يعاني المدمنون من الشعور بعدم الأمن والطمأنينة الانفعالية، ويكون المدمن أكثر عصابية وميلاً إلى الذهان أو الانحراف السيكوباتي.

٢ ـ ينظر المتعاطي إلى المستقبل نظرة سلبية مضطربة نتيجة التراكم في المشكلات الاجتماعية والنفسية التي يعيشها والناتجة بشكل أساسي عن مداومة الإدمان، وزيادة المرض في الأنا عنده.

٣ ـ تتمثل صراعاته بشكل أساسي بالامتلاك والنجاح وتحقيق المتعة.

٤ ـ يعد الفقر بالنسبة إلى المتعاطي وفقدان القدرة الجنسية من أكثر مصادر القلق التي يعيشها.

٥ ـ تنتشر الأمية بدرجة كبيرة بين المتعاطين، وهم يزاولون المهن اليدوية غير الفنية، وأنهم من أصحاب الدخل المحدود.

أما دراسة سعد المغربي «سيكولوجية تعاطي المخدرات» فقد بنيت على تساؤلين أساسيين هما: هل تختلف شخصية المدمن عن شخصية غيره من الأشخاص الأسوياء غير المدمنين؟، ولماذا يقبل المدمن بقوة على الإدمان برغم النتائج الضارة الواقعة عليه وعلى بعض من يحيطون به (الصواف، ١٩٩٦م، ١٦).

وقد خلص الباحث إلى مجموعة من النتائج التي تشير إلى أن الإقبال على التعاطي جاء في القسم الكبير منه إثر عمليات الصراع النفسي التي يتعرض لها الفتى والناجمة عن أنماط غير سوّية من التنشئة الاجتماعية. لقد

وجد الباحث أن محاور العلاقات المختلفة مع الأب كانت تقوم على العقاب والقسوة والإهمال والإحباط الشديد والخوف وخيبة الأمل وعدم الثقة بالحياة والنظم الاجتماعية، الأمر الذي يؤدي إلى نشوء صراع في شخصية الطفل بين العدوان والخوف من الذات، ومن الأب والسلطة لما يجده من قسوة وإحباط وعقاب ومشاعر الإثم، وغالباً ما ينتهي هذا الصراع بكف العدوان والانسحاب والسلبية وفقدان اعتبار الذات، وهنا تصبح الشخصية مهيأة لتعاطي المخدرات والإدمان على المخدر بوصفه عاملاً يسهم في إعادة التوازن إلى الشخصية بتحقيق اعتبار الذات وصرف العدوان برده على الذات (الصواف، ١٩٩٦م، ١٧).

ويندرج الأمر ذاته على علاقة المتعاطي مع الأم فهي، كما يرى الباحث علاقة مزدوجة قائمة على الحب والكراهية في نفس الوقت، فالعلاقة علاقة اعتمادية لا تلبث أن تنتهي بالهجر والتخلي من جانب الأم وتكون النتيجة صراع بين الحاجة والاستقلال والتمايز والحاجة إلى الاعتماد، والخوف من الهجر والتخلي وفقدان الحب، ويظهر أثر المخدر في كونه يسهم في حل صراعات الاعتماد، حيث يصبح بمثابة السند، وموضوع الحب الذي يرتمي المدمن في أحضانه يتهيأ أن يكون المحب والمحبوب معاً، وكأن لسان حاله يقول: «لست في حاجة إلى أحد» (الصواف، ١٩٩٦م، ١٧).

وفي دراسة محمد رمضان محمد مصطفى «تعاطي المخدرات لدى الشباب المتعلم» يبني الباحث بحثه على الافتراضات الرئيسية الآتية (مصطفى، ١٩٨٢م، ٤٥):

١ـ سوء العلاقة بين الفرد ووالديه يؤثر على البنية النفسية لديه (سيكولوجيته) ويدفعه نحو التعاطي.

٢ ـ اعتماد الفرد على والديه بشكل تام يؤثر على نفسيته في سن الرشد ويدفعه إلى تعاطي المخدرات عندما يعجز في التخلص من هذا الاعتماد على والديه.

٣ ـ اختلاف أسلوب التربية بين الوالدين يؤثر على نفسية الأبناء ويدفعهم إلى تعاطي المخدرات.

وقد خلص الباحث إلى جملة من النتائج كانت أهمها أن المدمن يعاني بالفعل من مشكلة الاضطراب وفقدان الهوية، ويعود ذلك إلى اضطراب علاقته مع أمه بالدرجة الأولى. وخاصة علاقة الذكور مع أمهاتهم. أما علاقة المدمنين مع آبائهم فتتصف غالباً بالتمرد والعصيان. وبالنظر إلى أنه لا يستطيع أن يقيم علاقات وثيقة مع الآخرين إثر تحطم صورة الوالدين بالنسبة له، فهو يفتقر إلى القدرة على الوصول إلى الحب بشقيه الشهوي والحنان، فيجد ذلك في جلسات التعاطي التي توفر له إمكانية تحقيق الشهوة أكثر من الحنان (مصطفى، ١٩٨٢م، ٤٥).

٣.٣ الأسرة

تستحوذ قضايا الأسرة وما يحيط بها من مشكلات نفسية واجتماعية واقتصادية على اهتمام الباحثين والمفكرين المعنيين بقضايا المخدرات والعوامل المؤدية إليها، لما لها من تأثير قوي وفعال في تربية الأبناء وتوجيههم التوجيه الصحيح، فمن خلالها يتعلم الأبناء أنماط السلوك التي يمارسونها في حياتهم اليومية، واتجاهات القيم التي تحدد أفضلياتهم في الحياة ومعايير الحكم الأخلاقية التي يسقطونها على الأشياء المحيطة بهم، فيصبح الأبناء من خلال عمليات التنشئة عامة، والأسرية خاصة أشد ميلاً لأنماط سلوكية محددة، وأكثر رغبة في إنجاز أعمال مختارة في حياتهم، في الوقت الذي يتجنبون فيه

أنماطاً عديدة من السلوك الاجتماعي أيضاً، ويبتعدون عن قضايا ومواقف يمكن أن تعود عليهم بالمنافع لو أنهم اقتربوا منها، غير أن ما يتعلمونه من قيم واتجاهات تحرمهم من مزايا عديدة هي حق لهم، وقد تدفعهم ظروف التنشئة إلى ممارسة أنماط سلوكية تعود عليهم بالضرر والأذى في الوقت الذي كان في مقدورهم تجنب ذلك لو أنهم اخذوا مسارات أخرى في حياتهم، فالأسرة، كما يذهب إلى ذلك الهمشري (٢٠٠١م) هي المؤسسة التربوية الأولى التي ينشأ فيها الفرد، حيث تتشكل فيها شخصيته الفردية والاجتماعية، فهنا يكتسب الفرد لغته وعاداته وتقاليده، وقيمه، وعقيدته، وأساليب التعامل مع الآخرين ومهاراته، وظلت الأسرة لفترة ليست بعيدة المسؤول الأول والأخير عن رعاية نمو الفرد من جميع النواحي، قبل أن تشاركها مؤسسات اجتماعية أخرى هذه المسؤولية، وهذا ما يراه بعض المتخصصين في التربية وعلم النفس من أنماط السلوك التي يكتسبها الفرد من عضويته في جماعة الأسرة تمتد معه في سلوكه مع جماعات المدرسة واللعب وجماعات العمل في المجتمع العام (همشري، ٢٠٠١م، ٢٦٨)، ويشير (المتولي ١٤٢٠هـ) إلى المسألة نفسها، في سياق حديثه عن أهمية عملية التطبيع الاجتماعي الذي تستند إلى فكرة أن الطفل البشري يولد عاجزاً، غير أن هذا العجز يتيح له إمكانات ضخمة للتعلم والتكيف، ويشكل الأساس الذي تقوم عليه عملية ارتقائه اجتماعياً ونفسياً، مما يساعد في تشكيله وإعادة تكوينه وفقا للبيئات الاجتماعية والفلسفات التربوية المختلفة (متولي، ١٤٢٠هـ، ٨١).

إن للأسرة دوراً أساسياً في تنشئة الأبناء وتأهيلهم نفسياً واجتماعياً حتى يكونوا قادرين على بناء ذواتهم وفق المعايير الاجتماعية والمبادئ الأخلاقية التي يعود إليها الفضل في وحدة المجتمع وتماسك أبنائه، مما يعطي للأسرة دوراً مفصلياً وأساسياً في حماية الأبناء من الانجراف نحو الانحراف وممارسة

الأنماط السلوكية التي تهددهم على المستوى الشخصي، وتهدد المجتمع الذي ينتمون إليه، وفي هذا السياق يشير (صالح الرميح ٢٠٠٤م) إلى مجموعة من المبادئ التحليلية التي تبين دور الأسرة في عملية التنشئة، فالآباء هم القدوة الحسنة أو السيئة بالنسبة إلى أبنائهم، بسبب أن الأبناء يتخذون آباءهم نماذج يقتدون بها، ويتعلمون أنماط السلوك المختلفة، مما يجعل سلوك الآباء وأنماط فعلهم مصدر تأثير في سلوك الأبناء وتوجيه لهم، ولهذا فإن التنشئة السليمة للآباء تقوم على دعائم أساسية منها (الرميح، ٢٠٠٤م، ١٠):

١ ـ أن يكون الآباء قدوة حسنة للأبناء من حيث الاستقامة والصدق والأمانة والصفات الأخلاقية الحسنة، ذلك أن الأبناء يقتدون بالآباء، ومن خلال عملية التطبيع الاجتماعي يتعلم الأبناء مكارم الأخلاق ويكتسبون محاسن العادات، وفي ذلك يقول الرسول ﷺ يولد المولود على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه.

٢ ـ ألا يكون الآباء متناقضين في أفعالهم مع أقوالهم، كأن يأمر الأبوان أبناءهما بالصدق، بينما يمارس أحدهما أو كلاهما الكذب في تفاعله مع الآخرين، أو كأن يأمران أبناءهما بالامتناع عن التدخين وهما يمارسونه، أو تأكيد صلة الرحم، في الوقت الذي تبدو عليهم أنماط سلوكية تدل على قطع الرحم، وفي ذلك يقول الله عز وجل في محكم كتابه ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴿٢﴾﴾(سورة الصف).

٣ ـ ألا يستخدم الآباء فاحش القول وبذيء الألفاظ، كالكفر والكلام البذيء لما قد يتركه من أثر سيئ عند الأبناء ويعتادون عليه في حياتهم العادية، مما يصعب عليهم فيما بعد الامتناع عن استخدام مثل هذه

الألفاظ والعبارات، بعد أن تصبح اعتيادية في السلوك الاجتماعي داخل الأسرة وخارجها.

٤ ـ لا بد من المساواة في المعاملة بين الذكور والإناث، لأن الأبوين لا يعرفان بالضبط أيهما أنفع فيما بعد، كما يجب عدم التفريق في المعاملة بين الأبناء الذكور أنفسهم، أو الإناث أنفسهم، بسبب أن اختلاف المعاملة يولد الخصومة بين الأبناء أنفسهم، والحقد والكراهية وفي ذلك يقول الرسول الكريم ﷺ «ساووا بين أولادكم في العطية» رواه الطبراني.

٥ ـ أن يحسن الآباء تربية الأبناء ويعلمونهم علوم الدين والدنيا ويكلفونهم حتى يقدروا على العمل، وفي ذلك يقول الرسول ﷺ (ألزموا أولادكم وأحسنوا إليهم).

٦ ـ أن يهتم الآباء بتمسك الأبناء بدينهم، ويحرصون على أداء الصوات في أوقاتها في المسجد ويأمروا أبناءهم بذلك ويصطبروا عليها.

٧ ـ يجب أن يتعامل الآباء مع الأبناء بالعطف والرحمة حتى ينشأ الأبناء على التراحم والتعاطف والتواد، لقوله ﷺ (حق الولد على والده أن يحسن أدبه ويحسن تربيته).

٨ ـ أن لا يتصف الآباء بالبخل على الأسرة في الإنفاق، لأن أي تقصير في هذا المجال يدفع الأبناء إلى الانحراف.

ويأخذ صالح رميح بتحليل مجموعة من العوامل الأسرية التي تؤدي إلى تعاطي المخدرات بين الأبناء، وتأتي في مقدمة هذه العوامل المشاكل الأسرية، وخاصة المشاكل التي تظهر بين الأبوين، وتعاطي أحد الأبوين أو كليهما للمخدرات، فمن شأن ذلك أن يساعد في تسويغ التعاطي بالنسبة للأبناء،

وغيـاب التوجيه الأسري، واهتمام كل من الأبوين بقضاياه المهنية والعملية، وتـرك الأبناء في الموقع الأخير من حيث التوجيه والرعاية السـليمة، وأخيرا سـوء التربية التي يقـدم عليها أحد الأبوين أو كلاهمـا بحكم ضعف ثقافته، وقلة خبرته الحياتية، مما يجعلهم يمارسـون أنماطاً سـلوكية غير سـليمة، بحق أنفسهم وبحق أبنائهم على حد سواء (الرميح، ٢٠٠٤م، ١٥).

كـما يتناول الرميـح أيضاً بالشرح مجموعـة من العوامل التـي يمكن أن تؤدي إلى تعاطي المخدرات، ففي دراسـة مطبقة على عينة من طلاب جامعة الكويت عن أهم أسباب تعاطي المخدرات من وجهة نظر الطلاب الجامعيين أنفسهم وجد أن أكثر العوامل أهمية (الرميح، ٢٠٠٤م، ١٥):

١ ـ أصدقاء السوء، وعدم إبعاد الأبناء عن الصحبة السيئة.

٢ ـ التفكك الأسري (انفصال ـ طلاق)

٣ ـ ضعف *الوازع الديني*.

٤ ـ عـدم اسـتغلال وقـت الفـراغ، وعدم شـغله بأشـياء مفيـدة، ففراغ الأبناء يدفع إلى البحث عما هو ممنوع، وخاصة في ظل غياب الرقابة الأسرية.

٥ ـ ضعف رقابة الأسرة على الأبناء، مما يترك هامشاً غير صحيح في حياة الأبناء.

٦ ـ توفر المال والترف وسهولة الحصول عليه.

٧ ـ الهروب من المشكلات التي يعيشها الأبناء.

٨ ـ ضعف التوعية الإعلامية بأخطاء المخدرات وضررها.

كما تظهر دراسة (بسيوني ٢٠٠٣م) أن الأسباب الأسرية كانت من أهم الأسباب التي أدت إلى انتشار المخدرات بين الطلاب، وذلك من وجهة نظر أساتذة الجامعات، ومعلمي التعليم الثانوي، وكان من أهم هذه الأسباب انفصال الأب عن الأم، والمصروف الزائد، والتربية الأسرية القاصرة نتيجة التدليل الزائد (بسيوني، ٢٠٠٣م).

ويتوافق مع هذه النتائج ما توصل إليه (جمعة، ٢٠٠٨م) من أن تخلخل الاستقرار في جو الأسرة، ممثلة في مواجهة مشكلات أو خلافات عائلية تتمثل في انخفاض مستوى الوفاق بين الوالدين، والذي يصل في بعض الأحيان إلى الهجر أو الطلاق الذي ينتج عنه إحساس الأبناء بعدم اهتمام والديهم بهم فيبحثون عن بديل قد يهوي بهم إلى الانغماس أو الانخراط في المخدرات.

وكان من أهم الأسباب الأسرية التي توصل إليها (الخالدي، ١٤٢٣هـ) في دراسة الأسباب المؤدية إلى الإدمان التي دفعت الطلاب إلى الإقبال على تعاطي المخدرات، التفكك العائلي وانهيار الأسرة، والتأثر بأحد أفراد الأسرة، وعدم وجود ضابط اجتماعي في الأسرة، والقسوة الزائدة على الأبناء، والقدوة السيئة من قبل الوالدين، وضغط الأسرة على الابن من أجل التفوق، ويضاف إلى ذلك أيضاً أن من الأسباب الأسرية التي توصل إليها الخالدي إدمان أحد الوالدين للمخدرات، وعدم التكافؤ بين الزوجين، وسفر الوالدين إلى الخارج، وغياب التوجيه الأسري.

كما توصل (عبدالغني، ٢٠٠٥م) في دراسته إلى توضيح أهم الظروف والعوامل الأسرية التي تسهم في انحراف الأبناء وتعاطيهم للمخدرات، ومن ذلك (عبدالغني، ٢٠٠٥م):

١ ـ التربية الخاطئة للأبناء.

٢ ـ التصدع الأسري، ويقصد به فقدان أحد الأبوين أو كليهما أو حدوث طلاق بينهم وهذا ما يسمى بالتصدع الفيزيقي.

٣ ـ العلاقات الأسرية، حيث وجد ازدياد حالات التعاطي بين الأبناء في الأسر التي يسودها التسيب أو التفكك، وتقل الحالات إذا كانت العلاقة ديمقراطية، أي يسودها الحب والتفاهم جنباً إلى جنب مع التوجيه والحزم، فإن احتمالات إقبال الأبناء على التعاطي تكون ضئيلة.

٤ ـ المستوى القيمي والأخلاقي للأسرة، ويقصد به أنه كلما انخفض الوازع الديني للأسر لا يسمح للأبناء بان تنمو ضمائرهم دينيا وأخلاقيا، ومن ثم يرنو سلوكهم إلى الانحراف دون رقابة أو ضبط.

إن الأسرة تسهم في الحفاظ على الأبناء من هذه الظاهرة الغريبة والدخيلة على المجتمع العربي، لذا يجب الانتباه إلى أن تربية الأولاد لاتعني الالتفات على رعايتهم ذهنياً وأخلاقياً فقط، بل يجب الحرص على تربيتهم التربية الحسنة التي لاتقل أهمية عماسبق ويحتاجها الإنسان لتحقيق التوازن في وجوده، وهي لاتتم إلا بتربية الأولاد على قيم الدين الحنيف وتوطين نفوسهم على تقوى الله وطاعته لأن هذا هو الوازع الداخلي وخط الدفاع الأخير الذى يلوذ به الإنسان عند الضرورة ليواجه شرور نفسه ومغريات الدنيا ووساوس الشيطان (اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات بالكويت، ٢٠٠٢م، ٢٠٥).

٣ . ٤ جماعات الأقران

تعد جماعات الأقران بالإضافة إلى الأسرة واحدة من العوامل الأساسية التي تؤدي إلى التعاطي، كما تشير إلى ذلك الدراسات العربية المعاصرة ذات الصلة، فهي البيئة التي تحيط بالأبناء وتؤثر في سلوكهم وفي اتجاهاتهم ومشاعرهم وأحاسيسهم، وقد تتوافق مع الأسرة فيما تعززه في نفوس الأبناء من قيم واتجاهات، وقد تناقضها، وفي هذه الحالة يمكن لجماعات الأقران أن تنافس الأسرة في محاولة استقطاب الأبناء وجذبهم إلى تكويناتها، وعلى قدر ارتباط الأبناء بالأسرة وانشدادهم إليها يأتي تأثير جماعات الأقران الذي يتضاءل مع قوة الارتباط بالأسرة، وينمو بقوة مع ضعف الارتباط الأسري، وبالنظر إلى ماتشهده الأسرة العربية من تفكك ارتفعت نسبته قياساً إلى ماكان عليه في فترات زمنية سابقة، فإن أثر الأقران يزداد بقوة في الأبناء، وفي تكوين اتجاهاتهم ومشاعرهم وأحاسيسهم، وفي أنماط السلوك التي يمارسونها، بما في ذلك مظاهر الانحراف المختلفة، حتى إن تأثير جماعات الأقران يفوق في أهميته تأثير وسائل الإعلام في الكثير من الحالات كما يذهب إلى ذلك (شكور ٢٠٠١ م).

وفي هذا الصدد يجد غانم (٢٠٠٥م) أن الخطر الذي يعود إلى رفاق السوء إنما يزداد بوضوح في مرحلة الفتوة والشباب، حيث يكون الأبناء في مرحلة المراهقة، فإذا ما اقترن ذلك مع ضعف الترابط الأسر ي، والطلاق والمشاكل الأسرية والنفسية والاقتصادية، بالإضافة إلى مشكلات الغيرة والحقد والحسد، فمن شأن ذلك كله أن يسهم في إقبال الفتيان والشباب نحو التعاطي (غانم، ٢٠٠٥م، ٢٠).

كما يشير (سويف، ١٩٩٦م)، ومن خلال دراساته التي أجريت على المجتمع المصري إلى أن تأثير رفقاء السوء كان أقوى الأسباب التي تؤدي إلى تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية بين الشباب، الأمر الذي يؤكده أيضا (غانم، ٢٠٠٥م) الذي يجد أن تأثير رفاق السوء يأتي أسرع في مرحلة الشباب حيث يكون الشاب قابلاً للتأثير، خاصة في مرحلة المراهقة، حيث تكون مقاومته ضعيفة، واستجابته لما يحيط به أكبر من رفضه، كما أثبتت بحوث (شيفر وزملائه، ٢٠٠٦م) أن جماعة الأقران والأصدقاء تهيئ الشخص لعملية التعاطي من خلال حب الاستطلاع والانضمام لتلك الجماعة، فتأثير الأقران أقوى من تأثير الإدمان في عملية التعاطي.

كما توصل الزغبي (٢٠٠٨م) إلى أن رفاق السوء يشكلون المرتبة الأولى في دفع الأفراد إلى تعاطي المخدرات فقد دلت دراسته في السجون في مدينة الرياض، على أن رفاق السوء كان العامل الأول في ترتيب العوامل التي دفعت للوقوع في المخدرات في مرحلتي المراهقة والشباب (الزغبي، ٢٠٠٨م).

٣ . ٥ التعليم ومشكلة تعاطي المخدرات

تولي الدراسات العربية المعنية بموضوع تعاطي المخدرات والعوامل المؤدية إليها اهتماما كبيرا بالعامل التعليمي وظروف المؤسسات التعليمية، خاصة بعد أن أصبحت هذه المؤسسات منظومات اجتماعية تتفاعل فيها عوامل مجتمعية عديدة وتؤثر في عملية التكوين الاجتماعي والنفسي للأبناء، إذ يمضي الطفل فيها جزءاً كبيرا من حياته، ويعرف من خلالها أنماطاً متعددة من التفكير وطرق السلوك وأشكاله وكيفية التأثير في الآخرين والتأثر بهم، وآليات الانضمام إلى الجماعات والشلل وكيفية التوافق مع الأصدقاء

ومنافستهم وآليات الصراع والتناقض ووسائل التهديد الاجتماعي والثواب والعقاب، وغير ذلك من الأمور التي تجعل من المؤسسة التعليمية بالفعل واحدة من العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى التعاطي، أو الوقاية منه.

ففي تحليلها لأهمية المدرسة ودورها في المجتمع العربي تجد فوزية بكر (٢٠٠٥م) أن المدرسة مؤسسة اجتماعية تتركز رسالتها (بالنسبة إلى المجتمع العربي) في تحقيق التربية الإسلامية بأسسها الفكرية والعقائدية والتشريعية وتنمية مواهب الأبناء وتنمية قدراتهم، وتتلخص وظائفها في نقل التراث الثقافي وتعزيز الهوية الثقافية والاجتماعية في وعي الأبناء، وتسهم في عملية التماسك الاجتماعي في سياق عملية التغير المنضبط نحو الأفضل (البكر، ٢٠٠٥م).

وفي سياق تناوله لدور المدرسة في عملية الوقاية يجد (جعفر، ١٤١٦هـ) أنه إذا أقدمت المدرسة على فرض أسلوب محدد بشكل صارم لا يتوافق مع الحدود الدنيا الطبيعية لحقوق الأبناء، ولا يعطيهم قسطاً من الحرية والشعور بالمسؤولية فإن من شأن ذلك أن يدفعهم إلى النفور من الدراسة والهروب من المدرسة والشروع إلى بعض الأعمال غير المشروعة اجتماعياً، بهدف تأكيد شخصيته والتعويض عما يعانيه من قصور (جعفر، ١٤١٦هـ، ٧٥).

ويؤكد (طالب، ٢٠٠٨م) أهمية المدرسة في حياة الفرد حتى في المراحل الطويلة التي تلي انتهاء دراسته، فالأنماط السلوكية والعادات والتقاليد والقيم والمثل وأشكال العلاقات الاجتماعية، وكل ما يتعلمه الطفل في مدرسته في مراحل طفولته الأولى يصبح جزءاً من شخصيته في المراحل العمرية اللاحقة، ويترك أثره واضحاً في أنماط سلوكه وأشكال علاقاته الاجتماعية مع الآخرين، الأمر الذي يشير إلى أهمية الأنماط السلوكية التي

يقـدم عليهـا العاملون في المدرسـة من إداريين ومعلمـين وعاملين، لما لها من تأثـير بالغ الأهمية بالنسـبة للطفـل، ويضاف إلى ذلك تأثـير جماعات الأقران (طالب، ٢٠٠٨م، ٣٠)

كما تبين الدراسـات الاجتماعية المعاصرة أيضاً أهمية المدرسـة في الوقاية من الانحراف، ودورها الأسـاسي فيجد سليم (١٤١١هـ) في هذا المجال أن العلاقة السـليمة بين إدارة المدرسـة الممثلـة بمديرها، والمعلمين في المدرسـة تسـهم في الكشـف عن السلوك المنحرف في البيئة المدرسـية، وتشكل أساساً صالحـاً لتقويم مظاهر الخلل والانحراف في سـلوك الأبناء، كما أن من شـأن العلاقة الإيجابية بين المدرسـة والطالب أن تسـهم في تحقيق الانضباط داخل المدرسة، وتقلل من مظاهر الاضطراب، بالإضافة إلى كونها تحمي الأبناء من خطر الانحرافات بأشكالها المختلفة (الريمي، ١٤٢٦هـ، ٤٠).

كـما يتنـاول (صوالحة، ومصطفى ١٤١٥هـ) مسـألة العلاقـة بين أنماط القيادة الإدارية في المدرسـة وأشكال السلوك الاجتماعي بين الطلبة، فيجدان أن لإدارة الصـف وإدارة المدرسـة تأثيراً كبيراً في عملية التنشـئة الاجتماعية، فقد أثبتت الدراسات، أن نمط الإدارة الديمقراطي يؤدي إلى إنتاجية أفضل بين الطلبة، لما فيه من عوامل تدفعهم إلى الشـعور بالسعادة خلال دراستهم، مـع زملائهـم ومعلميهم، وتجعلهم أقل عدوانية في سـلوكهم الاجتماعي مع الآخرين، في حين يؤدي التحرر المفرط، الذي تستخدمه الإدارة الفوضوية إلى حالة من الفوضى وانعدام النظام والملل، كما أن النمط الإداري الاسـتبدادي يدفـع التلاميذ لأن يكونوا أكثر سـلبية وعنـاداً وعصياناً، وأكثـر عدوانية في سلوكهم الاجتماعي (الريمي، ١٤٢٦هـ، ٢٠).

وفي دراسـته عن دور الأسرة والمدرسـة والمؤسسـات الدينية في الوقاية من الانحراف الفكري، يجد (الشـاعر ١٤٣١هــ) أن الأمن الفكري بحاجة

إلى فكر أمني، فالحماية من الأفكار الدخيلة المؤدية إلى الانحراف تتم في المقام الأول من قبل المتلقي لهذه الأفكار، فإذا كان زاده الفكري ضحلاً تمكنت منه الأفكار المضللة، أما إذا كان مخزونه الفكري ثرياً بأسباب الحماية ومحصناً بسياج المعرفة، فإن لديه من سبل الحماية ما يغنيه (الشاعر، ١٤٣١هـ، ١)

والتربية الصالحة، كما يشير إلى ذلك (ناجح، ١٩٩٩م)، هي تلك التي تساعد الإنسان على توجيه العقل لاستخدام ملكاته كلها في الخير والابتعاد عن الشر، وهي تعنى بتغيير السلوك الإنساني وتعديله وتوجيهه، فلا فائدة في التعليم لو اقتصر الأمر فقط على التحصيل العلمي (ناجح، ١٩٩٩م، ٢٠٣).

إن ميدان التربية والتعليم، كما يجد ذلك محمد الطيطي (٢٠٠٢م) هو الأرحب والأجدى لفعل أي تغيير في حياة الأمم والمجتمعات ومواجهة الأخطار والأمراض التي قد تحدق بأفراده، كانتشار المخدرات والإدمان عليها، ذلك أن هذا القطاع هو المعني والمقصود الأول لمواجهة أي تغير يحدث، فمصدر التغير لا يوجد في الأنظمة والقوانين بقدر ما يوجد في الأفراد، خاصة في هذا العصر الجديد، الذي يعبر فيه التغير عن نفسه بمعنى جديد يتطلب نوعاً من التربية لايقوم على إضافة مواد جديدة وأساليب جديدة فحسب، وإنما يقوم على نظرة تربوية جديدة شاملة تستمد عناصرها من طبيعة هذا العصر الجديد وإمكاناته في إحداث التغير وتوجيهه وضبطه (الطيطي، ٢٠٠٢م، ٢١٣).

ويذهب عمر عبيد حسنة إلى أن مؤسسات عديدة اهتمت كثيرا بمشكلات تعاطي المخدرات من حيث طرق العلاج، وإعادة تأهيل المتعاطين ودمجهم في الحياة الاجتماعية، وتطورت لهذه الغاية المشافي الخاصة،

ودور الرعاية غير أن الاهتمام كان أقل وأضعف بكثير فيما يتعلق بالتوعية وإصلاح الأفكار ومعالجة الأسباب التي تؤدي إلى شيوع الظاهرة في أوساط الشباب، ومادام الخلل في التعامل مع المشكلة قائماً يرى عبيد حسنة أن المخرجات تبقى كما هي، وقد توهم الكثيرون بأن الأشياء المادية كانتشار المخدرات وتعاطيها بين الشباب لاعلاقة لها بالأفكار، غير أن هذه الأشياء في حقيقتها صورة مجسدة للأفكار، والأفكار هي التي تستدعي الأشياء التي تحمل في ثناياها ثقافة الفكرة، فهي لا تنشأ من فراغ، إنما هي نتاج لمنظومة فكرية (أبو إسماعيل، ١٤٢٩هـ، ١١٠).

إن التأثير الذي يمكن أن تؤديه المدرسة والمؤسسات التعليمية إنما يأتي من جوانب عديدة، تستقطب انتباه الأبناء وعقولهم ومشاعرهم وأحاسيسهم، فهي تقدم لهم المعارف والمعلومات التي تشكل الأساس في تفاعلهم مع بيئاتهم في المستقبل، وتعزز بينهم القيم والمعايير الضابطة للسلوك، ولعمليات التفاعل المشار إليها، وهي فوق هذا وذاك تحتضن الأبناء من خلال مؤسساتها الرسمية وتنظيماتها الاجتماعية غير الرسمية التي تتيح لهم إمكانية التعرف على كيفية التفاعل الاجتماعي، والانضمام للجماعات، والطرق التي يستطيعون من خلالها الحصول على حقوقهم وتلبية حاجاتهم.

٣ .٦ وسائل الاتصال الحديثة والمؤسسات الإعلامية

تشكل وسائل الاتصال الحديثة واحدة من مصادر المعلومات الأساسية التي يعتمد عليها الأفراد في الوقت الراهن، مع اختلاف درجات الاعتماد عليها والوثوق بها، وبرغم ذلك لم تعد وسائل الإعلام مصدراً للمعلومات فحسب، بل باتت مصدراً أساسياً من مصادر القيم والاتجاهات والميول والعواطف وكل ما من شأنه التأثير في وعي الأفراد وأنماط سلوكهم، ولهذا

يعد الإعلام واحداً من العوامل التي يمكن أن تسهم في تشكيل ثقافة تعاطي المخدرات وانتشارها في المجتمع بحسب الغايات التي تضمرها الأعمال الإعلامية، وعلى الرغم من تباين الأفكار وتفاوت الآراء حول ما يمكن أن يؤديه الإعلام في هذا المجال، غير تأثيره السلبي في وعي الشباب والفتيان الذين يتطلعون إلى بناء نماذج يقتدون بها يظهر من خلال ما تقدمه وسائل الإعلام من أعمال درامية ومسلسلات تلفزيونية تلقي الضوء على السياق العام الذي تتم من خلاله عملية تعاطي المواد المخدرة والمؤثرات العقلية بأنواعها المختلفة، وفي ذلك يشير (كمال، ٢٠٠٧م) إلى أن (٩٩٪) من أفراد الأسرة قد سبق لهم الاستماع عن المخدرات من خلال التلفزيون، وأن التلفزيون يعد المصدر الرئيسي للمعلومات بالنسبة إلى أفراد الأسرة، وخاصة الشباب منهم والأطفال الذين يتعرضون للمشاهدة الطويلة بدافع التسلية والترفيه والاسترخاء، ويعد ذلك عاملاً رئيسياً للتقليد والمحاكاة والتجريب بما شاهدوه من برامج ودراما مختلفة تعزز أنماطاً مختلفة من السلوك المنحرف، ومنها التدخين وتعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية (كمال، ٢٠٠٧م).

وفي هذا السياق يشير (الباز، ١٤٢١هـ) إلى أن أجهزة الإعلام في الدول العربية والإسلامية قامت بشراء كميات كبيرة من الأفلام والمسلسلات الهابطة لعرضها في المجتمع العربي والإسلامي، فيتأثر الشباب والطلاب بما يتم عرضه رغبة منهم في التقليد والمحاكاة، وينظر الباز إلى ذلك على أنه جزء لا يتجزأ من التفكير اليهودي الرامي إلى تدمير العالم الإسلامي، إذ يسيطر اليهود سيطرة تامة على صناعة السينما في هوليود، كما يسيطرون في الوقت نفسه على تجارة المخدرات وبيعها في العالم الإسلامي، بالإضافة إلى سيطرتهم على النوادي الليلية وصالات القمار وتجار البورنو (تجارة المجلات الداعرة والصور الفاضحة) ويلاحظ الباز أن أكثر مشاهير الفنانين في العالم هم من

اليهـود الذين يطلـق عليهم نجوما وكواكب، وهم مـن (أهل الفن الداعر)، ليقتدي بهم الشـباب والطلاب فيدفعون في أفلامهم وأغانيهم ومسلسلاتهم آلاف الملايين من الدولارات التي تدفعها الشعوب عن طيب خاطر بعد أن يتم تخديرهم (كمال، ٢٠٠٧م).

وغالباً ما يسـتخدم الإعلاميون طرقاً ووسـائل متعـددة لترويج عملية التعاطـي والقبول بها على المسـتوى السـلوكي والقيمي، مـن خلال تضمين أعـمال فنيـة دراميـة أنماطاً سـلوكية مـن التعاطي في سـياق اجتماعي إنسـاني وأخلاقي أو وطني، مما يعزز تعاطف المشـاهد مـع متعاطي المخدرات الذي يعاني من ظروف اقتصادية واجتماعية متعددة مقرونة بتجربة عاطفية صادقة، تنتهـي بنجـاح يبرهن على قوة الشـخصية وتكامـل مكوناتها، مما يسـوغ له، بالنسـبة إلى المشاهد وخاصة بين الشـباب والفتيان، عملية التعاطي ويجعلها مقبولـة بدرجة ما، غير أن هذا القبول يتسـع في أعـمال درامية أخرى، وينمو حتـى يصبح معياراً من معايير النجاح على غرار النماذج الخادعة التي عززتها وسـائل الإعلام في الوعـي الاجتماعي لدى الأبناء، وسرعـان ما يصبح هذا النمط السـلوكي واحـداً من الأنماط السـلوكية التي يمارسـها الفاعل، ويجد شخصيته من خلالها.

لقـد بـات لوسـائل الاتصـال الحديثـة تأثـير كبـير في عمليـة التنشـئة الاجتماعيـة للأبنـاء، على الرغم مـن أن اهتمامها يشـمل الفئـات الاجتماعية المتعـددة الأخـرى مـن الأطفال والشـباب وكبار السـن، مما يجعـل وظائفها تتقاطع مع الوظيفة الاجتماعية للأسرة وجماعات الأقران والمدرسـة، ويظهر هذا التقاطع فيما تعزز وسـائل الإعلام من قيم واتجاهات وأنماط سـلوكية في شـخصية الأفـراد المتتبعين لبرامجها وموادها الإعلامية، ذلك أن المؤسسـات الإعلامية على اختلاف أشـكالها تتجه نحو تعزيز أنماط سـلوكية في المجتمع،

مختلفة في طبيعتها ومساراتها، بحسب طبيعة هذه الوسائل، ومصادرها، والأدوات المستخدمة فيها، والجهات الوصائية عليها، فإذا ما جاءت اتجاهاتها ومساراتها مخالفة لمسارات المدرسة واتجاهاتها ظهر ذلك بأوضح صورة له في تناقض شخصية الأبناء وتنوع اتجاهاتهم، واختلاف غاياتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ويدعو ذلك كله إلى ضرورة المشاركة الاجتماعية بين الأسرة المدرسة ووسائل الاتصال المختلفة في المجتمع.

وإلى جانب ذلك تعد وسائل الإعلام واحدة من أكثر العوامل المؤثرة في حياة الشباب، وتوجيههم، نحو القضايا التي يهتمون بها، وتشغل بالهم، ويمتد تأثير هذه الوسائل إلى دفع الشباب إلى الاهتمام بقضايا اجتماعية دون غيرها، وتأتي وسائل الاتصال السمعية البصرية في مقدمة وسائل الاتصال من حيث درجة تأثيرها في وعي الشباب ومشاعرهم وأحاسيسهم، لا بل أصبحت هذه الوسائل ذات تأثير كبير في الشرائح السكانية المختلفة في أعمارها، فقد أصبحت جزءاً أساسياً من مكونات كل أسرة تقريباً، ويتابع برامجها كل أفراد الأسرة، حتى المسنون منهم والشباب وصغار السن من الأطفال، ومن الملاحظ أن برامجها، وخاصة برامج التلفزيون منها، تتوزع إلى برامج عامة يشترك في متابعتها أغلب أفراد الأسرة، وبرامج خاصة بكل شريحة سكانية. وقد استطاع التلفزيون بالفعل أن يفرض وجوده في المجتمع والأسرة، خاصة بعد ظهور القنوات الفضائية التي أوجدت مساحة واسعة لنقل ثقافات الأخرين إلى مجتمعنا الإسلامي بكل ما تحمله من أيدولوجيات وسلوكيات، التي تقدم من خلال البرامج المتنوعة كالأفلام والندوات والبرامج والموضوعات التي تروج بحسب السياسات الإعلامية بهدف التأثير في الشخصية المسلمة (القيسي، ٢٠٠٧م)

ويذهب (الحوشان، ٢٠٠٤م) إلى أن الوعي الأمني يعد شرطاً أساسياً للوقاية من الجريمة والانحراف، وهو يتطلب مجموعة من المعارف والمعطيات التي تتفق مع مصلحة الفرد لحماية نفسه ومجتمعه، وتشمل هذه المعارف والمعطيات المسائل التشريعية والأمنية والأنظمة ذات الصلة بالموضوعات الأمنية، ومعرفة المحاذير والاحتياطات الأمنية، وحجم الأخطار التي تهدد الحياة العامة وغيرها (الحوشان، ٢٠٠٤م، ٨٣).

وفي هذا السياق أيضاً يجد القيسي أن أكثر التحديات المعاصرة التي تؤثر في سلوك الشباب يتمثل في أربعة تحديات أساسية هي وسائل الإعلام المعاصرة، والعاطفة الجياشة، والقراءة المغلوطة، والخلل في منهج التلقي، أما وسائل الإعلام فيأتي في مقدمتها التلفزيون، والسينما، والوسائل المقروءة من كتب وصحف ومجلات وغيرها من وسائل نشر المعرفة، التي أسهمت في تقديم صور مختلفة عن الإسلام،والمسلمين، وأسهمت في تشويه صورتهم، ثم العاطفة الجياشة والغباء الفقهي التي تحمل في مضمونها عواطف ومشاعر إسلامية ولكنها مبنية على معارف خاطئة، وتصورات غير دقيقة عن الإسلام، مما يدفع بالشباب إلى اتخاذ مواقف لا تعتمد الرؤى الصحيحة، إنما تنجرف مع الخطأ، وتأتي القراءات المنقوصة في الموقع الثالث من حيث كونها واحدة من العوامل الأساسية المؤثرة في سلوك الشباب، وهي من أشد التحديات الأخرى خطورة، لكونها تنطلق من داخل المسلمين أنفسهم، فهذه القراءة تنبع إما من غرور أو هوى، أو قراءة خاطئة للنصوص الشرعية وخلل في فهمها، وجهل فقه الموازنات الشرعية، وأخيرا الخلل في منهج التلقي الذي يجعل صاحبه مضطربا في صياغته العقلية، لذا الأصل في منهج التلقي أن يكون عن القرآن والسنة والأئمة العدول، والمتأمل في الوقائع يجد أن أكثر من ترك الحق أو صدَّ عنه، واتبع الباطل كان سببه هذا الخلل (القيسي، ٢٠٠٧م).

٣ . ٧ اتساع نطاق الجريمة والجريمة المنظمة ونمو جماعات المصلحة

تأخذ القوى الاجتماعية الفاعلة في التجارة غير المشروعة للمخدرات موقعاً وسطاً في منظومة العوامل المؤدية إلى انتشار ظاهرة التعاطي والإقبال عليه بين الشرائح الاجتماعية المختلفة، فهي تجد في الشروط الموضوعية السائدة المتمثلة بضعف المعايير الأخلاقية الضابطة للسلوك ما يساعدها في إنجاز غاياتها الاقتصادية والمادية وتحقيق العائدات التي يصعب تحقيقها بالطرق المشروعة. ومن الطبيعي أن تعمل هذه القوى على تعزيز الواقع القائم وتسهم في إنتاجه. وبرغم أن الدراسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المعنية بظاهرة المخدرات متعددة جداً، والتراث النظري في هذا المجال غني أيضاً، غير أن القضايا التي استحوذت على اهتمام المفكرين والباحثين ظهرت بشكل واضح في أشكال تعاطي المخدرات، وأسبابه، والآثار المترتبة عليه، وغير ذلك من الموضوعات، أما ما يتعلق بالقوى الفاعلة والمنتجة لظاهرة الاستعمال غير المشروع للمخدرات فما زالت نادرة جداً، وتحتاج إلى مزيد من التقصي والتحليل (الأصفر، ١٤٢٥هـ، ٢٠١).

والمشكلة أن الاتجار بالمخدرات لم يعد وقفاً على مجموعة من المهربين الذين ينتشرون في هذا البلد أو ذاك، أو مجموعة من المروجين المبعثرين في أطراف الدول، والمناطق النائية البعيدة عن مراكز التوطن الكبيرة، إنما أصبح لتجار المخدرات تنظيمات اجتماعية واقتصادية كبيرة تمارس إلى جانب الاتجار بالمخدرات أعمالاً عديدة أخرى، فيها ما هو مشروع بغطاء قانوني، وفيها ما هو ممنوع يعاقب عليه القانون. وهم يستقرون في مراكز المدن، والعواصم، ويرتبطون ببعضهم بعضاً عبر شبكات منظمة تشمل في عضويتها موظفين في

الدولة ومتنفذين في السلطة، وعدداً من التجار والمروجين الذين أصبحت التجارة غير المشروعة بالنسبة إليهم المصدر الأساسي لدخلهم، بالإضافة إلى أن هذه التجارة تدر عليهم أرباحاً هي أقرب إلى الخيال منها إلى الواقع.

ويلاحظ فتحي عيد (٢٠٠٦م) في هذا المجال أن النمو المستمر لظاهرة تعاطي المخدرات على مستوى العالم، يرتبط بالتطور الملحوظ في أنماط الجريمة عامة، والجريمة المنظمة بشكل خاص، فقد ثبت من المناقشات التي دارت في هذا الشأن أن السلع غير المشروعة مثل المخدرات والمؤثرات العقلية تنتج محليا، غير أن توزيعها يجري على صعيد دولي، وأن تجمع المهاجرين غير الشرعيين يتم داخل دولة ما، ولكن الاتجار بهم هو الذي يأخذ الطابع الدولي، (فتحي عيد، ٢٠٠٦م، ١٢)، ويلاحظ فتحي عيد أن إنشاء المنظمات الإجرامية عبر الوطنية أدى إلى ظهور أسواق عالمية لتبادل السلع والخدمات غير المشروعة، فالكارتيلات في أمريكا اللاتينية تتبادل مع المافيا في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية الكوكايين والهيروين كما يحدث تبادل الأسلحة والمخدرات والدولارات المزيفة، والحجم المالي لهذه العمليات الإجرامية يمكن أن يتجاوز الميزانيات الوطنية لعدد غير قليل من الدول (فتحي عيد، ٢٠٠٦م، ١٢)، وقد اتسعت أنشطة المنظمات عبر الوطنية لتشمل الاتجار غير المشروع بالعقاقير المخدرة، والاتجار بالسلاح، والاتجار بالمواد النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، والاتجار بالنساء والأطفال، والاتجار بأعضاء الجسم، والاتجار بالأجنة والبويضات الملقحة وسرقة السيارات وتهريبها، وغسل الأموال المتحصلة من الجرائم، وسرقة المقتنيات الفنية والآثار، وتهريب المعادن النفيسة، وغيرها..(فتحي عيد، ٢٠٠٦م، ١٣).

ويستفاد من البحوث والتقارير المعنية بتجارة المخدرات واستخدامها غير المشروع أن حجم الظاهرة ومقدار انتشارها في الوطن العربي يدل على

أن عمليـة التجـارة غير المشروعة للمخدرات لا تقوم على نشـاط مجموعات مبعثرة من الأفراد، الذين لم يجدوا لأنفسهم عملاً منتجاً في الحياة الاقتصادية، أو مجموعـة مـن الأفـراد التي لم يكـن لها حظ مـن متابعة التعليـم والحصول على شـهادات علميـة رفيعة، إنما تقوم بهذه العمليـات مجموعات من الأفراد ينتظمـون في شـبكات منظمـة، وبرامج عمـل وخطط يتم تنفيذها بحسـب المواقع التي يشغلها كل عضو في بنية التنظيم الاجتماعي للشبكة.

وما يضفي على هذه الشـبكات صفة التنظيم هو تعدد النشـاطات التي تقوم بها إلى جانب الاتجار بالمخدرات، فالقسـم الكبير منها يتصل بشـبكات الدعارة، ويمارس ضغوطاً على المؤسسـات الإدارية، ويستطيع تحقيق الكثير مـن الأغـراض التـي تتوخاها الجماعـة بطرق غـير مشروعة، مما يجعل هذه الجماعـات مصـدراً حقيقيـاً لنشر الفسـاد الإداري في المؤسسـات الحكومية، وهـي فـوق ذلك قادرة عـلى إعادة اسـتثمار أموالها بمشـاريع هـي أقرب إلى الوهميـة منهـا لتعزيز عمليـة التمويه التي تمارسـها، ممـا يجعل نشـاطها قريناً بمشكلة تبييض رؤوس الأموال أو غسلها.

إن جماعات المصالح المتعددة الأغراض والشبكات الإجرامية هي أشبه ما تكون بفيروسات الأمراض الوبائية في الجسم الحي التي لا يمكن أن ترى مبـاشرة إنما يسـتدل عليها من الآثار التي تنتجهـا، والتغيرات التي تحدثها في بنية الجسم ووظائف مكوناته. وطبيعي أن تختلف تلك الآثار بحسب طبيعة الفيروسات نفسها، وبحسب طبيعة الجسم الحي، وقدرته على مقاومة الوباء أو الاستسلام له، فمخابر التحليل على تطورها، ودقة عملها لم تستطع حتى الآن وضع الملامح العامة لعدد من الفيروسات الوبائية إلا من خلال آثارها، وما تفعله من تخريب لبنية الجسم.

إن حجم الظاهرة وانتشارها في الوطن العربي يدل على مستوى التنظيم الذي بلغته الشبكات المنظمة في عملها لترويج المخدرات في الوطن العربي، ومعظم دول العالم، مع أن ذلك يختلف تماماً بين الدول العربية بحسب خصائص كل منها. وإذا كانت الفروق تكمن في درجة الانتشار وقدرة الجماعات فإن معظم الدول العربية قد انتقل إليها الوباء ولكن بمستويات مختلفة، ودرجات متفاوتة. كما أن غياب التشخيص الحقيقي للظاهرة يؤدي إلى وضع استراتيجيات وخطط سرعان ما تستوعبها شبكات المخدرات والإجرام المنظمة، وتجعل منها عوامل لتنمية ذاتها بدلاً من أن تكون عوامل للقضاء عليها (الأصفر، ١٤٢٥هـ، ٢٠٣).

والملاحظ أنه يصعب تصور الشبكات الإجرامية وقد اقتصر عملها على نوع محدد من الأعمال التي يعاقب عليها القانون، إنما تمارس أعمالاً مختلفة بحسب السوق والعرض والطلب، فهي تعمل على تشجيع بيوت الدعارة وتحقيق الدخل الوفير من خلالها، إلى جانب عملها بالتجارة غير المشروعة للمخدرات، إضافة إلى تورطها بقضايا الفساد السياسي والإداري والمالي في معظم دول العالم، بما في ذلك الدول العربية ولكن بأشكال مختلفة ومستويات متفاوتة.

وبالنظر إلى أن جماعات المصلحة وشبكات التهريب المنظمة أصبحت متعددة الأهداف، وتستحوذ على قدر كبير من الإمكانات المادية والبشرية، وتستطيع الوصول إلى مواقع متقدمة من مواقع اتخاذ القرار فقد أخذت تعمل أيضاً على أن تدمج في نشاطاتها بعضاً من رجال الإدارة الذين يمكن لهم أن يقدموا لجماعات المصلحة تسهيلات كبيرة في عمليات الاتجار غير المشروع بالمخدرات. حتى أصبحت هذه الجماعات تضم في مكوناتها إداريين

ومتنفذين في معظم الدول، ويعود إليهم قدر كبير من العائدات المالية والأرباح الخيالية (الأصفر، ١٤٢٥هـ، ٢٠٤).

غير أن التنظيم الهيكلي المتطور لهذه الجماعات لم يكن وليد الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي عاشتها هذه الجماعات في أي من الدول العربية، إنما جاء إليها، إثر عمليات التواصل الواسعة التي يعيشها المجتمع العربي منذ عصر النهضة وحتى الآن. لقد عرف المجتمع الغربي، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية جماعات المصالح منذ بدايات القرن العشرين، وأخذت هذه الجماعات تستحوذ على اهتمام الباحثين والمفكرين في العلوم الاجتماعية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية؛ نظراً لما لوحظ عن هذه الجماعات من دور مؤثر في الحياة الاجتماعية والاقتصادية (اتزيوني ١٩٨٤م، ٢١٥)، وعندما أخذ المجتمع العربي يستورد من الغرب عامة، ومن الولايات المتحدة بشكل خاص السلع والأدوات والتقانات المختلفة، سرعان ما وجد نفسه يستورد أيضاً نظم العمل في هذه الجماعات نفسها التي تحدد قنوات التفاعل بين أعضائها، ومخطط الحقوق والواجبات المترتبة على كل عضو من أعضائها.

ويدل انتشار الظاهرة وقوتها على أن هذه الشبكات والمجموعات ليست مجرد مجموعة أفراد تعجز الدول عن ملاحقتهم، ومحاكمتهم، إنما هي مجموعة من الأفراد التي تسيطر على الوسائل والأدوات التي يمكن أن تشكل مصدر خطر حقيقي عليها، أو مصدراً لإدانتها. ولهذه الأسباب فإن التحليل الموضوعي للعوامل المؤدية لانتشار ظاهرة التعاطي يتطلب الوقوف طويلاً عند جماعات التهريب والترويج المنظمة، والتعرف على آلية عملها وعلى الكيفية التي تستطيع من خلالها تحقيق غاياتها ومصالحها بأقل التكاليف الممكنة، وبأقل الأضرار المحتملة.

إن ارتبـاط ظاهرة تعاطي المخـدرات والمؤثرات العقليـة والنمو المطرد لهـا في الوقـت الراهـن مع انتشـار الأشـكال الجديدة مـن الجرائـم والجرائم المسـتحدثة يشـكل واحـداً مـن العوامل الأساسـية التـي أسـهمت في تزايد انتشـارها وتعميـق الأخطـار المترتبة عليهـا، فمعرفة المخـدرات باتت أيسر بكثـير مـن ذي قبـل، وكذلك مـا يتعلـق بنقلها والترويـج لهـا والمتاجرة بها، بفضل التطور الملحوظ في وسـائل الاتصال وسهولة المواصلات واستخدام التقانـات الحديثة والمتطورة في معظم أرجـاء العالم، ولهذا ترتبط التجارة غير المشروعـة للمخـدرات في الوقت الراهن مع انتشـار مماثل لممارسـات أخرى يعاقـب عليهـا القانون، لاتقـل في خطورتها عن خطورة المخدرات نفسـها، كتهريب السـلاح، والتجـارة بالأعضاء البشرية، وغيرهـا، فطريقة الحصول على المخدرات وأسـلوب التعاطي لا يتمان بالطرق التي يقرها العرف العام، أو تقرهـا الدولـة في تشريعاتهـا القانونية، وذلك على مسـتوى الاسـتهلاك، والإنتاج والتوزيع معاً.

وإذا كانت لانتشـار ظاهرة تعاطي المخدرات أبعاد اقتصادية وسياسـية متنوعة تعمل عـلى تحقيقها منظمات التجارة غير المشروعة للمخدرات، التي تكتـسي طابعاً دوليـاً في معظم الأحيان، فإن هذه المنظمات لا تسـتطيع إنجاز أغراضهـا ما لم تكن على صلـة وثيقة بجماعات المصلحة وشـبكات الإجرام المنتـشرة في معظـم الدول، التي يتمتع عدد من أفرادها بمواقع نفوذ وسـلطة تمكنهـم من ممارسـة أعـمال إداريـة وتنظيميـة تسـاعد في ترويـج المخدرات وانتشـارها عـلى امتـداد الدولـة التي يعيشـون فيها، وتسـاعدهم مجموعات مختلفة من الناس.

ويعود ارتباط تعاطي المخدرات بممارسة الجرائم الأخرى إلى ما يترتب على التعاطي من آثار سـلبية تمس بنية الشـخصية الاجتماعية للفرد وتوازنها،

مما يجعل الحاجة الملحة لتعاطي المخدرات تفوق الحاجات الأخرى، ويندفع الفرد إثر ذلك لممارسة أشكال أخرى من السلوك؛ بغية الحصول على ما يلبي حاجاته في التعاطي، وغالباً ما تأتي هذه الممارسات مخالفة لما هو متعارف عليه، ومخالفة للنظم الاجتماعية والقوانين التي تقرها الدولة، وبذلك يصبح متعاطي المخدرات على استعداد نفسي لأن يمارس أفعالاً أخرى يعاقب عليها القانون، حتى لو كانت العقوبات المترتبة على ذلك أكبر بكثير من المتعة التي يشعر بها، خاصة بعد أن يصل تعاطيه للمخدر مرحلة الاعتماد وعدم القدرة على التخلي عنه، مما يدفعه إلى عمل أي شيء مقابل حصولة على الجرعة.

أما العائدات المادية الكبيرة التي يحققها مرجو المخدرات فهي تفسر من الجهة الثانية، ارتباط مشكلة التعاطي بالجرائم المنظمة الأخرى، فهم يتمكنون من الحصول على أرباح عالية لا يستطيعون الحصول عليها بالطرق المسموح بها شرعاً وقانوناً، مما يجعل اهتمامهم بهذه الأرباح يفوق اهتمامهم بالقيم الإنسانية والأخلاقية التي تضع لأعمالهم إطاراً لا يمكن تجاوزه، وتحد من الأرباح التي تعود إليهم من جراء ترويج المخدرات. ومع انحلال منظومات القيم الاجتماعية بالنسبة إلى مروجي المخدرات يصبح استعدادهم لأن يقدموا على ممارسات أخرى مخالفة للنظم والقوانين أيضاً. ولهذا ترتبط شبكات ترويج المخدرات في كثير من الأحيان مع شبكات الدعارة، والفساد الإداري والمالي في المؤسسات العامة وغير ذلك من مظاهر الفساد والجريمة في المجتمع.

ويضاف إلى ذلك، من جهة ثالثة، على مستوى الإنتاج إذ تعد عمليات إنتاج المخدرات بحد ذاتها مخالفة للقوانين والأنظمة في معظم الدول ما لم تكن بإشراف المؤسسات الرسمية التي تقرها الدولة، التي تقيد استخدامها للأغراض الطبية، أما الإنتاج بهدف الترويج والتعاطي فهو مخالف لكل

النظـم الأخلاقية والدسـتورية في معظم أنحـاء العالم. ومتـى أقدمت جماعة مـن الناس عـلى إنتاج المخدرات بغرض الترويج لهـا والحصول على الأرباح الكبـيرة من خلالها، وبمعزل عن إشراف الدولة فإنها تحتاج لأن تقوم بأعمال مخالفـة للقوانـين حتى تتمكن من تغطيـة أعمالها غير المشروعـة، التي تضعها موضـع مسـاءلة قانونية في حال وقوعها بسـلطة الدولة، لهـذا تجد الجماعات المنتجـة للمخـدرات ضرورة ممارسـة الضغوط غـير المشروعة في أساسـها، والعمل على دفع الرشاوى الكبيرة لموظفي الدولة واستخدام مظاهر الفساد المـالي والإداري في الدولـة لتجنب الفضائح التي يمكـن أن تلحق بأفرادها، وبذلـك تسـتطيع تنظيـمات التجارة غير المشروعة حشـد عدد مـن الموظفين والعمـلاء داخـل كل دولة للعمل وفق مقتضيـات مصلحتها مع تعويضات كبيرة بالنسبة إليهم، لا يمكن تحققها دون هذا الارتباط.

ويضـاف إلى ذلـك أن عمليـات المتاجـرة بالمخـدرات غالبـاً مـا تدفـع بالمنتجـين والمروجين إلى الاعتماد على التجارة بالمقايضة في كثير من الأحيان، فيتـم توزيـع المخدرات في دولـة ما من الـدول، وتحوّل العائـدات المادية إلى منتجـي المخـدرات أو تجارها في دولة أخـرى، وقد يتم اسـتبدال المخدرات التي يتم توزيعها ونشرها في دولة ما بكميات مختلفة من الأسلحة والعتاد في دولـة أخرى. وقد يلجـأ منتجو المخدرات أو تجارهـا في بلد إلى شراء أجهزة وتقانـات صحيـة وطبية في بلد آخر، مسـتفيدين من جرائـم تبييض رؤوس الأموال التي باتت واسـعة الانتشار في المرحلة الراهنة، وفي ظروف عمليات التواصـل الهائلة بين الـدول والمجتمعات على اختلاف مسـتويات تطورها. وبهـذه الطـرق تسـتطيع منظمات التجـارة غـير المشروعة أن تربـط جماعات المصالـح في الدول المختلفة مع بعضها، حتـى تصبح هذه الجماعات جزءاً لا يتجزأ من بنية الشبكة بصورة عامة.

وتشير مقدمة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات إلى أن الدول المعنية بالاتفاقية تدرك أن الاتجار غير المشروع يدر أرباحاً وثروات طائلة تمكن المنظمات الإجرامية من اختراق الهياكل الحكومية والمؤسسات التجارية والمالية المشروعة وتلويثها وإفسادها (الأمن والحياة، العدد ٢٣٢، ٤١)، وفي هذا السياق يشير تقرير إخباري في تايلاند إلى أنه تم اكتشاف شبكة لترويج المخدرات، وتمكنت السلطات التايلاندية من إلقاء القبض على ٢٥٠ ألف تاجر مخدرات من بينهم ١١٩ مسؤولاً حكوميا خلال العام المالي ١٩٩٩م(www.suhuf.net.sa)، ويشير ذلك إلى الارتباط الوثيق بين تجار المخدرات وجماعات المصلحة المنتشرة في مؤسسات الدولة، التي تفيد منظمات التجارة غير المشروعة بأضعاف ما تستفيده منها.

وتؤكد ذلك أيضاً دراسة أعدتها هيئة الأمم المتحدة في هذا الخصوص، فتشير إلى أن الاتجار غير المشروع بالمخدرات غالباً ما يقترن بأنشطة إجرامية أخرى مثل ابتزاز الأموال والتآمر والرشاوى والفساد في الدوائر الحكومية والتهرب الضريبي، وانتهاك القوانين المصرفية والتحويلات النقدية غير المشروعة، وانتهاك قوانين التصدير والاستيراد وارتكاب جرائم العنف والإرهاب. كما يتم في كثير من الحالات استخدام المخدرات بدلاً من النقود لمقايضتها بالأسلحة، وتتمتع شبكات عديدة للاتجار غير المشروع للمخدرات ببأس شديد في بقاع معينة من العالم (هيئة الأمم المتحدة، ١٤٠٨هـ، ٢٤)

ويشير علي أحمد راغب إلى أن عملية التهريب تبدو للوهلة الأولى بأن حلقاتها مبعثرة، ولا رباط يجمعها، غير أن الأمر في الواقع مختلف تماماً، فعمليات التهريب مترابطة بين بعضها بدءاً من الإنتاج والتصنيع وانتهاءً بالتجارة والتوزيع، وهي تنطوي على أنشطة معادية للمجتمع كتنظيم العصابات والتآمر والرشوة والفساد وتهديد الموظفين العموميين والتهرب

مـن الضرائـب وتهريـب الأمـوال بطرق غـير مشروعـة وحيازة الأسـلحة، وارتـكاب المخالفات الجنائية لقوانين التصدير والاسـتيراد وجرائم العنف. وكثـيراً مـا تسـتخدم المخدرات كوسـيلة بـدلاً مـن الأمـوال للمقايضة على الأسـلحة، بل إن بعض الشـبكات الدولية عرضت أمـن بعض الحكومات للخطر. وأن أسـاليب المهربـين تتجدد بتجدد الأيام والليـالي، فهي في تطور مستمر، ومتصل، حيث يعكف أباطرة المخدرات على ابتداع أساليب جديدة لا تكاد تخطر على بال، وكلما تكشفت وسيـلة تمخضـت عبقريتهم عن وسيلة أخرى بديـلة (الأمن والحياة، العدد ١٩٥، ١٦).

ولهـذا يوضح علي أحمد راغب في بحثه الاتجار غير المشروع للمخدرات أن المشـكلة أصبحت كبـيرة للغاية، وأن دول العالم كافة تشـهد حرباً ضارية عـلى المخـدرات منذ مـا يزيد على ثلاثـين عاماً، غـير أن الحـرب لم تنته بعد، ولم تنتـصر أيـة دولة برغم إنفـاق المليـارات، وبرغم تعدد الأجهـزة الدولية والإقليميـة والمحليـة المعنيـة بمكافحة المخدرات. وفي البحث إشـارة إلى أن مشـكلة المخـدرات مشـكلة عالميـة وأن التطـور في أنظمة الاتصـال أدى إلى تحسـين قدرات مهربي المخدرات وجعلهم ينقلـون ميادين المعركة إلى مواقع جديـدة، ومن تحريك أموالهم حول العالم، وتجهيز أنفسـهم بأحدث ما قدمه العلم من تقانات متطورة. ويشـير الباحث إلى أنه على الرغم من الاشـتباه في تـورط حكومات معينة في أنشـطة غـير مشروعة لتجارة المخـدرات ووجود علاقـات مشـبوهة مع بعض جماعات الإرهاب والمخـدرات فإن دولاً كثيرة تزايد انشـغالها بعلاقات خفية مع إمبراطوريـات الاتجار بالمخدرات (الأمن والحياة، العدد، ٢٣٤، ٢٦).

وفي هذا السـياق يبين فتحي عيد أنه مـع بداية القرن العشرين كان عدد الدول التي تعاني من مشكلة المخدرات محدوداً للغاية، أما في العقود الأخيرة

منه فقد اكتسبت المشكلة طابعاً دولياً. وأصبحت الدول التي لا تعاني من إساءة استعمال المخدرات هي الاستثناء، ولم تعد الفروق بين البلدان المنتجة والبلدان غير المنتجة واضحة تماماً، فقد أصبحت البلدان المنتجة مستهلكة أيضاً، وامتدت عمليات الإنتاج إلى البلدان المستهلكة، ولم تنج البلدان التي كانت في يوم من الأيام من مناطق عبور للاتجار غير المشروع، إذ أصبحت اليوم مناطق مستهلكة أيضاً (الأمن والحياة، العدد ١٩٥، ١٩).

ويشير فتحي عيد أيضاً إلى عامل أساسي من عوامل انتشار المخدرات، والذي يتمثل بتزايد القوة الاقتصادية والنفوذ السياسي لكارتلات الكوكايين ومافيا الأفيونيات وبارونات الحشيش، وخاصة في البلدان المنتجة وتنامي امتداد نشاطاتها الإجرامية عبر الدول، وتوثيق التعاون بين العصابات الإجرامية المنظمة في مجال تبادل السلع والخدمات واستخدام التقانات الحديثة ونظم الاتصال المبكرة والبرامج الإعلامية المتطورة والمموهة لتسويق المخدرات وفتح أسواق جديدة لها، وزيادة طاقة الأسواق القائمة، بالإضافة إلى أن جماعات الاتجار غير المشروع أصبحت أكثر دهاءً وأتقن تنظيماً وأشد قسوة وأوفر مالاً وأصعب اختراقاً (المرجع السابق).

وفي سياق توضيح الارتباط بين تجارة المخدرات وجماعات المصلحة المحلية، يلاحظ أيضاً أن الأموال الناتجة عن الاتجار غير المشروع للمخدرات وتمويل زراعتها وتصنيعها تشكل قرابة (٧٠٪) من الأموال التي تم الحصول عليها بطرق غير مشروعة، ويتم العمل على إعادة استثمارها بالإقدام على جريمة تبييض الأموال، وتأتي الأموال الناتجة عن ممارسة الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الحكومية في الموقع الثاني من الأهمية، ثم تأتي الجرائم الأخرى (عبد الحافظ، ١٤٢١هـ، ٥٤).

غير أن هذه النسبة تختلف بين البلدان بحسب الظروف الخاصة بكل منها، ففي المكسيك على سبيل المثال تراوح نسبة الأموال القذرة الناتجة عن المخدرات بين (٧٥٪) و(٩٠٪) تدخل الحدود المكسيكية وتجرى عليها عمليات التبييض في البنوك والمصارف (عبد الحافظ،١٤٢١هـ، ٥٤). وغالباً ما تتم عملية غسل الأموال الناتجة عن المخدرات، والناتجة بالطرق الأخرى من خلال التعاون مع أشخاص متمرسين في الأنظمة المصرفية والحسابات المصرفية مجندين من قبل بارونات المخدرات. فيتم إيداع جزء من الأموال المتحصلة من التجارة غير المشروعة في البنوك والمصارف، ويتم تحويل الجزء الآخر إلى جهات مختلفة لتمويل صفقات جديدة والدخول في المشروعات الاستشارية المتخصصة، وبذلك تكون عملية غسل الأموال قد تمت دون خشية الوقوع تحت طائلة القانون (عبد الحافظ،١٤٢١هـ، ٥٥).

ويستخلص من ذلك أن النتائج المترتبة على انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات، وخاصة فيما يتعلق بتضاعف الأرباح المحققة لشبكات التجارة غير المشروعة تحدث تغذية راجعة، وتسهم في تنمية الظاهرة وإعادة إنتاجها عبر مؤسسات متطورة وتنظيمات خفية تتوغل في أعماق السلطة، وتمارس ضغوطها المادية والمعنوية على موظفي الدولة وتدفعهم إلى الانخراط في نظام الشبكة برغبة منهم تارة، وبدون رغبة تارة أخرى. الأمر الذي يجعل المخاطر المترتبة على انتشار الظاهرة على المستوى المجتمعي تفوق مخاطرها على مستوى الأفراد الذين يتعاطون المخدر.

٣.٨ التحولات المجتمعية ومظاهر التغير في البنى الاجتماعية

لا تختلف العوامل المؤدية إلى تعاطي المخدرات في المجتمع العربي، من حيث النتيجة، عن العوامل المؤدية إلى التعاطي في الدول غير العربية، فعمليات التغير الاجتماعي باتت تمس معظم دول العالم، وتأخذ اتجاهاً متقارباً نسبياً، مما ينتج مجموعة من الظروف المتشابهة والعوامل المتقاربة المؤدية إلى تعاطي المخدرات، وبرغم أنها تكتسب طابعاً عالمياً غير أن الخصوصيات الثقافية والحضارية للمجتمع يمكن أن تسهم في تسريع عملية انتشار ظاهرة التعاطي، ويمكن أن تحد منها تبعاً للعوامل المؤثرة من حيث الشدة والقوة ودرجة الانتشار أيضاً، ومن حيث طبيعة الخصوصيات الثقافية والحضارية للمجتمع، وفي هذا السياق يجد يوسف بريك أن هناك علاقة ارتباط واضحة بين التغير الاجتماعي في عصر العولمة وتفاقم مشكلة المخدرات على الصعيدين العالمي والعربي، فمما لا شك فيه أن تداعيات العولمة نالت حتى المجتمعات المحافظة، ومنها المجتمع العربي الذي بقي ردحا طويلا من الزمن بمنأى عن تحول المخدرات فيه من مجرد ظاهرة عادية إلى مشكلة عويصة تعاني منها الدول العربية التي تم اختراقها حديثا عبر ما تحمله أجهزة التلفزة والفضائيات والإنترنت من مواد تحرض على التعامل مع المخدرات (بريك، ٢٠٠٦م، ١٩).

ويعد الموقع الاستراتيجي للوطن العربي واحداً من العوامل الأساسية التي ساعدت على انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية برأي د.طه الفرا، فالوطن العربي يطل على مسطحات مائية عدة هي الخليج العربي، وبحر العرب، والمحيط الهندي، والبحر الأحمر، والبحر المتوسط، والمحيط الأطلسي، بمسافة تزيد على (١٤) ألف كيلومتر، ويتخلل هذه السواحل عدد

كبير من المضائق البحرية والخلجان والشروم والشعاب المرجانية، مما يرفع من شأنها اقتصاديا وعسكرياً وأمنيا، ولكن يجب أن لا يغيب عن أذهاننا أن هذه الظاهرة يمكن أن تكون سلاحا ذا حدين له سلبياته وله إيجابياته حيث يستفيد منها كل من المهربين ورجال الأمن في آن واحد أثناء حربهم الضروس التي لاتنتهي بينهم، وتنقسم الشواطئ إلى جزأين أساسيين هما الجزء الآسيوي، والجزء الإفريقي (الفرا، ١٤٢٢هـ، ٦٤).

ويرصد جميل الميمان مجموعة من العوامل التي ساعدت في انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات في المجتمع العربي، ذلك أن المنطقة العربية وبحكم موقعها الجغرافي بين ثلاث قارات، وفي مكان متوسط من العالم جعلها في تماس مباشر مع المجتمع الدولي براً وبحراً وجواً، فتأثرت المنطقة بظاهرة المخدرات وامتدت إليها في وقتنا الراهن، لتشمل دول المنطقة بأسرها، وقد ساعد على ذلك عوامل عديدة من أهمها (الميمان، ١٩٩٠م، ١٨):

١ ـ وجود مناطق زراعات وإنتاج للمخدرات في بعض دول المنطقة مثل لبنان ومصر والسودان والمغرب، ومجاورتها أيضاً لدول إنتاج المخدرات ودول استهلاكها في آن واحد.

٢ ـ اقتضت ظروف معظم دول المنطقة استقدام أعداد كبيرة من العمالة، ومن بينها أبناء دول زراعة ومنتجة ومصنعة ومصدرة للمخدرات، مما اتاح الفرصة لعصابات التهريب لاستغلال هذه الفئة في نقل المخدرات إلى دول المنطقة.

٣ ـ الانتعاش الاقتصادي وارتفاع مستوى الدخل بين أبناء معظم دول المنطقة ووجود فائض مادي في أيدي الشباب مما يغريهم بتعاطي المخدرات في ظل عدم وجود برامج كافية لشغل أوقات فراغهم فيما يعود عليهم وعلى دولهم بالنفع والخير.

٤ ـ تراجع في الضوابط الدينية التي كانت إلى حين من الزمن عاملاً أساسياً من عوامل الضبط الاجتماعي، وهي من العوامل الأساسية التي يمكن أن تسهم في حماية الأبناء من التعاطي والانجراف مع مظاهر الانحراف.

٥ ـ سفر أبناء الدول العربية إلى دول خارج المنطقة لتلقي العلم والتجارة والسياحة وغيرها، ومن تلك الدول بلاد تتفشى فيها ظاهرة تعاطي المخدرات بين الشباب، مما جعل الكثير من الأبناء يتأثرون بالعادات السيئة.

٦ ـ تفشي ظاهرة الإدمان على المنبهات بين مواطني معظم الدول العربية حيث يلجأ الكثير من الشباب إلى تناول الحبوب المنبهة بهدف اليقظة وزيادة القدرة على مواصلة العمل، ويستمرون في تناولها فيعتادون عليها.

٧ ـ قصور الإجراءات لدى بعض دول المنطقة لمكافحة ظاهرة المخدرات، إما بسبب عدم وجود تشريع خاص بجرائم المخدرات، أو عدم وجود جهاز أمني متخصص لأعمال المكافحة، مما سهل على محترفي عمليات التهريب ممارسة نشاطاتهم.

٨ ـ عدم وجود عقوبات حاسمة ضد مهربي المخدرات والمروجين، ولو كانت هناك عقوبات صارمة مثل الإعدام لاختفت الظاهرة من المنطقة العربية.

٩ ـ عدم وجود خطة قومية شاملة في الوطن العربي تشترك فيها جميع الجهات ذات العلاقة للتوعية بأضرار المخدرات وسلبياتها، بهدف الحد من الإقبال على تعاطيها وتقليل الطلب للحد من عمليات التهريب والترويج.

وتضاف إلى هذه العوامل مجتمعة أيضاً مشكلة الحروب التي تشهدها المنطقة العربية منذ بدايات القرن العشرين وحتى الآن، التي تحمل في مضمونها مقدار الاستهداف الخارجي لثرواتها، وشعوبها.

ويحدد (حميدان ٢٠٠٧م) العوامل التي أدت إلى انتشار ظاهرة التعاطي في دول الخليج العربي، في عدة عوامل أهمها التغيرات الاجتماعية المفاجئة التي صاحبت ظهور النفط وعمليات التواصل مع الآخرين، والعمالة الأجنبية، والتركيبة السكانية للمجتمع الخليجي، والموقع الاستراتيجي للمنطقة، وارتفاع المستوى الاقتصادي والمعيشي للسكان، والسفر للخارج، وعمليات التواصل مع الآخر، واتساع مشكلة الفراغ في الحياة الاجتماعية للشباب، وأخيراً النقص في الإمكانات اللازمة لمكافحة المخدرات (الحميدان، ٢٠٠٧م، ٦٥).

ويمضي في هذا التوجه معن خليل العمر (٢٠١٠) فيجد أن العوامل الأساسية التي أدت إلى انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات في منطقة الخليج العربي تتمثل في مظاهر التغير الاجتماعي السريع، والعمالة الوافدة، والتركيبة السكانية لمجتمع الخليج، وارتفاع المستوى الاقتصادي، والسفر إلى الخارج، ووقت الفراغ، بالإضافة إلى الموقع الجغرافي الذي جعل المنطقة ذات أبعاد استراتيجية واسعة لقربها من منطقة الهلال الذهبي (العمر، ٢٠١٠م، ٩).

كما يورد العمر مجموعة من العوامل الاجتماعية التي تؤدي إلى تعاطي المخدرات في المجتمع العربي التي يمكن إيجازها بالعوامل الرئيسية الآتية (العمر، ٢٠١٠م، ٩):

١ ـ عدم التوافق الاجتماعي داخل محيط الأسرة، وهو ما يسميه (الاغتراب الأسري).

٢ ـ الانتقام من المجتمع، ذلك أن التعاطي بالنسبة إلى الفتى شكل من أشكال الانتقام من المجتمع.

٣ ـ ضعف الرقابة الأسرية أو غيابها والهروب من المشاكل، وفقدان الثقة بالنفس.

٤ ـ التقليد والمحاكاة لرفاق السوء،.

٥ ـ شغل أوقات الفراغ مع حب المغامرة والتحدي.

٦ ـ ضعف الوازع الديني وضعف برامج التوعية والإرشاد.

٧ ـ الإثارة الفنية عبر وسائل الإعلام والحفلات المخلة بالآداب.

٨ ـ وفرة المواد المخدرة مع توفر السيولة النقدية.

٩ ـ الضغوط الاجتماعية الممارسة على الشابات بحكم خصوصية العادات والتقاليد السائدة في المجتمع.

ويرى العياش (٢٠٠١م) أن ظاهرة تعاطي المخدرات التي أخذت بالانتشار في المجتمع العربي، فإن أسباب انتشارها تختلف عن أسباب انتشارها في المجتمعات الغربية، لاسيما لأسباب تعود إلى الأزمة الروحية التي يعيشها الإنسان الغربي، أما في المجتمع العربي فإن أغلب العوامل المؤدية إلى التعاطي تعود إلى الأزمة المادية الظرفية بالنسبة لبعض الدول العربية، ويظهر ذلك من خلال نوع المخدرات المستهلكة، وكذا من خلال اتجاه الظاهرة نحو تهريب المخدرات إلى المجتمعات الغربية، فالقنب الهندي، أو ما يسمى بالحشيش أو الكيف، هو المخدر المنتشر في الجزائر يستهلكه بعض الشباب الذين يفتقرون للوازع الديني حبا في الاطلاع وتقليدا للعالم الغربي، أما المخدرات الفتاكة التي تعني الموت البطيء التي تستهلك هروبا من المجتمع فهي نادرة في

الجزائر ولاتستدعي القلق، وهو حال المجتمع العربي (العياش، ٢٠٠١م، ١٦٩)

وفي هذا السياق يجد الرميح أن تعاطي المخدرات إنما هو نتاج لتكوين المجتمعات التي تحتوي على كثير من العناصر البنائية المتناقضة، أي التي تحوي الكثير من التناقضات الاجتماعية والاقتصادية. وهو يمثل اختلالاً في أنساق القيم الاجتماعية السائدة. ويلاحظ الرميح أن من أبرز أسباب انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات إنما هي في ضعف الوازع الديني، وعدم التوعية الدينية وضعف الثقافة الدينية بين الشباب، بالإضافة إلى ضعف الثقافة الصحية وضعف القدوة الحسنة وضعف الروابط الأسرية وغيرها (الأمن والحياة، العدد ٢٣٧، ١٧).

كما يذهب رميح إلى تفسير مظاهر التغير الواسعة التي كانت بمثابة العوامل الأساسية التي ساعدت في انتشار الظاهرة بنظرية الهوة الثقافية لوليم أوجبرن، إذ تنشأ من داخل المجتمع مشكلات اجتماعية تتفاوت في درجة حدتها وحجم مضاعفاتها نتاجاً لسعة إيقاع التغير ومرونة البناء الاجتماعي، وينبغي الإشارة إلى أن الشباب هم أكثر الفئات العمرية عرضةً لنتاج التغير بكل صوره وأشكاله ومن ثم فهم الذين يعيشون بصورة كبيرة حركة التغير وآثارها الإيجابية والسلبية، ومن ثم مشكلاتها المتنوعة والمختلفة، وبرغم إيجابيات حركة التغير التي لمسها المجتمع، يؤكد الرميح أن هذه الإيجابيات قد واكبتها سلبيات ومشكلات اجتماعية متعددة تعرض لها المجتمع، بصفة عامة، والشباب بصفة خاصة.

والشباب هم أكثر الفئات تعرضاً لتعاطي المخدرات، وتعمل الجماعات والشلل على نشره، كما يعمل المروجون على زيادة حجم السوق بتشجيع الشباب على التعاطي، وتعاطي المخدرات يشكل مشكلة اجتماعية خطيرة،

وقد زادت طبيعة الحياة الحديثة من انتشارها، ولهذا فإن المجتمعات ممثلة بمؤسساتها الرسمية وغير الرسمية تحاول الحد منها ومكافحتها، ومن أبرز هذه المؤسسات الأسرة، وعلى الرغم من التغيرات التي طرأت على الأسرة المعاصرة التي أفقدتها كثيراً من وظائفها التقليدية إلا أنها لم تفقد بعد دورها الأساسي في وقاية ورعاية وتنشئة أبنائها من خلال أهم مرحلة من مراحل نموهم الجسمي والنفسي والاجتماعي والأخلاقي (الرميح، ٢٠٠٤م، ٦).

وفي سياق تحليله لمظاهر التغير الاجتماعي التي أسهمت في نمو ظاهرة تعاطي المخدرات على المستوى الدولي يجد يوسف بريك أن مجموعة كبيرة من التغيرات التي شهدها العالم في الفترة السابقة كان لها تأثير كبير في إحداث تغيرات اجتماعية واسعة على مستوى العالم، وكانت لها تأثيرات على المستويات المحلية، ومن هذه التغيرات (بريك، ٢٠٠٧م، ٤٩):

١ ـ انهيار الاتحاد السوفيتي وتفكك المنظومة الاشتراكية في شرق أوروبا ووسطها، وظهور نموذج عقائدي وسياسي واحد يسعى بأشكال مختلفة لفرض معاييره وقيمه على العالم بأسره، أو على الأقل إبراز تفوقه، ويراد بذلك النموذج الغربي في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية.

٢ ـ تقلص الدور الاقتصادي للدولة إلى حدوده الدنيا، ونمو هائل في رؤوس الأموال العالمية، وتزايد أهميتها، بالإضافة إلى اتساع دور الشركات متعددة الجنسيات.

٣ ـ تعميم نشر المعلومات ونقل الأفكار مع التحكم بمسارات تدفقها من قبل مراكز عالمية غير حكومية في الغالب، دون رقابة معلنة، وهي تمثل قنوات جديدة للضبط والتوجيه لرسم مسارات جديدة

بحيث يصبح امتلاك المعلومات أحد أهم أدوات السيطرة واكتساب السلطة.

وقد أدت هذه التغيرات بمجملها، إضافة إلى تغيرات عميقة أخرى أيضاً إلى ولادة ظاهرة نوعية جديدة تعرف في الأدبيات المعاصرة بظاهرة «العولمة» التي ساعدت كثيرا في انتشار ظاهرة التعاطي ونموها، دون أن تكون ظاهرة العولمة سبباً في نشوء ظاهرة التعاطي، فتعاطي المخدرات معروف في تاريخ البشرية منذ فترة طويلة، غير أن العولمة، وبما حققته من تطور في وسائل الاتصال والمواصلات ساعدت كثيرا في نمو ظاهرة التعاطي على المستوى العالمي.

ويميز يوسف بريك بين عوامل التغير الاجتماعي الداخلية، التي تأتي نتيجة لظروف داخلية وتفاعلات تتم داخل المجتمع نفسه، وبين عوامل خارجية تؤثر في الداخل وتسبب تغيرات اجتماعية متعددة، وفي الوقت الذي يمكن فيه للتغير الداخلي أن يسهم في عملية التطوير الاقتصادي والاجتماعي، لكونه ينبعث من الحاجة إليه داخلياً، فإن التغير الخارجي، وفي المجتمعات التي تفتقر إلى ضعف ثقافة التغيير الداخلي، فإن عملية التغيير الاجتماعي يمكن أن تكون لها آثار سلبية عديدة على بنية المجتمع وأشكال السلوك، كما هو الحال في المجتمع العربي، حيث يتراجع دور الأسرة في عملية الضبط والتوجيه نتيجة التغير الحاصل بفعل عوامل خارجية (بريك، ٢٠٠٧م، ٤٥).

كما تجد هناء أنشاصي أن العوامل الأساسية لتعاطي المخدرات تتمثل بضمور الوازع الديني والفراغ ومجاراة الأقران وحب الفرفشة والعامل الاجتماعي وتفكك المجتمع والأسرة والوهم بالحصول على لذة جنسية والصناعة الدوائية وقصور الإجراءات الأمنية ووسائل الضبط الاجتماعي والهجرة (انشاصي، د.ت، ٩٠).

وفي سياق تحليله للعوامل البيئية التي تؤدي إلى انتشار ظاهرة التعاطي يتناول محمد سلامة الغباري جملة من الموضوعات الأساسية تشكل عوامل اجتماعية حقيقية لانتشار ظاهرة التعاطي، ومن هذه الموضوعات الأسرة وطبيعة الظروف الاجتماعية التي تعيشها وأصدقاء السوء وظروف العمل والعوامل الأيكولوجية ووسائل الترفيه والصراع الحضاري والصراع الثقافي وتعارض الطموح والآمال ونقص التوجيه الديني والعوامل الاقتصادية (غباري،١٩٩١م،٤١).

وتعد هذه العوامل بصورة عامة مظاهر مختلفة للتغير الاجتماعي الذي بات أكثر سرعة ووضوحاً مما كان عليه في الماضي، ولا يمكن عزل أي نوع من العوامل المشار إليها عن سياق التغير الاجتماعي بعناصره المختلفة، واتجاهاته المتنوعة. فليست هناك أية علاقة مباشرة بين مظاهر التغير وهي منعزلة عن بعضها وبين الإقدام على تعاطي المخدرات. ولهذا لا يمكن تحليل الأسباب التي تؤدي إلى تعاطي المخدرات وهي منعزلة عن السياق الاجتماعي العام.

إن العوامل الأساسية التي تؤدي إلى تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية، والمتدرجة من الخصائص الشخصية للمتعاطين، إلى ظروف الأسرة التي يعيشون ظروفها، والمدرسة التي يتعلمون فيها، وجماعات الأقران التي تشكل مصدراً أساسياً من مصادر معايير التفاضل المكتسبة بينهم، والمؤسسات الاجتماعية والإعلامية المختلفة والتحولات الكبيرة في بنى المجتمع وقيمه وعاداته، بالإضافة إلى اتساع مظاهر الجريمة على المستوى الدولي والتوظيف السياسي لها وغيرها من العوامل لايمكن أن تؤدي إلى التعاطي على نحو مباشر، وبمعزل عن العوامل الأخرى، فهي في مجملها منظومة متكاملة يؤدي كل عامل فيها دوراً متمماً للأدوار الأخرى، ويفقد الكثير من فعاليته في تأكيد عملية التعاطي أو رفضها بالنسبة إلى الأبناء إذا

لم تتوافـق العوامل الأخرى مع بعضها أيضاً، وبالقدر الذي يمكن فيه القول بـأن هـذه عوامل تـؤدي إلى انتشـار ظاهرة التعاطـي على نحو مـن الأنحاء، يمكن القول أيضاً إن مداخل الوقاية وحماية المجتمع من ظاهرة التعاطي وما يترتب عليها من آثار ضارة إنما تبدأ من هذه العوامل ذاتها، تبدأ من الأسرة إلى المدرسة والحي والمؤسسات الاجتماعية الحاضنة للأبناء، ولا يمكن أن تأتي أية عمليات للوقاية بمعزل أيضاً عن الرؤية الشمولية ذات الصلة بتكوين الفرد اجتماعيا ونفسـياً وثقافياً بما ينسجم ومفهوم «المواطنة» الذي يشكل الأساس في بنـاء الدولة المعـاصرة، حيث تتضح من خلاله حقـوق الفرد وواجباته في سياق تفاعله مع مؤسسات الدولة، وفي سياق تفاعله مع الآخرين.

الفصل الرابع

الأطر التحليلية المفسرة للانحراف وتعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية

٤ . الأطر التحليلية المفسرة للانحراف وتعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية

تقدم الدراسات الاجتماعية والنفسية تحليلها للسلوك الإنساني عامة، ولتعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية خاصة من خلال رؤى متباينة ومتنوعة، فيها الكثير من المشترك، وفيها الكثير من الخاص أيضاً، غير أنها في الغالب تأتي منعزلة عن بعضها، فما هو نفسي لايمكن النظر إليه بمعزل عما هو اجتماعي، وما هو اجتماعي لايمكن عزله عما هو ثقافي، وما هو ثقافي أيضاً لايمكن عزله في أية مرحلة من مراحله عما هو سياسي، وهو ما يرتبط بتوزع القوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمع الواحد.

وفي ضوء الارتباط الوثيق بين العضوي والنفسي في شخصية الإنسان، وبين النفسي والاجتماعي، وبين الاجتماعي والثقافي، وبين الثقافي والسياسي، تأخذ الدراسة بتحليل العوامل المؤدية إلى انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية في المجتمع العربي في سياق عمليتين أساسيتين ترتبط الأولى بعملية التأثير المتبادلة بين الازدواجيات المشار إليها (العضوي والنفسي)، و(النفسي والاجتماعي)، (الاجتماعي والثقافي)، (الثقافي والسياسي)، (الاجتماعي والاقتصادي) وغيرها، وتتعلق العملية الثانية بمظاهر التغير الواسعة التي تنجم عن عمليات التأثير المتبادلة المشار إليها، فلا يمكن الركون إلى لحظة استقرار واحدة إلا من الناحية الافتراضية والتحليلية فقط، مما يجعل عمليات التأثير المتبادل المشار إليها خاضعة أيضاً لقوانين التغير المستمرة، فما هو عامل في إنتاج ظاهرة ما يصبح متغيراً تابعاً في ظاهرة أخرى، مما ينفي صفة الثبات والاستقرار.

وتعتمد الدراسة على رؤية تحليلية للسلوك الإنساني ومظاهر التغير قوامها اجتماعية الإنسان بالدرجة الأولى، وبحثه عن طرق تلبية حاجاته الأساسية من خلال المتاح أمامه من شروط طبيعية واجتماعية واقتصادية، واستقطابه في فلكها، مما يجعلها ذات بعد اجتماعي، ومن ثم ذات بعد ثقافي تفرض نفسها عليه، وتصبح جزءاً لايتجزأ من شخصيته، ويمكن إيجاز المبادئ الأساسية للتحليل الاجتماعي الثقافي لانتشار ظاهرة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية على النحو الآتي:

٤ .١ اجتماعية الإنسان وتكوين الجماعات الإنسانية

تشكل الجماعة وحدة التحليل الأساسية لفهم سلوك الفرد، وأنماط الفعل التي يمارسها في علاقاته الاجتماعية مع الآخرين، فمعاني السلوك وما ينطوي عليه من دلالات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالسياق الاجتماعي الذي ينتجها، ومن الخطأ العلمي والمعرفي محاولة فهم السلوك بمعزل عن هذه السياقات، إن الإنسان يولد وهو جزء لا يتجزأ من الكل الاجتماعي الذي يحتضنه ويحيط به منذ ولادته، ويختلف عن الكائنات الحية الأخرى بأن حاجته لأبناء جنسه من بني آدم تظهر في اللحظات الأولى من حياته، وتبقى معه حتى في اللحظات الأخيرة منها، وخلال طول الفترة التي يمضيها المرء فإنه لا يستطيع العيش بمفرده، فما إن يجد نفسه منفرداً في طريق أو مكان، حتى يصنع من شخصيته شخصية افتراضية أخرى ويأخذ بالتحدث معها، وكأن هناك شخصاً حقيقياً أمامه، يسأله ويطرح عليه الإجابات المحتملة، ويحاوره، ويفاضل بين الأشياء، حتى إذا وجد شخصاً حقيقياً على مقربة منه، وله معه صلة، سرعان ما تنتفي الشخصية الافتراضية وتتجه مشاعر الفرد وأحاسيسه نحو الشخص الحقيقي ليتبادل معه الحوار، وما إن يغيب

الشخص الحقيقي مرة أخرى حتى تظهر معالم الشخصية الافتراضية من جديد، ويأخذ المرء بالتحدث معها مرة أخرى بحديث منفصل أو متصل، وهكذا دواليك، لا يستطيع المرء العيش دون الآخر حتى في اللحظة الواحدة من حياته، وفي ذلك ما يدل على أن الآخر بالنسبة لبني البشر هو امتداد للذات، وفي حواراته مع نفسه، لاتخرج موضوعات الحوار ومادته الأولى عما هو اجتماعي وما له صلة بالآخرين.

إن المحافظة على الحياة واستمرارها غريزة طبيعة لدى الكائن الحي، وهي عنصر أساسي ومشترك بين الإنسان والكائنات الحية الأخرى، غير أن الإنسان يسعى إلى ذلك بطرق مختلفة تماما عن الطرق التي تلجأ إليها تلك الكائنات، وإذا جاز تصنيف الكائنات الحية في ثلاث مجموعات على الأقل، هي النبات والحيوان والإنسان، يلاحظ أن النبات أضعفها، ذلك أنه يستفيد مما حوله من شروط تمكنه من استمرار حياته، فيتغذى مما تحويه الأرض من مياه وأملاح وما تقدمه الشمس من الإضاءة والحرارة، وما تحمله الرياح والأمطار إليه من غذاء يستطيع من خلالها المحافظة على ذاته، فإذا انعدمت هذه الأشياء فقد قدرته على الاستمرار وآل إلى الاندثار.

ويختلف الأمر بالنسبة إلى الحيوان الذي أعطاه الله عز وجل القدرة على الحركة والتنقل، مما جعل قدراته في الحصول على لوازم عيشه أكبر وأوسع مدى، فهو لا يستسلم لما يحيط به من شروط طبيعية، ولا ينتظر قدوم غذائه عبر الهواء والرياح والأمطار، إنما يأخذ في البحث عنها بطرق تختلف بين أنواع الحيوان تبعاً لأنواعه وخصائصه وطباعه المعروفة، فما يقبل عليه نوع من أنواع الحيوانات لا يقبل عليه نوع آخر بالضرورة، وعلى الرغم من ذلك فللحيوان القدرة أيضاً على الاستفادة من الشروط الطبيعية المحيطة به، والقريبة منه، ويستفيد منها، غير أن قدرته على الحركة والبحث عن غذائه

أكـبر، وقـد مكنته هـذه الصفة مـن جعل أنواع كثـيرة من النباتـات خاضعة لتهديـده، لأن طائفة كبيرة من الحيوانات تعتمـد كليا على النبات في غذائها، وطائفة أخرى تعتمد في غذائها على الحيوانات الأضعف، مع تباين مستويات القوة والضعف التي توصف بها هذه الكائنات.

أما بالنسـبة إلى الإنسان فله شـأن آخر، فبالإضافة إلى قدرته على التنقل والحركة منحـه الله عز وجل أيضاً القدرة على التفكير، والتنظيم والتخطيط، وترتيـب الأولويـات، واسـتخدام الأدوات للحصول عـلى حاجاته، كما أن الله عـز وجل جعل من الحيوان والنبات مصدر الغذاء الأسـاسي للإنسـان، بالإضافـة إلى الميـاه التـي تـأتي في مقدمـة الحاجات الأساسـية بالنسـبة لكل الكائنـات، ولهذا اسـتطاع الإنسـان خلال مراحـل حياته المختلفـة أن يطور طرقاً متعددة للحصول على لوازم عيشـه، وما يضمن استمرار حياته معتمدا في ذلك على ما منحه الله عز وجل من سـمة العقل، ولهذا كان أرسـطو يقول بأن الإنسان حيوان عاقل.

غـير أن سـمة العقل على أهميتهـا لا تحول دون حاجة الإنسـان إلى أبناء جنسـه لتحقيـق حاجاته، وفي ذلـك تكمن أهمية البعـد الاجتماعي في حياته، فهـو ليـس كائناً فرديا يسـتطيع أن يلبـي حاجاته بمعزل عن غـيره، مهما علا شـأنه وارتفعت منزلته، ومهـما كانت ملكاته كثيرة وقدراته واسـعة، فحياته رهـن بما توفره لـه البيئة الاجتماعية مـن شروط مادية واجتماعيـة واقتصادية ومعرفيـة، ومن خلالها تتفتح المنافذ التي تنمي شـخصيته، وتوسـع مداركه، وإذا ما كانت هذه المنافذ مغلقة بالكلية، فإن مظاهر نموه سـتغدو مستحيلة، وموتـه أقـرب إلى حياته، وعـلى قدر ما تكـون النوافذ مشرعـة أمامه وتصله بالعـالم المحيط بـه، مكانيـاً واجتماعيا واقتصاديا وسياسـياً، على قـدر ما تأتي مظاهر النمو والتطور في شـخصيته واضحة وجلية، ولهذا فإن الإنسان كائن

اجتماعي لا يمكن له العيش منفرداً، ولا منعزلاً، وهو فاعل في الوسط الذي يعيش فيه بقدر ما هو منفعل أيضاً وهو يعطي الآخرين بقدر ما يأخذ منهم، بوعي منه، أو بدون وعي، وبمعرفة أحيانا وبدون معرفة.

وإذا كانت حياة المرء رهن بما توفره البيئة المحيطة به من عوامل المحافظة على حياته واستمرارها، فإن البيئة الاجتماعية تنفذ إلى شخصيته وتحمل معها خصائصها من خلال مراحل تنشئته المختلفة منذ اللحظات الأولى لولادته، وسرعان ما تكيف شخصيته نفسها مع الظروف المحيطة بها، من حيث البنية العضوية للفرد أولاً من خلال ما توفره البيئة من أشكال الغذاء وطبيعته ومستوياته، ومن حيث التكوين النفسي والاجتماعي والثقافي، من خلال ما هو قائم في البيئة الاجتماعية من علاقات ونظم تفاعل وقيم ومنظومات أخلاقية وغيرها.. فكما أن البنية العضوية للفرد تكيف نفسها مع الشروط الطبيعية والمناخية التي تنشأ فيها، كذلك تعمل الشخصية على أن تكيف نفسها أيضاً مع البيئة الاجتماعية وتنشأ من خلالها، وتنمو في شروطها، ولهذا من الخطأ القول بأن نمو الشخصية يخضع لتأثير العوامل المحيطة به وحسب، ذلك أن الشخصية نفسها تعمل على أن تكيف نفسها مع هذه العوامل، ولديها استعداد قوي لتتقبل الآثار التي تتركها هذه العوامل لتصبح فيما بعد سمة أساسية من سماتها، وبالنظر إلى أن البيئة الاجتماعية تحمل الكثير من الخصائص المتوافقة مع بعضها أحياناً والمتناقضة أحياناً أخرى، فإن الشخصية التي تنشأ وتنمو في البيئة لا بد أن تحمل هذه التناقضات في وجه من الوجوه، ويصعب على أية شخصية أن تكون محررة من كل تأثير.

وفي ضوء هذا التصور لفلسفة المدخل الاجتماعي وأسسه النظرية والتحليلية يمكن صياغة مجموعة من المنطلقات التي يعتمد عليها البحث في معالجته لمشكلات الانحراف بصورة عامة ولمشكلة تعاطي المخدرات خاصة:

١ ـ تحمل شخصية الفرد جملة من الخصائص الموروثة عن الأبوين ذات الصلة بالصفات السائدة والصفات المتنحية، والجينات الأساسية التي تميزها، ويشرح علماء الوراثة الكثير من القوانين الضابطة لتلك الخصائص في لحظات تشكل الجنين بمعزل عن تأثير أية عوامل بيئية، وتتجلى هذه الخصائص في كثير من الأحيان في الخصائص العضوية، كلون العينين، والشعر، وتخاطيط منحنيات الوجه، وفي الكثير من الخصائص النفسية والعقلية التي تميز الأفراد عن بعضهم، غير أن هذه الخصائص لايمكن أن تكون متطابقة بالنسبة إلى جنينين ولو كانا في توأم واحد، ويمكن توصيف هذه الخصائص بين الشخصيات المختلفة بمستويات متباينة من القوة والضعف بحسب مكوناتها وطرق وراثتها.

٢ ـ تأتي استجابات الشخصية للعوامل المحيطة بها منسجة مع مجمل ما تحمله من خصائص مستقرة فيها من قبل، وسرعان ما تكتسب من عملية التواصل جملة من الصفات الجديدة التي تضاف إلى خصائصها الأساسية، على مستوى الكم والكيف في آن واحد، مما يجعل استجابتها للعوامل المحيطة بها مختلفة عن استجاباتها السابقة حتى مع تماثل هذه العوامل وتطابقها، ذلك أن ما اكتسبته من صفات جديدة في عملية التواصل المشار إليها يضيف إلى خصائصها الأساسية صفات جديدة لم تكن من قبل، وسرعان ما تصبح الصفات المضافة جزءاً لا يتجزأ من الشخصية في المواقف اللاحقة، وتؤثر في أشكال استجابتها للمحيط.

٣ ـ أن حياة الفرد إن هي في حقيقة الأمر إلا سلسلة من المواقف المتتالية التي ينطوي كل منها على الشخصية بما تحملة من صفات

وخصائص تميزها عن غيرها من الشخصيات، والبيئة المحيطة بها، وعملية التفاعل بينهما، وهي نتاج لعملية التواصل، وغالباً ما ترتبط الآثار التي ينتجها أي موقف من المواقف المشار إليها بخصوصيات الشخصية نفسها من جهة، وبما يميز الآخر في طباعه وصفاته من جهة ثانية، ولما كان طرفا التفاعل على تفاضل في صفات القوة والضعف في موضوع الاتصال، فإن الأثر غالباً ما يتجه من الطرف الأقوى إلى الطرف الأضعف، تبعاً لمستويات القوة، ولأشكالها.

٤ ـ أن الفرد جزء لا يتجزأ من البيئة الاجتماعية التي يولد فيها وينشأ من خلالها، ويصعب عزله عنها، أو عن تأثيراتها التي تنطبع في شخصيته من خلال عمليات التنشئة، ويشكل الآخر بالنسبة إليه امتداداً لذاته، ولهذا يبحث عنه باستمرار، ويتمسك به أشد التمسك، كما هو حال الطفل بالنسبة إلى أمه، ومن ثم أبيه، وفي مراحل نموه اللاحقة بالنسبة إلى أقرانه وأصدقائه، وإذا صار في مرحلة البلوغ أخذ يبحث عن شريك حياته، وأبنائه، بالإضافة إلى الآخر الذي يعد جزءا منه أيضاً في مؤسسات العمل والدراسة، وفي الحي والمسجد وخلافه، فالبحث عن الآخر هو القضية الأساسية التي ترافق الفرد طيلة حياته.

٥ ـ في سياق البحث عن الآخر، تشكل كل لحظة من اللحظات التي يعيشها الفرد مرحلة عمرية قائمة بذاتها، وتعد نتاجاً تراكمياً لتفاعل شخصيته مع العوامل المحيطة به، وتنطوي على مجموعتين كبيرتين من الخصائص التي تميزه، مجموعة السمات الثابتة التي تحدد هويته وتميز شخصيته بين أقرانه، وهي التي تنتجها عوامل وراثية بالدرجة الأولى، وعوامل بيئية ترتبط بمرحلة ما قبل الولادة، ومجموعة

الصفات المكتسبة (المتحولة) التي تتجلى فيها خصائص البيئة التي نشأ فيها ونمت شخصيته من خلالها، فالسلوك الإنساني بأشكاله المختلفة هو سلوك مكتسب، وكذلك طرق التفكير، وطبيعة الاتجاهات والميول والرغبات وغيرها.

٦ ـ تنطبق على الجماعات الإنسانية بوصفها وحدات متكاملة في العناصر المكونة لها، ماينطبق على الأفراد بوصفهم وحدات نفسية اجتماعية متكاملة أيضاً، فلكل جماعة إنسانية مجموعة من الصفات التي تميزها عن غيرها من الجماعات الأخرى، وتسعى إلى البحث عن الآخر لعجزها عن تلبية حاجاتها بذاتها، ولهذا تأخذ في البحث عن جماعات تستطيع من خلالها أن تلبي حاجات أبنائها النفسية والاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية، وفي كل عملية تواصل تظهر معالم التفاعل وتبادل التأثير مع الآخر، وسرعان ما يضاف ذلك إلى ما كانت تحمله الجماعة نفسها من خصائص وسمات قبل عملية تواصلها مع هذه الجماعة أو تلك.

٧ ـ أن تاريخ الجماعات الإنسانية إن هو من حيث النتيجة إلا سلسلة من المواقف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المتتابعة في سياق تفاعلها مع الجماعات الأخرى، وفي كل مرة تتم فيها عملية التواصل تكتسب الجماعة صفات جديدة، وخصائص لم تكن معروفة من قبل، فتزيد قوة هذه الجماعة وتعاضدها، تارة، وتضعف تارة أخرى تبعاً لما تتصف به من سمات وخصائص، وتبعاً لما تتصف به الجماعات الأخرى من مصادر قوة وضعف، ومن خلال ذلك تأخذ مظاهر التغير الاجتماعية بالانتشار بين الأفراد والمؤسسات والبنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية.

٤ . ٢ البحث عن الآخر وعملية الاستقطاب ضمن الجماعات

على الرغم مما تنطوي عليه عملية البحث عن الآخر من أهمية في حياة الإنسان، لكونها ترافقه طيلة حياته، وعلى الرغم مما قد يبدو عليها من مظاهر العشوائية وعدم الانتظام، إلا أنها تتم في سياق متكامل خاضع لمجموعة من القوانين غير المدركة بشكل مباشر، تدور في مجملها حول مفهوم الاستقطاب بما ينطوي عليه من مفهومي الجذب والنبذ، وهو الذي يتجلى واضحاً في علاقات الفرد مع البيئة المحيطة به، وفي علاقات الأسرة مع المجتمع المحلي الذي تنتمي إليه، وفي علاقة المجتمع مع المجتمعات الأخرى، وهكذا دواليك..

١ ـ ينتظم توزع الأفراد في التجمعات الإنسانية المختلفة ضمن تكتلات اجتماعية بمسميات مختلفة يشكل كل منها مركز قوة اجتماعية بحد ذاته، فقد يتوزع الناس في تنظيمات قبلية وعشائرية، أو تنظيمات دينية وعقائدية، أو تنظيمات قومية وأثنية وغيرها، ومن الاستحالة بمكان ظهور فرد محدد في أي زمان أو مكان بمعزل عن شكل من أشكال التنظيم الذي ينتمي إليه، وقد تكون هذه التنظيمات تلقائية غير إرادية، كما هو الحال في التنظيمات القومية والأثنية والعشائرية، وقد تكون إرادية كما هو الحال في التنظيمات السياسية والثقافية والفكرية وغيرها، وقد تكون مزيجاً من هذا وذاك كما هو الحال في التنظيمات الدينية والعقائدية، ويضاف إلى ذلك أن تنظيمات اجتماعية عديدة تحيط بالفرد كالأسرة وجماعة الأقران، ومؤسسات التعليم، ووسائل الاتصال وغيرها.. ولكل منها خصائص ومقومات تجعلها تتفاضل بقوة تأثيرها في شخصية الفرد وطرق تفاعله معها.

٢ ـ توصف التكتلات الاجتماعية بتنظيماتها المتعددة بتباين مستويات القوة الاجتماعية التي تصف كلاً منها، كما تختلف في مصادر قوتها أيضاً، فقد توصف جماعة إنسانية بأنها الأكثر قوة لما بين أفرادها من تعاضد وترابط تتجلى آثاره في العلاقات التي يقيمونها مع بعضهم، بينما توصف جماعة أخرى بأنها الأكثر قوة لما فيها من تطور تقاني في أدوات العمل والإنتاج ووسائل الدفاع عن النفس، وقد تظهر جماعات أخرى أيضاً تتميز بقوتها المعرفية والعلمية والأخلاقية التي تجعل منها موطن جذب قوي للأفراد الذين تتوافق اتجاهاتهم القيمية والأخلاقية معها، كما قد تظهر أيضاً جماعات تتصف بقدرتها على تحقيق أهدافها وغاياتها بمعزل عن القيم والمبادئ، وتملك الوسائل التي تساعدها في نهب ثروات الآخرين، كما هو الحال في جماعات الجريمة والإرهاب، كما قد توصف جماعة ثالثة أيضاً لما بين يديها من ثروات طبيعية وموارد تستطيع الاعتماد عليها، والاستغناء عن غيرها، مما يمكنها من تطوير حياتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وقد تصبح هذه الجماعات مركزاً لجذب مجموعات من الشباب تتوافق اتجاهاتهم ومشاعرهم معها.

٣ ـ تندرج طبيعة العلاقة بين التكتلات الاجتماعية المتعددة بين التحالفات القوية، ثم التنسيق والتعاون، والاتفاق على تبادل المنافع، إلى المنافسة والاختلاف والصراع والتناقض، وبينما تقف الجماعة الواحدة بكل إمكاناتها ومواردها وطاقاتها إلى جانب الجماعة الثانية، في حالات التحالف معها، تنخفض مستويات هذا التحالف في الحالات التالية إلى أن تصبح على مستوى الصراع والتناقض، فتعمل الجماعة الواحدة على نفي الآخر ورفضه بما يحمله

مـن صفات وخصائص يمكن أن تكـون مفيدة إذا ما تم النظر إليها من زاوية مختلفة، ومن الملاحظ أن السعي لاستمرارية حياة الجماعة واسـتقرارها يدفعهـا إلى التكيـف مع الظروف المحيطـة بها، وتنمية تنظيماتهـا الداخلية بما يتوافـق والتحديات التـي تهددها في الخارج، وتعمل على تعزيز الاتجاهات والمشـاعر بين أفرادها بالشـكل الذي يعـزز وحدتهـا، ويسـهم في تلبية حاجاتها في سـياق الظـروف التي تعيش فيها، ومن الطبيعي أن تسبغ على هذه التنظيمات والاتجاهات أشكالاً من القداسة الاجتماعية القادرة على ضبط السلوك وتوجيهه وفق مصلحة الجماعة ووحدتها وتماسك مكوناتها.

أ ـ تميل الجماعات الأضعف، التي تبحث عن موقع متميز في سـياق علاقاتها مع الآخرين، وفي سياق العمل من أجل تلبية حاجاتها بوصفها جماعة إنسانية مستقلة بذاتها، إلى التكيف مع الجماعات الأقـوى وتقليدها لما هـي عليه من مصادر القـوة، اعتقاداً منها بـأن في أنـماط السـلوك والعـادات والتقاليـد السـائدة في تلك المجتمعـات تكمن مصـادر قوتها، ويصبح هـذا التكيف مطلبا بحـد ذاتـه، في الوقت الـذي تزداد مشـاعر الاعتـداد بالنفس، والثقة بالذات بين أفراد الجماعة الأقوى في تنظيماتها الاجتماعية، وغالباً ما تترتـب على ذلك حركة واضحة في طبيعة الاتجاهات وأنماط التفكير وأشكال السلوك من المجتمع الأقوى في تنظيماته ومكوناتـه، إلى المجتمـع الأضعف، وخلال عمليـات التكيف تأخذ الجماعات بإعـادة تنظيماتها الداخلية وفق شروط التكيف التي تفرضها المرحلة الجديدة، مما يشير إلى انتشار مظاهر التغير ضمن الوحدة الاجتماعية نفسها.

ب ـ ترافق عمليات التقليد القائمة على انتقال الأفكار والاتجاهات والعواطف وأنماط السلوك من المجتمعات القوية إلى المجتمعات الأضعف مظاهر الانحلال والتفكك في البنى الاجتماعية التقليدية بما ينسجم وبناءها من جديد وفق ما تقتضيه عملية التكيف مع البيئة الجديدة، فتقليد الآخر والدوران في مداراته يصبح ذا قيمة بذاته، ومسعى للفاعلين الاجتماعيين، مما يساعد في عملية انحلال التنظيمات التقليدية وتفككها، فتتغير وظائف مؤسسات عديدة، وتنشأ مؤسسات جديدة، وتندثر مؤسسات قديمة، فتتغير ملامح المجتمع في كليته، برغبة من أبنائه قبل أن تكون مفروضة عليهم من الخارج، ويرافق هذا التغير أيضاً تغير مماثل في الاتجاهات والمواقف والبنى الفكرية والعقائدية وغيرها الكثير، وقد تلقى مظاهر التغير مقاومة شديدة من شرائح اجتماعية عديدة مازالت تعطي التنظيمات التقليدية قداسة اجتماعية وتجعل منها معياراً للاستقلالية والقوة والأصالة، مما يدل على انتشار مظاهر التضارب في الآراء والمواقف، والتناقضات في التوجهات العامة نحو المستقبل.

٣ .٤ عملية الاستقطاب الاجتماعي والأطر المحددة لآليات التفكير

يشكل البحث عن الآخر لما يؤديه من وظيفة حيوية بالنسبة إلى الفرد المحور الرئيسي لنشاطاته واهتماماته، وعلى الرغم من أن حاجاته الأساسية محددة في إطارها العام، إلا أنها متنوعة في أشكالها ومتباينة في مستوياتها، وليس لها محددات مسبقة، وهو الأمر الذي يختلف فيه الإنسان عن الكائنات الحية

الأخرى المزودة بغرائز تحدد حاجاتها وأشكال تلبية هذه الحاجات، مما يجعل عملية التعلم بالنسبة لها ضئيلة جداً مقارنة مع ماهي عليه بين أفراد الجنس البشري، الذين زودهم الله عز وجل بالفطرة، التي تحمل في مضمونها مبدأ القدرة على التعلم والتكيف مع البيئة، فالمشي بالنسبة إلى الكائنات الحيوانية سلوك غير خاضع لعملية التعلم، إنما هو غريزي، ولا يختلف بين حيوان وآخر ضمن النوع الحيواني نفسه، ذلك أن هذه الكائنات مبرمجة على طريقة محددة للمشي والبحث عن الحاجات، أما السلوك نفسه بالنسبة إلى الإنسان فهو سلوك خاضع لعملية التعلم، ويختلف بين فرد وآخر، إلى الدرجة الذي تصبح فيها أشكاله واحدة من مميزات الشخصية.

غير أن عملية التعلم بالنسبة إلى الإنسان لا تأتي على نحو اعتباطي، إنما ترتبط بما يتاح للفرد من أشكال مجسدة في الواقع يدركها الفرد من خلال تتبعها وملاحظتها، كما هو الحال في ملاحظة الطفل لأبويه وأخوته وأقاربه عندما يأخذون بالمشي على أقدامهم بعد نهوضهم، فإذا لم تتاح له رؤية الآخرين يسيرون على هذا النمط، فإنه سرعان ما يتعلم طريقة المشي التي تمثل أمامه، حتى لو كانت طريقة الحيوان نفسها، ومن ثم فإن الطفل من أبناء البشر قادر على أن يتعلم المشي بطريقة الذئاب والسباع والضباع وكل أشكال المشي الأخرى، ولكنه لايستطيع المشي إطلاقاً بذاته دون عملية تعلم، في حين تعد صغار الحيوانات قادرة على المشي بسرعة كبيرة ودون عملية تعلم، لأنها بالأساس مبرمجة على المشي بهذه الطريقة أو تلك، وبهذا الأسلوب أو ذاك، انسجاما مع مبدأ الغريزة التي زرعها الله عز وجل في طبيعتها.

فليست للإنسان إذاً طريقة مسبقة يستطيع من خلالها العمل على تلبية حاجاته، إنما يستطيع بحكم الفطرة التي خلقها الله في نفسه أن يتعلم كل الطرق المتاحة أمامه، فهو لا يعرف لغة محددة مسبقاً ولكنه قادر على أن

يتعلـم أية لغـة يقيم من خلالها عملية التواصل مـع الآخرين، ويندرج الأمر نفسه على أشكال التعلم المختلفة وموضوعاته المتعددة، وكل ما يتصل بطرق عيشه، وأساليب حياته، ولهذا يأتي اجتهاده في عملية التعلم واكتشاف الحلول المناسـبة لمشـكلاته محدداً بالأطر المتاحة أمامه، ومن خـلال عمليات الانتقاء والاختيـار بـين ما هو مناسـب وما هو أنسـب، وبين ماهو نافـع وبين ماهو ضـار تبعاً لتقديراتـه الذاتية المبنية على ماتعلمه واكتشـفه من خلال عمليات التواصل التي يقيمها مع الآخرين، دون أن تكون هذه الأشـكال المنتقاة هي الأفضل بالضرورة.

إن قدرة الإنسان على اختياره لحل مناسب من حلول متعددة تدفعه إلى التفكـير والموازنة والمقارنة بين ماتحمله هذه الحلول من مزايا، ولكنها تخضع لاعتبارات تخص علاقاته مع الآخر، فإذا ما تلمس في أحاسيسـه ومشـاعره حلولاً توفر عليه عناء البحث مجدداً لمشكلة ما، يمكن لهذه الحلول أن تصبح بالنسبة له نماذج يعتمدها في حياته لتلبية الحاجات التي يتطلع إليها مستقبلاً، وقد تصبح بالنسـبة له أيضاً بمثابة النماذج الوحيدة التي لايمكن تحقيق تلك الحاجـات إلا مـن خلالها، وسرعان مـا تصبح هذه النماذج محاور تسـتقطب مشـاعره وأحاسيسـه وتدور حولها أنماط تفكيره، مما يجعله يميل إلى التكيف معهـا، وترتيـب أمور حياته مـن خلالها، والنظـر إليها على أنها مـن الثوابت الأساسـية التي لا يمكن تغييرها في حياته، فإذا مافقدت مصداقيتها بالنسـبة لـه سرعان ماتنهار أيضاً قدرته على تلبية الحاجات الأساسـية المرتبطة بها، لا لكونهـا كذلك بالفعل، إنما لأنه غير قادر عـلى تصور خيارات أخرى بعد أن حكمته الخيارات السابقة.

وبالنظر إلى تعدد مظاهر الضعف في حياة الإنسـان، وخاصة في مراحل تنشـئته الاجتماعيـة الأولى، ومـن خلال عمليـات التواصل التـي يقيمها مع

الآخر تتشكل في وعيه مجموعة كبيرة من النماذج والرؤى والتصورات التي تشكل بالنسبة إليه نماذج لايمكن التخلي عنها لما ارتبطت به من قدرات كبيرة في تلبية الحاجات الأساسية التي يتطلع إليها، فتصبح هذه النماذج الأساس الذي تقوم عليه حياته واتجاهاته وأنماط تفكيره وطرق معالجته للمشكلات التي تعترض حياته، سواء كانت مشكلات فكرية أو جسدية أو اجتماعية أو ثقافية أو دينية، وسرعان ما تصبح هذه النماذج أقرب إلى الثوابت التي تنطبع حياته بطابعها وخصائصها.

ويمكن لهذه النماذج أن تكون فكرة، أو تكون واقعاً عقلياً غير مدرك بالإحساس، أو تكون واقعاً ماديا ملموساً، فإذا ماكانت الفكرة كانت مقرونة بالقداسة التي يصنعها الإنسان حول أفكاره حتى تبدو وكأنها مقدسة فعلاً، كما هو الحال في القول بقدسية الأشياء المخلوقة، وخاصة المادية منها، كتقديس الحيوان أو النبات وأحيانا تقديس البشر لبعضهم، وإذا كانت النماذج واقعاً عقلياً غير محسوس به سرعان مايسقط عليه الفرد الصفات التي يحتاج إليها مثل صفات القدرة والعطف والحنان، وقد ظهر ذلك بوضوح في تصور الإنسان للآلهة التي كان يعبدها في الحياة الجاهلية قبل الإسلام، أما إذا كانت النماذج واقعا مادياً ملموساً فلا يمكن للفرد تصور العالم بدونها، فمن ينشأ في ظل الروابط الاجتماعية العشائرية أو الطائفية فلا يستطيع تصور العالم دون هذه العشائر أو بدون هذه الطوائف، وتغيب قدرته على التمييز بين النموذج والواقع.

وسرعان ما يصبح الفرد مستقطباً في هذه النماذج، من حيث طرق حياته، ووسائل تلبية حاجاته، وطرق تفكيره واتجاهاته وعواطفة ومشاعره، فالعالم بالنسبة إليه منظم ومرتب تبعاً لما تقتضيه شروط النماذج الفكرية والعقلية التي ينتمي إليها، والثوابت التي استقر عليها، فالحقوق والواجبات المترتبة

علـى الأفراد والجماعـات والـدول منبثقة من تصوره لقداسـة هـذه النماذج، حتـى إن حقوقه في الحياة والتملك والعمل والـزواج والحرية تصبح مقولبة مـع النماذج المسـتقرة في وعيه، فيتجنب المطالبة بأية حقـوق إذا لم تكن تقرها هـذه النماذج، كما هو الحال بالنسـبة إلى المرأة التـي ترفض التمتع بحقوقها في الميراث التي أقرتها الشريعة الإسـلامية لمجرد إحساسـها بأن في ذلك انتهاكاً للعادات والتقاليد المستقرة في عشيرتها، أو في الوسط الاجتماعي الذي تعيش فيه ويمنعها التمتع بهذه الحقوق.

٤. عملية الاستقطاب الاجتماعي وتفاضل الجماعات التي ينتمي إليها الفرد

على الرغم من التنوع في أشـكال التفكير وأنماطه بين الأفراد في المجتمع الواحـد، غـير أن هذه الأشـكال تنتظم عادة في أنواع تشـترك بـين بعضها في خصائصهـا العامة، فتتقـارب في وجوه، وتتباعد في أخرى، فإذا كانت الأطر الاجتماعية بما تحمله من قيم وأفكار واتجاهات ومصالح معنوية ومادية تحدد أنماط التفكـير واتجاهاته في المجتمع الواحد، فمن الطبيعي أن تنتج عن ذلك خصائص عامة لأنماط التفكير، تميز بعضها عن بعضها الآخر، مما يجعل هذه الأنـماط متدرجة في التقارب بين بعضها إلى حد التباعد في كثير من الأحيان، ومـن ثـم فإن أفراد المجتمع الواحد، وبحكم مـا يتميزون به من فروق فردية واسـعة، فإنهم ينتظمون ضمن جماعات تتقارب في أنماط تفكيرها، وأشـكال السلوك الاجتماعي بينها، وعلى الرغم من أن الشروط الحياتية المتماثلة يمكن أن تساعد في ظهور أنماط تفكير متشابهة، غير أن الفروق الفردية التي يمكن تلمسها فيما بينهم، تسهم في تعزيز مظاهر التباين في أنماط التفكير هذه، ومن

حيث النتيجة يمكن تلمس مجموعات كبيرة من الناس تتقارب في أنماط تفكيرها، وطرق معالجتها للمشكلات التي تعترض حياتها.

وغالبا ما يترتب على هذا التقارب في أنماط التفكير انتشار الأفراد في جماعات ثانوية تختلف كلياً عن تلك الجماعات التي تربوا فيها ونهلوا من قيمها ومبادئها، غير أن هذا الانتشار محكوم عليه بالتبعثر والتشتت بين جماعات تقليدية منتظمة بدرجة عالية، كما هو الحال بالنسبة إلى الجماعة المبنية على القرابة والعشيرة، أو الجماعات المرتبطة بالانتماء الديني والمذهبي أو الطائفي، أو حتى الجماعات المبنية على أساسي الانتماء السياسي أو الوطني والقومي.. غير أن هذه الجماعات بما فيها من قوة وتنظيم تنطوي في داخلها على تناقضات بين أفرادها تتمثل في تباين أنماط التفكير وطرق مجابهة المشكلات، مما يجعل هذه التناقضات بمثابة الأساس الاجتماعي لعمليات التغير المتوقعة لهذه الجماعة أو تلك.

وبتحليل بنية الجماعات الإنسانية التقليدية الأكثر قوة وتنظيماً يلاحظ أيضاً أنها بنيت على تنمية أنماط متشابهة من التفكير بين الأفراد المنتمين إليها، ففي ظل الانتماءات العشائرية مثلاً تصبح الآليات التي يستخدمها الفكر في عمليات الموازنة والمقارنة والتحليل مبنية على ثوابت لايمكن تجاوزها، وخاصة فيما يتعلق بالحقوق والواجبات، التي لا تتحدد بالنسبة إلى الفرد بوصفه فرداً، إنما تأتي منسجمة مع الموقع الاجتماعي الذي يشغله في بنية القبيلة أو العشيرة، وفي ظل الجماعات المبنية على الانتماء الديني أو الطائفي تظهر آليات مختلفة للتفكير في عمليات الموازنة والمقارنة واختلاف واضح في بنية الثوابت التي لايمكن التحرر منها، فما هو معيار أساسي من معايير المقارنة والتحليل في التنظيمات الأولى لايعد معياراً سلبيا بالضرورة بالنسبة للتنظيمات الثانية.

غير أن الفروق الفردية التي تعد واحدة من الحقائق الأكثر استقراراً في علم النفس والعلوم الاجتماعية المختلفة تجعل أنماط التفكير لدى شريحة من الشباب لاتتوافق بالضرورة مع أنماط التفكير السائدة ضمن الجماعة، عشائرية كانت أم دينية، مما يجعلها تتطلع إلى خارج الأطر التي بنيت من داخلها، وتبحث عن حلول للمشكلات مختلفة كلياً عن تلك المتداولة، وقد يجد بعضهم أن المشكلة الأكثر خطورة تكمن في بنية التفكير السائد، وليست في موضوعاته المتعددة، مما يجعل هذه الشرائح متقاربة في آليات تفكيرها مع شرائح أخرى تنتمي إلى تنظيمات عشائرية أو دينية مختلفة، ولكنها خاضعة لآليات التفكير نفسها.

وينطبق الأمر بدرجات مختلفة على التنظيمات الاجتماعية الأخرى، فعلى الرغم من تشابه الشروط الموضوعية المحددة لعملية التنشئة الاجتماعية الأسرية، غير أن الفروق الفردية بين الأبناء تجعلهم يختلفون في أنماط تفكيرهم، حتى في ظل الثوابت الفكرية والعقلية التي تقرها البنية الاجتماعية العامة، ويندفع الأفراد في كثير من الحالات إلى البحث عما يلبي حاجاتهم وتصوراتهم الفكرية والجسدية والاجتماعية خارج نطاق الأسرة، عندما تكون عملية التواصل مع الآخر الذي يساعدهم في ذلك يسيرة من جهة، وعندما تكون ارتباطاتهم بأسرهم ضعيفة من جهة ثانية، وغالباً ما تترتب على عمليات التواصل أشكال مختلفة من محاولات التكيف مع مصادر القوة التي يدركها الفرد حوله، ويسعى للالتحاق بها والاستفادة من مزاياها.

وتأتي هذه العملية نتيجة مباشرة لمحاولات الاستقطاب حول الجماعات التي يعتقد الفرد بأنها الأقدر على تلبية حاجاته وطموحاته، ويوليها ثقته الكبيرة بصرف النظر عن قدرتها الفعلية في هذا المجال، وسرعان ماتتشكل

جماعات ثانوية في المجتمع قد تصبح أكثر قوة ورسوخاً في الحياة الاجتماعية والسياسية مكونة من أفراد يتشابهون في طرق تفكيرهم وتحليلاتهم ورؤاهم للقضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المحيطة بهم، وما الأحزاب السياسية التي يعرفها الإنسان منذ القدم إلا أشكال من التنظيمات التي جمعت أعداداً كبيرة من الناس تقاربت رؤاها وتحليلاتها لما يحيط بها من تحديات وأحداث، بل وتقاربت في تصوراتها للمستقبل الذي تنشده.

والتفكير بالمستقبل الذي تتحدد من خلاله طرق التفكير بتلبية الحاجات التي يتطلع إليها الفرد يشكل الأساس في عملية البحث عن مصادر القوة، حتى تفكيره بالماضي بما ينطوي عليه من تقديس واحترام ينطوي في مضمونه على الاهتمام بالمستقبل ولكن بطريقة مختلفة عن تلك التي يفكر بها غيرهم، ذلك أنه بالقدر الذي يشكل فيه الماضي النموذج الأفضل لبناء المستقبل بالنسبة لشريحة كبيرة من السكان، يشكل استقراء المستقبل من قوانين الماضي لتكوين النموذج الأفضل لبنائه الشغل الشاغل لشريحة واسعة من السكان أيضاً، وفي الحالتين معاً يستحوذ المستقبل على الموقع الأول من التفكير والأولويات.

وفي سياق البحث الدائم على الحاجات التي يتطلع إليها الفرد، وضمان مستقبله من خلال مصادر القوة التي يعتقد أنها الأقدر على أن توفر له ما يتطلع إليه، يأخذ بالبحث عن الجماعات التي يمكن لها أن تساعده في رؤاه، وتوفر له القدرات التي يستطيع من خلالها النظر إلى مستقبله باطمئنان، ويعيد بناء شخصيته من خلالها، وهو يجد في السنوات الأولى من حياته في الأسرة الضمان الأكثر قوة له لبناء مستقبله، وقد يكون ذلك بوعي منه أو بدون وعي، وما إن يشتد ساعده حتى يجد في جماعات الأقران بديلاً عن

أسرتـه، وقـد يجد فيها مـا لايجـده في الأسرة، ولكنه يبقى يتطلـع إلى البحث عـن الآخـر، وعن المسـتقبل في الوقت نفسـه، فيـأتي شريك الحياة ليسـتحوذ عـلى الموقـع الثالث في محطات حياته، وفي مرحلـة متقدمه من النضج النفسي والاجتماعي يبحث عن دور له في المجتمع، بما لايتناقض مع المبادئ السابقة، فقد يأخذ بالبحث عن الأحزاب السياسية التيارات الفكرية التي تتوافق معه في طريقة التفكير وأنماط التحليل للمشكلات التي تجابهها، وهكذا دواليك، وقـد يعمل على إعادة تكوين مهاراته وقدراته بما ينسـجم مع نماذج اجتماعية وتصورات يعتقد أنها تسـاعده في الوصول إلى الـدور الذي يبحث عنه، وما سعي الشباب للحصول على شهادات دراسية وعلمية أو تعلم لغات أجنبية أو الانتسـاب لـدورات تأهيليـة أو الانضـمام لأحزاب سياسـية إلا أشـكال مختلفـة لمحـاولات إعادة تكوين الذات وفق نماذج مثالية اسـتقرت في وعيه، وبات لها تأثير في شخصيته.

وبالقدر الذي يجد فيه الفرد أن أبواب المسـتقبل مشرعة أمامه، واضحة المعـالم في ملامحها العامة، ووسـائلها الأساسـية والأدوات المسـتخدمة فيها، تكون شـخصيته في توازن نفـسي واجتماعي، ويكون متوافقاً مع نفسـه، على أن يكون على قناعة كافية بها، بصرف النظر عن صحتها وخطئها، بينما تصبح شـخصيته في اضطراب وتذمر كلما كانت الصـورة مضطربة وغير واضحة، وخاصة عندما لاتتضح بالنسبة له الأهداف التي يتطلع إليها، ولا الحاجات التـي يسـعى إلى تحقيقها، كما تزداد المشـكلة تعقيداً عندما لا تكون الوسـائل والأدوات التي ينبغي له استخدامها كافية لتحقيق ما يتطلع إليه.

٤ .٥ تعاطي المخدرات نتاج لعملية الاستقطاب

يشكل إقدام الفرد على تعاطي المخدرات واحداً من أشكال الاستقطاب الاجتماعي الناجم عن عملية التكيف مع النماذج الأكثر قوة وتأثيراً في شخصيته وهي النماذج التي توصف بممارستها للتعاطي بدرجة عالية، ولهذا فعملية التعاطي نتاج لعملية متكاملة وأكثر تعقيداً تسهم في تكوينها مجموعة من العوامل النفسية والاجتماعية والاقتصادية التي تحيط الفرد وتؤثر فيه، ويمكن إجمال مراحل هذه العملية وخصائصها على النحو الآتي:

٤ .٥ .١ الخصائص النفسية للشباب وعملية التكيف الاجتماعي

يتصف الفرد في كل مرحلة زمنية من مراحل عمره بجملة من الخصاص والصفات التي تحدد أشكال تفاعله مع المحيط الاجتماعي، بصرف النظر عن العوامل التي أسهمت في تكوين هذه الخصائص والصفات في المراحل السابقة، ومن هذه الخصائص والسمات ما يتعلق بمكونات البنية العضوية، ومنها مايتعلق بالسمات النفسية والقدرات العقلية، وفي هذا المجال يمكن الحديث عن القابلية العضوية للتعاطي، والسمات النفسية والصفات التي تحدد اتجاهات الفرد نحو عملية التعاطي بالقبول أو الرفض، وكذلك القدرات العقلية ومستويات الذكاء التي تحدد أيضاً أشكال استجابة الفرد للتحديات المحيطة به، والضغوط النفسية والاجتماعية التي يتعرض لها. كما تشكل اتجاهاته وتصوراته للحياة وطبيعتها ولمستقبله الشخصي، ولمستقبل مجتمعه عوامل أساسية مكونة للمجال النفسي الذي يهيئ الفرد لعملية التعاطي، أو لرفضها رفضاً كلياً.

وتشكل تصورات الفرد لمستقبله والطرق التي يستطيع من خلالها تلبية حاجاته الأساسية المحور الأكثر أهمية في كيفية تفاعله مع المحيط، ذلك أن

عمليـة التكيف الاجتماعـي مرتبطة حكماً بتصوراته عن المسـقبل، ويأتي هذا التصور بأشكال مختلفة، حتى إن العقيدة الدينية التي يؤمن بها في كل مرحلة من مراحل حياته تحدد أيضاً أشكال المستقبل الذي يتطلع إليه، وكذلك حال البيئة الاجتماعية التي يعيشـها والأفكار التي يقرأها والمعلومات التي يحصل عليها، كل ذلك يسـهم بشـكل أو بآخر في تحديد تصوراته للمستقبل، وعليه تبنى أشكال سلوكه وأنماط فعله في الحياة الاجتماعية.

إن الإيـمان الراسـخ بالعقيـدة الدينيـة مثـلاً، كما هـو الحـال في العقيدة الإسـلامية، تجعل الإيمان بالآخرة ومسـائل الثواب والعقـاب الإلهي حقيقة مسـتقرة في وعـي الأبنـاء بدرجة تزيـد في قوتها على قوة الواقـع بما يحمله من أحاسيس ومشاعر وعواطف، كما أنها توفر في الوعي حقيقة أن الله عز وجل يراقبـه في كل شيء، إلى الدرجـة التـي لايسـتطيع الفـرد التحرر مـن الرقابة الذاتيـة المتولدة عـن إيمانه، ولهذا فإن كل أنماط السـلوك التي يمارسـها وكل أشكال الفعل التي يقدم عليها، حتى إن كل أنماط التفكير التي تجول بخاطره تأتي منتقاة بالشكل الذي يجعلها متوافقة مع ما أمر به الله عز وجل ونهى عنه، سعيا وراء ضمان آخرته.

وقد تظهر تصورات الفرد لمستقبله بأشكال مختلفة، كما هو الحال بالنسبة إلى التلميذ الذي كثيراً ما يتصور نفسه وهو يفاخر بنفسه أمام أقاربه وزملائه بتفوقـه التحصيـلي بنهاية العام الدراسي، مما يجعل شـعوره بـأن الوقت ضيق أمام الطموح الذي يتطلع إليه، والطالب الذي أخذ يدرس الطب في الجامعة يميـل إلى التكيـف مـع تصـوره لمهنة المسـتقبل في قراءاتـه، وأنماط سـلوكه، وأشكال تفاعله مع الآخرين، ولا يختلف الأمر عن ذلك الذي يتطلع ليصبح ضابطـاً في الشرطة أو القوات المسـلحة، فتصوراته لما يتطلع إليه في مسـتقبله يدفعه لأن يندمج مع هذه التصورات، ويكيف سلوكه وأشكال حياته معها.

غير أن هذه التصورات لا تأتي على نحو عبثي، وعشوائي، إنما يستمدها دائماً من البيئة التي يعيش فيها، ومن الظروف التي تحيط به، وفي الوقت الذي يمكن لهذه الصورة (عن المستقبل) أن تكون واضحة تمام الوضوح بالنسبة إلى شريحة واسعة من الشباب والفتيان، فإنها يمكن أن تكون أيضاً غامضة وغير محددة بالنسبة إلى شريحة أخرى، وكما أن البيئة الاجتماعية والظروف المحيطة أنتجت وضوح الصورة لدى المجموعة الأولى، فإن هذه الظروف نفسها يمكن أن تكون السبب في غموضها واضطرابها بالنسبة إلى المجموعة الثانية.

وبالقدر الذي تكون فيه صورة المستقبل واضحة بالنسبة إلى الفرد، بمقدار ما يتلمس طريقه الذي يؤدي إلى تحقق تلك الصورة في الواقع، ما يمكن أن تعترضه مشكلات وصعوبات وتحديات عديدة، ولكن درجة الوضوح تجعل هذه الصور محور حياته ومشاريعه، ومحور رسالته في الحياة، ولكن الأمر يختلف كليا عندما تصبح الصورة غير واضحة، حيث ينشغل الفرد بالبحث عنها، من خلال الظروف التي تحيط به اجتماعيا واقتصاديا وسياسياً، وفي هذه الحالة يمكن للفرد أن ينجرف مع أي تيار يبني له صورة واضحة، بصرف النظر عن سلامة هذه الصورة من جهة، وبصرف النظر أيضاً عن الوسائل التي يمكن استخدامها لهذه الغاية.

بالنسبة إلى الأفرد الذين يقدمون على التعاطي أو الانحراف بصورة عامة غالباً ما تكون صورة المستقبل بالنسبة إليهم مضطربة وغير واضحة تماماً، مما يجعلهم عرضة للانجراف مع التيارات القوية التي تحيط بهم، وتدفعهم إلى الانحراف، خاصة بعد أن تصبح صورة المستقبل بالنسبة إليهم مرتبطة بالجماعات التي توحي إليهم بمتعة الحياة مع التعاطي وارتكاب الجريمة، فمن يقدم على جريمة السرقة مثلاً تسيطر عليه تصورات لمستقبله

بعد إنجاز عملية السرقة وكأنها لمسة سحرية يستطيع بعدها تحقيق الكثير من طموحاته التي عجز عنها سابقاً، وهذه ما هي إلا شكل من أشكال تصور المستقبل، وما ينطبق على مرتكبي جريمة السرقة ينطبق أيضاً على مرتكبي الجرائم الأخرى التي تهدد الآخرين، وتهدد المجتمع بكليته، وينطبق أيضاً على متعاطي المخدرات.

٤ .٥ .٢ النماذج الاجتماعية الفاعلة في حياة الشباب وعملية الاستقطاب

يأخذ الفرد بتنظيم المحيطين حوله في درجات مختلفة من القوة والضعف بالنسبة إليه، فتارة يصنف الآخرين بحسب درجات تعاطفهم معه، وطبيعة مواقفهم النفسية والاجتماعية منه، وتارة يصنفهم بحسب ثقته بهم، ودرجة اعتماده عليهم في حياته الشخصية والاجتماعية، وتارة يصنفهم بحسب درجات قربهم منه وبعدهم عنه، أو بحسب درجات علومهم، ومستويات قوتهم، وغير ذلك من أبواب التصنيف التي لا تحد، وغالباً ما يكون التصنيف ذاتياً، فالشخص المقرب إليه ليس هو مقرباً بالنسبة إلى غيره، ومن يصفه بالعلم والمعرفة وسعة الاطلاع قد يصفه آخرون بالجهل والغباء وعدم المعرفة، مما يجعل تصنيفاته للمحيطين به من قريب أو من بعيد تصنيفات ذاتية لا تنطوي بالضرورة على حقائق، بقدر ما هي نتاج لتجربة فيها الصحيح وفيها الخطأ.

وفي سياق عمليات التصنيف المتجددة باستمرار، ومن خلال عمليات المقارنة والموازنة التي يجريها على الدوام تتكون في وعيه نماذج من الشخصيات تصبح بالنسبة إليه ركيزة أساسية من الركائز في حياته، ومرجعية يعود إليها في فهمه وتفسيره للقضايا والمشكلات التي يجابهها في حياته، وقد تتكون

هذه النماذج من شخصيات حية يتفاعل معها بطريقة من الطرق، فيتأثر بها، ويستفيد منها، كمجموعات من الأقارب في الحي، أو معلمين في المدارس، أو فنانين في مجال من المجالات المختلفة، وقد يكونون من السياسيين والاقتصاديين ورجال الأعمال، ويمكن لهذه النماذج أن تكون أيضاً من الأصدقاء وجماعات الأقران في المحيط الاجتماعي القريب على مستوى الحي والمدرسة، وفيما بعد الجامعة ومؤسسات العمل، كالرئيس المباشر، ومدير المؤسسة، وغيرهم، وعلى الرغم من أن الفرد لايتعلق بالضرورة بنموذج معين في حياته، ولكنه لايستطيع أن يمضي فيه حياته دون نموذج يشكل بالنسبة إليه قدوة ينظر إليها، ويحاول تقليدها، ويتمثل سلوكها.

وقد تتكون هذه النماذج أيضاً من شخصيات ماضية، كما هو الحال بالنسبة إلى المفكرين والعلماء والأدباء والقياديين، فغالباً ما يلاحظ أن الباحثين الذين يكرسون جزءاً كبيراً من حياتهم للتعرف على شخصيات علمية أو أدبية أو فقهية غالباً ما تصبح الشخصيات التي يدرسون أفكارها ونظرياتها نماذج أساسية بالنسبة إليهم، بصرف النظر عن صحة هذه الأفكار أو خطئها من الناحية المعرفية، فمادامت خبرة العلماء والمفكرين والأدباء أوسع من خبرة الباحثين الذين يعالجون أفكارهم، فمن الطبيعي أن تصبح تجاربهم المعرفية نماذج لمن هم أقل في خبراتهم ومعارفهم.

وقد تؤدي عملية الانتقاء والمقارنة التي يقوم بها الأفراد إلى اختيار نماذج واقعية من حياتهم القريبة، فقد يصبح الأب أو ولي الأمر أو زعيم القبيلة، أو معلم المدرسة نموذجاً يقتدي بهم الأبناء، وخاصة عندما يكونون في مرحلة الفتوة التي تتطلع دائما إلى نماذج في حياتها، لتقتدي بها، وتحاكيها في تصرفاتها، وأفعالها، وطرقها في آليات اتخاذ القرار، وعلى قدر ما تكون تجربة هؤلاء أكثر تنوعاً، وأغنى في معارفها، بقدر ما تكون مؤهلة أكثر لتصبح نموذجاً يحاكيه

الأبناء، فإذا كانت معارف الشباب، وهم في مرحلة الفتوة من عمرهم قليلة قياسا لما يتصف به معلم الصف، أو رب الأسرة، أو زعيم العشيرة فمن الطبيعي أن تأخذ عملية التأثير باتجاه واضح من الأطراف ذات القوة الأكبر إلى الأطراف الأضعف.

إن الشخصيات الحية والشخصيات الماضية التي سبق لها أن تركت آثاراً تدل عليها، ولها صلات وثيقة بحياة الشباب وكل ما يتصل بحياة الفرد من أقارب له ضمن الأسرة الواحدة، ومن الأقارب في الحي والعشيرة، ومن جماعات الأقران، ومعلمي المدرسة، ورؤساء العمل، ومديري المؤسسات، وغيرهم ممن يقيم الفرد صلة معهم، ينتظمون بالنسبة إلى الفرد في ترتيب هرمي يتفاضلون من خلاله في معيار القوة بالنسبة إليهم، وعلى قدر ما تتصف الشخصية الواحدة من قوة على أي مستوى من مستويات التفاعل، الاجتماعي منه والاقتصادي والسياسي والمعرفي والثقافي والعقائدي، وغيرها بقدر ما تصبح نموذجا بالنسبة إلى الشباب يقتدون به، ويتأثرون بأفكاره وتوجيهاته، ويدينون له بأشكال مختلفة من الطاعة والاحترام والتقدير، مما يجعل آثرهم في شخصية الأبناء واضحة وجلية في المستويات المتعددة.

ويتجلى في ذلك مبدأ أن الشخصية لا تتأثر بالآخر فحسب، بل تعمل على أن تكيف نفسها وتعيد تكوين ذاتها وفق معايير النموذج الذي استقر في وعيها، وفي الوقت الذي تصبح فيه هذه النماذج ذات سيطرة نفسية واجتماعية ووجدانية حتى تصبح هذه النماذج بمثابة النوافذ التي يتطلع إلى العالم من خلالها، بصرف النظر عن سلامتها من الناحية المنطقية، أو الواقعية، وسرعان ما يصبح الفرد أيضاً على عداء مع النماذج المضادة للنموذج المستقر في وعيه، وعلى توافق نسبي مع النماذج القريبة في مضمونها منه، كما هو الحال بالنسبة إلى من استقر في وعيه نموذج الاعتقاد بالانتماء الديني مثلاً والمدافعة

عنه، فإنه سرعان ما يجد نفسه على عداء واضح مع أية دعوة تخضع لنموذج الانتماء القبلي أو القومي وتدعو له، وتدافع عنه أيضاً، في الوقت الذي يتعاطف بقوة مع النماذج القائمة على أساس ديني أو مذهبي، وبقدر ما تأتي هذه النماذج قريبة من نموذجه الخاص بقدر ما يأتي ارتباطه بها قوياً أيضاً.

٤ .٥ .٣ التنشئة الأسرية وعملية الاستقطاب

تستحوذ التنشئة الأسرية على الموقع الأول من حيث الأهمية في تكوين الإطار الاجتماعي لحياة الأبناء، فهي بمثابة النوافذ التي يتواصل الطفل من خلالها مع العالم الخارجي، الطبيعي منه والاجتماعي والثقافي والسياسي، وبالنظر إلى الطفل يفتقر إلى الحدود الدنيا من القدرات العضوية والنفسية والاجتماعية، فإنه يجد لدى أسرته النماذج الأقوى التي يقتدي بها في سلوكه وأنماط تفكيره وطرق عيشه، ويزداد تأثير البيئة الأسرية مع مظاهر العطف والحنان والرعاية التي يمارسها الأبوان مع أبنائهما، مما يعزز ثقة الأبناء بوالديهم إلى الحد الذي يعتقد فيه الأبناء أن أبويهم يتمتعون بقدرات عضلية ومعرفية واسعة تفوق كثيرا ما يتمتع به غيرهم، بحكم أن الأبناء لم يروا في العالم بعد سوى والديهم الذين يقدمون لهم كل دعم من جهة، في الوقت الذي يشعر فيه الأبناء أن والديهم لم يعجزوا عن تحقيق شيء من متطلباتهم، من جهة ثانية، ومن الطبيعي أن يستحوذ الأب عن موقع النموذج بالنسبة إلى أبنائه، فخياراتهم في عملية الانتقاء مازالت محدودة جداً، كما أن الفروق بين قدراتهم وقدرات والديهم كبيرة للغاية.

لكن الأمر يختلف نسبيا مع انفتاح الأبناء على عالم ما بعد الأسرة المحدودة، فما إن يعرف الأبناء الأعمام والأخوال والأقارب حتى تتسع مداركهم، وتزداد معارفهم، ومع احتفاظهم بكل مشاعر الحب والتقدير

لوالديهم، فإنهم يشعرون بأن هناك أشخاصاً آخرين يزيدون في صفات والديهم، ويفاضلونهم في الكثير من الخصائص، فتتراجع قيمة الأبوين بوصفهم نماذج يمكن الاقتداء بها، وتظهر في عالم الوعي لدى الأبناء نماذج أخرى يمكن أن تكون أكثر أهمية أو أقل، ويدرك الأبناء عندئذ أن العالم ليس هو الأسرة فقط، إنما هو أكبر بكثير، وسرعان ماتعود للأسرة مرة أخرى أهمية التوجيه والتربية السليمة، فطبيعة العلاقات التي يقيمها الأبوان مع أبنائهم تحدد على الأغلب طرق استجابة الأبناء لمعارفهم الجديدة، وأساليب التفاعل مع النماذج الاجتماعية التي تظهر في حياتهم.

إن تطلع الأبناء نحو المستقبل، وظهور نماذج متفاوتة القوة في حياتهم يدفعهم إلى البحث عن النماذج الأقوى، وفق تقديراتهم وتصوراتهم، فإذا استطاعت الأسرة أن تمد جسور التواصل مع الأبناء، وتعيش في مشاعرهم وأحاسيسهم، ومشكلاتهم، وكانت روابطها معهم قوية، جاء بحث الأبناء عن النماذج الأفضل من خلالها، ومن خلال الحوار الذي يمكن أن ينميه الآباء وفي وعي أبنائهم، وعلى قدر ما تأتي الروابط التي يقيمها الأبوان مع أبنائهم قوية، على قدر ما تأتي ارتباطات الأبناء بنماذج خارج الأسرة على نحو اعتباطي وعشوائي، ففي اللحظة التي تفقد فيها الأسرة قدرتها على التواصل مع الأبناء، فإن نماذج أخرى خارج نطاق الأسرة تسيطر على عملية التواصل، وتصبح ذات تأثير فعال في توجيه الأبناء نحو طرق الحياة وأشكال تلبية الحاجات، ووسائل البحث عن المستقبل الأفضل، وفي ذلك تكمن الخطورة.

فقد يقع اختيار الأبناء على نماذج هي بالأساس نماذج وهمية، لاتتمتع بالكفاءات التي يتصورها الأبناء، وتحمل في مداركها معلومات مغلوطة عن الحياة وقواعدها والقوانين الناظمة لها، مع أنها تحمل في وعيها ملامح

الصدق والإخلاص في النصيحة والتوجيه، غير نقص معارفها يجعلها نماذج وهمية، فما تتكشف أمام الشباب حقائق نفسية واجتماعية واقتصادية محددة حتى يتبين لهم أنهم كانوا يحيطون هذه النماذج بهالة أكبر مما يجب، ويقدمون لها الولاء من غير استحقاق، ويتبين لهم أن خياراتهم كانت في غير موقعها، بسبب ما ترتب عليها من نتائج جعلتهم يفقدون الكثير من المنافع التي كان بإمكانهم المحافظة عليها، أو تحقيقها لو أنهم سلكوا طرقاً أخرى.

وقد يأتي اختيار الأبناء لنماذج أخرى، هي بالأساس نماذج مشوهة، وهي أكثر خطورة، مثال ذلك نماذج اجتماعية مكونة من أشخاص لا تحمل في وعيها القيم التي تعزز وحدة الدولة والمجتمع، ولا تعزز ارتباط الأفراد مع بعضهم، إنما تميل دائما إلى استثمار مواطن الضعف في الحياة الاجتماعية لاستغلالها واستثمارها بالشكل الذي يحقق لها عائدا مادياً مرتفعاً، مما يجعل الأبناء عرضة للخطر الذي يهدد مستقبلهم، مع أنه الشغل الشاغل بالنسبة إليهم، ذلك أن هذه النماذج تتحلى بالقوة، والقدرة على اتخاذ القرار، مما يجعل الأبناء في حالة أشبه ما تكون بحالة الانبهار، أو الاستلاب، فتصبح قيادتهم يسيرة، وتوجيههم سهلاً، مما يمكن هذه النماذج الاجتماعية من قيادة الأبناء إلى حيث تضمن من خلالهم مستقبلها هي، وليس مستقبلهم الذي يتطلعون إليه.

إن المجتمع يحمل في طياته دائماً نماذج مختلفة الأشكال، متباينة الأهداف والطموحات، والأفراد في مراحل نموهم الأولى، وخاصة في مرحلة الفتوة يتطلعون دائماً إلى نماذج يحاكونها في حياتهم، ويعتمدونها نماذج يقتدون بها، ويكيفون ظروف حياتهم ليتوافقوا معها، فإذا شاءت الأقدار أن وقع بعض الشباب تحت تأثير نماذج اجتماعية وهمية، أو نماذج اجتماعية مشوهة، فغالباً ما يكونون عرضة للانحراف، وتزداد في هذه الحالة إمكانية توظيفهم للنماذج

التـي يعتقدون أنها الأقوى في تأثيراتها لسـعيهم الحثيث للاسـتقطاب حولها والـدوران في مداراتهـا، مما يجعـل للأسرة دوراً أساسـياً في حمايـة الأبناء من الانجـراف، بما لديها من قـوة نفوذ معنوي ومادي يمكنهـا من تحقيق الشيء الكثـير بالنسـبة إلى الأبناء، ولكن المشـكلة يمكـن أن تكـون في أبعادها على درجة عالية من الخطورة إذا لم تتمكن الأسرة من تحقيق هذا الدور، وقد يعود ذلـك إلى اعتبارات كثـيرة تتعلق بظروف الأسرة وثقافة الوالدين ومسـتوى تعليمهما وغير ذلك من الاعتبارات.

والأسرة بحد ذاتها جزء لايتجزأ من التكوين الاجتماعي، ومن الطبيعي أن يتأثـر تكوينها وبنية العلاقـات الاجتماعية فيها بالتوجـه العام للمجتمع، وبالشروط الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والسياسـية المحيطة بها، فما إن يشـعر الأبوان بأن خطراً كبيراً يهدد المجتمع حتى يتسـابقان إلى توضيح هذا الخطـر بـما ينطوي عليه من أبعاد لأبنائهم ودفعهـم إلى مزيد من الارتباط به، مما يجعل بنية الأسرة وآليات عملها وطرق التنشئة فيها مرتبطة أشد الارتباط بمسارات التغير الاجتماعية عامة.

٤ .٥ .٤ جماعة الأقران

تشـكل جماعة الأقران في الحي أو المدرسة واحدة من القوى الاجتماعية التي تحيط بالأبناء وتؤثر في شخصياتهم، غير أن قوتها تأتي من عوامل عديدة أهمهـا ضعـف ارتباط الأبنـاء بأسرهم من جهـة، وقرب جماعـة الأقران من الأبنـاء مـن الناحية النفسـية والاجتماعيـة والثقافية والمعرفيـة، بالإضافة إلى قربهم من الأبناء من حيث مشاعرهم وأحاسيسهم والمشكلات التي يعانون منهـا، وغالباً ما يأتي ارتبـاط الأبناء بجماعات الأقران قويـاً بمقدار ما يكون ارتبـاط الأبناء بأسرهم ضعيفاً، والعكس بـدوره صحيح، فالارتباط القوي

للأبنـاء بأسرهم يؤدي إلى ضعف ارتباطهم بجماعات الأقران التي تحيط بهم في الحي والمدرسة والمسجد وغيرها.

ويتميـز أصدقـاء جماعـات الأقـران بأنهـم يشـاركون الأبنـاء في الكثير من أحاسيسـهم ومشـاعرهم وعواطفهم، وفي الكثير من قضاياهم النفسـية والاجتماعية ومشـكلاتهم مع ذويهم وأقاربهم، ومشـكلاتهم المدرسـية وغير ذلـك مـن القضايا التي تهمهـم، وبالنظـر إلى أن الأبناء يمضون جـزءاً كبيراً مـن أوقاتهـم مع جماعات الأقـران، في الوقت الذي تسـتحوذ هذه الجماعات عـلى قدر كبير مـن ثقتهم، فمن الطبيعي أن يتعلموا منهـم أيضاً أنماطاً مختلفة من السـلوك وطرق التفكير ومعايير التفاضل الاجتماعي، مما يجعل الأشـياء المفضلـة لـدى الجماعة هي نفسـها المفضلة لدى الأبناء، وفي مسـتوى متطور من الاندماج مع الجماعة يصبح الأبناء أنفسـهم مصدر تأثير حقيقي في أفراد الجماعة الآخرين، ويسـعون إلى اسـتقطاب غيرهم بوعي منهم تارة، وبدون وعي تارة أخرى.

وفي هذا السـياق يشكل التفكير بالمسـتقبل محور اهتمام جماعات الأقران والشـغل الشـاغل لهم جميعاً، غير أنهم يفكرون به على طريقتهم، وبالوسائل والأدوات التـي يملكونهـا، كـما أن كلاً منهـم قـادر على اسـتحضار تجارب أصدقـاء آخرين تبين سـهولة هـذا الطريـق أو ذاك، ونجاح هذا الأسـلوب أوغـيره، وغالباً ما تكون الشـواهد المسـتحضرة بينهم قريبـة منهم في الزمان والمكان، مما يجعل لهذه التجارب مصداقية عالية بين أعضاء الجماعة الواحدة، ومن اليسـير أن يتمثلها الأبناء في وعيهم وفي مشـاعرهم، وسرعان مايصبح أصحـاب هذه القصص والتجارب نماذج يمكن الاقتداء بها ومحاكاتها، حتى يتم الوصول إلى ما وصلوا إليه من نجاحات وتطورات في حياتهم.

غير أن تأثير جماعات الأقران هذا لا يعد بالضرورة سلبياً، أو معاديا للمجتمع، إذ يمكن لجماعات الأقران أن تقود الأبناء إلى أنماط سلوكية اجتماعية تتوافق مع أهداف المجتمع العامة، وغاياته الأساسية، ويمكن لجماعات الأقران أيضاً أن تدفع الأبناء نحو أنماط سلوكية يعاقب عليها القانون، فجماعة الأقران ليست إيجابية ولا هي سلبية بذاتها، إذ يمكن أن تكون خاضعة لتوجيه غير مباشر من مؤسسات الشباب في الدولة المعنية، أو من قبل جمعيات إنسانية تضع في حسبانها الخير العام للمجتمع، ويمكن أيضاً أن تكون الجماعات مستقلة بذاتها، ويأتي تشكلها نتيجة عوامل موضوعية بحتة، في الحي والمدرسة وأماكن العمل وغيرها، غير أن كل هذا لا يكفي للقول بنفي إمكانية أن تكون جماعات الأقران خاضعة لتأثير قيم تفضيل المصلحة الخاصة على المصالح العامة، أو خاضعة لتأثير قوى اجتماعية تسعى لاستقطاب هذه الجماعات وتوظيفها لغاياتها وأغراضها المادية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومن هذه الجماعات ما يمكن أن تكون وسيلة أساسية من وسائل ترويج المخدرات وتوزيعها لما تحققه من فوائد مادية للقوى الفاعلة من جهة، ولما يمكن أن تحققه من عالم وهمي مبني على الخيال بالنسبة إلى الشباب.

فجماعات الأقران تفرض نفسها على الأبناء بمقدار مايكون ارتباطهم بأسرهم ضعيفاً، بأشكالها التي تنطوي على قيم الإخاء والمحبة والتعاون، أو تلك التي تنطوي على قيم المنافسة والصراع والتناقض ونفي الآخر، فهي لا تملك قوة سيطرة على الأبناء بذاتها إنما بمقدار انتشار مظاهر التفكك الأسري، المنظورة واللامنظورة، فإذا ما كان الارتباط الأسري ضعيفاً فمن الطبيعي أن يجد الأبناء لدى جماعات الأقران ما يلبي حاجاتهم إلى الآخر الذي يستطيعون من خلاله بناء تصوراتهم للمستقبل الذي ينشدونه، فإذا

كانت هذه الجماعات خاضعة لتوجيه من المجتمع عبر مؤسساته الاجتماعية الرسمية منها وغير الرسمية جاءت الأنماط السلوكية المتعلمة بينهم تتوافق مع مصالحهم وطموحاتهم الحقيقية، فينتظمون في الجماعات الشبابية الدينية منها والرياضية والترفيهية، لكن الأمر يختلف عندما تغيب عملية التوجيه الاجتماعي، مما يجعل جماعات الأقران تنجرف مع القوى الاجتماعية التيارات التي تتطلع إلى تحقيق مصالح ضيقة ومنافع محدودة دون النظر إلى المصالح الحقيقية لهؤلاء الشباب.

ولا بد من الإشارة في هذا الصدد إلى أن تكوين جماعات الأقران والقوى المؤثرة فيها لاتأتي على نحو اعتباطي، إنما ترتبط بمسارات التغير على مستوى المجتمع بكليته، وبما يحيط به من تهديدات تمس أمنه، وتحديات تستهدف ثرواته وخيراته، فالمؤسسات الاجتماعية والسياسية والنفعية التي تحاول استقطاب الشباب من خلال جماعات الأقران، والتواصل مع الشلل في الحي والمدرسة لغايات نفعية وسياسية مختلفة غالباً ما تحمل في مضامينها تصورات للمستقبل الذي تتطلع إليه، وللأخطار التي تهدد أمن المجتمع، مما يشير إلى أن انجراف الشباب مع جماعات الأقران في سياقات اجتماعية شاملة لاتنفصل عن الشروط العامة للمجتمع.

٤ .٥ .٥ البيئة المدرسية

يلاحظ أن وظائف المدرسة في الوقت الراهن تنمو بتسارع كبير خلال العقود المنصرمة قياساً إلى ما كانت عليه في الماضي القريب، فهي تستقطب اليوم الجزء الأكبر من مشاعر الطلبة وأحاسيسهم وعواطفهم، وتستحوذ على الموقع الثاني في أهميتها بالنسبة إلى الأبناء بعد البيت الذي يولدون فيه، ومع ذلك فهي تنافسه بمستوى تأثيرها في التكوين النفسي والاجتماعي

لشخصيتهم، فمنها يستمد الأبناء معارفهم التي تشكل الأساس الذي تبنى عليه أنماط تفكيرهم وأشكال تفاعلهم مع الآخرين، وفيها يتشرب الأبناء القيم والمعايير الدينية والأخلاقية التي تحدد أشكال سلوكهم في حياتهم الاجتماعية، ومن خلالها يأخذ الأبناء بتكوين علاقاتهم الاجتماعية خارج البيت فيتعرفون على أصدقائهم وأقرانهم، ويقيمون معهم روابط شتى من العلاقات، ولهذا السبب فإن المدرسة ليست مكانا ليتعلم الأبناء من خلاله العلوم والمعارف فحسب، بل هي عامل أساسي من عوامل التنشئة الاجتماعية، ومن خلالها ترتسم معالم المستقبل الذي ينتظر الأبناء، وملامح الدولة في صورتها المقبلة، بالإضافة إلى أنه في المدرسة أيضاً تتحدد صورة المستقبل بالنسبة للمجتمع، بمكوناته العلمية والثقافية والسياسية المتعددة، فإذا ما جاءت ظروفها على مستوى رفيع من الضبط والتوجيه والمراقبة شكلت عاملاً أساسياً من عوامل الوقاية من الانحراف بأشكاله المختلفة، خاصة أنها تقدم للأبناء المعارف والعلوم التي يستطيع الأبناء من خلالها التمييز بين الصحيح والخطأ، ويستطيعون تقويم الأفكار والآراء، وإذا لم تؤد المدرسة وظيفتها على النحو المطلوب فمن الطبيعي أن يشكل ذلك عاملاً من عوامل الخطر التي تهدد الأبناء من الانجراف مع التيارات الفكرية المنحرفة.

وفي الوقت الذي تشكل فيه المدرسة عاملاً أساسياً من عوامل وقاية الأبناء من الانحراف، يمكن أيضاً أن تشكل مصدر خطر حقيقي عليهم، من خلال بعض مظاهر الخلل التي تنتشر في بعض مكوناتها التربوية والاجتماعية والإدارية، ويظهر ذلك جلياً من خلال إدارة المدرسة والمعلمين والعاملين فيها، بالإضافة إلى جماعات الأقران، كما هو الحال بالنسبة إلى الإدارة التي ترصد الظواهر السلوكية في المدرسة، ولا تقدم الحلول العملية المناسبة لها، فيؤدي ذلك إلى تفاقم المشكلات السلوكية بين الأبناء، وتتحول المدرسة

بذلك من مؤسسة تربوية لحماية الأبناء، إلى مدرسة منتجة لانحرافهم، دون أن يصل ذلك إلى مستوى المعرفة والوعي به بالنسبة إلى الإدارة، وفي ذلك تكمن المشكلة، وقد يعود ذلك إلى أسباب عديدة، منها انشغال الإدارة بمسائل التنظيم وتوزيع المهام والحصص الدراسية، وضبط الدوام، مع نقص في كفاءة المرشدين الاجتماعيين والنفسيين، بالإضافة إلى ما يمكن أن تسود مظاهر التناقض في الإدارة نفسها، مما يقلل من أدائها الوظيفي والمهني.

كما يؤدي السلوك الاجتماعي للمعلمين دورا توجيهيا متميزاً، فقد يتحول المعلمون بحكم تواصلهم المستمر مع الأبناء، وبحكم معارفهم الوفيرة قياساً إلى الأبناء، وبحكم السلطة الاجتماعية التي تعطى لهم، إلى نماذج إيجابية فعالة بالنسبة إلى الأبناء، فيصبحون مصدر محاكاتهم، ومصدر تقييمهم لأنماط السلوك التي يمكن أن يقدموا عليها، وفي الوقت نفسه يمكن أن يصبحوا نماذج سيئة تؤثر سلباً في شخصية الأبناء، فيتعلمون منهم التطرف بأشكاله المختلفة، وما يترتب على ذلك من أنماط سلوكية تقودهم إلى الانحراف، فإذا أحسن المعلمون أدوارهم التربوية والاجتماعية، بالإضافة إلى أدوارهم التعليمية كان ذلك عاملاً أساسياً من عوامل حماية الأبناء ووقايتهم.

ويمتد الأمر إلى العاملين في المؤسسة التعليمية من مرشدين وموجهين ووكلاء الصفوف وغيرهم حتى يصل إلى عمال الخدمات في المدرسة، فقد تحمل بعض جوانب الحياة المدرسية من خلالهم مواضع ضعف يتسرب من خلالها الانحراف بين الشباب، فالأنماط السلوكية التي يقدم عليها كل من المرشد والموجه يمكن أن تحمل في مضمونها مسوغات قوية لانحراف الأبناء، كأن يقدم واحد من هؤلاء مثلاً على ممارسة التدخين، أو التعاطي، مما يجعل السلوك بالنسبة إلى الأبناء مقبولاً ومسوّغاً بحكم أن من يمارسه يتمتع

بمستوى عال من المعرفة والمكانة الاجتماعية، أما عمال الخدمات فيمكن أن يؤدوا وظائف وسيطة في كثير من الأحيان.

وتأتي أخيراً شريحة الأقران في المدرسة، وتعد من أكثر مكونات المدرسة تأثيرا في الأبناء، فهي الأقرب إليهم من حيث مشاعرهم وأحاسيسهم والقضايا التي تهمهم، وغالباً ما يكون الأبناء، من ذوي الارتباطات الضعيفة مع أسرهم، سريعي الانجراف مع أقرانهم في المدرسة، إذا لم يكن لهم ارتباط أشد قوة لدى جهة أخرى، كمؤسسة المسجد مثلاً، فمن خلال عملية التواصل التي يمارسها الأبناء في المدرسة مع أقرانهم يخضعون لمعايير التفاضل الاجتماعي السائدة بينهم، ويخضعون لتأثير عملية التفاخر التي تمارسها جماعات الأقران بين أفرادها، ومن الطبيعي أن الأبناء الأضعف في تكوينهم النفسي والاجتماعي يجدون أنفسهم دائما منجرفين مع التيارات الأقوى في دائرة مدرستهم.

وشأن المدرسة شأن جماعات الأقران وشأن الأسرة وشأن المؤسسات الاجتماعية المختلفة تعمل على تكييف نفسها للشروط السائدة على مستوى المجتمع، تبعاً للقوى الاجتماعية الأكثر استقراراً، وتبعاً لطبيعة الأخطار التي تهدد المجتمع من الخارج، ومن الطبيعي أن تعمل على تكييف الأبناء لمساراتها واتجاهاتها لتعزز بينهم المشاعر والأحاسيس التي من شأنها تنمية وعيهم وارتباطهم بالمجتمع والدولة أو أنها تعمل على تعزيز المشاعر والأحاسيس المضادة إذا كانت التيارات الاجتماعية السائدة هي كذلك، فالمدرسة على هذا النحو ليست حيادية في عملية توجيه المشاعر والأحاسيس والعواطف إنما تعمل على بنائها وإعادة بنائها وفق تصوراتها لمشكلات المجتمع والتحديات المحيطة به، وتفسيرات للمشكلات الأمنية السائدة.

٤ .٥ .٦ المؤسسات الاجتماعية ووسائل الاتصال المختلفة

يرتبط الأبناء مع خروجهم من المنزل، والمدرسة بمؤسسات اجتماعية عديدة، تختلف في قوتها بالنسبة إليهم باختلاف المجتمعات التي ينتمون إليها، ففي المجتمع العربي، والمجتمعات الإسلامية عامة يأتي المسجد في مقدمة هذه المؤسسات، تليه في المرتبة والأهمية المؤسسات الشبابية، ومنظمات الرياضة، والنوادي الموسيقية والترفيهية، أما في المجتمعات الغربية، فقد تأتي دور العبادة في موقع أقل أهمية في حياة الشباب من حيث الأهمية وقوة التأثير.

ويؤدي المسجد في المجتمع العربي دورا كبير الأهمية في تنشئة الأبناء، فإليه تعود وظيفة التنشئة الدينية والتربية العقائدية التي تجعل شخصية الأبناء أكثر استقراراً وأشد ثباتاً، وفي البيئات الاجتماعية الصالحة تتوافق الوظيفة التي يؤديها المسجد مع الوظيفة التي تؤديها المدرسة، مما يجعل الشراكة بينهما ضرورة ثانية من ضرورات التربية الصالحة، بعد المشاركة بين المدرسة والأسرة، وعلى الرغم من أن الوظيفة الدينية والعقائدية للمسجد لا تجعل تربية الأبناء هدفها الوحيد، وتشمل مختلف الشرائح الاجتماعية فإن التناقضات في الوظائف التي يؤديها المسجد مع الوظائف التي تؤديها الأسرة أو المدرسة أحياناً يؤدي إلى ظهور ملامح الاضطراب والتناقض في شخصية الأبناء لما لكل من هذه المؤسسات من تأثير قوي في شخصياتهم.

كما يؤدي علماء الشريعة دوراً كبير الأهمية في تكوين المعارف الدينية والتصورات الفكرية حول طبيعة العلاقة مع الآخر التي يمكن أن تنطوي على مظاهر للانحراف الفكري، فالاختلافات الفقهية وتعدد الفتوى الواحدة في كثير من الأحيان، ومظاهر توظيف الدين لأغراض السياسة لصالح تيارات وأحزاب متناقضة حول المصالح والمنافع المادية، يؤدي إلى ظهور ما يسمى

بفوضى الفتاوى التي تنطوي مضمونها على مظاهر الانحراف بحكم ضعف المعرفـة أو غياب الشروط التي ينبغـي وجودها عند من يقدمونَ على الفتوى وهم من غير أهلها، أو من يعملـون لتوظيـف الدين لغايات سياسية.

وإلى جانـب ذلـك يمكـن لمؤسسـات الشـباب كالنـوادي الاجتماعيـة والرياضيـة والاتحـادات وغيرها أن تسـهم في اسـتقطاب الشـباب بحسـب ميولهـم ورغباتهم التي يتطلعون إلى تحقيقها، وهي تشـكل مراكز اسـتقطاب مختلفة يقترب بعض الشـباب من هذه المؤسسـات، ويقـترب بعضهم الآخر مـن غيرهـا، لاعتبارات مختلفـة منها الاعتبارات النفسـية ومنهـا الاجتماعية والمكانية والسياسية والقرابية وغيرها.. غير أن الشاب ما إن يتواصل مع أي منها حتى يندمج فيها بمقدار تراجع ارتباطه بالمؤسسات الأخرى، كالأسرة، والمدرسـة والمسـجد، الأمر الذي يجعلـه يجد في هذه المؤسسـات ضالته التي يبحث عنها، وأهدافه التي يتطلع إليها، وقد يأتي ارتباطه بها منظماً وبالتنسيق مع المؤسسات الاجتماعية المختلفة، مما يقلل من حجم التباين في الأدوار التي يمكن أن تؤديها هذه المؤسسات.

وفي الحـالات المختلفـة يمكـن لهـذه المؤسسـات الاجتماعيـة أن تؤدي دوراً إيجابيـاً في توجيـه الأبناء والحد من إمكانيـة انحرافهم، ويمكن لها أيضاً أن تشـكل واحدة مـن العوامل التي تـؤدي إلى انحراف الأبنـاء ودفعهم إلى التعاطـي بحسـب جماعات الأقران الذين يتم التعـرف عليهم فيها من جهة، وبحسـب الموضوعات الأساسـية للنشـاطات السـائدة فيها من جهـة ثانية، فالمسـجد من حيث الطبيعة والهدف يؤدي وظائف حيوية في تنشـئة الأبناء، وعـلى الرغم مـن ذلك قد يجد بعض الأبناء في المسـجد نفسـه مـن يدعو إلى أنماط سـلوكية لا تتوافق والنظم المعمول بها في الدولة، وقد يجد الأبناء فيهم نماذج قوية يمكن الاقتداء بها، مما يجعلهم مهيئين للانحراف وممارسة الأنماط السلوكية التي لا تتوافق والنظم المعمول بها في هذه الدولة أو تلك.

ويقـال الأمـر ذاتـه بالنسـبة إلى المؤسسـات الاجتماعية الأخـرى، ففي النـوادي الرياضيـة قد يجد بعض الشـباب مـن يروج للتعاطي بهـدف زيادة القـدرات والمهـارات التي تجعـل فرص الشـباب في الفوز بالمسـابقات التي يقدمـون عليهـا أكبر، ومـا إن يقدم الشـباب على التعاطي لمـرات قليلة حتى يجـدون أنفسـهم في مجموعـات المدمنين عـلى التعاطـي وغـير القادرين على التحرر منه، كما قد يجد الشـباب في رفاقهم ضمن النوادي ما يسـاعدهم على تحقيـق النجاحـات الباهرة دون ممارسـة التعاطي بالـضرورة، ومع ذلك فإن اسـتجابة الشـباب لما يحيط بهم من تأثيرات مرتبطة بجماعات الرفاق إنما هي رهـن باعتبارات عديدة منهـا مايتصفون به من خصائص نفسـية واجتماعية قبـل قدومهـم إلى هذه النـوادي، وطبيعـة ارتباطاتهم بأسرهم ومدارسـهم، ومسـتوى هذا الارتباط، وأخيرا بصورة هؤلاء الرفاق بالنسـبة إليهم، ما إذا كانـت ترقى لتصبح نـماذج يقتدى بها أم لا وتبعاً للموازنة بين هذه المتغيرات تأتي اشكال استجابتهم.

كـما تعد وسـائل الاتصال ذات تأثـير كبير في عملية التنشـئة الاجتماعية للأبنـاء، عـلى الرغـم مـن أن اهتمامهـا يشـمل الفئـات الاجتماعيـة المتعددة الأخرى من الأطفال والشـباب وكبار السـن، مما يجعـل وظائفها تتقاطع مع الوظيفة الاجتماعية للأسرة وجماعات الأقران والمدرسة، ويظهر هذا التقاطع فيـما تعزز وسـائل الإعلام مـن قيم واتجاهات وأنماط سـلوكية في شـخصية الأفـراد المتتبعين لبرامجها وموادها الإعلامية، ذلك أن المؤسسـات الإعلامية على اختلاف أشـكالها تتجه نحو تعزيز أنماط سـلوكية في المجتمع، مختلفة في طبيعتها ومسـاراتها، بحسـب طبيعة هذه الوسـائل ومصادرهـا، والأدوات المسـتخدمة فيهـا، والجهـات الوصائيـة عليهـا، فـإذا مـا جـاءت اتجاهاتهـا ومسـاراتها مخالفة لمسـارات المدرسـة واتجاهاتها ظهر ذلك بأوضح صورة له في تناقـض شـخصية الأبناء وتنوع اتجاهاتهم، واختـلاف غاياتهم الاجتماعية

والاقتصادية والسياسية، ويدعو ذلك كله إلى ضرورة المشاركة الاجتماعية بين الأسرة المدرسة ووسائل الاتصال المختلفة في المجتمع.

وإلى جانب ذلك تعد وسائل الإعلام واحدة من أكثر العوامل المؤثرة في حياة الشباب، وتوجيههم، نحو القضايا التي يهتمون بها، وتشغل بالهم، ويمتد تأثير هذه الوسائل إلى دفع الشباب إلى الاهتمام بقضايا اجتماعية دون غيرها، وتأتي وسائل الاتصال السمعية البصرية في مقدمة وسائل الاتصال من حيث درجة تأثيرها في وعي الشباب ومشاعرهم وأحاسيسهم، لا بل أصبحت هذه الوسائل ذات تأثير كبير في الشرائح السكانية المختلفة في أعمارها، فقد أصبحت جزءاً أساسياً من مكونات كل أسرة تقريباً، ويتابع برامجها كل أفراد الأسرة، حتى المسنون منهم والشباب وصغار السن من الأطفال، ومن الملاحظ أن برامجها، وخاصة برامج التلفزيون منها، تتوزع إلى برامج عامة يشترك في متابعتها أغلب أفراد الأسرة، وبرامج خاصة بكل شريحة سكانية. وقد استطاع التلفزيون بالفعل أن يفرض وجوده في المجتمع والأسرة، خاصة بعد ظهور القنوات الفضائية التي أوجدت مساحة واسعة لنقل ثقافات الآخرين إلى مجتمعنا الإسلامي بكل ما تحمله من أيديولوجيات وسلوكيات ومفاهيم.

وما ينطبق على الأسرة والمدرسة ينطبق مرة أخرى على المؤسسات الاجتماعية والدينية ووسائل الاتصال بأشكالها المختلفة، فهي جزء لا يتجزأ من الكل الاجتماعي، ومن الطبيعي أن تتحسس للمشكلات التي يتعرض لها المجتمع وللتحديات التي تمس أمنه وتهدد مكوناته، مما يجعلها تعمل على إعادة بنائها الداخلي باستمرار وبرامجها وطرق تفاعلها مع المستفيدين في ضوء تصوراتها لهذه المشكلات، وهذه التحديات، وأن تعمل على إعادة تكوينهم النفسي والاجتماعي والثقافي والسياسي تبعاً لهذه التصورات، مما يجعل فكرة استقلالية الإعلام أو الدين عن السياسة مجرد وهم.

الفصل الخامس

مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية ومعالجة المتعاطين

٥ . مكافحة المخدرات والمؤثـرات العقلية ومعالجة المتعاطين

ترتبـط قيمة البحـوث العلمية وأهميتهـا بمقدار تطبيقاتهـا العملية التي تتوخى صياغة الحلول والاقتراحات العامة التي من شأنها أن تساعد في الحد من انتشار المشكلات المدروسة، وتحول دون انتشارها في الوسط الاجتماعي، وتـأتي قيمة البحـوث ذات الصلة بانتشـار ظاهرة تعاطي المخـدرات في هذا السياق، خاصة وأن الدراسات النظرية والتحليلية في هذا المجال تعد واسعة جـداً، وبرغم ذلـك فإن جوانبهـا التطبيقية مازالت ضعيفة قياسـاً إلى ما هي عليه في الدراسات التطبيقية الأخرى.

ويعود ذلك على الأغلب إلى ضعف إمكانية التطبيق وغياب المؤسسات المعنية بالإشراف والتوجيه والمراقبة في هذا المجال، خاصة وأن القسم الأكبر مـن الاقتراحات والتوصيات العلمية تـأتي غير ملزمة، فالقول مثلاً بضرورة توجيـه الأبناء وتعريفهـم بأخطار المخدرات والمؤثـرات العقلية ينطوي على أهميـة كبـيرة، غـير أن الجهات المعنيـة بالتنفيذ غير محـددة، وإذا تـم تحديدها بالأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام فهي غير ملزمة بالضرورة بأن تأخذ بهذه الاقتراحـات أو التوصيـات التي تخلص إليهـا هذه الدراسـة أو تلك، الأمر الذي يسـهم في تعميق الفجوة بين البحـث العلمي في مجال المخدرات، وبين الجهات المعنية بالتنفيذ واتخاذ القرار.

وعلى الرغم من ذلك فإن عمليات الوقاية والعلاج وتطوير استراتيجيات المكافحـة تبقى هي الهدف الرئيسي الذي تتوخاه البحوث المعنية بالمخدرات والمؤثـرات العقليـة، فانتشـار الظاهرة الـذي يتزايد يوماً بعد آخر، ويشـكل

تهديداً حقيقياً للأفراد والمجتمعات على حد سواء، برغم كل الجهود التي تبذل للحد منه تستدعي إعادة النظر في الوسائل والأدوات والتصورات التي تحكم تفاعل المعنيين مع هذه الظاهرة، ذلك أن شبكات الاستخدام غير المشروع للمخدرات يطورون وسائلهم وأدوات عملهم بشكل منقطع النظير، مما يجعل الدول والمفكرين والاقتصاديين وأصحاب القرار معنيين بتطوير معارفهم أيضاً وتحديث أساليب عملهم بغية علاج المشكلة أولاً، ثم العمل على وقاية المجتمع منها، ووضع استراتيجيات بعيدة المدى لمكافحتها ثانياً.

ويمكن في هذا السياق التمييز بين ثلاثة مجالات للعمل الأمني من شأنها أن تسهم في الحد من انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية، والوقاية من الأخطار المترتبة عليها، أما المجال الأول فيولي اهتمامه بمسائل مكافحة الاستخدام غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية والحد من انتشارها في المجتمع بوصفها سلعة يتم تداولها بين الشباب المتعاطين، من خلال تتبع مصادرها وأماكن وجودها، وملاحقة عصابات التهريب وجماعات الترويج والمتاجرة غير الشرعية بها، وتأتي في هذا المجال أيضاً عمليات تطوير المنظومات القانونية الضابطة لاستخدام المخدرات والمؤثرات العقلية، وتنفيذ الاتفاقات الإقليمية والدولية المعنية بتتبع المادة المخدرة وملاحقة المتورطين في المتاجرة بها والترويج لها.

ويشمل مجال العمل الثاني مسائل العلاج الطبي والنفسي والاجتماعي والديني للحالات القائمة التي تورطت في عملية التعاطي، برغبة منها أو بدون رغبة، وتضع مجموعة من التصورات التي تساعد أصحاب القرار والمعنيين بطرق العلاج من أخصائيين اجتماعيين ونفسيين وأطباء وغيرهم،

وتوفر لهم بعض القواعد المعرفية التي تسهم في تحسين طرق التفاعل مع المرضى الذين وقعوا في قبضة التعاطي، ويرغبون في التحرر من سيطرته.

أما مجال العمل الثالث فيشمل القضايا ذات الصلة بطرق الوقاية من تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية، ويهدف إلى تحصين المجتمع من الأخطار الثقافية الناجمة عن الحضارة المادية التي تساعد في انتشار الظاهرة وتمكينها في المجتمع، كما تولي اهتمامها بطرق التنشئة الاجتماعية للأبناء، ومتابعة قضاياهم في الأسرة والمدرسة وبين جماعات الأقران، ومتابعة الدور الذي تؤديه وسائل الاتصال الحديثة من برامج تلفزيونية وإذاعية وفي الصحف، والمواقع الإلكترونية وغيرها من النوافذ التي يتفاعل الأبناء من خلالها مع البيئة المحيطة بهم، ويتعلمون الأنماط السلوكية التي تساعد بشكل أو بآخر في عملية التعاطي.

وفي هذا السياق لابد من الإشارة أيضاً إلى العوامل غير المنظورة، أو العوامل ذات التأثير غير المباشر في عملية التعاطي، وخاصة المتعلقة منها باضطراب السياسة الثقافية في المجتمع وعمليات التوظيف السياسي لتنظيمات مجتمع ما قبل الدولة لما في هذا التوظيف من أخطار تؤدي إلى تشويه هذه التنظيمات، وإفقارها من مضمونها الأخلاقي والوجداني لجعلها أداة من أدوات العمل السياسي، ولما تنتهي إليه من خلل في بنية الشخصية الاجتماعية للأفراد وفقدانهم القدرة على حماية الضوابط الذاتية الوجدانية في شخصياتهم، مما يجعلهم مؤهلين للانجراف مع تيارات الانحراف.

٥ . ١ مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية والحد من مصادرها

يدل تعبير «مكافحة المخدرات» على الجهود الرسمية التي تبذلها مؤسسات الدولة للحد من انتشار المخدرات في المجتمع، والقضاء على الاستخدام غير المشروع لها كلياً، وغالباً ما تناط هذه المسؤولية بمؤسسات الدولة المختلفة، كل منها بحسب موقعها والوظائف المنوطة بها، وبالنظر إلى الجزء الأكبر من المشكلة إنما يكمن في عمليات تهريب المواد المخدرة إلى داخل حدود الدولة، فإن المسؤولية الأكبر في عمليات المكافحة إنما تقع على عاتق المؤسسات المعنية بحرس الحدود والمؤسسات الشرطية، مما جعل لمكافحة المخدرات في معظم الدول هيئات مختصة تتبع إدارياً وزارات الداخلية وتشاركها مؤسسات الدولة الأخرى بحسب صلتها بموضوع المخدر.

وتنطوي عمليات مكافحة المخدرات على معالجة مجموعة من المشكلات ذات الصلة بإنتاج المخدرات وتوزيعها واستهلاكها، ويرصد عبد الرحمن عطيات في هذا السياق أهم المشكلات التي تستوجب متابعتها والعمل على حلها، وهي مشكلات الإنتاج والتهريب والترويج والتعاطي والاستهلاك والجرائم المنظمة (عطيات، ٢٠٠٣م، ٢٤٧)، وهي تشمل الجوانب المختلفة للظاهرة في معظم البلدان.

غير أن الأساليب والأدوات المستخدمة في مكافحة المخدرات تختلف بين دولة وأخرى، ومن فترة زمنية إلى غيرها في الدولة الواحدة بسبب الاختلافات الكبيرة في طرق التهريب وأدواته، خاصة وأن شبكات التهريب تستخدم في كثير من الأحيان التقانات الحديثة والمتطورة التي تمكن العاملين في هذه الشبكات من الملاحقات الأمنية، فالعائدات المالية الكبيرة تسوغ

النفقات على تطوير الأدوات والوسائل المستخدمة التي تفوق في تطورها ماتستخدمه الدول نفسها في عمليات المكافحة.

ويصنف الوريكات (٢٠٠٨م) مجموعة من المهام المنوطة بمؤسسات مكافحة المخدرات في المملكة الأردنية الهاشمية، وتأتي في مقدمة هذه المهام ضبط المتورطين في جرائم المخدرات، والتوعية بأخطار المخدرات، والإشراف على علاج المدمنين، وتفعيل التعاون الدولي لمكافحة المخدرات، ومتابعة القضايا المتعلقة بتزييف النقد والجرائم ذات الصلة (الوريكات، ٢٠٠٨م، ٨).

كما تؤكد الدراسات المختلفة المتعلقة بمشكلة انتشار المخدرات وتعاطيها في البلدان المختلفة أن قدرة أي دولة من الدول تعجز عن مكافحة هذه الظاهرة ما لم تعمل على تنسيق جهودها مع الدول الأخرى، والمنظمات الدولية المعنية بمكافحة الظاهرة واتساعها في العالم بصورة عامة. وتدعو إلى ذلك أمور عديدة منها ارتباط الظاهرة بأنماط أخرى من الجرائم، وتطور الوسائل والتقانات المستخدمة في الجريمة بشكل عام، وفي الوسائل والتقانات المستخدمة في التجارة غير المشروعة للمخدرات بشكل خاص. فالتطورات الكمية والكيفية التي يشهدها العالم اليوم، والتطور الهائل في أدوات منع الجريمة والوسائل التي يمكن استخدامها في هذا السياق دفعت شبكات التهريب، وعصابات الإجرام في مختلف دول العالم إلى تطوير هياكلها وتوسيع نشاطاتها بطرق عديدة. إما بالتعاون مع منظمات وعصابات إجرام أخرى، أو بالاندماج معاً في هياكل تنظيمية جديدة تتصف بالمرونة والتنوع في نشاطاتها واختصاصاتها. فجماعات المافيا التي تمارس الجرائم بأشكال مختلفة تجدد هياكلها باستمرار، في الوقت الذي تنتشر فيه جماعات صغيرة أيضاً لممارسة الجرائم في كافة أنحاء العالم لما تتصف به من مرونة في الحركة،

وإمكانات في الانتقال والتنقل من بلد إلى آخر ومن قارة إلى قارة، ومن نشاط إلى آخر. بالإضافة إلى قدرة هذه الجماعات على انتهاز الفرص التي تتيح لها إمكانية مضاعفة أرباحها، مستغلة مظاهر الضعف في المؤسسات الضابطة، وفي أجهزة تنفيذ القوانين (أحمد، ١٤٢١هـ، ٢١).

ولهذا يجد محسن عبد الحميد أحمد أن الجريمة المنظمة عبر الدول باتت تشكل تهديداً مباشراً للأمن والاستقرار على الصعيدين الوطني والدولي، وتمثل هجوماً مباشراً على السلطة السياسية والتشريعية، بل وتتحدى سلطة الدولة نفسها، وهي تهدم المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية وتضعفها مسببة فقداناً للثقة في العمليات الديمقراطية (أحمد، ١٤٢١هـ، ٢١).

وفي هذا السياق تؤكد الباحثة حصة يوسف أن تعاطي المخدرات سلوك عدواني يمارسه الفرد نحو نفسه ونحو المجتمع، فتنعكس آثاره على حياة الإنسان ومكانته الاجتماعية بصفة عامة، وحيث إن قسوة التشريع لم تحد من انتشار المخدرات، كما أن الأساليب العلاجية التي قدمها المتخصصون في الطب والطب النفسي والخدمة الاجتماعية لم تستطع أن تحقق نتائج ملموسة، لذا فإن الأمر يتطلب تضافر الجهود العلمية والعملية للحد من انتشار الظاهرة، وتأسيساً على ذلك تجد الباحثة أن مسؤولية مكافحة المخدرات وقاية وعلاجاً ليست مسؤولية فرد بعينه أو وزارة بعينها أو جهاز من الأجهزة، إذ يتعذر على هذه الجهود وهي مستقلة عن بعضها أن تتصدى لحل المشكلة، ولهذا لا بد من مواجهتها بتعاون مشترك بين الأفراد والمؤسسات والتنظيمات الحكومية والأهلية على اختلاف أنواعها (يوسف، ١٤٢١هـ، ٣٨)

وفي سياق الإشارة إلى التوسع في نشاط شبكات المخدرات وسيطرتها في الدول المختلفة، يشير تقرير أعدته الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (لعام

١٩٩٥م) إلى أن دولاً أفريقية استوردت (١٧٠٠) كيلو غرام من مادة (الديازيبام) الخام بينما لم تكن احتياجاتها المشروعة تصل إلى أكثر من (٧٠٠) كيلو غرام، وبعد التحقق لوحظ أن مسودات الاستيراد كانت مزورة، وفي ذلك ما يدل على النفوذ الذي أصبحت تتمتع به شبكات تهريب المخدرات في هذه الدول، كما كشفت هيئة الرقابة الدولية عن مخطط لشبكة دولية للاتجار غير المشروع بالمخدرات هدفه إغراق آسيا بمادة (الديازابينيات) بعد أن وجدت أن واحدة من الدول الآسيوية طلبت توريد (٨٠٠) كيلو غرام من المادة المذكورة، وأن شركات وهمية كانت تقوم بطلب هذه المواد، واستيرادها. ويبين تقرير الهيئة لعام ١٩٩٦ أن بعض الدول النامية تطلب كميات كبيرة من المواد المخدرة (المهدئة) (البنزوديوزابينيات) تبلغ أضعاف ما تحتاجه هذه الدول وأن بعض هذه الطلبات يأتي مزوراً، ويأتي بعضها الآخر نتيجة أخطاء ترتكبها الجهات المختصة في الدولة بتضليل من تجار المخدرات (عيد، ١٤١٣هـ، ٣٧).

ويدل ذلك على أن قدراً من عمليات التجارة غير المشروعة للمخدرات إنما تتم من خلال التعاون بين بعض العاملين في المؤسسات الحكومية أنفسهم، وبين تجار المخدرات الذين يتقنون الأدوات والوسائل التي تمكنهم من ممارسة الضغوط والتأثير على بعض الموظفين والعاملين في المؤسسات الحكومية.

وفي سياق تناوله لاستخدام مهربي المخدرات لأحدث التقانات الموجودة في العالم يشير محمد فتحي عيد إلى أنواع المخدرات المهربة بحراً، ويورد أهم الأساليب المعتمدة في ذلك، منها على سبيل المثال استخدام السفن صعبة الكشف، وهي سفن مصممة بشكل يقلل من إمكانات كشفها مادياً وبصرياً أو إلكترونياً أو سمعياً وتتمتع بدرجة عالية من الفعالية والسرعة، ويمكن

أن تحمل مخدرات يصل وزنها إلى نصف طن تقريباً. وكذلك استخدام المهربين لمراكب وزوارق ذات تقنيات متطورة مزودة بأسلحة أتوماتيكية ومعدات تقانية تسهم في تحضير الشحنة وتأمينها، وأجهزة ذات تقنية عالية للتشويش على أجهزة التنصت على الأجهزة المعنية بمكافحة المخدرات. كما يستخدم المهربون في كثير من الأحيان نظام الأقمار الاصطناعية لتحديد أماكن المخدرات التي تلقى في البحر عند مهاجمة أجهزة المكافحة لهم، أو عند إحساسهم بخطر اقتراب هذه الأجهزة منهم (الأمن والحياة، العدد ٢٠، ٢١١).

ويدل ذلك كله على أن شبكات الاتجار بالمخدرات أصبحت على درجة عالية من الخطورة التي تستوجب تضافر الجهود الدولية والإقليمية لمكافحتها، وبرغم أن التطورات المشار إليها لم تكن بهذا المستوى خلال المراحل السابقة، لكنها كانت في كل فترة تشكل خطراً على الدول، وهي تستفيد من أحدث التقانات الموجودة في العالم، وغالباً ما يتم تنفيذ هذه العمليات في إطار ما يسمى بالجرائم المنظمة، التي تتجاوز حدود أية دولة من دول العالم.

وقد دفعت الأخطار الواسعة لانتشار جرائم المخدرات بصورة خاصة، والجرائم المنظمة بشكل عام المنظمات الدولية، إلى بذل الجهود الكبيرة لتنظيم عمليات المكافحة من خلال التعاون بين الدول نظراً لعجز أي منها عن مجابهة شبكات المخدرات التي أصبحت تفوق في قدراتها قدرات الدول نفسها. ولهذا بدأت أولى بوادر التعاون الدولي منذ بدايات القرن العشرين عندما أخذت مجموعة من الدول تشعر بأن إمكاناتها الذاتية لا تمكنها من مكافحة المخدرات، أو الحد من تجارتها غير المشروعة. فكان أول مؤتمر دولي لمكافحة المخدرات عام ١٩٠٩م عندما دعت إليه الولايات المتحدة

الأمريكيـة، التي كانت من أكثـر الدول معاناة من الاسـتخدام غير المشروع للمخـدرات نتيجـة تفشي تعاطي المورفـين بين جنودهـا المصابين في الحرب الأهليـة (١٨٦١ - ١٨٦٥م). وقد عرف المؤتمر باسـم مؤتمـر الأفيون واتخذ مجموعـة مـن القرارات التي تسـتهدف قصر الإنتاج على الأغـراض العلمية والدوائية (منصور، ١٤٢١هـ، ٤٠).

وجـاء المؤتمـر الثاني عام ١٩١٢م الذي أسـفر عـن أول اتفاقية دولية في مجال مكافحة المخدرات هي اتفاقية الأفيون الدولية المبرمة في لاهاي ١٩١٢م التي تنص على ضرورة قصر استخدام الأفيون للأغراض الطبية والشرعية، ثم توالـت بعد ذلك الجهود الدولية لمكافحة المخدرات تبعاً لتنامي المشـكلة وتفاقـم الأخطـار الناجمة عنهـا، فأنشـئت أول لجنة استشـارية لعصبة الأمم عـام١٩٢٠م بهدف تقديم المشـورة اللازمـة لتنفيذ آليـات الرقابة على تجارة المخدرات عموماً والأفيون بشكل خاص(منصور،١٤٢١هـ،٤٠).

وجـاءت اتفاقية جنيف للأفيون عام ١٩٢٥ لتطوير أسـس رقابة تجارة المخدرات واسـتخدامها غير المشروع، ثـم اتفاقية جنيـف عام ١٩٣١م للحد مـن تصنيع المخـدرات وتنظيم توزيعها. إلى أن ظهـرت اتفاقية عام ١٩٦١م التي تم تعديلها ببروتوكول ١٩٧٢م وأصبحت نافذة المفعول منذ ١٩٧٥م. وهي مـن الاتفاقيات المهمـة والأساسـية في تاريخ التعاون الـدولي لمكافحة المخدرات وتكمن أهميتها في كونها أسـهمت في تحقيق ثلاثة أهداف رئيسـية هـي: تجميـع القوانـين والمعاهـدات متعـددة الأطـراف المعنيـة بالمخدرات، وتبسيط عجلة الرقابة على المخدرات، وإنشاء هيئة موحدة هي الهيئة الدولية للرقابـة على المخـدرات، وقد بلغ عـدد الأطراف المنضمة إلى هـذه الاتفاقية (١٤٥) دولة عام ١٩٩٤م (منصور، ١٤٢١هـ، ٤٠).

غـير أن عمليـات الاسـتخدام غير المـشروع للمخدرات أخـذت تنمو أيضاً، وتكتسـب أشـكالاً جديدة، وتمارس بطرق مختلفة، تسـتطيع شبكات

الاتجار غير المشروع من خلالها التحايل على القوانين والنظم المعمول بها في الدول المختلفة. ولهذا كان على المجتمع الدولي مضاعفة جهوده بغية توفير الشروط الأفضل لعمليات المراقبة والضبط والمكافحة. فمع تزايد الخطر الذي يهدد استقرار الدول وحياة قادتها السياسيين ورجال القانون وانتشار الفساد في المؤسسات المختلفة ظهر الميل نحو صياغة اتفاقية جديدة تتناول مناطق الإنتاج والتهريب التي لم تتناولها الاتفاقيات المعمول بها، على أن تهدف إلى تحسين مستوى التعاون الدولي بين السلطات المعنية في الدول المختلفة المعنية بمكافحة الاستخدام غير المشروع للمخدرات، إلى أن تم إقرار اتفاقية عام ١٩٨٨م التي تنص على ضرورة أن تقدم كل دولة من الدول الأطراف أكبر قدر ممكن من المساعدات القانونية لبعضها فيما يتعلق بالتحقيقات والإجراءات القضائية. وتشديد الرقابة على المواد التي يكثر استخدامها في صنع المواد المخدرة، وتحديد الأموال والأدوات والمعدات المستخدمة بجرائم المخدرات واقتفاء أثرها وتجميدها والتحفظ عليها، بغية تمكين الجهات القضائية من مصادرتها (منصور، ١٤٢١هـ، ٤٢).

وفي هذا السياق يتناول محمد فتحي عيد في بحثه «السنوات الحرجة في تاريخ المخدرات» جملة من القضايا التي تشتمل عليها الاتفاقية الجديدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات منها (الأمن والحياة، العدد ٢٣٢،٣٥):

١ ـ تجريم كل اتصال مادي أو قانوني بالمخدر أو النبات الذي يثمره أو بذور هذه النباتات، بالإضافة إلى تجريم كل اشتراك أو تواطؤ أو استعمال غير مشروع للمخدرات.

٢ ـ أن تكون العقوبات المقررة لجرائم الاتجار غير المشروع من العقوبات السالبة الحرية؛ بالإضافة إلى ضبط ومصادرة العقاقير المخدرة والوسائل والأدوات المعدة لارتكاب الجرائم.

٣ ـ الاعتراف بأحكام الإدانة الصادرة عن دول أجنبية في جرائم الاتجار غير المشروع عند تطبيق العود داخل حدود الدولة.

٤ ـ النص على أن جرائم المخدرات من الجرائم الموجبة للتسليم عند عقد اتفاقية ثنائية أو متعددة الأطراف لتسليم المجرمين.

٥ ـ جواز استبدال حكم العقوبة في جريمة تعاطي المخدرات، أو الإضافة إليه بتدابير العلاج والتأهيل والرعاية الاجتماعية.

وفي مجال التعاون العربي والعمل على الحد من انتشار ظاهرة الاستخدام غير المشروع للمخدرات، وجدت الدول العربية نفسها مدفوعة أيضاً لتنسيق الجهود بينها، بغية تطوير العمل التعاوني بين مؤسساتها المعنية بالمخدرات على اختلاف أشكالها، وفي هذا السياق يشير محسن عبد الحميد أحمد إلى أن الجامعة العربية تنبهت إلى ضرورة هذا التعاون منذ نصف قرن مضى، فأنشأت منذ عام ١٩٥٠م مكتباً دائماً لشؤون المخدرات للحد من انتشار ظاهرة التعاطي والاستخدام غير المشروع للمخدرات، ويتكون من ممثل لكل دولة عضو في الجامعة العربية (عبد الحميد، ١٤٢٠هـ، ١٧). فالتعاون العربي لمكافحة الاستخدام غير المشروع كما جاء في «الاستراتيجية العربية لمكافحة الاستعمال غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية» يعد ضرورياً لما يتصف به الوطن العربي من اتساع جغرافي واتصال بعضه بالآخر الأمر الذي يساعد في انتقال المواد المخدرة وانتشارها من منطقة إلى أخرى، ومن دولة إلى دولة، الأمر الذي يضاعف الأعباء الملقاة على عاتق السلطات

المعنيـة بمكافحة المخـدرات مما يجعل التعاون العـربي ضرورة من ضرورات المكافحة بشكل فعلي (رويشد، ٢٠٠٠م، ٢٠)

وفي دراسته عن مشـكلة المخدرات في الوطن العربي يخلص عبد الحليم محمود السيد إلى تأكيد أن أهم ما توحي به الدراسة يتمثل في أمرين أساسيين همـا: أهمية التخطيط لسياسـة عربية وقائية متكاملـة في ضوء المعلومات التي كشـفت عنها دراسـته والدراسـات الأخرى التي أجريت في الدول العربية. ودعـم مسـتويات الوقاية من المخـدرات، بدعـم كل الجهـود والإجراءات المنظمـة التـي تهـدف إلى تحقيـق الوقاية مـن الدرجتـين الأولى والثانيـة. أما الدرجـة الأولى فتتمثـل في منع انتشـار مشـكلة التعاطـي في القطاعات التي لم تظهـر فيها بعـد، ولكنها مهددة بالخطر لكونها مسـتهدفة. وتتمثل الدرجة الثانيـة في الجهـود المبذولة للحـد من التـمادي في التعاطـي في مراحل مبكرة والعمل على التقليل من حجم المشـكلة (السـيد، ١٤١٨هـ، ٣٠١). وينتهي الباحـث إلى تقديم مجموعة من التوصيات المهمة والأساسـية منها (السـيد، ١٤١٨هـ، ٣١٠):

١ ـ إعادة الدراسات المعنية بتحليل العوامل المؤدية إلى تعاطي المخدرات بين فترة وأخرى لرصد مظاهر التغير الممكنة على أن تشمل قطاعات التعليم المختلفة (الإعدادية والثانوية والجامعة..) وقطاعات أخرى كموظفين وعمال وشباب غير منتظمين في قطاع التعليم وغيرهم..

٢ ـ التخطيط لبرامج وقائية من الدرجتين الأولى والثانية.

٣ ـ دعـم إجراء دراسـات اجتماعية تربوية عـلى تلاميذ في مراحل مبكرة مـن أعمارهم، ثم متابعتهم خـلال مراحل نموهم اللاحقة، وارتقاء سلوكهم، وذلك لسنوات عديدة.

٤ ـ إنشاء جهاز عربي في ظل جامعة نايف العربية لإجراء دراسات وقائية عن المخدرات وتنظيم دراسات وحملات لتغيير الاتجاهات نحو المخدرات والعمل على نقل الخبرات المتصلة بأساليب الوقاية عبر البلاد العربية.

وبالنظر إلى أهمية التنسيق في مجال العمل العربي المشترك لمكافحة المخدرات، فقد أقر مجلس وزراء الداخلية العرب عام ١٩٨٦م الاستراتيجية العربية الموحدة لمكافحة الاستعمال غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية، وهي استراتيجية تهدف إلى (رويشد، ٢٠٠٠م، ١٥):

١ ـ تحقيق أكبر قدر ممكن من التعاون الأمني العربي لمكافحة الاستعمال غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية.

٢ ـ فرض رقابة شديدة على مصادر المواد المخدرة والمؤثرات العقلية لتحقيق التوازن بين المعروض منها والطلب عليها المشروعين والإقلال من عرضها وطلبها غير المشروعين إلى الحد الأدنى الممكن.

٣ ـ إلغاء الزراعات غير المشروعة للنباتات ذات المواد المخدرة وإحلال زراعات بديلة لها وفق خطة تنمية شاملة.

٤ ـ إتمام الوسائل الخاصة بمكافحة الاستعمال غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية وعلاج المدمنين وفق مبادئ الشريعة الإسلامية وتعاليمها.

٥ ـ تقوم الاستراتيجية العربية لمكافحة الاستخدام غير المشروع للمخدرات على عدّة مقومات أساسية منها ما يتعلق بالسياسات الوطنية، ومنها ما يتصل بالتعاون العربي، والتعاون العربي الثنائي الإقليمي.

غير أنه على الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها المنظمات الدولية والعربية لمكافحة المخدرات، وتعاون الدول المعنية معها بهذا الشأن منذ قرابة قرن كامل يلاحظ أن المشكلة مازالت تتفاقم، وأن مشكلة تعاطي المخدرات تزداد انتشاراً، وعمليات التجارة غير المشروعة تزداد اتساعاً، مما يدعو إلى التساؤل فعلاً كما يرى ذلك فتحي عيد عن نجاح الحملة الدولية في دك قلاع تنظيمات التجارة غير المشروعة للمخدرات، وفي نجاحها بإعادة المدمنين إلى أسرهم وأوطانهم كمواطنين صالحين قادرين على العطاء؟، ويرى فتحي عيد في هذا الخصوص أن الأمر رهن بتوفر الإخلاص في أداء العمل، وفي إخلاص الحكومات والمنظمات والأفراد والجماعات، وهو إخلاص مرتبط بالإيمان، فالله وحده هو الذي يجزي ويثيب... فالنجاح في تحقيق الغايات والأهداف التي تتوخاها الدول من مكافحة المخدرات خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠٠٨م) رهن بتوفر التعاون البعيد عن الأثرة والأنانية بين الدول الغنية بالإمكانات أو الخبرات وبين الدول التي تحتاج إلى هذه الإمكانات (فتحي عيد، ب، ١٤٢١هـ، ٥٣).

٥ .٢ طرق معالجة المدمنين

تلقى قضايا العلاج من التعاطي اهتماماً كبيراً من قبل الباحثين المعنيين بقضايا المخدرات في الوطن العربي، ذلك أن الانتشار الواسع للظاهرة أوقع أعداداً كبيرة من الناس في متاهات التعاطي، ومضاره، وبات من الضروري أن تبذل الجهود للعمل على معالجتهم وتحريرهم من الآثار السلبية التي تلحق بهم قبل أن يستفحل بهم الإدمان ويقضي عليهم نهائياً.

وينطلق الباحثون من مقولة أن العلاج ممكن، وليس أمراً مستحيلاً، على الرغم من أن صعوبات كثيرة يمكن أن تظهر، يعود بعضها إلى المدمن

نفسه، من حيث قبوله للمعالجة، ورغبته فيها، ويعود بعضها الآخر إلى طبيعة الإدمان وفتراته الزمنية السابقة. ودرجة تشبع الجسم بسموم المخدرات، وطبيعة المخدرات التي تم تعاطيها، ومن المتوقع أن تظهر معوقات تتعلق بطبيعة البيئة الاجتماعية المحيطة بالمتعاطي من أقارب، وأصدقاء وجوار، وجماعات الأقران في العمل وغير ذلك. ويدل هذا كله على أن عملية المعالجة ليست يسيرة إلا إذا تضافرت مجموعة من العوامل تأتي في مقدمتها رغبة المتعاطي نفسه، وطبيعة ظروف البيئة الاجتماعية المحيطة به، فإذا جاءت هذه الظروف على النحو الذي يساعد في المعالجة، فإن احتمالات التخلص من مرض الإدمان يعد أمراً يسيراً بصرف النظر عن الفترة الزمنية التي يحتاجها المريض للتخلص من إدمانه، التي تزيد أو تنقص تبعاً لخصوصية تجربته. أما في حال ضعف هذا التضافر فقد يصبح العلاج شاقاً، وقد تبذل جهود كبيرة من قبل الأخصائيين، وأفراد الأسرة دون جدوى كبيرة (الأصفر، ١٤٢٥هـ، ١٢٦).

٥ .٢ .١ مبادئ العلاج الأساسية

يقدم الباحثون المعنيون بطرق العلاج مجموعة من المبادئ النظرية والتحليلية التي تشكل الأساس في عملية المعالجة، وفي هذا السياق يجد عادل صادق أن معالجة الإدمان لا بد أن تنطلق من حقائق أساسية تعد معرفتها مسألة ضرورية في أية معالجة، وتتمثل هذه الحقائق بالأمور الآتية (غباري، ١٩٩١م، ٩٥):

١ ـ أن الإدمان له علاج، وكل مدمن يمكن علاجه وشفاؤه ماعدا الشخصية السيكوباتية، فلها ظروفها الخاصة التي تمنع إمكانية معالجتها بالطرق التي تعالج بها مظاهر الإدمان المختلفة بالنسبة إلى الأشخاص العاديين.

٢ ـ يحتاج العلاج، وإنقاذ المدمن من خطر المخدرات إلى وقت وصبر ونفس طويل، وعمل بلا ملل أو كلل.

٣ ـ أن التوقف عن تعاطي المخدرات لا يعد بحد ذاته علاجاً، ولا يشكل دليلاً على الشفاء من مرض التعاطي، ولكنه يشكل الخطوة الأولى التي لا بد منها في أي علاج، ولا بد من استمرار هذا التوقف خلال مراحل العلاج اللاحقة.

٤ ـ يرتبط العلاج الحقيقي للإدمان بعلاج الأسباب المؤدية إليه، التي تختلف نسبياً من شخص إلى آخر. فالتشخيص الموضوعي لأسباب الإدمان يعد خطوة أساسية وضرورية في المعالجة، والشخص الذي اندفع إلى الإدمان لاعتبارات نفسية لابد أن تعالج المسائل النفسية بالنسبة له، والشخص الذي اندفع إلى التعاطي بسبب رفاق السوء لابد أن يأخذ العلاج هذه المسألة ويبني عليها ما ينبغي من إجراءات تأخذها بعين الاعتبار.

٥ ـ يأخذ الشخص الأقرب إلى المريض المتعاطي للمخدرات موقعاً مهماً في عملية العلاج، قد يفوق أهمية الطبيب نفسه، ذلك أن الثقة التي يتمتع بها من قبل المريض المتعاطي تجعله شديد الصلة به، وتجعله قادراً على تحقيق التواصل الأفضل والأسلم، وتوجيه النصائح التي تجعل المتعاطي يقلع عن الكثير من العادات السيئة التي تقترن على نحو ما بعملية الإدمان.

٦ ـ يتوقف العلاج الحقيقي لأي مدمن على مقدار الشعور بالحب، سواء حب الناس له وخاصة المحيطين به أو حبه للناس الذين يتفاعل معهم، على أن يكون هذا الحب لله عز وجل، وليس لغرض دنيوي،

أو مـادي. وإذا كان الأمـر كذلـك فإن أخطـاره بالنسـبة إلى المدمن تزداد صعوبة، لما يترتب عليها من أزمات نفسية ومعنوية يعيشها.

٧ ـ تعد مشـاركة المريض نفسه، ضرورة أساسية من ضرورات العلاج، فـالإرادة والرغبـة في التخلـص مـن شرور المخـدرات، والنظر إلى التعاطـي عـلى أنـه فعل لا بد مـن التخلي عنـه، لما فيه مـن مخالفة لله عـز وجل، وما فيه مخالفـة لعادات الناس وقيمهـم وتقاليدهم، ولما فيـه مـن ضرر يلحق بالفاعل.. كل ذلك يسـاعد المريض على تجاوز الصعوبات التي قد يلاقيهـا أثناء العـلاج، ويرى فيها متعة تفوق في أهميتها متعة التعاطي نفسه.

وتعـد هـذه الحقائـق بمثابة مقدمـات ضروريـة لا بد مـن الإحاطة بها بالنسبة لكل من يريد أن يتصدى لعلاج المدمن، سواء أكان يعمل في مجالات الطـب المختلفـة، أو يعمل في مجالات الإرشـاد والتوجيـه الاجتماعيين. فإذا أخذ المعالج بهذه المبادئ كان نصيبه من النجاح كبيراً، لتوفر الإرادة الحقيقية من المعالج من جهة، ومن المريض من جهة ثانية.

ويجـد العاملون المعنيـون بمعالجة الأفـراد المدمنين أن للعـلاج مراحل أساسـية يمكن تصنيفهـا بأربع مراحل هي مرحلة المعالجـة الطبية، والمعالجة النفسـية، والمعالجة الاجتماعية والمعالجة الدينية والثقافية. غير أن هذا التمييز التحليـلي لا ينفي مسـألة التداخل بين وجوه المعالجة ضمـن كل مرحلة، مع أن أهميتها النسـبية تختلف باختـلاف الأفراد المتعاطين أنفسـهم، وباختلاف العوامل والأسباب التي دفعت الفرد إلى تعاطي المخدرات.

٥ . ٢ . ٢ العلاج الطبي والنفسي والاجتماعي للإدمان

تختلف طبيعة المعالجة الطبية النفسية للإدمان بين الأفراد المتعاطين باختلاف صفاتهم وخصائصهم النفسية والاجتماعية والثقافية، فمعالجة الأفراد الأقل سناً، والذين لم يمض على تعاطيهم زمن طويل، والأكثر طوعاً للمعالج والطبيب أيسر بكثير من معالجة الأفراد الأكبر منهم سناً، الذين مضت على تعاطيهم فترات زمنية أطول. كما أن معالجة المدمنين على تعاطي نوع معين من المخدرات قد يكون أيسر من معالجة المدمنين على نوع آخر. لهذا يصعب تحديد ملامح واحدة لطرق العلاج وأساليبه ووسائله. وبصورة عامة يشرح صالح الرميح الخطوات الأساسية لتأهيل المدمنين على تعاطي المخدرات، ويجدها في الخطوات الرئيسية التالية (الأمن والحياة، العدد ٢٣٧، ١٨):

١ ـ الدراسة الاجتماعية لحالة الشخص المدمن (بحث الحالة الفردية).

٢ ـ التشخيص الطبي والنفسي.

٣ ـ الإعداد البدني لاستعادة الفرد لقدراته الجسمية.

٤ ـ التوجيه المهني المتمثل بمعاونة الشخص على فهم حقيقة مشكلته ومساعدته على التكيف في وضعه الجديد واختيار المهنة المناسبة له.

٥ ـ التدريب على العمل المناسب، ويتضمن التدريب العقلي والبدني.

٦ ـ الخدمات الاجتماعية اللازمة للمدمن كإعانة الأسرة وتوفير الأدوات اللازمة، وتأمين الحاجات الضرورية.

كما يشرح الرميح أيضاً مراحل تكوين الاتجاه السلبي للمتعاطي نحو المخدرات، وتأتي هذه العملية في أربع خطوات أساسية هي: تغذية الفكر

والجانب المعرفي بالاتجاه السلبي، من خلال تعزيز المعلومات الحقيقية لطبيعة المخدر وآثاره السلبية على اختلاف أشكالها. واستثارة النواحي السلبية الانفعالية تجاه المخدرات، حيث يتم تعزيز الموقف الذي يشعر فيه المتعاطي بالتقزز والكراهية والخوف من النتائج المترتبة على التعاطي. والعمل على تعزيز صورة القدوة في شخصية الفرد، التي يستطيع من خلالها استخدام معيار للحكم على أشكال السلوك الاجتماعي، وتمييز الصحي منها من المرضي. وتأتي مرحلة استثارة النوازع الدينية التي تنمي لدى المتعاطي موقفاً سلبياً من الإدمان، ومن المخدرات بصورة عامة (الأمن والحياة، العدد ٢٣٧، ١٨).

ولا تختلف الأطر العامة لعلاج حالات الإدمان كثيراً بين الباحثين، ويمكن إيجاز المراحل الأساسية في عملية العلاج على الشكل الآتي (الأصفر، ١٤٢٥هـ، ١٣٠):

١ ـ المرحلة الحرجة، ويكون فيها العلاج عضوياً بالدرجة الأولى، وتقع مسؤليتها على الطبيب الذي يهدف إلى استئصال المخدرات من جسم المريض، والآثار العضوية التي تركها التعاطي في جسمه. وتأتي مأسهمات الأخصائي النفسي بالدرجة الثانية، حيث تكمن مهمته في تحقيق عملية التكيف مع الذات، ذلك أن المريض كان يحقق هذه العملية من خلال التعاطي، أما مع انقطاعه فتصبح صعبة، مما يجعل للأخصائي النفسي دوراً رئيسياً في هذه المرحلة، التي تطول أو تنقص تبعاً لدرجة التعاطي ونوعية المخدر وعمر المريض.

٢ ـ مرحلة العلاج النفسي، وتأتي بعد أن يتخلص الجسم تماماً من الآثار العضوية للتعاطي، وتبقى الآثار النفسية التي تتمثل بالميل

إلى مراحل التكيف التي كانت تتحقق بفعل التعاطي، والحنين إليها. وتقع هذه المرحلة بالدرجة الأولى على الأخصائي النفسي، مع مأسهمات الطبيب عند الضرورة، وخاصة إذا ما لوحظت أية انتكاسات أو مشكلات جديدة. وتضاف إلى ذلك في هذه المرحلة أيضاً مأسهمات الأخصائي الاجتماعي الذي تقع على عاتقه مهمة إعادة التكيف الاجتماعي للفرد مع المحيط الذي يعيش فيه.

٣ـ مرحلة العلاج الاجتماعي، وتأتي هذا المرحلة بعد أن يصبح الفرد قادراً على التفاعل مع البيئة الاجتماعية المحيطة به، وقادراً على أن يعيد تواصله معها على النحو الذي كانت عليه قبل إقدامه على التعاطي. والأخصائي الاجتماعي هو المعني بهذه المرحلة بالدرجة الأولى، حيث تقتضي عملية العلاج معرفة الشروط الاجتماعية والبيئية التي يعيشها المتعاطي، ومن ثم إعادة تكيفه معها من جديد. فقد يكون الإدمان نتيجة العلاقة السيئة بين الشاب وأبويه، أو نتيجة تفكك الأسرة أو أية أسباب أخرى، والأخصائي الاجتماعي معني بمعرفة هذه الشروط والعمل على إعادة بنائها بالشكل الذي يحقق التكيف الاجتماعي المنشود للفرد المتعاطي مع أسرته وبيئته الأصلية، وقد يستعين الأخصائي الاجتماعي في هذه المرحلة بأحد علماء الدين الذي يشرح الأبعاد الدينية والأخلاقية في عملية التعاطي، من حيث التحريم، والأضرار، وغير ذلك.

٤ ـ مرحلة العلاج الديني والثقافي، تكمن أهمية هذه المرحلة في كونها تشكل تتويجاً للعمليات التي تم تنفيذها، فتخلص الجسم من سموم المخدرات، وتحقق التكيف النفسي والاجتماعي للمريض مع نفسه والبيئة التي يعيش فيها يجعله يمتنع عن التعاطي. غير أن الظروف

المحيطة به، التي أصبحت مناسبة تماماً لعدم التعاطي، قابلة للتغير أمام التحديات المادية والثقافية التي يتعرض لها الأفراد بشكل عام، ولهذا فإن المريض الذي امتنع عن التعاطي لتحسن الظروف المحيطة به، ولقيام الرعاية به أحسن قيام، قد تنتكس أوضاعه، عند تبدل الظروف المحيطة به، كأن تزداد التحديات صعوبة، وتزداد المشكلات خطورة. في هذه الحالة قد تنتكس حالة المريض، ويعود إلى الإدمان مرة أخرى بأشد مما كان عليه. وفي ذلك تكمن أهمية التوجيه الديني والعلاج الأخلاقي من خلال تعزيز القيم الأخلاقية والمعايير الدينية، في شخصية المريض، الأمر الذي يجعله أكثر قدرة على مقاومة التحديات المحيطة به، وأكثر قدرة على تجنب الإدمان بالظروف المختلفة.

وعلى الرغم من وضوح المهام المنوطة بفريق العمل المعني بالمعالجة، وبرغم أن كل مرحلة من المراحل المشار إليها تقتضي أن يأخذ فيها مختص رئيسي ويشاركه المختصون الآخرون، غير أن ذلك لا ينفي مسألة التداخل في المهام، واختلاف ذلك بين حالة وأخرى، فقد يأتي دور الأخصائي النفسي في مقدمة الأدوار، وقد يأتي دور عالم الدين قبل الطبيب، كما قد تكون مشاركة اثنين أو ثلاثة من أعضاء الفريق ضرورية في مرحلة من المراحل، أو في مجموعة المراحل بالنسبة إلى هذا الشخص أو ذاك. فالعمل ضمن فريق المعالجة لا يعني البتة أن تقسيم العمل قائم على تقسيم ميكانيكي زماني للمهام المطلوبة من عضو من أعضاء الفريق إلى عضو آخر، إنما يعد التضافر بين الأعضاء ضرورة أساسية من ضرورات العلاج، فالإنسان كل متكامل في طباعه العضوية والنفسية والاجتماعية، وتصعب إمكانية تصور الإنسان بمعزل عن عملية التكامل هذه.

٥ .٣ العلاج الإسلامي لمشكلة الإدمان

يزداد الاعتقاد بين جمهور من الباحثين والمفكرين بأن العقيدة الإسلامية توفر الأساس النفسي والاجتماعي لعلاج المشكلات النفسية والاجتماعية التي تجابه المسلم الشاب في العصر الحديث، خاصة مع نمو التحديات الثقافية والتقانية المتطورة، وتزايد الحملات المشبوهة التي تستهدف كيان الإنسان المسلم وهويته وشخصيته، ذلك أن الإسلام يوفر للنفس البشرية إمكانية أكبر من التحرر من سلطة الشهوات الدنيوية، مما يجعله أقدر على التعامل معها، وتنظيمها بالشكل الذي يضمن له استقراراً نفسياً واجتماعياً يجنبه مظاهر القلق والاضطراب التي تزداد انتشاراً في العصر الحديث إثر تزايد الرغبة الملحة في اكتساب المادة، وتحقيق الأرباح على أي وجه من الوجوه، ونمو الصراعات حول المصالح الضيقة، وخاصة التجارية منها والسياسية. فالظروف الراهنة تجعل من النفس الإنسانية شديدة التوتر لما تلاقيه من صعوبات تحول دون تلبيتها لحاجاتها بصورة عامة، (الأصفر، ١٤٢٥هـ، ١٣٣).

ولهذا ينمو الإحساس لدى جمهرة من الباحثين والمفكرين أن العقيدة الدينية في الإسلام يمكن أن تحرر الإنسان من سيطرة الحاجات المادية، وخاصة الوهمية منها، وتجعله أقدر على التفاعل معها والتحكم بها تبعاً لما يفيده في دينه ودنياه، وتبعاً لما يفيد مجتمعه وبيئته.

ويخلص القيسي إلى القول بأن الشباب المسلم اليوم يحتاج إلى ضوابط عديدة يهتدي بها لمواجهة هذه التحديات التي تحيط به، فسياق عمليات التواصل الواسعة التي يشهدها العالم المعاصر، ليخرج الشباب بأقل الخسائر الممكنة، ويحقق أكبر الفوائد، وتساعد في ضمان فهمه الصحيح وسلوكه

القويم، وتحول دون وقوعه تحت تأثير المؤثرات الإعلامية التي تروج للإرهاب، واتهام كل مسلم تكلم عن الجهاد أو مارس حقه الشرعي الذي كفلته المنظمات الدولية للدفاع عن دينه وعرضه وأرضه، ويجد القيسي أن من أهم الضوابط التي تساعد الشباب على تحقيق هذه الغايات، وتمكنهم من التصدي للتحديات المحيطة بهم (القيسي، ٢٠٠٧م):

١ ـ الفهم الصحيح العميق للإسلام والمنطلق من خلال ما لا يجوز عليه الخلاف بين المسلمين.

٢ ـ فهم الواقع المتشابك وإدراك طبيعة الصراع الحديث من خلال معرفة الواقع والتعامل معه.

٣ ـ إدراك الحقائق بموضوعية ويستلزم ذلك التأني في إطلاق الأحكام وأهمية السماع للأطراف المتنازعة.

٤ ـ تغليب المصالح الكبرى، ودفع المفسدة الكبرى بالمفسدة الصغرى،وينظر إلى القضايا الكلية قبل الجزئية.

٥ ـ وصف العلاج الصحيح للمرض المحدد: فالمعالجة ليست سهلة وتحتاج إلى الصبر على مرارة العلاج.

ويزداد الإحساس بأهمية العلاج الإسلامي بالنسبة إلى تزايد انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات التي ثبت فيها أن العلاج الحقيقي لا يتحقق إلا بتنمية الجوانب الروحية والمعنوية في شخصية الإنسان، سواء في العلاج المباشر للمتعاطين، أو للوقاية من التعاطي بالنسبة إلى الأفراد العاديين، ذلك أن البحث المستمر عن المخدرات للتعاطي من قبل الأفراد الذين تنقصهم القدرات الروحية والعاطفية والوجدانية ينمي حاجة السوق المحلية للمخدرات، ويجعل الطلب عليها كبيراً بالموازنة مع حجم المعروض منها،

وغالباً ما يؤدي ذلك إلى اتساع السوق السوداء وتزايد أعداد العاملين في التجارة غير المشروعة، وجلب كميات كبيرة من السموم لتعاطيها من قبل الأفراد.

أما المؤسسات الأمنية الضابطة فهي غير قادرة على مكافحة المخدرات ما لم تظهر معالم التعاون الحقيقي بين شرائح المجتمع على اختلاف مواقع أفرادها، وبين المؤسسات الأمنية نفسها، وأكبر المشاكل والصعوبات عندما تأخذ ظاهرة التعاطي بالانتشار وسط الفئات والشرائح المعنية بمكافحتها. فهم شريحة اجتماعية تتفاعل مع الواقع وتتأثر به، ويصيبها من الأمراض ما يصيب الشرائح الأخرى، ولهذا ليس من الغريب أن تنمو الظاهرة بين أفرادها، الأمر الذي يجعل مكافحة المخدرات مسألة أكثر صعوبة، وتعجز عنها المؤسسات الأمنية بالمعنى المتعارف عليه في المجتمع.

ويظهر الميل نحو اعتماد العلاج الإسلامي في مكافحة المخدرات عبر أعمال علمية وثقافية عديدة، منها على سبيل المثال ما كتبه سلمان بن عطية، ومحمد سلامة غباري (١٩٩١م)، وعلي بن مد الله رويشد (٢٠٠٠م)، وغيرهم.

في هذا السياق يجد سلمان بن عطية أن الله عز وجل أنزل القرآن الكريم هداية للناس ولدعوتهم إلى عقيدة التوحيد وتعليمهم قيماً سامية في التفكير والحياة.. ولإرشادهم إلى السلوك السوي السليم الذي فيه صلاح الإنسان وخير المجتمع ولتوجيههم إلى الطرائق الصحيحة لتربية النفس وتنشئتها التنشئة السليمة. قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَشِفَاءٌ لِمَا فِي الصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴿٥٧﴾﴾ (سورة يونس)، فديننا الإسلامي الحنيف يبعث على هدوء النفس.. واستقرارها وتهذيبها

وتأديبهـا. وتؤدي العبادات جميعها قولاً وفعلاً إلى إحسـاس النفس بالراحة والرضـا كما تـؤدي إلى التخلص من مشـاعر الإثم والذنـب والقلق والتوتر والصراع والغضب والضيق والوهم والشك والريبة والكره والبغض.

ويلاحظ بن عطية أن هذا العصر وما فيه من نمط الحياة وأعباء وسرعة وتعقيـدات وتوالي الاختراعـات التكنولوجية وتقدمها بشـكل مذهل تترك آثارها على المجتمع وتسـبب في انتشار الاضطرابات النفسية التي يتعرض لها بعض الناس، ويتعرضـون للكثير من الضغوط الانفعالية والصراع النفسي. لـذا تنتـج عنهـا الإصابة بالمـرض النفسي فـإن الإيمان بـالله تعـالى وتوحيده وعبادته عامل أسـاسي ومهم في علاج المرض النفسي. ويجعل الإنسـان أكثر ثقة بنفسـه وأكثر قدرة على الصبر والمصابرة وتحمل متاعب الحياة والشـعور بالرضـا والقناعة والطمأنينة. قال تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُمْ بِذِكْرِ اللهِ ۗ أَلَا بِذِكْـرِ اللهِ تَطْمَئِـنُّ الْقُلُوبُ ﴿٢٨﴾﴾(سـورة الرعد). وتسـاعد فكرة القَضاء والقدر الإنسـان على تحمل ما قـد يصيبه من مصائب الدهر فلا يلوم نفسه ويؤنبها ويعنفها ولا يشعر بالحسرة واليأس والضغوط. قال تعالى: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللهِ ۗ وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللهِ يَهْدِ قَلْبَهُ ۚ وَاللهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿١١﴾﴾ (سورة التغابن). والإيمان بالله يدفع عن صاحبه كل مشاعر الخوف مـن أي قـوة في هذه الحياة.. لأنه على ثقة أنه لن يصيبه إلا ما كتبه الله وشـاء. قـال تعـالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللهُ ثُمَّ اسْـتَقَامُوا فَلَا خَـوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُـونَ ﴿١٣﴾﴾(سـورة الأحقاف). والإيمان بالله يدفـع بصاحبه أيضاً إلى الشعور بالرضا.. والقناعة لعلمه أن الأرزاق بيد الله تعالى وهو الذي قسمها وقدرهـا بين النـاس (www.bab.com). قال تعالى: ﴿اللهُ يَبْسُـطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ... ﴿٢٦﴾﴾ (سورة الرعد).

وفي سياق المعالجة الإسلامية لتعاطي المخدرات يضع محمد سلامة غباري تصوراً متكاملاً، يجعل العقيدة الإسلامية أساسه، وهو يقوم على أساليب عديدة منها: العلاج الإسلامي بتنمية العقيدة الدينية، والعلاج الإسلامي بالتنمية الخلقية، والعلاج الإسلامي بالتنمية العقلية، والعلاج الإسلامي بتنمية القيم الاجتماعية، والعلاج المتكامل.

٥ .٣ .١ العلاج الإسلامي بتنمية العقيدة الدينية لدى المتعاطي

يتم العلاج الإسلامي بتنمية العقيدة الدينية لدى المتعاطي عبر طريقين: العلاج بالقرآن الكريم، والعلاج بالحديث النبوي الشريف: أما العلاج بالقرآن الكريم فيتم من خلال مساعدة المريض على حفظ سوره وآياته تبعاً لإمكاناته وطاقاته العقلية والفكرية والنفسية، ومن ثم مساعدة المريض على فهم هذه الآيات وتدبر معانيها، والتفكر بخلق الله للكون والطبيعة، وتنمية الوجه المشرق والمتفائل للحياة في وعي المريض، إذ تشكل هذه الخلفية الأساس الذي يجعل العلاج الطبي اللاحق محققاً بالفعل. وفي ذلك يقول الله عز وجل ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ ۙ وَلَا يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إِلَّا خَسَارًا ﴿٨٢﴾﴾ (سورة الإسراء). ويقول الرسول ﷺ (إن هذا القرآن مأدبة الله فخذوا منه ما استطعتم) (سنن الدارمي) ويأخذ العلاج بطريق السنة النبوية والحديث الشريف المسار ذاته، ولكن باستحضار صور من حياة الرسول ﷺ، وإظهار حجم المعاناة التي يمكن أن تعترض حياة الناس، وكيف كان الرسول يتفاعل مع الظروف المحيطة به. فتشكل الأحاديث النبوية الشريفة ذخيرة غنية يمكن أن تسهم في تغيير صورة الحياة والمتاعب التي يعيشها المريض، وتجعل هذه الصورة مشرقة مليئة بالتفاؤل والإحساس بضرورة تجاوز المشكلات والصعاب. لقد كان ﷺ بشخصه وشمائله وسلوكه وتعامله مع الناس ترجمة عملية بشرية حية لحقائق القرآن وتعاليمه وآدابه

وتشريعاته، وفي ذلك يقول الله عز وجل (لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ...﴿٢١﴾) (سورة الأحزاب). ويقول الرسول الكريم ﷺ (لَا يؤمن عبد حتى أكون أحب إليه من نفسه و تكون عترتي أحب إليه من عترته و ذاتي أحب إليه من ذاته و يكون أهلي أحب إليه من أهله) (شعب الإيمان). فإذا تمكن الباحث في أن يجعل صورة الرسول نموذجاً أعلى يقتدى به بالنسبة إلى المريض، فلا شك أن ذلك يسهم في تحقيق العلاج، ويساعد في شفاء المريض. ويستطيع الأخصائي الاجتماعي أن يسهم في تحقيق ذلك من خلال تصميم وتنفيذ مجموعة من البرامج والأنشطة التي تساعد المنحرفين على فهم السيرة النبوية ودراسة الحديث النبوي الشريف (غباري، ١٩٩١م، ١١٢).

٥ .٣ .٢ العلاج الإسلامي بالتنمية الخلقية

يراد بالتنمية الخلقية تدريب الفرد على السلوك الرشيد وتكوين الخلق الحميد في شخصيته، وتعد التربية الخلقية بمثابة المعيار الذي توزن به نوايا العاملين وبواعثهم. ويسعى الفرد بعد التعود عليه إلى تحقيق المثل الأعلى في سلوكه وعاداته وأنماط تفاعله مع الآخرين. والتنمية الخلقية كما جاء بها الإسلام لها هدفان، أولهما على المدى القريب، والآخر على المدى البعيد، أما الهدف القريب فيتمثل بتكوين الإنسان الخير الذي حدد الرسول ﷺ شخصيته بأنه يصبح قوة لأخيه المؤمن، وفي ذلك يقول ﷺالمؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا (صحيح مسلم). أما الغاية البعيدة التي أرادها الإسلام فهي الوصول بالإنسانية إلى السعادة في الحياة الدنيا، والحياة الآخرة، فأكد الرسول ﷺ أن حسن الخلق من أفضل الأعمال، وأثقل في الميزان يوم الحساب وفي ذلك يقول ﷺ (ما من شيء أثقل في الميزان من حسن الخلق (سنن أبي داود)، كما أن حسن الخلق هو في مرتبة العبادة، وفي ذلك يقول

عليه السلام (إن المؤمن ليدرك بحسن خلقه درجة الصائم القائم (سنن أبي داود).

٥ .٣ .٣ العلاج الإسلامي بالتنمية العقلية

يعد العقل البشري نعمة من الله عز وجل من نعمه الكبرى على الإنسان، وطاقة من أهم طاقاته، وفي ذلك يقول جل شأنه ﴿قُلْ هُوَ الَّذِي أَنْشَأَكُمْ وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ قَلِيلًا مَا تَشْكُرُونَ ﴿٢٣﴾﴾ (سورة الملك). والفؤاد هنا بمعنى العقل والقوة الواعية في الإنسان، والقوة المدركة على وجه العموم، ولذلك كرم الله عز وجل الإنسان بالعقل، وما أودعه فيه من قدرات كثيرة.

والإسلام هو دين العلم، ودين الفكر، فأول آية قرآنية نزل بها الوحي كان فيها الأمر بالقراءة، فقال جل شأنه مخاطباً الرسول الكريم ﷺ ﴿اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ﴿٣﴾ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ﴿٤﴾ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴿٥﴾﴾ (سورة العلق). ويقول جل جلاله عن النبي ﷺ: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴿٢﴾﴾ (سورة الجمعة). ولهذا فالعلم عامل أساسي من عوامل تنمية الإنسان، وعنصراً أساسياً من مكوناته، والعلاج الإسلامي مبني في جزءٍ كبير منه على العلم والتعليم. وفي ذلك يقول النبي ﷺ (فضل العلم أحب إلى من فضل العبادة، و خير دينكم الورع) (الحاكم في المستدرك).

والعلم عامل أساسي من عوامل التنمية العقلية من خلال تطوير المعارف الإنسانية عند الفرد، وتوسيع مداركه، وتنمية خياله، وكل ذلك من شأنه أن يجعل الفرد قادراً على التفاعل مع البيئة المحيطة به بشكل أفضل، ويساعده في تحقيق تكيفه النفسي والاجتماعي بنجاح.

٥ .٣ .٤ العلاج الإسلامي بتنمية القيم الاجتماعية

يتجه الإسلام في بنائه للشخصية نحو تعزيز عملية التواصل الاجتماعي، وتحقيق التفاعل الذي يجد آثاره بين مجموع الفاعلين. وتشكل محبة الآخرين الأساس الذي تبنى عليه العلاقات الاجتماعية السليمة على اختلاف أشكالها. فهي حاجة أساسية لكل إنسان لا بد من إشباعها، وإذا لم تتحقق يشعر الفرد بكراهيته للناس، والضيق منهم والسخط عليهم. ولذلك فإن العلاج الإسلامي بتنمية القيم الاجتماعية وتعزيز التفاعل مع الآخرين إنما يتوقف على مقدار تعزيز مشاعر الحب في النفس البشرية نحو الآخرين، واحترام الإنسان الآخر، لأن الحياة الاجتماعية لا يمكن أن تقام إلا على التفاعل معه، وتبادل المنافع والخيرات. والإسلام ينمي في النفس عملية التفاعل مع الآخر من خلال تعزيز مشاعر الحب، وفي ذلك يقول الرسول الكريم ﷺ (والله لا تؤمنوا حتى تحابوا، ألا أدلكم على شيء إذا فعلتموه تحاببتم أفشوا السلام بينكم (صحيح مسلم)، ويؤكد الإسلام ضرورة أن يصل الإنسان من قطعه من الناس، ويعطي من حرمه، ويعفو عمن ظلمه، فإذا بلغ المرء هذا المستوى من السمو الأخلاقي بات قادراً على تجاوز الصعوبات والتحديات على اختلاف أشكالها.

٥ .٣ .٥ العلاج الإسلامي المتكامل

إن التمييز بين طرق العلاج وأشكاله لا تنفي مسألة الارتباط بينها، وتضافرها في عملية العلاج، والتمييز المشار إليه إن هو في حقيقة الأمر إلا تمييز تحليلي يراد منه توضيح جوانبه وعناصره الأساسية. غير أن الواقع الفعلي لوسائل العلاج تظهر ارتباط جوانبه بعضها ببعض، وعدم القدرة

على الاكتفاء بجانب دون آخر. مع أن كل مرحلة من مراحل العلاج لها خصوصياتها وأبعادها التي تجعل هذه الطريقة أفضل من تلك، وتجعل من هذا الأسلوب أفضل من غيره. ولا يستطيع الحكم على سلامة الطريقة المناسبة سوى الباحث المختص نفسه بعد معرفة شروط الحالة المدروسة وطبيعتها. وقد يتدخل العلاج بالعقيدة إذا ثبت بالنسبة إلى الأخصائي النفسي أن مجموعة من العوامل النفسية تجعل المريض يفقد قدراً من ثقته بنفسه، أو تجعله يزداد قلقه إزاء مستقبله. وقد يظهر دور العلاج الإسلامي في تنمية البعد الاجتماعي في شخصية الإنسان مع ثبوت ضعف التفاعل الاجتماعي الذي يقيمه المريض مع غيره من الأشخاص، وضعف البيئة الاجتماعية المحيطة به. ويدل ذلك على أن طريقة العلاج وأسلوبه لا بد أن تأخذ بالاعتبار طبيعة الحالة وخصائص المريض، والعوامل التي أدت إلى تعاطيه بالإضافة إلى معرفة مجمل العوامل المحيطة بالمتعاطي. على أن يتم التعاون بين فريق العمل المعني بالمعالجة، والتنسيق بينهم على مستوى عال.

٥ . ٤ الوقاية من تعاطي المخدرات

يأتي الاهتمام بتطوير نظم الوقاية من تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية في مقدمة الاهتمامات التي توليها المؤسسات الرسمية المعنية بها في المجتمع العربي بصورة عامة، حتى إن معظم الدراسات والتحاليل العلمية للقضايا ذات الصلة بالمخدرات ترمي من حيث النتيجة إلى الاستفادة مما تقدمه هذه البحوث في تطوير نظم الوقاية للحد من انتشار ظاهرة التعاطي، والحد من الاستخدام غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية.

وعلى الرغم من وضوح مفهوم الوقاية من تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية من حيث الأهداف التي يرمي إليها، غير أن طرقه والوسائل المؤدية

إلى تحقيقه في الواقع جاءت متباينة بدرجة كبيرة تبعاً لما انتهت إليه الدراسات المعنية بموضوع المخدرات من نتائج تتعلق بالعوامل المؤدية إلى التعاطي والاستخدام غير المشروع للمخدرات، ففي الوقت الذي أظهرت دراسات عديدة دور الأسرة في عملية التعاطي وانتشار الظاهرة، بينت دراسات أخرى أهمية القانون والتشريعات الجنائية في هذه الدولة أو تلك، ولهذا تأتي التدابير الوقائية مختلفة باختلاف التصورات المطروحة حول عوامل التعاطي وأسبابه القريبة والبعيدة.

وفي هذا السياق لابد من التمييز بين مجموعة من المفاهيم والمصطلحات ذات الصلة، بمكافحة المخدرات وما يتصل بها من اتخاذ الإجراءات الإدارية والتنظيمية على مستوى تطوير الأجهزة المعنية بذلك، والمفاهيم ذات الصلة بالوقاية من تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية، كمفهوم الوقاية بحد ذاته، ومفاهيم التدابير الوقائية، والسياسات الوقائية، واستراتيجيات الوقاية، وغيرها (السبيعي، ١٤٣٢هـ، ٣٠).

ويستخدم مفهوم الوقاية من تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية بمعنى حماية الأفراد والمجتمع من خطر الوقوع في جريمة التعاطي، وهذا ما يشير إليه عبد اللطيف الذي يذهب إلى أن هذا المفهوم يعتمد على ضرورة إيجاد الظروف الإيجابية التي تتيح للناس فرص الحياة السوية الصحية في إطار التشريع والنظم القانونية القائمة (عبد اللطيف، ٢٠٠٨م، ١١)، ولا يختلف أحسن طالب عن هذا التصور الذي يتضمن اتخاذ «مختلف الجهود المجتمعية التي تهدف إلى الحيلولة دون توفر عوامل وظروف الجريمة أصلاً» (طالب، ١٩٩٧م، ١٢)، وينطبق الأمر على مفهوم الوقاية من تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية التي يراد منها «الجهود المجتمعية التي تهدف إلى الحيلولة دون توفر عوامل وظروف التعاطي بين الشباب»، غير طبيعة

الجهود المجتمعية التي ينبغي تنظيمها لتحقيق الغاية الوقائية، كما يذهب إلى ذلك أحسن طالب، أوالظروف الإيجابية التي تتيح للناس فرص الحياة السوية كما يرى عبد اللطيف تنطوي على اتجاهات ومسارات متباينة أحياناً، ومتوافقة مع بعضها أحياناً أخرى، على الرغم من أن أياً منها لا ينفي الآخر بالضرورة.

غير أن المشكلة تكمن في التصورات التي يقدمها الباحثون للعوامل المؤدية إلى التعاطي، فإذا ما اتفق الباحثون على أن مفهوم الوقاية يتضمن اتخاذ التدابير التي من شأنها حماية الأبناء من عملية التعاطي فإنهم يختلفون في الإجراءات والتدابير التي من شأنها أن تقلل من عملية التعاطي، وتشكل عامل حماية للأبناء.

وقد دفع هذا التصور لتنوع العوامل المؤدية إلى التعاطي وتعددها، واختلافها من زمان إلى آخر، ومن مجتمع إلى غيره إلى القول بأن الوقاية من الجريمة لا بد أن تكون متعددة الأوجه، وملائمة للمحيط، كما يذهب إلى ذلك جيلبرت ميزون، ولا بد أن تكون مستمرة ومتجددة على الدوام (طالب، ٢٠٠٨م، ٥٧)، ويتضمن ذلك ثلاثة عناصر أساسية في عملية الوقاية هي: أن تكون الإجراءات المجتمعية متنوعة بتنوع العوامل المؤدية إلى الجريمة، أو إلى جريمة التعاطي، وأن تكون ملائمة للمحيط الذي أنتج الفعل المنحرف أو التعاطي، وأن تتصف بالاستمرار وعدم التوقف.

وإلى جانب ذلك يميز ريمون قاسان في مفهوم الوقاية بين مستويين من المفاهيم، مستوى المفاهيم الشمولية أولاً، ومستوى المفاهيم الجزئية ثانياً، أما المستوى الأول فيراد به تلك المفاهيم التي تضم في معانيها كل الإجراءات التي من شأنها أن تساعد في العلاج والمجابهة والوقاية، وهي لا تميز بين الوقاية والمكافحة والعلاج، ولهذا تعد شمولية، وتعتمد التدابير

ذات الطابع الردعي، (طالب، ٢٠٠٨م، ٥٨)، وعلى هذا يجد أحسن طالب بأن مفهوم الوقاية هو مفهوم شمولي لأنه يشمل مجمل التدابير والإجراءات بما فيها العقوبة التي يتخذها المجتمع لمكافحة الجريمة أو الدفاع عن المجتمع ضد الجريمة والانحراف على المستوى الفردي، التي تتعلق بفرد بعينه، وعلى المستوى الجماعي والمجتمعي (طالب، ٢٠٠٨م، ٥٩)، أما المفاهيم الجزئية فيراد منها مفاهيم التمييز بين العلاج والمجابهة والمكافحة وغيرها التي ينطوي كل منها على معنى مختلف عن الآخر.

وفي هذا الصدد يرى أحسن طالب أن التعقيدات الكبيرة في الحياة الاجتماعية المعاصرة، وما تشهده المجتمعات من تطور في المجالات المختلفة، يؤدي إلى تطور مماثل في أنماط الفعل الجرمي وأشكاله، مما يجعل الوقاية مسؤولية تقع على عاتق الجميع أيضاً، أي على عاتق المجتمع بمؤسساته المختلفة، أما الرؤية التي تعتقد أن الوقاية من الجريمة مسؤولية تقع على عاتق الدولة وبالتحديد مؤسساتها الأمنية ومؤسسات العدالة الجنائية والسجون والإصلاحيات فقد ثبت بطلانها وعدم صحتها (طالب، ٢٠٠٨م، ٦١).

كما يميز أحسن طالب بين مجموعة من الأساليب التي يمكن أن تسهم في تعزيز عملية الوقاية من الجريمة إلى جانب الدور الذي تؤديه المؤسسات التعليمية، ومن ذلك (طالب، ٢٠٠٨م، ٦٩):

١ ـ الوقاية المعتمدة على جهود المتطوعين، ويعد هذا النمط من الأساليب التقليدية القديمة، وهو من أقدم الأساليب للوقاية من الجريمة بصورة عامة، ومن تعاطي المخدرات خاصة.

٢ ـ الوقاية شبه الرسمية من الجريمة، وهو الأسلوب الذي يعتمد على جهود الجمعيات الأهلية بموافقة الدولة، وبتشجيع منها، وهو أكثر تقدما ونضجاً من سابقه.

٣ ـ الوقاية الرسمية من الجريمة، وهو الأسلوب الأحدث في ميدان الوقاية من الجريمة، وأفضلها مردوداً، ويعتمد بشكل أساسي على البرامج والتدابير والتقنيات الوقائية الرسمية، وغالبا ما تناط مسؤولية الوقاية في هذا المستوى إلى مجلس محلي مهمته الأساسية تقديم البرامج الوقائية المحترفة، ويمكن أن يكون المجلس تابعاً للدولة أو لإحدى مؤسساتها، وتشارك به مؤسسات المجتمع المحلي.

٤ ـ إسناد برامج الوقاية من تعاطي المخدرات إلى المختصين، وخاصة الذين تتوفر لديهم الشروط العلمية والخبرة والقدرة والقناعة بجدوى البرامج الوقائية وأهميتها.

٥ ـ إلى جانب الأسرة تعد المدرسة من أهم المؤسسات الاجتماعية المعنية بتكوين الفرد وتأهيله اجتماعياً، ولها تأثير مباشر في شخصية الفرد وسلوكه وأنماط فعله.

٦ ـ أن تأثير المدرسة، كما يرى طالب، في شخصية الفرد وسلوكه وتشكيل اتجاهاته المستقبلية لايعادله أي تأثير، سوى تأثير الأسرة.

كما يشير المشعان، بالرجوع إلى تصنيفات الأمم المتحدة إلى التمييز بين ثلاثة مستويات لمفهوم الوقاية من تعاطي المخدرات، تختلف بحسب درجة شمولها لجوانب المعالجة والوقاية في الوقت نفسه، في المستوى الأول تهدف الإجراءات المطلوبة إلى منع حصول المشكلة من جذورها، بينما تهدف الإجراءات في المستوى الثاني إلى تشخيص المشكلة في الظروف المحيطة بها ثم العمل على القضاء عليها بالقدر الممكن، وبأقصر وقت ممكن أيضاً، أما المستوى الثالث فيهدف إلى إيقاف تفاقم المشكلة والحد من تقدمها (المشعان، ٢٠٠، ٤).

وإلى جانب ذلك يجد مصطفى سويف أن المقصود بمفهوم الوقاية عادة أي فعل مخطط يتم القيام به تحسباً لظهور مشكلة محددة، أو مضاعفات مشكلة قائمة أصلاً بما يؤدي إلى الإعاقة الكاملة أو الجزئية للمشكلة أو المضاعفات المترتبة عليها (سويف، ١٩٩٦م، ١٥٦).

وفي السياق نفسه يجد عبد اللطيف أن التصور الحديث لمفهوم الوقاية يعتمد على ضرورة إيجاد الظروف الإيجابية التي تتيح للناس فرص الحياة السوية الصحية في إطار التشريع، ويرى أن الوقاية تعتمد بشكل أساسي على (عبد اللطيف، ٢٠٠٨م، ١١):

١ـ تحديث الخصائص المؤسسية والعمليات الاجتماعية التي تؤدي إلى إيجاد مواطنين صالحين ملتزمين.

٢ ـ تشكيل النظم والمؤسسات القائمة من جديد أو إنشاء المؤسسات الجديدة وفقا لما يساير تلك المواصفات والخصائص.

٣ـ العمل على اقتلاع السمات والأوضاع التي يترتب على وجودها ظهور سلوكيات انحرافية (كتعاطي المخدرات).

كما يؤكد عبد الله على أهمية الدور الذي تقوم به الجهات المعنية مثل وزارة الإعلام، عبر مؤسساتها المختلفة التلفزيون، والصحافة، والإذاعة، ووزارة التربية من خلال المناهج الدراسية، والمدرسة، ودور المعلم، بالإضافة إلى دور الأسرة، ووزارات العمل والشؤون الاجتماعية، وغيرها (عبد الله، ٢٦٢).

إن الوقاية من الجريمة وتعاطي المخدرات بهذا التصور هي منظومة من التدابير والإجراءات المتكاملة مع بعضها، والمترابطة وظيفيا، فإذا ما ضعف جانب من جوانب الوقاية يمكن أن يؤثر على الجوانب الأخرى،

ويقلـل من أهميـة التدابير الأخـرى والإجـراءات التي تقوم بها المؤسسـات المعنية، بحسب موقع الخلل في بنية المنظومة الوقائية، ومن الملاحظ أن تصور الوقايـة والإجـراءات العملية مـن تدابير وسياسـات مرتبطـة بدرجة كبيرة بالثقافة الاجتماعية السائدة في هذا الوسط الاجتماعي أو ذاك، ففي حين يقيم المجتمـع العربي تصوراتـه لمفهوم الوقاية على أسـاس تنمية الـوازع الداخلي والتحصـين النفـسي والاجتماعي للأفـراد، يلاحظ أن المجتمـع الغربي يميل إلى تطوير مفهوم الوقاية على أسـاس التحصين الاجتماعي والقانوني في حياة الفرد، وينسـجم ذلك مع الأطر الفلسفية والفكرية التي تميز المجتمعات عن بعضها، وبالتحديد تميز المجتمع العربي الإسـلامي عن غيره من المجتمعات (السبيعي، ١٤٣٢هـ، ٣٣).

كما يستخدم الباحثون مفهوم التدابير الوقائية بمعنى مجموعة الإجراءات التطبيقيـة الهادفـة من حيـث النتيجـة إلى تحقيق عمليـة الوقاية مـن التعاطي وحماية الأبناء من الانجراف مع مظاهر الانحراف المختلفة، ومن ثم فإن كل عمل يمكن أن تقوم به هذه المؤسسـة أو تلك، ويأتي في سياق محاولتها لحماية الأبنـاء مـن خطر الوقـوع في عملية التعاطي هـو واحد من التدابـير الوقائية التـي ينبغـي أن تكون متكاملة في مضامينها، وينظـر إلى أي منها على أنه جزء مـن كل، ومن ثم فـإن التدابير الوقائية تعني مجموعة الأعمال، والمهام المنوطة بالجهـات والمؤسسـات المعنية التي تؤدي من حيث النتيجـة إلى تحقق الوقاية وحمايـة الأبناء من خطـر التعاطي والانجـراف في الاسـتخدام غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية (السبيعي، ١٤٣٢هـ، ٣٤).

وفي سـياق اهتمامـه بالوقاية والتدابـير التي ينبغي اعتمادها لهـذه الغاية، يميز تيسـير عبد الله بين مسـألتين أساسـيتين، تخص الأولى كيفية الاستدلال عـلى المدمن من بين أفراد العائلة، وترتبط الثانية بقواعد الوقاية، أما ما يخص

المسألة الأولى فيشير الباحث إلى أن الاستدلال على المدمن من بين أفراد الأسرة غالباً يتم بطرق عديدة منها التغير في الطباع والسلوك والتصرفات، مما يجعله في وضع غير طبيعي، والسهر بالليل والنوم في النهار، واختفاء الأشياء الثمينة في البيت كالمجوهرات والمال، والعصبية والمزاج والمشاجرات مع الوالدين والأخوة، والخروج من المنزل بشكل مستمر وظهور الانعزال في حياة الشاب (عبد الله، ٢٠٠١م، ٢٥٦). أما القواعد الأساسية للوقاية فيرتبها عبد الله في مجموعة من النقاط والقضايا المهمة التي تأتي في مقدمتها (عبد الله، ٢٠٠١م، ٢٥٦):

١ ـ الرقابة المحكمة من الآباء تؤدي إلى تكوين فتى يستطيع التحكم في نفسه ويسيطر على نزواته.

٢ ـ تأكيد أهمية كل فرد ضمن الأسرة، وأن تكون أية مشكلة موضع اهتمام الأسرة وليست مشكلة شخصية.

٣ ـ الحوار الدائم بين الأفراد ضمن الأسرة الواحدة وتبادل الاحترام، مما يحافظ على كيان الأسرة.

٤ ـ توفير الأجهزة والاحتياجات والإمكانات للأجهزة العاملة في مجال المكافحة للحد من عمليات التهريب.

٥ ـ توفير إمكانات العلاج للمدمنين.

٦ ـ تعاون أفراد الشعب مع المؤسسات المعنية بالمكافحة على مستوى الدولة.

٧ ـ التوعية الدائمة بآثار المخدرات بالوسائل الإعلامية المختلفة.

٨ ـ مراقبة المزروعات والتأكد من أنواعها.

٩ ـ مراقبة المواد الكيميائية التي تدخل في صناعة العقاقير.

كما يتناول عايـد حميدان موضوع الإجـراءات والتدابير اللازمة لعملية الوقايـة، ويجـد أن الدراسـات المعـاصرة تؤكـد أن الوقاية الشـاملة لا بد أن تشمل في برامجها ما يتصل بالفرد والأسرة والمدرسة حتى تؤتي ثمارها وتكون فاعلـة، مـع الإشـارة إلى أهميـة المنظمات غـير الحكوميـة والعاملـين في مجال مكافحـة المخـدرات، ووفـق هذا التصور يجـد حميدان أن عـلى الدولة وضع استراتيجيات عامة وفق خطط مدروسة تشمل قطاع التعليم العام والجامعي لتوعية المجتمع بأضرار المخدرات وما يترتب عليها من آثار، وعلى الدولة أن ترصد لهذه الاسـتراتيجيات قوى دعم حكومية وشـعبية، وأن تشمل كذلك خططا مدعومة تسهم في تحسين قدرة المؤسسات التعليمية وتساعد في تحسين قـدرات الطالب وأسرته لمواجهة مشـكلة المخدرات (الحميـدان، ٢٠٠٨م، ٢٦٣).

ويشير حميدان إلى أن هيئة الأمم المتحدة تحرص على دراسة التدابير التي تـؤدي إلى خفض الطلب على المخدرات من خلال التحصين الوقائي لأفراد المجتمـع كافـة من الوقوع في دائـرة المخدرات، وتركز برامجهـا في الوقاية من المخدرات على التفرقة بين ثلاثة مسـتويات لإجـراءات الوقاية، أولها الوقاية الأوليـة التي يراد منها مجموعة الإجراءات التي تسـتهدف منع وقوع تعاطي المخـدرات أصـلاً، وتدخـل فيهـا الإجـراءات ذات الصلة بجهـود التوعية وجهـود المكافحة على المسـتويين التشريعي والأمني، ويراد بالمسـتوى الثاني مجموعـة الإجـراءات المتخـذة ذات الصلة بالتدخـل العلاجـي المبكر الذي يمكن من خلاله وقف التمادي في التعاطي لكي لا يصل الشخص إلى مرحلة الاعتـماد أو الإدمان، فإذا ما أقدم شـخص فعلاً عـلى التعاطي ولكنه لا يزال في مراحله الأولى، فإن المستوى الثاني من مستويات الوقاية يحاول إيقافه عن الاسـتمرار في التعاطي، أما المستوى الثالث فيتوجه أساساً لوقاية المدمن من

مزيد من التدهور الطبي والنفسي والاجتماعي، ومعنى ذلك كما يشير إلى ذلك مصطفى سويف إلى أن الهدف في هذه المرحلة وقاية المدمن من معظم المضاعفات الطبية والنفسية والاجتماعية التي غالبا ما تترتب على استمراره في إدمان المخدرات (الحميدان، ٢٠٠٨م، ٢٦٨).

وفي هذا السياق أيضاً يقيم عبد الرحمن عطيات مفهوم الوقاية من المخدرات والعقاقير الخطرة، تقوم على خمسة محاور أساسية، تتضمن التدابير التي ينبغي تحققها كشرط أساسي لتحقق الوقاية، ويمكن إيجازها بدور الآباء والمدرسة والمؤسسات التربوية، والمؤسسات الصحية، ووسائل الإعلام، وفي ضوء تحديده لمشكلة التعاطي، يقدم العطيات تصوره لبناء خطة الوقاية التي تتضمن أربعة جوانب أساسية هي(عطيات، ٢٠٠٣م):

١ ـ ضبط المجتمع وتحصينه من دخول هذه المواد إليه سواء عن طريق التهريب، أم عن طريق الإنتاج، وتشمل هذه الإجراءات: ضبط الحدود بإجراءات شرطية عالية الكفاءة، وضبط البلاد من الداخل بحيث تراقب أية محاولة لزراعة هذه المواد ولا يتم تصنيع أي منها داخليا، وتطوير وسائل سريعة ودقيقة لمعاينة المواد والتحري عليها دون الإضرار بالمواطنين.

٢ ـ وضع خطة إعلامية لتوعية المجتمع توعية كاملة بكل فئاته لمعرفة أضرار هذه الآفات ومضاعفاتها وقدرتها التدميرية على الإنسان والمجتمع، وتشمل هذه الخطة: وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، والسينما بما يمكن أن تقدمه من أفلام قصيرة يتم عرضها بطريقة تثقيفية شيقة بعيدة عن الروتين، وتفعيل دور المساجد ودور العبادة وتكوين فرق من المرشدين ذوي الكفاءة العالية، ومراقبة المطبوعات والمنشورات ومراقبتها بشكل يمنع من تضمينها ما

يشـجع على التعاطـي، والمحـاضرات والندوات العلميـة في مراكز الشباب لتعزيز كيفية التعامل مع هذه الظاهرة.

٣ ـ وضـع خطة تربوية لتثقيف المجتمع حـول هذه الآفة ويتم ذلك عبر محورين أساسـيين هما: النشـاط المنهجي بتقرير مواد دراسـية كجزء مـن مقررات التربيـة الوطنية، والنشـاط اللامنهجـي في الجامعات وتضمـين البرامج الاجتماعية والثقافية والفنية مايسـاعد على تجنب التعاطي.

٤ ـ وضع التشريعات المناسـبة، إذ لا بد من إسـناد الإجراءات السـابقة بسلسلة من التشريعات القانونية ذات الكفاءة العالية تأخذ بالاعتبار الفروق بين المستعمل لهذه المواد والمروج لها.

٥ . ٥ الاتجاهـات العامـة للوقاية مـن تعاطي المخدرات من منظور إسلامي

إن صلاحيـة الأطـر العامـة للوقاية مـن تعاطي المخـدرات تختلف بين مجتمـع وآخر، فما يمكن تطبيقه في مجتمـع محدد في الزمان والمكان قد لايكون صالحاً في مجتمع آخر، مما يستوجب صياغة أسـس العمل للوقاية من تعاطي المخـدرات والمؤثـرات العقلية بما ينسـجم والـشروط الاجتماعيـة والثقافية والسـائدة في المجتمـع، وفي ضوء ذلك تكمن أهمية البحث في أسـس الوقاية من التعاطي من منظور العقيدة الإسلامية بوصفها الأساس الذي يقوم عليه المجتمع العربي، ومن شـأن الإجراءات والتدابير الوقائية العامة أن لاتتوافق بالضـرورة مـع الخصوصيـات الثقافيـة والاجتماعيـة السـائـدة فـي الدول العربية.

ويلاحظ أن عدداً كبيراً من المفكرين الاجتماعيين حاول تقديم رؤى للوقاية تستمد عناصرها من العقيدة الدينية الإسلامية نفسها، ففي سياق الحديث عن أهمية النظام العقابي بوصفه جزءاً لا يتجزأ من عمليات مكافحة المخدرات تجد خلود آل معجون أنه لابد من الإشارة إلى أن العقوبة لايمكن أن تكون كافية للحد من انتشار ظاهرة التعاطي، وإن كانت قاسية، إذ يقتضي الأمر تضافر الجهود لتطويق الظاهرة ومنع انتشارها، ويمكن إجمال التوجهات الرئيسية التي من شأنها الحد من تعاطي المخدرات على النحو الآتي (آل معجون، ١٩٩١م، ١٦١):

١ـ تقوية الوازع الديني في النفوس،

٢ ـ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

٣ ـ قيام الأسرة بواجباتها نحو إعداد النشء وتربيته إسلاميا.

٤ ـ التحذير من صحبة رفاق السوء.

٥ ـ التوعية والإعلام بأضرار السموم.

٦ ـ فتح المصحات المتخصصة في معالجة المدمنين.

٧ ـ ضرورة عدم نبذ الأسرة لأبنائها عند اكتشاف تعاطيهم.

٨ ـ تنظيم شغل أوقات الفراغ لدى الشباب بالأندية الثقافية والعلمية.

٩ ـ الحد من السياحة السيئة.

١٠ ـ الحد من العمالة الأجنبية.

١١ ـ التبليغ عن المتعاطي والمروج.

١٢ ـ كفالة أسرة المتعاطي.

١٣ ـ عدم التهاون في تطبيق العقوبة على مرتكبي جرائم المخدرات.

١٤ ـ الدعوة إلى التعاون الدولي من أجل محاربة هذا الداء.

كما يذهب عبد الوهاب الشيشاني إلى أن أسلوب الوقاية من الجريمة بالتحصين يمثل المنهج الأمثل الذي تطمح النظم الجنائية إلى تحقيقه، بوصفه الأسلوب الذي يضمن الحصول على رد الفعل المناسب من المكلف ضمن دائرتي الأمر والنهي بشكل مباشر وفعال عن طريق الالتزام المؤسس على قوة التحصين (الشيشاني، ١٩٩١م، ١٧).

ويبنى التحصين على مجموعة ركائز أساسية تضمن تفاعل الفرد مع المجتمع، وتسهم في تحقيق أهدافه، بما في ذلك الوقاية من تعاطي المسكرات والمخدرات والمؤثرات العقلية، ومن هذه الركائز (الشيشاني، ١٩٩١م، ٣٥) ومن ذلك: التحصين العقائدي (القيمي) المبني على أساس الاقتناع واليقين، والتحصين الرقابي بالتضامن على تحقيق المعروف ومنع المنكر، والتحصين الجزائي بالعقوبة الرادعة لتحقيق المنع.

كما يجد إبراهيم زيد الكيلاني أن دور الشريعة الإسلامية في الوقاية من المخدرات يتجلى بتهيئة النفوس وإيجاد الوعي عند المسلمين، وتحريم المخدرات، وتحريم الوسائل التي تؤدي إلى الحرام، والعقوبات الزاجرة، واستثمار سلطان العقيدة، وغيرها (الكيلاني، ١٩٩٠م، ١٩٦):

ويشكل تعزيز الثقافة الإسلامية الأساس الذي تبنى عليه الجهود البحثية المعنية بتعزيز الثقافة المضادة لانتشار المخدرات، ذلك أنها تعزز في شخصية الفرد قدراً من الضوابط الأخلاقية التي تجعله يمتنع عن المشاركة بأي عمل يتصل على أي نحو من الأنحاء بالاستعمال غير المشروع للمخدرات. ويظهر العمل في هذا السياق عبر محورين يتمثل أولهما في شرح موقف الإسلام

والشريعة الإسلامية من تعاطي المخدرات. ويظهر الثاني في تأكيد ضرورة اعتماد المنهج الإسلامي في التنشئة الاجتماعية وتربية الأبناء لما فيه من أبعاد تقي الفرد والمجتمع من هذه الآفة.

وفي هذا السياق يرى ماجد أبو رخية أن الانتشار الواسع لظاهرة تعاطي المخدرات في المجتمع العربي يشكل الدافع الأساسي للكتابة في موضوع «الأشربة وأحكامها في الشريعة الإسلامية» فلما كانت المسكرات والمخدرات بأنواعها تسبب كثيراً من المفاسد الدينية والأخلاقية والاجتماعية التي تعد بدورها سبباً في خراب المجتمع ودماره وانهياره، وكان بلاؤها، الذي كان أثراً من آثار الاستعمار والاستعباد اللذين ضربا على المسلمين وعلى بلاد الإسلام حرباً صليبية سافرة منذ قرون قد أوشك أن يدمر الرجال والنساء والأطفال، وأن ينهار بهم إلى أدنى دركات الانحلال، ثم مصيرهم بعد ذلك إلى النار إلا من عصمه الله تعالى، وهداه فقد رأى الباحث أن يكتب في هذا الموضوع، خاصة وأن الأمة الإسلامية قد ابتليت كما يقول الباحث بداء المسكرات والمخدرات، فأصبح الكثير من أبناء هذه الأمة، وعلى مختلف المستويات يتعاطونها جهاراً وغير مبالين بشر العاقبة وسوء المنقلب. والأمة في أشد الحاجة إلى أبنائها لحماية نفسها من الأخطار التي تهددها (أبو رخية، ١٤٠٧هـ، ٣).

وغالباً ما تأخذ الاجتهادات الفقهية الآثار المترتبة على التعاطي منطلقاً لتبيين الحلال والحرام فيها، وهذا ما أخذ به ابن تيمية عندما نظر إلى حشيشة القنب وعدّها في عداد الخمور من ناحية الحد والنجاسة المفروضتين على مستعملها كالخمر تماماً، وعدّ القليل منها والكثير على حد سواء (كويفي، ١٩٩٣م، ١١). وهي من باب الخبائث كما يرى أحمد الحصين (الحصين، ١٩٨٨م، ١٠)، استناداً إلى قوله تعالى ﴿... يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ

الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ ... ﴿١٥٧﴾﴾ (سورة الأعراف).

ويذهب ماجد أبو رخية إلى أن قوة المجتمع الإسلامي ووحدته وتماسكه تشكل الأساس الذي أرسى عليه الإسلام شرائعه وأحكامه. وقد أرسى الإسلام هذه القواعد بنصوص كثيرة في الكتاب الكريم والسنة النبوية الشريفة، ففي القرآن الكريم مواضع عديدة تدعو إلى ضرورة التكاتف والتعاون كقوله تعالى: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا ... ﴿١٠٣﴾﴾(سورة آل عمران)، وكقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَأَنَّهُمْ بُنْيَانٌ مَرْصُوصٌ ﴿٤﴾﴾ (سورة الصف) وفي الحديث الشريف ما رواه البخاري (لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه).

وقد حرّم الإسلام، كما يرى أبو رخية، كل ما يؤدي إلى إضعاف هذه العوامل حرصاً على وحدة الصف وجمع الكلمة، فحرم البغي والفساد والغيبة والنميمة والتحاسد والتباغض والزنا والسرقة. ورأس المفاسد كلها الخمر الذي عدّه رسول الله ﷺ أم الخبائث (أبو رخية، ١٤٠٧هـ، ٣).

ويقيم أبو رخية تحريمه لتعاطي الخمور والمخدرات على أساس قاعدة حفظ الضرورات الخمس التي اتفقت الشرائع السماوية عليها وهي الدين والنفس والمال والنسل والعقل لأن مصالح الدين والدنيا مبنية عليها. فلا بد من الدين؛ لأن الإنسان بلا دين إن هو إلا قشة في مهب الريح، ولا بد أن يسلم له دينه وأن تتوفر له حرية الاعتقاد، ومن هنا فإن المساس بأمر الدين يعد أمراً عظيماً تعاقب عليه الشريعة لأنه يمس شعور الناس جميعاً (أبو رخية، ١٤٠٧هـ، ١٠)، أما النفس فهي كريمة عند الله عز وجل عزيزة على الإنسان وقال الله تعالى ﴿... مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا... ﴿٣٢﴾﴾

(سـورة المائـدة). أمـا حفظ النسـل فيعني المحافظـة على النوع الإنسـاني من الفنـاء والانقـراض، ولهـذا نظمت الشريعة الإسـلامية طريـق الاتصال بين الرجـل والمرأة فأحلت الزواج ورسـمت معالمه وبينت حـدوده، وأما العقل فهو مناط التكليف وعماد التفكير والأداة الفاعلة في التغلب على مشاق الحياة وتذليل صعابها، والمحافظة عليه تكون واجبة، لأن صاحبه عضو من أعضاء المجتمـع يمـده بالخير ويتعاون معه على البر والتقوى، واعتداء الإنسـان على عقلـه أو اعتداء غيره عليه يكون شراً عـلى الجماعة ينالها بالأذى ويفقدها قوة مـن قواهـا، ولهذا فمـن حق الجماعـة أن تعاقب من اعتدى عـلى عقله أو من اعتدى على عقل غيره.

وتعمل الشرائع على الوقاية كما تعمل على العلاج، ومن ذلك جاء تحريم الخمر بقوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿٩٠﴾﴾(سـورة المائدة). وكان عقـاب شاربهـا بقوله ﷺ (من شرب الخمر فاجلدوه) (سنن الترمذي). ويندرج الأمر على غيبوبة العقل بأي نوع من أنواع المسكرات أو المخدرات، وهو أمر يأباه الدين والخلق وتأباه المروءة والشـهامة؛ لأنه يتنافى مع اليقظة الدائمة التي يفرضها الإسلام على المسلم.

ثـم أن الغيبوبـة التـي تنجـم عن أي شـكل من أشـكال المسـكرات أو المخـدرات مـا هـي في حقيقتهـا إلا هـروب مـن واقـع الحيـاة وجنـوح إلى التصورات التي تثيرها النشـوة، والإسـلام ينكر على الإنسـان هـذا الطريق ويريـد مـن النـاس أن يروا الحقائـق، وأن يواجهوها ويعيشـوا فيهـا دون أن يقيمـوا حياتهم عـلى تصورات وأوهام (أبـو رخية، ١٤٠٧هـ، ١٣). وهذا الاعتبـار وحده، كما يرى أبو رخية كافٍ من وجهة النظر الإسـلامية لتحريم

الخمر وتحريم سائر المخدرات وهي رجس من عمل الشيطان مفسد في الحياة (أبو رخية، ١٤٠٧هـ، ١٤)

كما يذهب علي القائمي إلى أن موقف الإسلام من جيل الشباب يتجلى في النظر إليهم على أنهم ثروة لا بد من الاهتمام بها، والعمل على الاستفادة من طاقاتها الحيوية وقدراتها بالشكل الذي يجعل اتجاهات الشباب ومشاعرهم وعواطفهم تتجه نحو بناء أوطانهم، وتعزيز قدرات مجتمعهم. وفي سيرة الرسول الكريم ﷺ دروسٌ وعبرٌ يمكن الاستهداء بها لمعرفة كيفية التفاعل مع الشباب، والفتيان ممن هم بفئة الأعمار التي تجعلهم عرضة للأخطار وتدفعهم إلى الانحراف والإقبال على تعاطي المخدرات. وقد ظهرت آثار سياسة النبي ﷺ واضحة في سلامة جيل الشباب والفتيان من أزمات المراهقة التي تعرفها مجتمعات اليوم، وتشكل الأساس الذي تقوم عليه مظاهر الانحراف والفساد الاجتماعي، لقد كان جيل الشباب الذي عاش مع النبي ﷺ معافى من أمراض العصر التي يعيشها شباب اليوم وفتيانهم، فجيل الشباب في عهد النبوة لم يعرف المراهقة، ولا الأزمات النفسية ولا مظاهر الاضطراب كما هو حال المراهقين في العصور الحديثة (القائمي، ١٤١٦هـ).

لقد اعتمد الرسول الكريم ﷺ على جيل الشباب وأولاهم أهمية فائقة مستعيناً بالفطرة السليمة التي يتحلى بها هذا الجيل، بعد أن عزز في نفوسهم الثوابت الأخلاقية والأصول الدينية والمبادئ الأساسية التي تجعلهم يوجهون قدراتهم وطاقاتهم نحو رسالتهم في نشر العقيدة، وتعزيز مبادئ الدين الحنيف، ونشر العدل والمساواة في الأرض، فكانت مشاعرهم تتجه نحو تعزيز قيم الخير والحق والعدل والإحسان وإغاثة الملهوف وكان التزامهم بالشعائر الدينية وإقدامهم على الصلاة والدعاء مصدر قلق وحيرة

لأعدائهم الذين لم يجدوا تفسيراً لهذا الالتزام الذي منحهم من القوة ما جعلهم خارج مصادر التهديد النفسي والاجتماعي وخارج حدود القلق التي تقوى في غياب الإيمان. فالرسول الكريم ﷺ كان يعتمد على الشباب في الكثير من المهمات التعليمية والتوجيهية وحتى العسكرية. فقد جعل من سعد بن مالك، واحداً من الدعاة للدين الجديد، وكان ابن مالك من الدعاة النشطين. ويرسل النبي ﷺ مصعب بن عمير إلى المدينة المنورة ليكون أول مبلغ للإسلام، وهاهو أسامة بن زيد يتولى في عهد النبي ﷺ جيشاً ضد الروم، وكان هؤلاء جميعاً في سن الفتوة، وسن الشباب (القائمي، ١٤١٦هـ، ٢٢).

وعلى الرغم من تكامل التصورات الإسلامية المتعلقة بالوقاية من تعاطي المخدرات، التي تهدف من حيث النتيجة إلى الحد من التعاطي وتعزيز قوى الضبط الذاتية في وعي الشباب، غير أنه من الملاحظ أن الإجراءات المشار إليها في سياق الحديث عن التدابير الوقائية من وجهة النظر الإسلامية تحتاج إلى مزيد من الضبط والدقة، فالتصورات المطروحة أقرب ما تكون إلى التوجهات العامة منها إلى التدابير الوقائية بالمعنى العلمي المتعارف عليه لمفهوم التدابير، فتقوية الوازع الديني في النفوس، لكونه أهم القيم التي تساعد على تحقيق الاستقرار النفسي والاجتماعي هو توجه عام في الوقاية من التعاطي، غير أنه يحتاج إلى تطوير برامج محددة من شأنها أن تنمي لدى الشباب الوازع الديني، وما إن تتبلور برامج محددة الأهداف والوسائل والأدوات مع تحديد الشرائح الاجتماعية المستهدفة وتحديد الجهات المعنية بالتنفيذ، ومقرونة ببرنامج زمني يوضح المهام والمسؤوليات حتى تصبح واحدة من التدابير الوقائية التي من شأنها أن تساعد على الوقاية، ويقال الأمر ذاته في كل التوجهات العامة التي سبقت الإشارة إليها، كما هو الحال بالنسبة إلى تعزيز ارتباط الشباب بالأسرة، وتوعيتهم بأخطار المخدرات، وتنظيم

شغل أوقات الفراغ لدى الشباب بالأندية الثقافية والعلمية التي تعود بالنفع عليهم، وغير ذلك من التوجهات التي تحتاج إلى برامج محددة.

٥ .٦ العوامل المؤدية إلى تعاطي المخدرات (خلاصة البحث)

يمكن إيجاز أهم العوامل التي تؤدي إلى تزايد مشكلة تعاطي المخدرات انتشاراً في المجتمع العربي في مجموعتين أساسيتين من العوامل، الأول على المستوى الاجتماعي الكلي المرتبطة بمجمل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي يشهدها المجتمع العربي عامة، التي يأتي معظمها نتيجة عمليات التواصل التي يشهدها المجتمع العربي مع التطورات العالمية والتغيرات على المستويات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، أما المجموعة الثانية فتشمل جملة العوامل الداخلية التي فرضت على المؤسسات الاجتماعية داخل المجتمع العربي التكيف مع التحولات الخارجية، لتظهر مؤسسات جديدة وتندثر مؤسسات سابقة، وتحاول مؤسسات أخرى أن تعيد بنية وظائفها في المجتمع، لتصبح أكثر قدرة على التكيف مع التحديات التي تجابه المجتمع، وتهدد أمنه واستقراره، الأمر الذي أوجب توزيعاً جديدا للوظائف المنوطة بالمؤسسات التقليدية، فتقلصت وظائف الأسرة على سبيل المثال، واتسعت مقابل ذلك وظائف المدرسة، وبات للمؤسسات المالية والاقتصادية المعاصرة تأثير أكبر في حياة الناس، مقابل تراجع كبير في الوظائف التي كانت تؤديها الروابط الاجتماعية والقرابية والدينية، من حيث قدرتها على الضبط الاجتماعي وحماية الأبناء من الانحراف، كما ظهرت أيضاً معالم التشوه في وظائف البنى التقليدية بسبب التوظيف السياسي حتى فقدت مضمونها الأخلاقي والوجداني، وباتت وسيلة من وسائل التحكم والسلطة في أغلب البلدان، مع تراجع دورها في عملية الضبط والمراقبة الذاتية، في الوقت الذي

لم يحظ فيه القانون بوصفه وسيلة الضبط بالشرعية الاجتماعية التي تجعله في وعي الناس ومشاعرهم، وجاء ذلك كله في سياق عمليات تغير واسعة شملت المجتمع بمكوناته كافة، ويمكن إيجاز الإجابة على تساؤلات البحث الأساسية على النحو الآتي:

- احتضنت البيئة الاجتماعية المحيطة بالشباب كل العوامل التي أسهمت في دفع الكثيرين منهم إلى تعاطي المخدرات في المجتمع العربي، وظهر ذلك على المستويات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية المختلفة.
- أسهمت التحديات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي أخذت تهدد بنية المجتمع والدولة في المجتمع العربي في انتشار مظاهر الاضطراب والخلل في بنية الأسرة والروابط الاجتماعية التقليدية، والمؤسسات الاجتماعية المختلفة، وفي وظائفها في سياق التنظيم الاجتماعي العام، حتى بدت مظاهر الاضطراب على مستوى هذه المؤسسات بشكل واضح.
- أسهمت التحولات المشار إليها على مستوى المجتمع ومؤسساته المختلفة، وفي مقدمتها الأسرة في اضطراب منظومات السلوك الاجتماعي لدى شرائح واسعة من الشباب، وعززت أنماطاً من الخصائص النفسية والاجتماعية التي جعلت استجابتهم للتحولات كبيرة، وانجرافهم مع التيارات التي استهدفتهم واسعة أيضاً.

وتشرح النتائج التفصيلية للدراسة آليات التفاعل بين التحولات المجتمعية التي شهدها المجتمع العربي خلال العقود الزمنية الأخيرة، والعوامل التي أسهمت في اتساع ظاهرة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية، التي يمكن إيجازها بحسب أهميتها على النحو الآتي:

١ ـ التحول المشهود في نمط الحياة الاجتماعية من الطابع الجمعي إلى الطابع الفردي، ففي حين كانت الحياة الاجتماعية للناس ترتكز بشكل أساسي على حياة الجماعة التي قد تكون قبيلة أو عشيرة أو طائفة من الطوائف الدينية، أو مجموعة أثنية ذات صلة ما بارتباط قومي، فكانت المشاعر والأحاسيس الفردية تأتي في معظمها على أساس ارتباطها بالجماعة التي تتجسد في وعي كل فرد من أفرادها، فهي لم تكن موجودة في الواقع وذات تأثير في حياة الناس بقدر ماكانت موجودة أيضاً في وعي أفرادها ومشاعرهم وأحاسيسهم، غير أن الأمر أخذ يختلف مع عمليات التواصل الواسعة التي أخذت بالتزايد والنمو مع تطور وسائل الاتصال العالمية وأخذت تنتشر مجموعة واسعة من الأفكار والرؤى الفلسفية والاجتماعية التي تجعل من الفرد محورا أساسيا للحياة، ومن الطبيعي أن وسائل الضبط الاجتماعي التي كانت سائدة في الماضي على أساس الجماعة، أصبحت ضعيفة التأثير في نظم الحياة الجديدة، فلم تعد معايير القرابة والعشيرة والطائفة والدين قادرة على ضبط السلوك وحماية الأبناء من الانحراف.

٢ ـ التوظيف السياسي لبنى المجتمع التقليدي، لقد أسهم التوظيف السياسي لبنى المجتمع التقليدية في إفقارها من مضمونها الأخلاقي والوجداني حتى أصبحت وسيلة من وسائل الضبط الذي تمارسه القوى الاجتماعية والسياسية المختلفة لاستقطاب الناس في منتدياتها وجذبهم إليها وتأييدها في المواقف السياسية التي تتطلع إليها، وسرعان ما أدى ذلك إلى تشوية صورة هذه البنى وتجريدها من أبعادها الوجدانية والأخلاقية، مما أضعف دورها مرة أخرى

في عمليــة الضبط والتوجيه إضافة إلى الضعـف الذي اصابها نتيجة التحول في الطابع الاجتماعي للحياة.

٣ ـ اضطراب بنية العلاقات الاجتماعية في المؤسسات المعنية بالتنشئة، لقد فرضت التحولات المجتمعية الواسـعة على المؤسسـات الاجتماعية المعنيـة بتنشـئة الأبناء عليها أن تكيف نفسـها للتحديـات التي تهدد مظاهـر الأمن الاجتماعي، وكان مـن نتيجة ذلك أن ظهرت ملامح الاضطـراب في بنيـة العلاقـات الاجتماعيـة بين مكونات المؤسسـة الواحـدة، فلم تعد العلاقات الاجتماعية بين أفراد الأسرة مسـتقرة كما كانت عليه في الماضي، ولم تعد محكومة بمعايير وضوابط يحترمها الجميـع، كما كان عليه الحال سـابقاً، فالأبنـاء يتطلعون إلى أنماط من الحيـاة تختلف عن تلك التي يحاول الآبـاء تعزيزها في وعي أبنائهم، وفي حين كانت الثقة تحكم علاقة معلمي المدرسة بإدارتهم، والمبادئ الأخلاقيـة تحكم علاقـة التلاميـذ بمعلميهم ومديري مدارسـهم، أصبـح البعد الوجداني والأخلاقي ضعيفـاً في بنية العلاقات ضمن المؤسسـة التعليمية، وبات المدرس أقل تأثيرا في حياة التلميذ، حتى أصبـح في بعـض الحالات غـير قادر عـلى التدخل في شـأن التلميذ حتى مع ظهور أنماط سـلوكية كانت توجب تدخله في الماضي، ومن الطبيعـي أن يتراجـع الدور التوجيهـي والتربوي لـكل من الأسرة والمدرسـة، وينطبـق الأمـر عـلى المؤسسـات الثقافيـة والاجتماعيـة المختلفة ذات الصلة، وأصبحت وظائفها أقل تأثيراً وفعالية في حياة الأبناء قياسا لما كانت عليه في الماضي.

٤ ـ اضطراب الوظائف الأساسية للمؤسسات الاجتماعية، كما هو الحال في مؤسسـات الأسرة والمدرسـة وجماعـات الأقران، والمؤسسـات

الإعلامية والثقافية، ففي سياق عمليات التحول في أنماط الحياة، وفي سياق التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المستجدة التي باتت تهدد أمن المجتمع ومكوناته، أخذت المؤسسات الاجتماعية المشار إليها بالتكيف مع الظروف المستجدة، فنشأت مؤسسات جديدة، واندثرت مؤسسات قديمة، واتسعت وظائف مؤسسات اجتماعية عديدة، أخذت وظائف مؤسسات أخرى بالتضاؤل والتراجع، فضلاً عن مظاهر التناقض في الأدوار والوظائف التي تؤديها هذه المؤسسات، حتى صار ما يتشربه الأبناء من قيم واتجاهات وميول وعواطف في سياق علاقاته مع الأسرة، يناقض ما يتعلمونه في المدارس والجامعات، ويخالف ما يطلعون عليه في الصحف والمجلات ومصادر ثقافتهم، الأمر الذي ساعد في اعتماد الأبناء على أنفسهم في تكوين اتجاهاتهم ومواقفهم في ظل ضعف الضوابط الذاتية، وتراجع الرقابة الاجتماعية، وكان من شأن ذلك أن يوسع إمكانية الانجراف مع مظاهر الانحراف والإقدام على تعاطي المخدرات.

٥ ـ القوى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المعنية بترويج المخدرات، ويمكن توصيف هذه القوى بمجموعات كثيرة، منها ماله أهداف نفعية بالدرجة الأولى، ومنها عصابات تهريب المخدرات والمؤثرات العقلية وترويجها، التي تعود إليها أغلب المنافع المادية من عمليات المتاجرة والتعاطي، وقد تشترك في هذه الجماعات شخصيات ذات نفوذ اجتماعي وسياسي في أغلب الدول، مما يعطي لجماعات المتاجرة بالمخدرات قوة إضافية إلى قوتها التي تتمتع بها في ذاتها، ومن القوى التي يمكن أن تسهم في ترويج المخدرات أيضاً جهات سياسية

خارجية تجعل من هذا الترويج جزءاً لا يتجزأ من الحروب ضد الدولة المعنية يهدف إلى تقويض دعائم بنيانها الاجتماعي وتشتيت طاقات شبابها وامتصاص قدراتهم العقلية والنفسية والمهنية، مما يجعل عملية الترويج والمتاجرة مبنية على شبكة متداخلة الأهداف تتمتع بمواقع نفوذ اجتماعي واقتصادي كبير.

٦ ـ الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المميزة لشرائح كبيرة من السكان، فارتفاع مشكلات البطالة وصعوبات تكوين الأسرة والتحديات التي تجابه الشباب في اقتناء السكن وضعف الدخل قياسا إلى الحاجات التي تنتجها عمليات التواصل الاجتماعي، بالإضافة إلى التغيرات الملحوظة على المستويين الثقافي والسياسي أسهم في تكوين مظاهر الاضطراب والقلق في شخصية الأبناء لدى مجموعات كبيرة من الشباب، وأسهم في تكوين الشروط الموضوعية لتنامي الرغبة في التمرد على ما كل هو قانوني أو شرعي، وتسويغ الكثير من التصرفات والأفعال التي كانت إلى حين من الزمن خاضعة للرقابة الاجتماعية والضبط بأشكاله المختلفة الدينية منها والثقافية والاجتماعية والسياسية وغيرها، ولم يختلف الأمر بالنسبة للشرائح الاجتماعية التي تتمتع بمستوى عال من الثراء المالي، فالتفكك الاجتماعي وانحلال الروابط التقليدية جعل الميل للحياة الاجتماعية ذات الطابع الفردي أكثر انتشاراً، وقد وجد لدى الشرائح الاجتماعية الأكثر ثراء طريقه من خلال البذخ في الاستهلاك إلى الحد الذي أصبح فيه الاستهلاك هدفاً بحد ذاته، ولهذا جاء تعاطي المخدرات بالنسبة إلى هذه الشريحة تتويجاً للاستهلاك غير الخاضع للرقابة الاجتماعية، وغير خاضع لأشكال الضبط المختلفة التي كانت إلى حين من الزمن تحدد أنماط السلوك ومساراته.

٧ـ الاضطراب في منظومات السلوك الاجتماعي بين شرائح الشباب، ففي ضوء التغيرات التي يشهدها المجتمع على المستوى الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وفي سياق تعدد التيارات التي تهدف من حيث النتيجة إلى استقطاب الشباب ودمجهم في مساراتها ومداراتها لتوظيفهم وفق مصالحها المتنوعة الأهداف، السياسية منها تارة والنفعية تارة أخرى، باتت منظومات السلوك الاجتماعية مضطربة بين شرائح كثيرة من الشباب، وتفتقر إلى الأساس الثقافي والمعرفي الكافي من جهة، كما أنها تفتقر إلى الرؤية المستقبلية من جهة ثانية، مما يجعلها مهيأة للانجراف مع التيارات المحيطة بها، والمؤثرة في أنماط تفكيرها، فجاء انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية استجابة لتفاعل الشروط الموضوعية المشار إليها، مع الشروط الذاتية المتمثلة باضطراب بنية السلوك ومنظومته بين الأفراد.

٥. ٧ الوقاية الشاملة للحد من تعاطي المخدرات والمقترحات العامة

يقتضي العمل على مكافحة ظاهرة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية في المجتمع العربي، ومكافحة الاستخدام غير المشروع لها رؤية المشكلة في ارتباطاتها المختلفة، الثقافية منها والاجتماعية بالدرجة الأولى، وبارتباطاتها الاقتصادية والسياسية. ذلك أن المعالجة الموضوعية يمكن أن تؤدي إلى التقليل من حجم الأخطار المترتبة عليها، غير أن ذلك غالباً ما يأتي إلى حين من الزمن، وبشكل مؤقت، حيث تزداد الخطورة في الفترات اللاحقة، مما يستوجب ضرورة العمل على مكافحة الظاهرة من جذورها التي تمتد إلى بنية

التنظيم الاجتماعي نفسه، وإلى منظومة القيم الأخلاقية والاجتماعية الضابطة للسلوك. وفي ضوء ذلك يمكن صياغة التوصيات الأساسية للدراسة على مستويات عديدة، منها ما يرتبط بقضايا الأسرة، بوصفها الأساس الذي تتشكل من خلاله شخصية الأبناء، وتتعزز لديهم اتجاهاتهم الاجتماعية والثقافية والحضارية، ومنها ما يرتبط بجماعات الأقران لما فيها من تأثير كبير في شخصية الأبناء تزداد قوته مع ضعف الارتباط الأسري، ومنها ما يرتبط أيضاً بالمؤسسات التعليمية والمؤسسات الثقافية التي يعود إليها قدر كبير من الإسهام العضوي في تكوين الاتجاهات النفسية والدينية لدى الأبناء، ويكون لها تأثير كبير في تحديد مواقفهم من القضايا الاجتماعية والسياسية المحيطة بهم (الأصفر، ٢٠٠٤م، ٢٥١).

غير أن هذه الأطر، التي تشكل من حيث النتيجة، السياقات الاجتماعية المحددة لأنماط السلوك الاجتماعي، والمؤثرة في التزايد الملحوظ لانتشار ظاهرة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية تزداد فعاليتها وتضعف في سياق فعالية البنى الاجتماعية التقليدية، بنى مجتمع ما قبل الدولة، وبالنظر إلى انتشار مظاهر التوظيف السياسي لهذه البنى وما ترتب عليه من تشويه لوظائفها فإن الدور الفعلي للأسرة والمدرسة والمؤسسات التربوية والإعلامية إنما هو مرتبط تمام الارتباط بتعزيز مفهوم المواطنة الذي يتوافق مع مفهوم الدولة بالمعنى الحديث، وهو أمر لا يمكن تحققه في ظل عمليات التوظيف السياسي لمكونات مجتمع ماقبل الدولة، فكان من شأن هذه العمليات أن تنمي هذه المكونات بطريقة مشوهة، فلا هي حافظت على هذه المكونات كما هي في أبعادها الوجدانية والأخلاقية التي نشأت في سياقاتها الاجتماعية، ولا استطاعت أن تتجاوزها في بناء مفهوم المواطنة والوطن.

وعلى الرغم من أهمية التوجهات العامة المطروحة للوقاية من التعاطي غير أنها بحاجة إلى تطوير برامج وقائية بأهداف محددة ووسائل واضحة، وأدوات خاصة، بالإضافة إلى تحديد الشرائح الاجتماعية المستهدفة فيها، الأمر الذي يساعد في تحويل هذه الاتجاهات إلى تدابير وقائية من شأنها أن تسهم في تحقيق الأهداف التي تتطلع إليها عمليات الوقاية من التعاطي.

٥ . ٧ . ١ على المستوى الثقافي والحد من التوظيف السياسي لتكوينات مجتمع ماقبل الدولة والعمل على تعزيز مفهوم المواطنة

يعد التوظيف السياسي لتكوينات ما قبل الدولة واحداً من العوامل الأساسية التي أسهمت في تشويه قدرة هذه التكوينات على ضبط السلوك الإنساني وتوجيهه بمعايير وجدانية وإنسانية، الأمر الذي أسهم في خلخلة البناء الثقافي والمعياري الذي ينظم آليات التفاعل الاجتماعي، وحال دون قدرة هذا البناء على أداء وظيفته الحيوية ذات الصلة بتعزيز مكونات المجتمع وترابطها، وتعزيز أوجه التكامل بين مكوناتها، فالثقافة هي بمثابة الأساس الذي تشاد عليه برامج التوجيه والإرشاد على مستوى الأسرة والمدرسة والمؤسسات الاجتماعية المختلفة، فيأتي دور الأسرة متمماً لما تقوم به المدرسة، ولما تقوم به المؤسسات الإعلامية، ويصعب على هذه المؤسسات أن تحقق وظيفتها الحيوية في الحد من تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية ما لم تأت برامجها وأهدافها منسجمة مع توجه ثقافي مشترك، فالعمل على تحريم تعاطي المخدرات مثلاً في المؤسسات الإعلامية لا بد أن يرافقه توقف عن التوظيف السياسي للدين في قضايا أخرى لتسويغ أفعال قد تكون أكثر خطورة من التعاطي نفسه، فالخطاب الديني الذي يتوخى القيم الأخلاقية والإنسانية في مجال مكافحة المخدرات لابد أن يتوخى القيم نفسها في مجال التعامل مع

الشرائح الاجتماعية المختلفة، حتى يحافظ على شرعيته في الوعي الاجتماعي، غير أن مظاهر التوظيف السياسي للعقيدة ومظاهر التطرف الديني جعلت توخي القيم الأخلاقية والوجدانية واضحة في حالات، وغائبة كليا في حالات أخرى، تبعاً لمسارات التوظيف السياسي وغاياته، وتبعاً لشروط انتقائية ذاتية، الأمر الذي امتدت آثاره إلى ضعف شرعية التوظيف السياسي للدين في الوعي الاجتماعي نفسه، وظهور العملية الانتقائية في السلوك اليومي.

إن التوظيف السياسي للعقيدة الدينية في المجتمع العربي، من خلال ما عرف بالإسلام السياسي، بالإضافة إلى التوظيف السياسي للروابط الاجتماعية التقليدية (روابط مجتمع ماقبل الدولة)، وبنيان الدولة على أساسها في الكثير من الحالات، والتناقضات التي انتهى إليها هذا التوظيف بين التيارات المتناقضة في المجتمع العربي يشكل واحداً من العوامل التي أفقدت البنى الاجتماعية التقليدية وظيفتها الوجدانية والأخلاقية، وربطت أشكالها بأشكال العمل السياسي المتناقضة في أغراضها ومراميها، فحقق هذا التوظيف نتائجه على المدى القريب من دعم للعمل السياسي في الدولة المعنية ذاتها تارة، أو العمل ضدها تارة أخرى، ولكنه فقد شرعيته في الوعي الاجتماعي، وبات أقرب إلى الشكل منه إلى المضمون، وخاصة عندما انتشرت مظاهر توظيفه لغايات نفعية وخاضعة لاعتبارات انتقائية بالدرجة الأولى، مما أفقده مرة أخرى القدرة على ضبط السلوك الاجتماعي وتوجيهه التوجيه الوجداني والأخلاقي، فانتشرت مظاهر التطرف الديني التي تسوغ الاعتداء على الحريات العامة، وحياة الأفراد وممتلكاتهم، والتأييد المطلق للسلطة تارة أو والخروج عليها تارة أخرى، باسم الشريعة وحماية الدين والدفاع عن العقيدة.

وفي ضوء هذا التصور تؤكد الدراسة ضرورة الحد من التوظيف السياسي للدين، لما لذلك من إضعاف لشرعية العقيدة في الوعي الاجتماعي، ولما لذلك من آثار سلبية تمس بنية الشخصية لدى الشباب، وتضعف تماسكها وقدرتها على مجابهة التحديات المحيطة بها، وتولد فيها مظاهر الاضطراب والازدواجية في التفكير والتحليل، وجعلها مهيأة للانجراف مع التيارات الفكرية المتطرفة والاتجاهات السياسية والاجتماعية المتناقضة، الأمر الذي أوجد الأساس الاجتماعي للانحراف بأشكاله المتعددة، التي يأتي تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية في مقدمتها.

إن تنمية الوعي الاجتماعي وتعزيز المشاركة الوجدانية لكل فرد من أفراد المجتمع في بنائه وتطوره، ووضوح رؤية كل فرد لمستقبله إنما هي رهن بمقدار الوعي بمفهوم المواطنة والانتماء، ولهذا لابد من تأكيد:

١ ـ ضرورة الحد من التوظيف السياسي للدين منعاً من انتشار مظاهر التطرف الديني الذي يعتمد مبدأ الانتقائية النفعية في الأحكام الشرعية، ويسهم في التقليل من مصداقية العقيدة الدينية في الوعي الاجتماعي والسياسي لاعتبارين أساسيين يرتبط الأول باستخدام العقيدة الدينية لغايات التطرف السياسي، بما ينطوي عليه من خطر يهدد أمن الناس، ويتعلق الثاني بتناقض التوظيفات السياسية للفكرة الواحدة والمبدأ الواحد، كاستخدام مفهوم الجهاد ضد الظلم لدعم قوى المعارضة السياسة تارة، أو الحكم عليهم بالخروج عن الطاعة ومفارقة الجماعة تارة أخرى، فقد يلجأ السياسي إلى هذين الاستخدامين في وقت واحد لظاهرتين متشابهتين في مضمونهما، مما يفقد شرعيته الدينية والاجتماعية في الوعي الاجتماعي، ويجعل من

التوظيف السياسي للدين عملية تسيء إلى العقيدة لما في ذلك من توظيف سياسي لها لغايات سياسية نفعية.

٢ ـ ضرورة الحد من التوظيف السياسي لنظم القبيلة والعشيرة لتعزيز قوة الدولة تارة، أو لدعم قوى المعارضة السياسية تارة أخرى، لما يترتب على ذلك من اضطراب في عملية الانتماء، وتجريد الضوابط الاجتماعية في هذه النظم من مضمونها الوجداني والأخلاقي، وجعلها مسألة سياسية في أغلب الأحيان، وما يترتب على التوظيف السياسي للدين، يظهر أيضاً في عملية التوظيف السياسية للروابط القبلية والعشائرية والاجتماعية عامة.

٣ ـ الحد من عمليات التوظيف السياسي لقضايا الأقليات الاجتماعية في المجتمع العربي، لما في ذلك من آثار تمتد إلى دول المجتمع العربي قاطبة، ولكن بأشكال مختلفة، فالنجاحات السياسية التي يمكن أن تحققها هذه الدولة أو تلك، أو هذه المجموعة من القوى السياسية أو غيرها من جراء التوظيف السياسي لقضايا الأقليات سرعان ماتمتد آثارها إلى هذه الدولة، أو هذه القوى نفسها، وتصبح واحدة من الأخطار التي تهددها، ومن الطبيعي أن يسهم ذلك في مزيد من اضطرابات الشخصية وتشتت رؤيتها لما تتطلع إليه.

٤ ـ على المستوى السياسي لابد من التمييز بدقة بين مصالح القوى السياسية والاجتماعية المحيطة بالمنطقة العربية، ومصالح الدول العربية نفسها، فغياب الرؤية الواضحة، وعدم القدرة على التمييز بين مصالح المجتمع العربي بوصفة وحدة اجتماعية واقتصادية وثقافية متكاملة من جهة وثقافة القوى السياسية المحيطة به من جهة أخرى يدفع في الكثير من الحالات إلى عملية الخلط، الأمر

الذي يجعل شريحة كبيرة من الشباب تخضع لتأثير مفهوم الاغتراب، والاندماج مع الآخر، والعمل على تقليده والتحرر من الضوابط الاجتماعية والوجدانية ذات الصلة بالخصوصيات العربية، ففي ظل مفهوم الصداقة السياسية مع هذه الدولة أو تلك، أو هذا المجتمع أو ذاك، التي يشرعها العمل السياسي في الدول العربية، تنتشر مسوغات انتشار أنماط سلوكية تحمل في مضمونها مظاهر الانحراف والخروج عن المبادئ والمعايير ذات الصلة بالثقافة العربية الإسلامية، فالصداقات السياسية لدول عربية كثيرة مع الغرب عامة والولايات المتحدة خاصة أسهمت في تسويغ انتشار أنماط سلوكية في المجتمع العربي ذات جذور غربية في مضامينها، كما أن الصداقات السياسية لدول عربية أخرى مع دول شرقية أيضاً أسهم في تعزيز أنماط سلوكية تتوافق مع ثقافات تلك الدول، وغالباً ما تجلب هذه الأنماط الوافدة من الشرق والغرب على حد سواء معها أشكالاً من الروابط الاجتماعية والسياسية التي تسهم بتعزيز الوجود الخارجي بشكل يشوه الثقافة الداخلية ويضعف من وحدتها وتماسكها، وكل ذلك بفعل الخلط بين مصالح الذات ومصالح الآخر، وعدم القدرة على التمييز بينهما.

٥ ـ لا بد من تأكيد تعزيز الوعي لدى الشباب بأن مشكلة المخدرات ليست قضية اجتماعية فحسب، إنما هي قضية سياسية أيضاً، وأنها لاتنفصل عن قضايا المنطقة العربية والتحديات المحيطة بها، التي يشكل الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين واحداً من أهم المصادر التي تهدد الأمن القومي العربي، كلاً وجزءاً، وأن انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات هي واحدة من العوامل التي تساعد دولة الاحتلال في تحقيق الكثير من أهدافها التوسعية والعدوانية في المنطقة.

٥ . ٧ . ٢ على مستوى الأسرة وعمليات التنشئة الاجتماعية

تـؤدي الأسرة دوراً أساسـياً في عملية التنشـئة الاجتماعية، فمن خلالها يكتسب الطفل جملة القيم والمعايير والضوابط الأخلاقية للسلوك الاجتماعي، وبالنظر إلى أن الفرد لا يستطيع أن يجد لنفسه مكاناً في بنية التنظيم الاجتماعي إلا من خلال أشـكال السـلوك التي يمارسها، ومن خلال منظومة القيم التي تحدد أشكال تفاعله مع الآخرين، فإن أهمية الأسرة تكمن في مقدار ما تعززه في شـخصية الأبناء من قيم أخلاقية تكسـبهم مواقعهم في منظومة العلاقات الاجتماعية. ولهذا ينبغي للأسرة أن تأخذ بالاعتبار القضايا الأساسـية الآتية في أساليب تنشئتها للأبناء:

١ ـ أهميـة القيـم الدينية والضوابط الذاتية التي من شـأنها أن تعزز القيم الأخلاقيـة والوجدانيـة في ارتباطهـا مـع مفهوم المواطنـة، بوصفها الأسـاس الذي يقـوم عليه انتماء الفرد لمجتمعه وبلـده. والقوة التي تشده للارتباط بالآخرين، ويمكن أن تسهم في حمايته من الانجراف مع التيارات التي تستهدفه، وتستهدف مجتمعه.

٢ ـ ضرورة تتبـع أوضـاع الأبنـاء والتغـيرات التـي تحصـل في حياتهم، وخاصـة مع ظهور أنماط السـلوك الاجتماعي الجديدة التي يقدمون عليها، والتمييز بين ما هو طبيعي في حياتهم، وما هو مستجد. فإقدام أحـد الأبنـاء عـلى تعاطي المخـدرات سرعـان ما يظهر في سـلوكه، وفي جملـة مـن خصائصه النفسـية والانفعالية، وأشـكال اسـتجابته للمثيرات الجديدة في حياته.

٣ ـ التعـرف عـلى التغيرات الاجتماعيـة في علاقات الأبنـاء مع أقرانهم، وخاصـة فيـما يتعلـق بالعلاقـات التـي يقيمونهـا مـع أصدقائهـم

وزملائهم في الحي، والمدرسة، ومعرفة الأصدقاء الجدد الذين يمكن أن يشكلوا مصدر تأثير في حياتهم، وفي أنماط سلوكهم. فمصدر التعاطي يعود في الجزء الأكبر منه إلى الرفاق. ومع تمكن الأسرة من معرفة الأصدقاء تزداد قدرتها على ضبط الأبناء، والحد من إمكانية انجرافهم مع التيارات التي تهددهم.

٤ ـ الوقوف عند التغيرات التي تحدث في البيئة الثقافية ضمن الأسرة، والتعرف على مظاهرها والعوامل المؤدية إليها، وخاصة فيما يتعلق بالصحف والمجلات والكتب التي يستخدمها الأبناء، وكذلك معرفة محطات البث الفضائية، واسطوانات التسجيل للوقوف على ما هو غريب وشاذ في حياة الأبناء. والوقوف على الأنماط السلوكية المستجدة التي يأخذون بممارستها، التي يمكن أن تشكل مصدر خطر عليهم.

٥ ـ تعميق عملية التواصل مع الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين في المدرسة، والاستعانة بهم لمعالجة المشكلات التي يعاني منها الأبناء على مستوى تكيفهم مع أسرهم في حال ظهور عدم التوافق مع الأبوين، أو مع الإخوة في الأسرة. أو مع الأقارب الذين تندفع الأسرة إلى التعامل معهم. فقد يندفع الأبناء للانجراف مع التيارات المحيطة بهم عند تفاقم المشكلات الاجتماعية بالنسبة إليهم وغياب القدرة على معالجة هذه المشكلات.

٦ ـ مراجعة إدارة المدرسة وتتبع الأحوال الدراسية للأبناء، وتداول مشكلاتهم الدراسية والتعليمية مع الإدارة، والوقوف على الأسباب التي تؤدي إلى انخفاض مستويات التحصيل عند انخفاضها، أو الأسباب التي تؤدي إلى تحسنها عند ارتفاعها. فتعاطي المخدرات

يقترن في كثير من الحالات مع تغير ملموس في التحصيل الدراسي، وغالباً ما يأتي التغير سلبياً.

٧ ـ تعميق عملية تواصل الأبوين مع أبنائهم، والعمل على تعزيز الوعي لديهم بالأخطار المترتبة على تعاطي المخدرات وسلبياتها وانعكاساتها على الفرد من النواحي الصحية والنفسية والاجتماعية، وتشجيع الأبناء على المشاركة في النشاطات الثقافية التي من شأنها تعريفهم بخطر المخدرات وآثارها عليهم، وعلى أدوارهم الاجتماعية.

٥ . ٧ . ٣ في مجال المؤسسات التعليمية

تأتي المدرسة والمؤسسات التعليمية في الموقع الثاني من الأهمية بالنسبة إلى الأبناء بعد الأسرة، وهي تشكل رافداً أساسياً من الروافد التي تسهم في تكوين الشخصية الاجتماعية للفرد، وهي واحدة من عوامل التنشئة التي تكسب الفرد جملة من الخصائص الأساسية المؤثرة في طبعه وأشكال سلوكه. ولا تقل أهمية المؤسسات التعليمية عن أهمية الأسرة، فهي البيئة الثانية التي ينهل منها الطفل معايير التفاضل الاجتماعي، وتتعزز من خلالها القيم التي تدفعه إلى تفضيل بعض الأشياء على بعضها الآخر، فرفاق المدرسة يعززون في ذاته الميل نحو امتلاك الأشياء التي يبدو من خلالها أفضل حالاً وأرفع مكانة. ولهذا لا بد من الاهتمام بالمؤسسات التعليمية من خلال الاهتمام بمضمون المنهاج التعليمي، وضرورة تعزيز العمل الاجتماعي:

١ ـ الاهتمام بمضمون المنهاج التعليمي

تأتي أهمية المنهاج التعليمي في عملية الوقاية من جانبين أساسيين، أولهما الجانب القيمي، والآخر الجانب المعرفي، فمن الجهة الأولى تأتي أهمية المنهاج

مـن طبيعـة المعايير والقيم التي يعززها في شـخصية الطفـل، ففي حين تأخذ ثقافـات اجتماعية عديدة بتعزيز مظاهر الضبط المبنية على الخوف من القانون الوضعي، وتبيين أوجه العقوبات المترتبة على كل سـلوك من أنماط السـلوك الاجتماعـي، تأخذ ثقافات اجتماعية أخـرى بتعزيز معايير الضبط الاجتماعي المبنية على الأسس الاجتماعية، واحترام العرف والتقاليد السائدة في المجتمع، كما تأخذ ثقافات اجتماعية غيرها بتعزيز القيم الدينية بوصفها الأساس الذي تقوم عليه عمليـة الضبط، بالإضافة إلى ثقافات اجتماعية تقيم عملية الضبط عـلى المعايير الأخلاقية بالدرجة الأولى،ولا بد في هذا السـياق للمؤسسـات التعليمية في الوطن العربي أن تجعل من المعايير الأخلاقية والدينية الأسـاس الذي تقام عليه معايير الضبط الاجتماعي، ذلك أن المعايير المبنية على الخوف من القانون والنظم واللوائح يمكن التحايل عليها إذا ما سـمحت الظروف بذلـك، مما يجعلهـا تفقـد قيمتها بوصفهـا قيـماً ضابطة، أمـا المعايـير الدينية والأخلاقية فهي أكثر استقراراً، وأثبت رسوخاً في النفس البشرية.

وعـلى طرف آخر، تعد المناهج التعليمية بمثابة القنوات الأساسـية التي تحمـل المعارف والمعلومات التي يتلقاها الأبناء في مدارسـهم، ومن الطبيعي أن يكون تضمين هذه المناهج المعلومات الكافية لأنواع المخدرات وطبيعتها والأخطـار المترتبـة عليهـا ضرورة أساسـية مـن الـضرورات التـي تفرضها تطـورات الظاهرة في المجتمع العربي، وخاصة مع اقتران تعليمها بالقيم التي تؤكد ضرورة تجنب الأبناء لها، ونبذهم لتعاطيها.

٢ ـ الاهتمام بالعمل الاجتماعي ضمن المؤسسات التعليمية

يفرض تطور المؤسسـات التعليمية في الوقت الراهن، واستحواذها على اهتمام الأبناء ومشـاعرهم وأحاسيسـهم وعواطفهم وتحولها من مؤسسـات تعليمية إلى مؤسسـات تربوية تقع على عاتقها مسـؤوليات التنشـئة، التوسع

المكافئ أيضاً في مجال العمل الاجتماعي ضمنها، من خلال تحسين ظروف عمل الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين، وتأهيلهم التأهيل المكافئ لوظائفهم في المؤسسات، بالإضافة إلى ضرورة تأهيل المعلمين والمدرسين للتفاعل مع القضايا الخاصة بالأبناء. فتحليل الروابط الاجتماعية ضمن المؤسسة التعليمية، ومعرفة بنية الجماعات الثانوية (الشلل) ضمن المدرسة وأوجه التنافس والصراع بينها يساعد في معرفة النوافذ التي يمكن أن تتسرب، من خلالها، مظاهر السلوك المنحرف، وتنتشر وسط مجموعات التلاميذ والطلبة. كما أن العمل الاجتماعي يسهم في معرفة الظروف الخاصة بكل تلميذ بشكل منفرد ودرجة تقبله لممارسة السلوك المنحرف إذا ما توفرت الظروف البيئية المناسبة. وبذلك يمكن للعمل الاجتماعي أن يسهم في الحد من انتشار أنماط السلوك المنحرفة عموماً، والحد من انتشار ظاهرة التعاطي بشكل خاص. فالمعالم الأساسية للتعاطي يمكن أن يكتشفها الأخصائيون النفسيون والاجتماعيون بسهولة، وبدرجة تزيد على قدرة الأهل غير المؤهلين لذلك بالدرجة الكافية.

٣ ـ في مجال المؤسسات القضائية

تعد سلامة النظام القضائي في أية دولة من دول العالم مصدراً أساسياً من مصادر شرعية الدولة وهيبتها، وبقدر ما تحظى المؤسسة القضائية على ثقة الأفراد واعتزازهم بها بقدر ما تشكل عاملاً أساسياً من عوامل الضبط في المجتمع، فالثواب والعقاب فرض مشروع تقره الشريعة الإسلامية والشرائع السماوية الأخرى، كما تقره الأعراف والقيم الأخلاقية والاجتماعية على اختلاف تياراتها ومذاهبها. غير أن مجالها أقل مساحة من مساحة الأخلاق، ذلك أن ضعف الضوابط الأخلاقية في التنظيم الاجتماعي يؤدي إلى التوسع في القوانين الضابطة للسلوك، بينما يؤدي انتشار الضوابط الأخلاقية بقوة

إلى إمكانية الاستغناء عن قدر كبير من القوانين الوضعية التي يشتغل بها المعنيون بالقضاء. وإذا كانت التربية الأخلاقية التي تؤكدها الشريعة الإسلامية تشمل نواحي الحياة المختلفة، وأشكال السلوك المتنوعة (حتى على مستوى الحديث مع النفس) فإن المسألة القانونية معنية بأنماط السلوك التي تسيء إلى الآخرين، وتسبب لهم الأذى، ولهذا لا يمكن للقانون أن يغطي كل جوانب الحياة، إنما يهتم بأنماط السلوك التي تشكل مصدر خطر على الأفراد والجماعات والمجتمع بصورة عامة.

وتزداد أهمية المنظومات القضائية في المجتمع العربي مع انتشار مظاهر التفسخ والانحلال في منظومات الضبط الاجتماعية التقليدية، إثر نمو تفاعلها مع البيئات المحيطة، والثقافات الغربية، وضعف الانتماء والولاء، فمن الطبيعي أن تأخذ المؤسسة القضائية دوراً رئيسياً في عملية الضبط، ومع ضعف هذه المؤسسة، وغياب فعاليتها في التنظيم الاجتماعي، تصبح ضوابط السلوك ضعيفة للغاية، ويمكن أن تزداد بقوة إثر ذلك مظاهر التفسخ والانحلال. ولهذا لابد من العمل على تعزيز المؤسسة القضائية من خلال الجوانب الآتية:

١ ـ ضرورة الدعوة إلى استقلالية القضاء، وضمان عدم تدخل القوى الاجتماعية والسياسية في مساراته ونظم عمله، خاصة وأن المؤسسة القضائية معرضة أكثر من غيرها لأن تنتشر فيها مظاهر التفسخ والانحلال بفعل تدخل جماعات الضغط، وجماعات المصلحة، وشبكات الاتجار غير المشروع للمخدرات، وشبكات الجريمة المنظمة. وقد تكشف الدراسة التحليلية لبنية المؤسسات القضائية في الوطن العربي عن تأثرها بجماعات الضغط، وشبكات المصالح،

وأنها معرضة للانجراف مع التيارات المحيطة بها شأنها في ذلك شأن المؤسسات الأخرى في المجتمع.

٢ ـ الأخذ بتطوير القوانين والنظم بما يتوافق والتطورات المعاصرة في العالم عامة، وبما يتوافق مع تطور الظاهرة على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية، خاصة، بما في ذلك القوانين المعنية بالاستخدام غير المشروع للمخدرات، والعمل على جعلها تستمد مقوماتها من الشريعة الإسلامية، ذلك أن هوية المجتمع العربي، وخصوصياته التاريخية التي تجعل منه كلاً متميزاً عن الثقافة الغربية مازالت مرتبطة بالثقافة العربية الإسلامية، والقوانين الوضعية التي لا تجسد ثقافة الأمة وتعكس تاريخها تصبح مصدر خطر عليها لما تؤديه من إسهام في تشتيت الهوية وبعثرة معالمها وسط ثقافات عديدة. فمعايير الحكم على أنماط السلوك، وتمييز السوّي منه والشاذ لا بد أن تتوافق مع حضارة الأمة وتراثها الثقافي. والملاحظ أن مجموعة كبيرة من أنماط السلوك التي تسوّغها القوانين الوضعية في دول عربية، تمنعها دول عربية أخرى. الأمر الذي يدل على أن القانون الوضعي في الدول العربية يقوم على منظومات ثقافية متعددة من جهة، ويدل أيضاً على أن المعايير التي تقرها التشريعات القانونية في وادٍ، والمعايير التي يأخذ بها الناس في حياتهم الاجتماعية في وادٍ آخر، ولهذا لا بد من تضييق الفجوة في ضوء ثقافة الأمة وحضارتها، وليس في ضوء الثقافات الغربية، ويأتي تحديث القوانين المتعلقة بالاستخدام غير المشروع للمخدرات في مقدمة الأعمال المنوطة بالمؤسسات القضائية في المرحلة الراهنة.

٤ ـ في مجال المؤسسات الثقافية ووسائل الإعلام

تؤدي المؤسسات الإعلامية والثقافية في المجتمع العربي دوراً أساسياً في عمليـة تعزيز القيم والأفـكار والاتجاهات التي يمكن أن تسـهم في الحد من انتشـار ظاهرة تعاطي المخدرات، ويمكن أن تسـهم في تعزيز هذا الانتشـار، خاصـة وأن هذه المؤسسـات على تواصل مسـتمر مع المؤسسـات الإعلامية الأخـرى على مسـتوى العـالم، ولهذا فهي من المؤسسـات المعنية بشـكل غير مبـاشر بانتشـار ظاهـرة الاسـتعمال غـير المشروع للمخـدرات، والمنتجات الثقافية تسهم على نحو غير مباشر في تعزيز أنماط سلوكية تشجع على تعاطي المخدرات، والإقدام على ممارسـة أفعال يعاقـب عليها القانون، وبرغم ذلك فإن القانون لا ينال هذه المؤسسـات لاعتبارات كثيرة، أهمها أنها خارجة عن سيطرته.

وبالنظر إلى ارتباط المؤسسات الإعلامية المحلية مع المؤسسات الإعلامية الخارجيـة، على اختلاف أنواعهـا واتجاهاتها، فمن الممكـن أن تأتي المنتجات الثقافية التي تبثها وسـائل الإعلام مبنية على أسـس ثقافية وحضارية متنوعة للغاية، تسـتمد جزءاً كبيراً من مقوماتها مـن الثقافة الغربية التي تجيز لأبنائها ممارسة أفعال لا تسوّغها الثقافة العربية الإسلامية. ويدل ذلك على أن المنتج الثقـافي في المجتمع العربي مازال يفتقر إلى الأسـاس الثقـافي المرتبط بحضارة الأمة وتاريخها، وهو يسـهم على نحو غير مباشر في تشتيت هويتها وإضعاف وحدتها وبعثرة قواها، بالإضافة إلى أن القوى الاجتماعية والسياسية المختلفة عـلى امتداد الوطن العربي تسـهم بدورهـا في تعزيز قيـم متناقضة واتجاهات مختلفة، قد يسهم بعضها في تعزيز أنماط التعاطي وأشكاله، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة النظر إلى المسـألة الثقافية على أنها في درجة من الأهمية لا تقل عن أهمية المسائل الأمنية المباشرة، فهي بمثابة الأساس الذي تقام عليه الفعاليات

الأمنيـة، وفي غياب الأســاس الثقافي والحضاري للأمة الواحـدة ليس غريباً أن تتعثـر الجهـود الاجتماعيـة والاقتصادية والسياسـية وحتـى الأمنية منها. فالثقافـة هي الروح الذي يجمع شـتات الأمة ويوحد عناصرها، ويجعل منها كلاً متكامـلاً. وفي ضوء ذلـك تكمن أهمية المؤسســات الثقافية والإعلامية. وفي ضوء هذا التصور تنصح الدراسة بالأمور التالية:

١ ـ تحليل المنتجات الثقافية والإعلامية لوسائل الاتصال العربية الرسمية وغير الرسـمية، مـن خلال هيئـات بحثيـة متخصصة هدفهـا تتبع المنتجـات الثقافية والنظـر إليها في ضوء الثقافة العربية الإسـلامية، والحكـم عـلى سـلامتها، وتحليل مـا تنطوي عليـه من تعزيـز للقيم الأخلاقيـة والاجتماعيـة التـي يمكـن أن تتعزز في شـخصية الفرد. ومـا يمكـن أن يترتب عليها من أنماط سـلوكية تخـص علاقة الفرد مع نفســه، ومع بيئته، ومـع مجتمعه، وتقدم هـذه الهيئات اقتراحاتها وتوصياتها للمؤسســات المنتجة للثقافة عـلى اختلاف أنواعها، على أن ينتظم ذلك كله باتفاقيات إعلامية تشمل إمكانية الحد من انتشار قنـوات البث المسـتخدمة لأغـراض تناقض وحـدة المجتمع العربي وتماسك مكوناته.

٢ ـ ضرورة العمل على تطوير قنوات ووسـائل تسـاعد في عملية تنسيق الجهود الرسـمية لتعزيز التعاون العـربي في مجال الإنتاج الثقافي بغية وضع حد لهذا التنوع الهائل في الأسس الثقافية والحضارية التي تقام عليهـا المنتجات الثقافية الراهنة في الوطـن العربي، والذي يصل إلى مسـتوى التناقض في كثير من الأحيان. فـكل دولة عربية قادرة على فـرض قيود تنظيمية على المؤسســات الثقافية العاملـة فيها. ويمكن

لعمليات التنسيق بين الدول العربية أن تسهم في تضييق الفجوة التي تفصل المؤسسات الثقافية عن بعضها بعضاً.

٣ ـ تأكيد ضرورة تنمية الوعي الديني والأخلاقي بين الشباب بمعزل عن القضايا السياسية ذات الطابع المرحلي التي تختلف مع اختلاف الزمان والمكان، فكل محاولة لإقحام الدين في المواقف السياسية لحشد المشاعر والأحاسيس والعواطف إن هي من حيث النتيجة إلا وسيلة من وسائل إضعاف مصداقية عملية التوظيف السياسي في الوعي الاجتماعي العربي لما ينطوي عليه هذا الإقحام من تناقضات تعكس توجهات قوى اجتماعية وسياسية دون أن يجسد بالضرورة توجهات الشريعة الإسلامية، وفي هذا السياق فإن التوجه الديني والأخلاقي لابد أن يتوافق مع تنمية الوعي بمفهوم المواطنة الذي يعد الأساس الذي تبنى عليه الدولة بالمعنى المعاصر، مع ما يترتب على هذا التوجه من متطلبات تختلف كليا عن تلك التي يتطلبها في المراحل التاريخية السابقة.

٥ ـ في مجال البحث العلمي والدراسات

يدل النمو المتزايد لظاهرة تعاطي المخدرات في المجتمع العربي على الرغم من وضوع الإرادات السياسية للحد من هذه الظاهرة، وتزايد الدراسات العربية ذات الصلة بقضايا المخدرات على أن جوانب من التحليل الاجتماعي للعوامل المؤدية إلى التعاطي مازالت تحتاج إلى مزيد من التقصي والتحليل، وخاصة على المستويين النظري والتفسيري، فالتعمق في تحليل المشكلات التي تعوق مكافحة الاستخدام غير المشروع للمخدرات، وتوضيح الطرق والوسائل التي تعتمدها جماعات المصالح، وشبكات المافيا، لتهريب المخدرات، وترويجها، وتوزيعها في المجتمع يعد ضرورة أساسية

من ضرورات العمل على مكافحة الظاهرة والحد من انتشارها والوقاية من الأخطار المترتبة عليها.

وبالنظر إلى ارتباط انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات والاستخدام غير المشروع لها بجوانب اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، وبالنظر إلى عدم إمكانية معالجة الظاهرة بمعزل عن هذه الجوانب، فإن مهام البحث العلمي في هذا الخصوص متعددة، ومتنوعة بحسب الجوانب المتصلة بالظاهرة، ومن ذلك على سبيل المثال:

١ ـ تأكيد ضرورة التوسع في البحوث المتعلقة بعملية التعاطي نفسها، من حيث أنواع المخدرات، وأشكال التعاطي، وطرقه، والأدوات المستخدمة فيه. ومن ثم كيفية معالجة الإدمان بالنسبة إلى الأفراد الذين وقعوا تحت تأثيره. وفي هذا المجال تزداد أهمية البحوث الطبية والنفسية والاجتماعية المعنية بعملية التكيف، وإعادة تأهيل المتعاطي لممارسة حياته الاجتماعية.

٢ ـ تأكيد ضرورة التوسع في البحوث والدراسات المعنية بالوقاية من تعاطي المخدرات، وذلك من خلال تعزيز عمل الاخصائيين الاجتماعيين والنفسيين في المؤسسات التعليمية والتربوية، ومؤسسات العمل المختلفة. وخاصة في المؤسسات التي تكون عرضة لتأثير تعاطي المخدرات بدرجة تزيد عن غيرها. فالأخصائيون الاجتماعيون والنفسيون يمكن أن يسهموا بدور فعال في عملية وقاية الأفراد من خطر التعاطي بعد معرفة الشروط النفسية والاجتماعية التي يعيشها هؤلاء. فالإقبال على عملية التعاطي ما هو في حقيقة الأمر سوى استجابة للظروف النفسية والاجتماعية التي يعيشها المتعاطي.

٣ ـ تأكيد أهمية الأبحاث العلمية ذات الصلة بتحليل مضمون المنتجات الثقافية، ووسائل الإعلام، من برامج ومسلسلات تلفزيونية وسينما وغيرها لتوضيح طبيعة القيم الأخلاقية والاجتماعية التي تعززها هذه المنتجات في نفوس الأبناء، والأفراد، وبيان ما هو سلبي منها، وما هو إيجابي. والعمل على تعزيز التعاون العربي، والتنسيق بين المؤسسات المعنية بالشكل الذي يسهم في تقريب الأسس الثقافية التي تقوم عليها هذه المنتجات سعياً نحو اعتماد المنظومة الثقافية والحضارية المشتركة، والمستمدة من الثقافة العربية الإسلامية.

٤ ـ تأكيد ضرورة إجراء البحوث والدراسات المتعلقة بتحليل آليات عمل جماعات المصالح في الدولة الواحدة، وفي مجموعة الدول بغية تمكين الجهات المعنية من مراقبتها، وتتبع أحوالها، والعمل على تضييق نشاطاتها على المستويين الإقليمي والمحلي. فما زالت هذه الجماعات تشكل الخطر الحقيقي الذي يهدف إلى استقطاب بنية التنظيم، واستيعابها بالشكل الذي يجعلها تخدم مصالحها وأهدافها وغاياتها، وحماية أفرادها.

٥ ـ تأكيد ضرورة إجراء البحوث والدراسات التي توضح الأبعاد السياسية والاقتصادية لانتشار ظاهرة تعاطي المخدرات في المجتمع العربي، فالمخدرات قضية سياسية وحضارية بالدرجة الأولى، وليست قضية اجتماعية وحسب. وهي سلاح جديد من الأسلحة التي يراد بها النيل من وحدة المجتمع العربي، وعقيدته وثقافته، وحضارته. باعتبار أن هوية المجتمع مرتبطة بهذه الثقافة، ومع انحلالها يمكن للجهات التي تكن العداء للمجتمع العربي أن تحقق قدراً كبيراً من سيطرتها عليه وأن تعيد بناءه بالشكل الذي يناسب مصالحها.

٦ ـ تحليل مفهوم «المواطنة» الذي يشكل الأساس في بناء الدولة المعاصرة، وبالمعنى الذي يقتضيه مفهوم الدولة لا بالمعنى الذي أنتجته مراحل تاريخية سابقة، فمفهوم الحقوق والواجبات المترتبة على المواطن في ظل الدولة الحديثة ليس هو نفسه الذي كان في الماضي، وخاصة فيما يتعلق بالجماعات التي ينتمي إليها، والأهداف الوطنية التي يتطلع إليها والطموحات السياسية التي ينشدها، وكل ما من شأنه تمتين ارتباطه بالدولة على حساب ارتباطه بمكونات مجتمع ماقبل الدولة لما تؤديه هذه في الظروف الراهنة من اضطراب في الشخصية وعدم توازنها وضعف استقرارها.

٧ ـ تعميق الدراسات ذات الصلة بالتعاون الدولي، ومواطن الضعف في تنفيذ الاتفاقات الإقليمية والدولية المعنية بالحد من انتشار المخدرات، وتعاطيها على المستوى العربي، والإقليمي والعالمي.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

١. أبو إسماعيل، أكرم عبد القادر (٢٠٠٨م)، «المؤسسات التربوية ودورها في نشر الوعي بأخطار المخدرات»، ندوة «دور المؤسسات التربوية في الحد من تعاطي المخدرات» جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

٢. أبو رخية، ماجد (١٤٠٧هـ)، حول «الأشربة وأحكامها في الشريعة الإسلامية: المسكرات والمخدرات«، مكتبة الأقصى، عمان، الأردن.

٣. أبو زيد، مدحت عبد الحميد (١٩٩٣م)، «الإدمان والاغتراب، الفروق بين المتطوعين للعلاج وغير المتطوعين من مدمني الهيروويين في الشعور بالاغتراب عن الذات والآخرين»، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

٤. ــــــــــــ (١٩٩٨م)، «الارتكاس العقاقيري»، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

٥. أبو شهناء، هناء (١٩٩٠م) م، «علاقة بعض المتغيرات النفسية والاجتماعية بانتكاس الإدمان»، مجلة علم النفس، العدد السادس عشر، السنة الرابعة.

٦. أبو عمة، عبد الرحمن محمد (١٤١٩هـ)، «حجم ظاهرة الاستعمال غير المشروع للمخدرات»، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

٧. اتزيوني، أميتا، وايفا اتزيوني (١٩٨٤م)، «التغير الاجتماعي»، ترجمة محمد احمد حسونة، منشورات وزارة الثقافة، دمشق.

٨. أحمد، محسن عبد الحميد، (١٤٢١هـ)، «الجريمة المنظمة عبر الدول»، مجلة الأمن والحياة، العدد ٢١٢، محرم.

٩. الأخرس، محمد صفوح، (١٩٨٤م)، «علم الاجتماع العام»، منشورات جامعة دمشق.

١٠. أرناؤوط، محمد السيد، (١٩٩٠م)، «المخدرات والمسكرات، بين الطب والقرآن والسنة»، القاهرة.

١١. الأصفر، أحمد، وأديب وعقيل (١٤٢٣هـ)، «علم اجتماع التنظيم ومشكلات العمل»، منشورات جامعة دمشق.

١٢. ــــــــــــ (١٤٢٥هـ)، «عوامل انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات في المجتمع العربي»، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض،

١٣. آل معجون، خلود سامي، (١٩٩١م)، «مكافحة جرائم المخدرات في النظام الإسلامي»، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

١٤. الأمن والحياة، العدد ١٩٥، (١٤١٩هـ)، وقائع ندوة «التقنيات الحديثة في مجال مكافحة المخدرات»، المجلة.

١٥. ــــــــــــ العدد ٢١١، (١٤٢٠هـ)، وقائع ندوة «مكافحة تهريب المخدرات عبر البحر»، المجلة.

١٦. ــــــــــــ العدد ٢٣٠، (١٤٢٢هـ)، صفحة الأخبار، «ثلاثة ملايين مدمن مخدرات في روسيا».

١٧. ــــــــــــ العدد ٢٣٢، (١٤٢٢هـ)، وقائع الحلقة العلمية حول «القواعد المنظمة لمكافحة المخدرات وغسل الأموال»، المجلة.

١٨. ــــــــــــ العدد ٢٣٤، (١٤٢٢هـ)، وقائع ندوة «الرقابة على التجارة الدولية المشروعة للمخدرات»، المجلة.

١٩. ـــــــــــــــ العـدد ٢٣٧، (١٤٢٣هـ)، وقائـع أعـمال الـدورة التدريبية «رفع كفـاءة الاختصاصيين الاجتماعيين في مجال التعامل مع متعاطي المخدرات»، المجلة.

٢٠. انشـاصي، هناء نزار (د.ت)، «المخدرات: أسـبابها، انتشارها، الوقاية منها»، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

٢١. بدر، عبد المنعم، (١٩٨٧م)، «مشـكلة المخـدرات»، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

٢٢. بريك، يوسـف، (٢٠٠٧م)، «التغير الاجتماعي الدولي والمخدرات»، ورقة عمـل مقدمة لندوة «المخدرات والعولمـة»، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

٢٣. بسـيوني، فؤاد، (٢٠٠٣م)، «ظاهرة انتشار وإدمان المخدرات: دراسة لأبعاد المشكلة»، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

٢٤. البكر، فوزية (٢٠٠٥م)، «مدرسـتي صندوق مغلق، أحدث التيارات المعاصرة في مجال اجتماعيات التربية»، الرياض، مكتبة الرشد.

٢٥. الجنـدي، إبراهيـم صـادق، (١٤٢١هـ)، «حتـى لايصبـح أبناؤنـا مدمنين»، مجلة الأمن والحياة، العدد ٢١٤، ربيع الأول.

٢٦. الحادقـة، أحمـد أمـين (١٩٩١م)، «أسـاليب وإجـراءات مكافحـة المخدرات»، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

٢٧. حجـار، محمد حمـدي (١٤١٢هـ)، «العلاج النفسي الحديث للإدمان عـلى المخدرات والمؤثـرات العقليـة»، الرياض، جامعة نايـف العربية للعلوم الأمنية.

٢٨. حسنين، عزت (١٩٨٤م)، «المسكرات والمخدرات بين الشريعة والقانون»، القاهرة، دار النصر للنشر والوزيع.

٢٩. حسين، راوية محمد (١٩٩٥م)، «بعض المتغيرات النفسية للمتعاطي وغير المتعاطي»، مجلة علم النفس، العدد الثالث والثلاثون.

٣٠. الحميدان، عايد علي (٢٠٠٦م)، «خفض الطلب على المخدرات وتكامل الجهود في المجتمع الكويتي»، المؤتمر الدولي الثالث لكلية العلوم الاجتماعية، الكويت.

٣١. ـــــــــــــ (٢٠٠٧م)، «أثر الحروب في انتشار المخدرات»، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

٣٢. ـــــــــــــ (٢٠٠٨م)، «التعاون بين اللجان الوطنية والمؤسسات التربوية للحد من انتشار المخدرات»، ندوة: «دور المؤسسات التربوية في الحد من تعاطي المخدرات»، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

٣٣. حنش، بريك عايض (١٩٩٤م)، «المخدرات: الخطر الاجتماعي الداهم»، مطابع الشمال الكبرى، تبوك.

٣٤. حنورة، مصري عبد الحميد (١٩٩٣م)، «سيكولوجيا تعاطي المخدرات والكحوليات»، الكويت، جامعة الكويت.

٣٥. الدغيش، محمد بن مسفر (٢٠١٠م)، «دور المرأة في الوقاية من المخدرات في المجتمع السعودي»، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

٣٦. الدمرداش، عادل، (١٩٨٢م)، «الإدمان: مظاهره وعلاجه» سلسلة عالم المعرفة (الكويت)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد (٥٦)، أغسطس، آب.

٣٧. دهينة، نصيرة (٢٠١٠م)، «التحصين الديني في حماية الشباب من تعاطي المخدرات»، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

٣٨. الربايعة، أحمد (١٩٨٤م)، «أثر الثقافة والمجتمع في دفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة»،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

٣٩. رجب، إبراهيم (١٩٩٩م)، «مفاهيم في الوقاية من الجريمة»، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

٤٠. رجيعة، عبد الحميد عبد العظيم، (٢٠٠٩م)، «الآثار النفسية لتعاطي وإدمان المخدرات»، ندوة «المخدرات والأمن الاجتماعي»، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

٤١. الرميح، صالح (٢٠٠٤م)، «الأسرة ودورها في الوقاية من المخدرات»، ندوة «تأثير المخدرات على التماسك الاجتماعي»، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

٤٢. رويشد، علي بن مد الله، (٢٠٠٠م)، «استراتيجية مكافحة المخدرات على المستويين العربي والدولي»، (د.ن).

٤٣. الريس، عبد العزيز ناصر (١٤١٥هـ)، «العوامل الاجتماعية المرتبطة بالعود إلى تعاطي المخدرات بعد العلاج»، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، الرياض.

٤٤. زيد، محمد، (١٩٨٨م)، «آفة المخدرات وكيفية معالجة الإدمان»، الطبعة الرابعة، دار الأندلس، بيروت.

٤٥. الساعاتي، سامية حسن، (١٩٨٣م)، «الجريمة والمجتمع»، بيروت، دار النهضة العربية.

٤٦. السبيعي، منصور (١٤٣٢)، «نحو بناء أنموذج وقائي من تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية في المجتمع السعودي»، رسالة دكتوراه، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

٤٧. السعيد، أحمد (١٩٩٠م)، «دراسة نفسية لمتعاطي الحشيش في منطقة الرياض»، الحرس الوطني، إصدار المهرجان الوطني للتراث والثقافة.

٤٨. السماعيل، محمد بن عبد العزيز، (١٩٩٣م)، «المخدرات، البداية والنهاية»، الإحساء.

٤٩. السويف، مصطفى (١٩٩٦م)، «المخدرات والمجتمع»، كتاب عالم المعرفة، العدد ٢٠٥، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

٥٠. السيد، عبد الحليم محمود، (١٩٩٧م)، «مشكلة المخدرات في الوطن العربي»، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

٥١. سيدبي، جمال رجب (٢٠٠٩)، «الآثار الاجتماعية والاقتصادية لإدمان وتعاطي المخدرات»، ندوة «المخدرات والأمن الاجتماعي»، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

٥٢. السيف، محمد (١٩٩٧م)، «الظاهرة الإجرامية في المجتمع» السعودي، الرياض، د.ن.

٥٣. شتوان، بلقاسم (٢٠١٠م)، «تعاطي المخدرات والإدمان، الماهية، الخلفية، التطور»، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية (الرياض).

٥٤. الشرايدة، نزيه (١٩٩٨م)، «ظاهرة المخدرات هل نالت من شباب الأردن»، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر الشباب الأردني في ٩/ ٣/ ١٩٩٨م.

٥٥. الشريف، حمود هزاع (٢٠٠٨م)، «العوامل النفسية وأثرها في تعاطي المخدرات»، ندوة «دور المؤسسات التربوية في الحد من تعاطي المخدرات»، جامعة نايف العربية خلال الفترة ٢- ٤/ ٤، الرياض.

٥٦. شمس الدين، محمود زكي، (١٩٩٥م)، «أساليب مكافحة المخدرات في الوطن العربي: فقهاً وتشريعاً واجتهاداً وقضاءً»، دمشق.

٥٧. الشيشاني، عبد الوهاب عبد العزيز (١٩٩١م)، دور التحصين الديني في الوقاية من المخدرات في النظام الإسلامي»، الحلقة العلمية الثالثة عشرة حول «دور الرعاية الصحية في علاج مشكلة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية»، «جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالرياض».

٥٨. صحيفة الغد الأردنية (٢٠١١م)، «تعاطي المخدرات يزداد.. تعالوا نعلق الجرس»، الخميس ١٧ آذار.

٥٩. صحيفة صوت الأحرار، (٢٠٠٩م)، «الجزائر تواجه خطر التحول إلى بلد مستهلك للقنب الهندي المغربي»، حوار مع مدير الديوان الوطني لمكافحة المخدرات، وإدمانها، العدد (٣٤٦٣).

٦٠. صفوت، عبد العزيز (د.ت)، «المخدرات آفة اجتماعية في المجتمع العربي»، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، إدارة الشؤون الاجتماعية والصحية.

٦١. الصواف، مناس محمد إبراهيم (١٩٩٦م)، «أثر العوامل الاجتماعية في تعاطي المخدرات: دراسة ميدانية من واقع سجون سورية» (رسالة ماجستير)، جامعة دمشق.

٦٢. طالب، أحسن (١٩٩٧م)، الوقاية من الجريمة: نماذج تطبيقية ناجحة، مجلة الفكر الشرطي، العدد (٣)، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة.

٦٣. ــــــــــ (٢٠٠٨م)، الدور الوقائي للمؤسسات التربوية للحد من تعاطي المخدرات، ندوة: «دور المؤسسات التربوية في الحد من تعاطي المخدرات»، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

٦٤. ــــــــــ (٢٠١٠م)، الجريمة في الوسط الحضري، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

٦٥. ــــــــــ (٢٠١٠م)، الوقاية من المخدرات، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

٦٦. طنوس، رفيق، (١٤٢١هـ) ، «التدخين»، مجلة الأمن والحياة، العدد ٢١٤، ربيع الأول.

٦٧. الطيار، عبد الله، (١٩٩٢م)، «المخدرات في الفقة الإسلامي»، مكتبة التوبة، الرياض.

٦٨. الطيطي، محمد وآخرون (٢٠٠٢م)، «المدخل إلى التربية»، دار المسيرة، عمان، الأردن.

٦٩. عبد الحافظ، حسني، (١٤٢١هـ)، «غسل الأموال القذرة، جريمة دولية خطيرة»، مجلة الأمن والحياة، العدد ٢١٤، ربيع الأول.

٧٠. عبد الحميد أحمد، محسن (١٤٢٠هـ)، «التعاون الأمني العربي والتحديات الأمنية»، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

٧١. عبد السلام، فاروق (١٩٧٧م)، «سيكولوجيا الإدمان: دراسة نفسية واجتماعية لبعض المتغيرات المرتبطة بالإدمان»، عالم الكتب، القاهرة.

٧٢. عبد اللطيف، رشاد (١٩٩٩م)، «الآثار الاجتماعية لتعاطي المخدرات»، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية.

٧٣. عبد اللطيف، رشاد أحمد (٢٠٠٨م)، «الأساليب الوقائية لمواجهة مشكلة تعاطي المخدرات«، ندوة: «دور المؤسسات التربوية في الحد من تعاطي المخدرات»، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

٧٤. عبد الله، تيسير (٢٠٠١م)، «المخدرات في القدس العربية ومصادر معلومات طلبة المدارس الثانوية عنها»، ندوة «دور أساليب البحث العلمي في الوقاية من المخدرات» جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

٧٥. عبد الله، مجدي أحمد (١٩٩٦م)، «علم النفس المرضي: دراسة في الشخصية بين السواء والاضطراب»، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

٧٦. عبد المعطي، مصطفي عبد الباقى (٢٠٠٦م)، «دراسة نفسية للكشف عن البدايات السلوكية للانحراف وتعاطي المخدرات لدى المراهقين»، مجلة علم النفس، العدد (٧١،٧٢).

٧٧. عبد المنعم، عفاف (١٩٩٧م)، «الإدمان»، القاهرة، دار المعرفة للطباعة والنشر.

٧٨. العريني، عبد العزيز عبد الله، (١٤٢٩هـ)، «دور المدارس الثانوية في منطقة الرياض في نشر الوعي للحد من تعاطي المخدرات»، ندوة «دور المؤسسات التربوية في الحد من تعاطي المخدرات» جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

٧٩. العشري، عبد الهادي محمد (٢٠٠١م)، «نحو استراتيجية عربية جديدة لمكافحة المخدرات وعلاج الإدمان في الوطن العربي»، ندوة «دور أساليب البحث العلمي في الوقاية من المخدرات»، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

٨٠. العشماوي، السيد متولي (١٩٨٧م)، «الجوانب الاجتماعية لظاهرة الاعتماد على العقاقير التخليقية»، جامعة القاهرة.

٨١. عطيات، عبد الرحمن، (١٤٢٢هـ)، «دور البحث العلمي في تقليص الآثار السلبية الناجمة عن المخدرات»، ندوة: «دور البحث العلمي في الوقاية من المخدرات»، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

٨٢. العقيل، سليمان عبد الله (٢٠٠٩م)، «العوامل الاجتماعية والنفسية وراء تعاطي المخدرات»، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

٨٣. علي، بدر الدين (١٩٨٧م)، «عرض عام لتطور النظريات المتعلقة بسببية الجريمة»، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

٨٤. العمر، معن خليل (٢٠١٠م)، «الآثار الاجتماعية لتعاطي المخدرات في المجتمع العربي»، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

٨٥. العمري، صالح محمد آل رفيع (١٤٢٣هـ)، «العود إلى الانحراف في ضوء العوامل الاجتماعية»، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

٨٦. العنزي، يوسف بن سطام (٢٠١٠م)، «الذكاء الانفعالي والسمات الشخصية لدى المتكسين وغير المتكسين على المخدرات»، رسالة دكتوراه، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

٨٧. العياش، نواصر (٢٠٠١م)، «التصدري لظاهرة استهلاك المخدرات على ضوء الدراسات العلمية»، ندوة «دور أساليب البحث العلمي في الوقاية من المخدرات»، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

٨٨. عيسى القاسمي (٢٠٠٥م)، «التعاون الدولي القانوني في مجال مكافحة المخدرات»، ندوة «التعاون الدولي في مجال مكافحة المخدرات»، التي نظمتها جامعة نايف العربية في الجزائر خلال الفترة (٢٠ - ٢٢/ تموز، يونيو).

٨٩. الغامدي، أحمد عطية (١٩٨٨م)، «أثر المخدرات على الأمة وسبل الوقاية منها»، دار الثقافة العربية، الرياض.

٩٠. الغامدي، حسين عبد الفتاح(٢٠١٠م)، «أثر البناء النفسي للأنا من وجهة النظر التحليلية المعاصرة (أريك أريكسون) على تعاطي المخدرات»، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،

٩١. غانم، محمد حسن (٢٠٠٥م)، «الإدمان، أضراره، نظريات تفسيره، علاجه»، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة.

٩٢. غباري، محمد سلامة، (١٩٩١م)، «الإدمان: أسبابه ونتائجه وعلاجه»: دراسة ميدانية، المكتب الجامعي الحديث، مصر.

٩٣. الغريب، عبد العزيز علي (٢٠٠٦م)، «ظاهرة العود للإدمان في المجتمع العربي»، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

٩٤. عيد، محمد فتحي (٢٠٠٦م)، «المخدرات والجريمة المنظمة»، ندوة «المخدرات والعولمة»، التي نظمتها جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالرياض في الجمهورية العربية السورية.

٩٥. ــــــــــــ (١٤٣٠هـ)، «تعاطي المخدرات والإدمان عليها: الماهية، الخلفية، التطور»، ندوة «المخدرات والأمن الاجتماعي« التي نظمتها جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالرياض خلال الفترة (٣-٥/ ٤ـ)، في جمهورية مصر العربية، السويس.

٩٦. ــــــــــــ (٢٠٠٠م)، «اتجاهات الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية»، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

٩٧. ــــــــــــ (٢٠٠٧م)، التعاون بين المؤسسات التربوية والأجهزة الأمنية للحد من انتشار المخدرات»، ندوة «دور المؤسسات التربوية في الحد من تعاطي المخدرات»، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

٩٨. الفرا، طه عثمان (١٤٢٢هـ)، «بعض الخصائص الجغرافية للواجهات البحرية في الوطن العربي وتأثيرها على عمليات تهريب المخدرات عبر البحر»، ندوة «مكافحة تهريب المخدرات عبر البحر» جامعة نايف العربية.

٩٩. القاسمي، عيسى (٢٠٠٥م)، «التعاون الدولي في مجال مكافحة المخدرات»، ندوة «التعاون الدولي في مجال مكافحة المخدرات» التي أقامتها جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية في الجزائر.

١٠٠. القائمي، علي، (١٤١٦هـ)، «تربية الشباب بين المعرفة والتوجيه»، البحرين، المنامة، دار النبلاء.

١٠١. ــــــــــــــــ، (١٤١٧هـ)، «الأسرة ومتطلبات الأطفال»، ترجمة مؤسسة البيان للترجمة بيروت، لبنان.

١٠٢. القحطاني، محمد بن راشد (٢٠٠٢م)، «الخصائص الاجتماعية والديمغرافية لمتعاطي المخدرات في المجتمع السعودي»، أطروحة دكتوراه، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

١٠٣. الكيلاني، إبراهيم زيد(١٩٩٠م)، «دور الشريعة الإسلامية في الوقاية من المخدرات»، ندوة «مكافحة المخدرات»، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

١٠٤. لوري، بيتر، (١٩٩٠م)، «المخدرات: حقائق اجتماعية ونفسية وطبية»، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

١٠٥. متولي، واخرون (١٤٢٠هـ)، «المدرسة والمجتمع» دار الخرجي للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة الرياض

١٠٦. مصطفى، محمد رمضان، (١٩٨٢م)، «تعاطي المخدرات لدى الشباب المتعلم»، دراسة في سيكولوجية المتعاطي، (د، ن).

١٠٧. المغربي، سعد (١٩٦٣م)، «ظاهرة تعاطي الحشيش: دراسة نفسية اجتماعية»، القاهرة، دار المعارف.

١٠٨. ــــــــــــــــ (١٩٨٦م)، «سيكولوجيا تعاطي الأفيون ومشتقاته»، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

١٠٩. منصور، عبد المجيد سيد أحمد، (١٩٨٦م)، «الإدمان: أسبابه ومظاهره والوقاية والعلاج»، وزارة الداخلية، مركز أبحاث مكافحة الجريمة، المملكة العربية السعودية، الرياض.

١١٠. منصور، محمد عباس، (١٤٢١هـ)، «مفهوم الرقابة على المخدرات»، مجلة الأمن والحياة، العدد ٢١٢، محرم.

١١١. موسى، جابر سالم (١٩٩٦م)، «دور التوعية بأضرار المخدرات للمعلمين»، الإدارة العامة لمكافحة المخدرات، الرياض.

١١٢. الميمان، جميل (١٩٩٠م)، «الاتجاهات الحديثة في تهريب المخدرات في الدول العربية»، الندوة العربية الأوروبية حول المخدرات، التي نظمتها جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

١١٣. ـــــــــــ (١٩٩٠م)، «مكافحة المخدرات»، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

١١٤. النابلسي، محمد أحمد (١٩٩١م)، «علاج الادمان ومعوقاته»، مجلة الثقافة النفسية، العدد (٨).

١١٥. نديم، حسين، (٢٠٠٢م)، «من يعطي شارون الضوء الأخضر» جريدة الشرق الأوسط، (٢٠/ ٢)، صفحة الرأي.

١١٦. همشري، عمر (٢٠٠١م)، «مدخل إلى التربية» الطبعة الأولى منشورات الجامعة الأردنية، عمان.

١١٧. هيئة الأمم المتحدة، (١٤٠٨هـ)، «الأمم المتحدة ومراقبة استعمال المخدرات»، ترجمة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

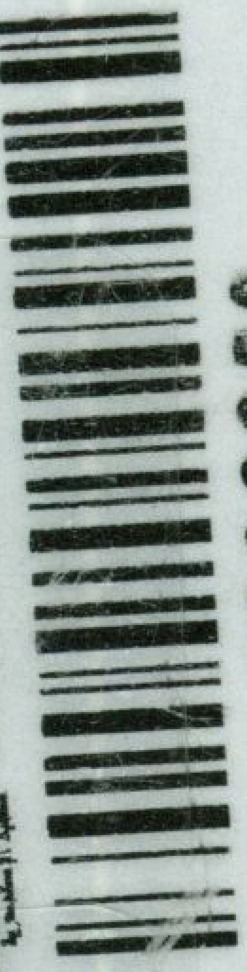
١١٨. الوريكات، عايد (٢٠٠٤م)، «نظريات علم الجريمة»، دار الشروق، عمان، الأردن.

١١٩. ـــــــــــ (٢٠٠٨م)، «علاج المدمنين: الأردن نموذجاً»، ندوة: «الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم بين النظرية والتطبيق»، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية (الرياض) في مدينة عمان.

١٢٠. يوسف، حصة، (١٤٢١هـ)، «مسؤولية الأسرة في الوقاية من تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية»، مجلة الأمن والحياة، العدد ٢١٤، ربيع الأول.

مواقع مستخدمة على شبكة الانترنت

1. www.alqanat.com
2. www.alwahm.8m.com
3. www.arabmail.de
4. www.awu-dam.org
5. www.bab.com
6. www.Cham-post.com
7. www.fateh.net
8. www.freemuslim.org
9. www.islamonline.net
10. www.iwffo.org
11. www.moqawama.org



الاخراج الفني والطباعة - مطابع جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية - الرياض - هاتف: ٢٤٦٠٠٤٥



ردمك: ١ - ٩٣